الاستثناء

في التراث النحوي والبلاغي

د. كاظم ابراهيم كاظم

عالم الكتب

الاستثناء

في التراث النحوي والبلاغي

الطبعة الأولى
١٤١٨هـ - ١٩٩٨م

عالم الكتب
للطباعة والنشر والتوزيع
بيروت - لبنان

ص.ب: ٨٧٢٣ - ١١، برقياً: نابعلبكي
هاتف: ٨١٩٦٨٤-٣١٥١٤٢-٦٠٣٢٠٣(٠١)
خليوي: ٣٨١٨٣١(٠٣)
فاكس: ٦٠٣٢٠٣-١ (٩٦١)

WORLD OF BOOKS
FOR PRINTING, PUBLISHING & DISTRIBUTION
BEIRUT - LEBANON

P.O.BOX : 11- 8723, CABLE : NABAALBAKI
TEL.: 01- 819684 / 315142 / 603203
CELL. 03 - 381831 FAX : 961 - 1 603203

د. كاظم إبراهيم كاظم

الاستثناء

في التراث النحوي والبلاغي

عالم الكتب

بسم الله الرحمن الرحيم

الفهرس

المقدمة

نال النحو العربي اهتمام العلماء لأهميته في الحياة العلمية أولاً، ولأنه العماد الأساس في تقويم اللسان وصون لغة القرآن من اللحن ثانياً، فوجود هذه العلاقة بين هذا العلم والقرآن أدى إلى مواكبته العلوم القرآنية الأُخرى في تطورها. فجاءت فيه المصنفات، وكان الهدف الأول منها تقنين القواعد النحوية بأسلوب يمكِّن الاحتجاج بها في القضايا اللغوية، غير أن كثرة المؤلفات النحوية مع اختلاف أزمنتها، وتباين وجهات نظر النحويين فيها في تفسير الظواهر اللغوية أدى إلى اتساع رقعة الخلاف في النحو، الأمر الذي جعل من الصعب الإحاطة بدقائق هذا العلم، والوصول إلى جوهره لكثرة هذا التراث وتراكمه. وهو ما حدا بدارسي هذا التراث أَنْ يَنْهجوا منهجاً علمياً يقوم على أساس دراسة أبواب النحو دراسة بعضها مستقل عن بعضها الآخر لبيان ما جاء فيها وتوضيح قضاياها التركيبية والإعرابية من خلال استقراء المادة النحوية من مصنفات هذا العلم.

وهذا الكتاب جزء من هذه الدراسة، فقد عالجتُ فيه الاستثناء، وهو باب كثر فيه الخلاف، وتباينت فيه الآراء، سواء أكان ذلك في أدواته أم في أنماطه أو في قضاياه التركيبية والإعرابية لاهتمام النحويين به من جهة، واختلاف لغة الحجاز وتميم في بعض أنماطه من جهة أخرى، ولتداخل بعض أنماطه بين النحو والبلاغة، وخاصة في باب القصر من جهة ثالثة.

واهتمام النحويين في الاستثناء نلمسه من خلال كتبهم فقد أفردوا لهذا الموضوع باباً أَسموه بـ «باب الاستثناء» أو «باب المستثنى»، وهو ما نفتقده في بعض أَبواب النحو الأُخرى. كما أن البلاغيين تناولوا المفرغ ـ الذي عَدّه أكثر النحويين من أنماط الاستثناء ـ في باب القصر، فضلاً عن تناولهم بعض الأساليب التي يرد فيها الاستثناء المنقطع في علم البديع. بالإضافة إلى ذلك فإن أَهمية هذا الباب تنبع من توسع بعض أنماطه حيث أَدخل بعض النحويين أَساليب أُخرى في المفرغ. وهذا ما سنجده غالباً عند النحويين

المتأخرين، إذ ضموا إليه حصر المبتدأ، والخبر، وأكثر المفاعيل، والحال، والصفة، واتساع رقعة الخلاف في هذا الباب مع وجود هذا التداخل بين الاستثناء والحصر، توضح أهمية هذا الكتاب لأنه على الرغم من غزارة مادته وكثرة المؤلفات التي تناولته، وسعة التراث النحوي والبلاغي حوله، والأهمية البالغة لهذا الموضوع، فإننا لا نجد دراسة علمية مستقلة تناولته بالبحث والتحليل ومناقشة آراء النحويين والبلاغيين معاً.

وجاء هذا الكتاب في فصول أربعة:

الفصل الأول يضم دراسة المصطلحات التي استخدمت في هذا الباب مع بيان مدلولاتها التي أفصحت عنها. والإشارة إلى أول من استخدمها بذلك المدلول، كما تناولت معالجة النحويين الذين لم يستخدموا مصطلحاً لبعض الأنماط من خلال نصوصهم التي تعرضوا فيها إلى ذلك النمط، أو التركيب، وقد عالجت مصطلحات هذا الباب في ضوء دلالتها في قسمين، الأول المصطلحات المترادفة، وكان عرضها بشكل مجاميع، كل مجموعة تضم ما ترادف فيها من مصطلحات. أما الثاني وهي غير المترادفة، فقد جاء الكلام عنها منفردة. وضم هذا الفصل في آخره أهم النتائج التي توصلت إليها من خلال دراسة هذه المصطلحات وبيان التطور الذي حصل في استخدامها.

أَما الفصل الثاني فقد تناولت فيه أَدوات الاستثناء، ولما كانت أَدوات هذا الباب حروفاً، وأَفعالاً، وأَسماءَ، تمت معالجتها في ضوء هذا التقسيم، وهناك أَدوات قد اشتركت بين الحرفية، والفعلية، جاء الكلام عنها مع الحروف لكونها حرفاً، ومع الأفعال لكونها فعلاً. كما أن هناك أَدوات أُخرى تناولتها بعد الفراغ من هذه الأقسام الثلاثة. ومن خلال عرض هذه الأدوات أَوضحت ما جاء فيها من قضايا تركيبية وإعرابية، موضحاً من ذلك إِمكان استخدام هذه الأدوات في أنماط الاستثناء، كما بينت دلالتها من خلال ما جاء فيها من شواهد، وآراء.

أما الفصل الثالث فقد خصصته لأَنماط الاستثناء الثلاثة ولما كانت دلالة هذه الأنماط تختلف بعضها عن بعضها الآخر رَأَيْتُ أَنْ أَتناول كلَّ نمط منها بدراسة مستقلة عن بقية الأنماط، موضحاً ما جاء فيه من خلاف. وكان أول هذه الأنماط المتصل، لأَنه يمثل حقيقة هذا الباب، ويقع من الاستثناء الموجب والمنفي. فقد تناولته حال وقوعه من الموجب، وتناولت من خلال الكلام عنه ماهية المستثنى، والمستثنى منه، وموقع

المستثنى منه من الجملة، كما تعرضت إلى استثناء العدد، وإلى مقدار المستثنى من المستثنى منه، ومن ثَمَّ تناولت استثناء هذا النمط من المنفي، موضحاً فيه المواضع التي يجوز فيها البدل والنصب كالبدل من أي الاسمين، والبدل من أحد الاسمين، والبدل من النفي المعنوي، وأساليبه، والبدل على الموضع، وأوضحت من ذلك أوجه الخلاف بين النحويين في هذه المواضع.

وبعدها تناولت النمط الثاني ـ المنقطع ـ، وأوضحت أنه على ضربين، وهذان الضربان يقعان من الإيجاب، والنفي، وجاء الكلام عن كل ضرب منهما، محاولاً في ذلك بيان تفريق النحويين لهما وأوجه التوافق والتباين بين هذين الضربين.

أما النمط الثالث ـ المفرغ ـ فقد تناولته بعد الفراغ من النمطين ـ المتصل المنقطع ـ وأوضحت أن أكثر النحويين عَدُّوا المفرغ من الاستثناء، وأنه لا يقع إلاّ في النفي ثم تعرضت إلى أساليبه، وبينت أن بعض ما جاء به النحويون المتأخرون من أساليب فيه لم يقل بها المتقدمون، وأنها ضروب من الحصر، ثم عقدت مقارنة بين هذا النمط، وبين الحصر، موضحاً من خلال ذلك العلاقة بينهما، ومن ثم تناولت العلاقة بين المفرغ والحصر والقصر، وبعد ذلك أوضحت البعد الدلالي لهذا النمط من خلال النظرة البلاغية، وبينت أن هذا النمط ليس من الاستثناء، ثم عقدت مقارنة بينه وبين البدل. وبعد الفراغ من هذا أوجزت في آخر الفصل أهم النتائج التي توصلت إليها من خلال ما جاء في هذه الأنماط الثلاثة.

أما الفصل الرابع فقد جاء الكلام فيه عن قضية العامل وعن قضايا تركيبية في الاستثناء، ونالت قضية العامل في المستثنى أهمية، فقد أوضحت أنها من أكثر القضايا خلافاً بين النحويين لتباين آرائهم في العامل. كما تناولت قضية تقديم المستثنى على المستثنى منه، وهي لا تختلف عن سابقتها في أهمية ما جاء فيها من خلاف، وبعدها تناولت مسألة الفصل بين المستثنى منه وصفته بالمستثنى.

ومن القضايا التي جاء الكلام عنها في هذا الفصل أيضاً قضية تكرار المستثنى ولهذه المسألة أثر في تحديد مفهوم الاستثناء، وضروبه، لأن تكرار المستثنى ـ كما أوضحته ـ على ضربين، ضرب يفيد معنى الإخراج، والضرب الآخر يفيد معنى التوكيد والعطف. ولذا أوضحت هذين الضربين، وبينت أن الضرب الأول على نوعين أحدهما يكون فيه

المستثنى مخرجاً مما دخل فيه المستثنى منه، وهذا هو المعنى العام للاستثناء أما النوع الآخر فالمستثنى فيه ليس مخرجاً مما دخل فيه المستثنى منه، وإنما ينقص من المستثنى الذي قبله، ومثل هذا لا يكون إلا في استثناء العدد.

ومن القضايا التي تناولتها قضية حذف المستثنى، والخلاف الذي ورد فيها وبينت أنها ضرب من القصر، وفي آخر الفصل حاولت أن أوضح مفهوم الاستثناء من خلال ما جاء فيه وفي ضوء التصورات التي خرجنا بها.

أما المنهج الذي اعتمدته في هذه الدراسة فإنه يقوم على أساس الاعتماد على ما جاء به النحويون، وغيرهم في هذا الباب، وتحليل ذلك ومناقشته لكي يتضح مدى التوافق والتباين في الآراء، مراعياً في ذلك الترتيب الزمني للنحويين، ومستقياً آراءهم من مؤلفاتهم، ومن المصادر التي تعرضت لهذا الباب ذاكراً شواهدهم لبيان أدلتهم فيما ذهبوا إليه من آراء.

وقد أفاد الكتاب ـ كما قدمت ـ من المؤلفات والمصادر التي تناولت الاستثناء وكان أغلبها من الكتب النحوية على اختلاف مضامينها، ومادتها، ومن أبرز هذه المؤلفات كتاب سيبويه ومقدمة في النحو لخلف الأحمر، والمقتضب للمبرد، والأصول لابن السراج.. ومنها كتب الشروحات كشرح السيرافي على كتاب سيبويه، وشرح المقدمة النحوية لابن بابشاذ، وبعض شروحات المفصل، وشروحات ألفية ابن مالك وشروحات الشواهد النحوية كشرح أبيات سيبويه لابن المرزبان السيرافي، وشرح أبيات الجمل للأعلم الشنتمري، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور، وشرح الجمل الكبرى لابن هشام...، ومنها ما اختص بدراسة الحروف، كمعاني الحروف للرماني والأزهية في علم الحروف للهروي، ورصف المباني للمالقي... كما أفاد من مصادر عدة في مجال الدراسات القرآنية منها معاني القرآن للفراء، ومعاني القرآن للأخفش ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج وثلاث رسائل في إعجاز القرآن، والمحتسب لابن جني وإعجاز القرآن للباقلاني، ومشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب، والكشاف للزمخشري ومجمع البيان للطبرسي، وإملاء ما منّ به الرحمن للعكبري، والبرهان الكاشف عن إعجاز القرآن للزملكاني، وبديع القرآن لابن أبي الأصبع المصري... كما أفاد البحث من الكتب البلاغية ككتاب الصناعتين للعسكري، ودلائل الإعجاز للجرجاني، ومفتاح العلوم

للسكاكي، والجامع الكبير في صناعة المنظوم والمنثور لضياء الدين بن الأثير، والإيضاح في علوم البلاغة للخطيب القزويني... ومنها أيضاً الكتب العامة في اللغة والأدب كشرح القصائد السبع الطوال لأبي بكر الأنباري، والخصائص لابن جني، وسر صناعة الإعراب للمؤلف نفسه، والصاحبي في فقه اللغة لابن فارس، ونقد النثر لقدامة بن جعفر، وشرح الحماسة للمرزوقي، وشرح القصائد العشر للتبريزي، ومنها أمالي المرتضى للشريف المرتضى، وأمالي الشجري لابن الشجري، ومختار الصحاح للرازي، ولسان العرب لابن منظور كما أفاد البحث من المؤلفات الحديثة منها: كتاب اللغة العربية معناها ومبناها للدكتور تمام حسان والمدخل إلى علم اللغة العربية للدكتور محمود فهمي حجازي، ومدرسة الكوفة للدكتور مهدي المخزومي، وفي النحو العربي نقد وتوجيه للمؤلف نفسه إلى غير ذلك من المصادر والمراجع التي كان لها الأثر في إخراج هذا الكتاب على الوجه الأكمل.

وأنا أقدم هذا الكتاب أدعو الله أن يتقبله بقبول حسن خدمة للقرآن، وللغة العربية، والله الموفق.

كاظم إبراهيم كاظم

الفصل الأول

المصطلح

نشأته وتطوره

يتناول هذا الفصل المصطلحات التي استخدمت في باب الاستثناء، لبيان مدلولاتها التي أفصحت عنها، والإشارة إلى أول من استخدمها بذلك المدلول، كما سيتناول معالجة النحويين الذين لم يستخدموا أي مصطلح لبعض الأنماط، والتراكيب التي اصطلح عليها من خلال نصوصهم التي تناولوا فيها ذلك النمط أو التركيب.

وأهمية هذا الفصل تأتي من أهمية معرفة دلالة المصطلحات التي استخدمت في هذا الباب، لأَنه ما من موضوع في النحو يطرق بابه إلا وتحتم دراسته معرفة مصطلحاته، ومدلولاتها، لأَن في ذلك توضيحاً لمدى التطور، والتغيير الذي رافق هذا الموضوع خلال القرون الطويلة.

ومعرفة ما تفصح عنه المصطلحات من دلالة تتم في ضوء دراسة النصوص النحوية التي تناولت هذا الباب، لكي يتضح مدلول المصطلح. ومن ثَمَّ نعود إلى هذه النصوص النحوية للوقوف على ما تضمنته من قضايا نحوية، ودلالية. وهذا يعني أَن كلاً من النص والمصطلح متوقف أحدهما على الآخر، فلا يعرف مدلول المصطلح إلا من خلال النص، ولا يمكن فهم النص إلا بمعرفة ما يحمله المصطلح من مدلول.

والمصطلحات التي جاءت في الاستثناء، وفي ضوء دلالتها التي جاءت بها يمكن أن تقسم إلى قسمين، القسم الأول المصطلحات المترادفة، والقسم الآخر المصطلحات التي لم يرادفها أي مصطلح آخر. ولهذا فسأتناول المصطلحات المترادفة في ضوء تقسيمها إلى مجاميع، لكل مجموعة دلالتها، ومن ثَمَّ أُفصح القول عن كل مصطلح من هذه المصطلحات التي جاءت في المجموعة، لـ ـان الدلالة التي استخدم بها، وذكر من استخدمه آخذاً بذلك الترتيب الزمني عند النحويين، وفي آخر كل مجموعة سأذكر أهم

النتائج التي حَصَلَتْ في هذه المصطلحات إنْ وجدت. أما المصطلحات التي لم يرادفها أيُّ مصطلح آخر، فسأتناولها مفردة لبيان دلالتها، ومَنْ استخدمها من النحويين.

أما النحويون الذين استخدموا أكثر من مصطلح للدلالة على مفهوم واحد فسأذكرها مشيراً إلى ما استخدموه من مصطلحات تفيد هذا المعنى.

وسأختم الفصل بالنتائج التي توصلت إليها من خلال دراسة هذه المصطلحات وبيان التطور الذي حصل في استخدامها، كما سأوضح المصطلحات التي استخدمت في هذا الباب برسم بياني، ذاكراً فيه أَول من استخدمها وسنة وفاته.

مصطلح «الاستثناء»

الاستثناء مصطلح أطلقه النحويون، وغيرُهم على أحد أبواب النحو، وأرادوا به الإخراج الذي يقع بالأداة «إلا» أو ما جاء في معناها من الأدوات الأخرى، والمقصود بالإخراج هنا، هو إِخراج ما بعد الأداة «إلا» مما دخل الذي قبلها فيه. ومعنى هذا أن الاستثناء هو إخراج المستثنى مما دخل فيه المستثنى منه.

إِنَّ استخدام هذا المصطلح بهذه الدلالة نقف عليه عند سيبويه، وخلف الأحمر، وهما متعاصران، وينتميان إلى مدرسة واحدة، ولا يمكن البتّ في أن يكون أَحدُهما سابقاً الآخر في استخدامه، ويمكن معرفة دلالة هذا المصطلح عند سيبويه (ت ١٨٠) بقوله: (هذا باب لا يكون المستثنى فيه إلا نصباً؛ لأَنه مخرج مما أدخلت فيه غيره)[١]، فواضح من النص أن الاستثناء عند سيبويه هو إخراج المستثنى مما دخل فيه غيره، وهو المستثنى منه. كما أن خلف الأحمر (ت ١٨٠) أطلقه على هذا الباب[٢] أيضاً، ولما كان سيبويه، وخلف الأحمر هما أول من استخدم هذا المصطلح، فإنه يعد مِن المصطلحات البصرية التي جاءت في هذا الباب

واستخدم بعدهما هذا المصطلح ـ الاستثناء ـ كثير من النحويين، وغيرهم مِمَّن تعرضوا لموضوع الاستثناء، منهم:[٣] الفراء (ت ٢٠٧)[٤]، والأخفش (ت ٢١٥)[٥] والمبرد (ت ٢٨٥)[٦]، وثعلب (ت ٢٩١)[٧] والزجاج (ت ٣١٠)[٨] وابن السراج (ت

---

(١) سيبويه عمرو بن بشر، الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون ٢/ ٢٣٠ (القاهرة ١٩٦٨).
(٢) انظر مقدمة في النحو المنسوبة لخلف الأحمر ٧٩.
(٣) نورد هذا الثُّبت من الأسماء حرصاً على الفائدة، وللإشارة إليها من دون تكرار الكثير منها بعداً.
(٤) انظر معاني القرآن ٢/ ٢٨٧.
(٥) انظر معاني القرآن ٢٦٧.
(٦) انظر المقتضب ٤/ ٣٨٩.
(٧) انظر مجالس ثعلب القسم الأول ٠١
(٨) انظر معاني القرآن وإعرابه ١/ ٣٠٣.

٣١٦)[١] والزجاجي (ت ٣٣٧)[٢] وأبو سعيد السيرافي (ت ٣٦٥)[٣] وابن خالويه (ت ٣٧٠)[٤] وأبو علي الفارسي (ت ٣٧١)[٥] والرماني (ت ٣٨٤)[٦] وابن المرزبان السيرافي (ت ٣٨٥)[٧]، وابن جني (ت ٣٩٢)[٨]، وابن فارس (ت ٣٩٥)[٩] والباقلاني (ت ٤٠٣)[١٠]، والهروي (ت ٤١٥)[١١]، والمرزوقي (ت ٤٢١)[١٢]، ومكي بن أبي طالب (ت ٤٣٧)[١٣]، والأعلم الشنتمري (ت ٤٤٦)[١٤]، وابن بابشاذ (ت ٤٦٩)[١٥] والجرجاني (ت ٤٧١)[١٦]، والزمخشري (ت ٥٣٨)[١٧]، وابن الخشاب (ت ٥٦٧)[١٨] وابن الأنباري (ت ٥٧٧)[١٩]، والتميمي (ت ٥٩٩)[٢٠]، والجزولي (ت ٦٠٧)[٢١]، والعكبري (ت ٦١٦)[٢٢]، والسكاكي (ت ٦٢٦)[٢٣]، وابن الأثير الجزري (ت ٦٢٩)[٢٤]، وابن يعيش (ت ٦٤٣)[٢٥]، والسخاوي (ت ٦٤٣)[٢٦]، والشلوبيني (ت ٦٤٥)[٢٧]، وابن الحاجب (ت ٦٤٦)[٢٨]، والرازي (ت ٦٦٦)[٢٩]، وابن عصفور (ت ٦٦٩)[٣٠]، وابن مالك (ت ٦٧٢)[٣١]، والرضي (ت ٦٨٦)[٣٢]، وابن الناظم (ت ٦٨٦)[٣٣]، والقرافي (ت ٦٨٦)[٣٤]، والمالقي (ت ٢٠٧)[٣٥]، والخطيب القزويني (ت ٧٣٩)[٣٦]، وأبو

---

(١) انظر الأصول في النحو ١/ ٤٣٢ ـ ٣٤٣.
(٢) انظر الجمل ٢٣٥.
(٣) انظر شرح السيرافي على كتاب سيبويه ٣/ ورقة ٩٩.
(٤) انظر إعراب ثلاثين سورة من القرآن ١٣.
(٥) انظر المقتصد في شرح الإيضاح ٦٣٣.
(٦) انظر معاني الحروف ١١٦.
(٧) انظر شرح أبيات سيبويه ٢/ ١٣٣.
(٨) انظر الخصائص ١/ ١٩٧.
(٩) انظر الصاحبي في فقه اللغة ١٣٤.
(١٠) انظر إعجاز القرآن ١٠٦.
(١١) انظر الأزهية في علم الحروف ١٨٢.
(١٢) انظر شرح حماسة ٥٠٢.
(١٣) انظر مشكل إعراب القرآن ٢٠٨.
(١٤) انظر شرح أبيات الجمل ٢٠٥.
(١٥) انظر شرح المقدمة النحوية ٢٥٦.
(١٦) انظر المقتصد في شرح الإيضاح ٦٣٣.
(١٧) انظر المفصل ٣١١.
(١٨) انظر المرتجل ١٨٦.
(١٩) انظر البيان في غريب إعراب القرآن ١/ ٤٠.
(٢٠) انظر كشف المشكل في علم النحو ٣٣٤.
(٢١) انظر القانون في النحو ٢٥٧.
(٢٢) انظر اللباب في علل البناء والإعراب ٢٤٣.
(٢٣) انظر مفتاح العلوم ٥٠.
(٢٤) انظر الجامع الكبير في صناعة المنظوم من الكلام المنثور ١٠٩، ١١٢.
(٢٥) انظر شرح المفصل ٢/ ٧٦.
(٢٦) انظر المفصل في شرح المفصل ٧٣١.
(٢٧) انظر التوطئة ٢٧٩.
(٢٨) انظر الإيضاح في شرح المفصل ٢٨٢.
(٢٩) انظر مختار الصحاح ٢٠.
(٣٠) انظر المقرب ١/ ١٦٦.
(٣١) انظر تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ١٠١.
(٣٢) انظر شرح الكافية ١/ ٢٢٤.
(٣٣) انظر شرح ألفية ابن مالك ١١٢.
(٣٤) انظر الاستغناء في أحكام الاستثناء ورقة ٦.
(٣٥) انظر وصف المباني ٨٦.
(٣٦) انظر التلخيص في علوم البلاغة ١٣٩.

حيان (ت ٧٤٥)[1]، والمرادي (ت ٧٤٩)[2]، وابن هشام (ت ٧٦١)[3]، وابن عقيل (ت ٧٦٩)[4]، والأزهري (ت ٩٠٥)[5]، والسيوطي (ت ٩١١)[6]، والأشموني (ت ٩٢٥)[7]، والبغدادي (ت ١٠٩٣)[8]، والصبان (ت ١٢٠٥)[9]، والخضري[10]، فهؤلاء استخدموا مصطلح الاستثناء، بدلالته التي جاء بها سيبويه، دون أن يحدث تطور في دلالته، أو يأخذ شكلاً آخر، على اختلاف الأزمنة، ومَرِّ العصور.

وفسر الطبرسي (ت ٥٤٨) الاستثناء بمعنى الاختصاص، قال: (ومعنى الاستثناء الاختصاص بالشيء دون غيره، فإذا قلت: جاءني القوم، إلاّ زيداً، فقد اختصصتَ زيداً بأنه لم يجئ، وإذا قلت: ما جاءني إلاّ زيدٌ، فقد اختصصته بالمجيء، وإذا قلت: ما جاءني زيدٌ إلا راكباً، فقد اختصصته بهذه الحالة دون غيرها من المشي والعَدوِ، وغيرهما)[11]. ومراد الطبرسي بالاختصاص، هو أَنَّ إخراج «زيد» مما دخل فيه القوم صفة اختص بها، لأنه خرج من الصفة التي عليها القوم، ولذا عد الاستثناء اختصاصاً، كما أنَّ ابن يعيش أوضح في شرحه للمفصل أن الاستثناء هو تخصيص صفة عامة، وليس كل تخصيص استثناء[12]، ويمكن القول فيما جاء به الطبرسي وابن يعيش أنهما تناولا دلالة الاستثناء من الجانب البلاغي، وهذا لا يمنع أن يقولا في الاستثناء بما جاء به سيبويه، علماً بأَنَّ ابن يعيش ذهب إلى أن الاستثناء هو إخراج المستثنى مما دخل فيه المستثنى منه، ولهذا، فإنه يدرج مع مَن ذهب في الاستثناء إلى هذه الدلالة.

---

(١) انظر ارتشاف الضرب ١/٦٠٩.
(٢) انظر الجنى الداني ٤٧٣.
(٣) انظر أوضح المسالك على ألفية ابن مالك ٢/٦٠.
(٤) انظر شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ١/٥٩٧.
(٥) انظر شرح التصريح على التوضيح ١/٣٤٦.
(٦) انظر همع الهوامع ١/٢٢٢ ـ ٢٢٣.
(٧) انظر شرح الأشموني ٢٢٧.
(٨) انظر خزانة الأدب ٣/٣١٢.
(٩) انظر حاشية الصبان على شرح الأشموني ٢/١٤١.
(١٠) انظر حاشية الخضري ١/٢٠٢.
(١١) الطبرسي: الشيخ أبو علي الفضل بن الحسن، مجمع البيان في تفسير القرآن تصحيح الحاج السيد هاشم الرسولي المحلاتي، م ١/٢٤٢ (بيروت/١٣٧٩هـ).
(١٢) انظر شرح المفصل ٢/٧٦.

وقسم ابن أبي الأصبع (ت ٦٨٠) الاستثناء إلى قسمين، استثناء لغوي واستثناء صناعي، وأراد بالقسم الأول الاستثناء الذي يفيد معنى الإخراج. أما الثاني؛ فإنه يدخل في باب الحصر، والقصر، قال: (الاستثناء استثناءان: لغوي وصناعي، فاللغوي إخراج القليل من الكثير، وقد فرغ النحاة من ذلك مفصلاً في كتبهم والصناعي هو الذي يفيد إخراج القليل من الكثير معنى زائداً، يُعَدّ مِنْ مَحَاسن الكلام ويستحق به الإتيان في أبواب البديع)[1]، ونفهم من النص أيضاً أن ابن أبي الأصبع - على الرغم من تقسيمه الاستثناء إلى لغوي وصناعي - يذهب إلى أن الاستثناء هو إخراج القليل من الكثير، أو إخراج المستثنى مما دخل فيه المستثنى منه.

ومصطلح «الاستثناء» لم يرادفه أيُّ مصطلح آخر، وإنما بقي استخدامه عند النحويين وغيرهم كما اتضح مما تقدم، وأنه لم يأخذ أيّ بعد آخر، أو شكلاً من أشكال التطور والتغيير، وإنَّ ما جاء به الطبرسي، وابن يعيش، وابن أبي الأصبع، لا يغير من مفهومه، لأنهم تناولوه من وجه بلاغي، وخاصة ابن أبي الأصبع، فإنه صرح بقوله: (ويستحق به الإتيان في أبواب البديع)[2]، يُستثنى ما نسبه القرافي إلى الكسائي قال: (قال الكسائي الإخراج من الاسم وحدَه، فإذا قلنا: قَامَ القومُ إلاّ زيداً، فكأنك قلت: قامَ القومُ الذين منهم زيدٌ، ولم يعرض للإخبار عن زيد بقيام، ولا غيره، فيحتمل أن يكون قامَ، أو لم يقمْ)[3]، وبذا فإن الكسائي يكون رأيه مخالفاً لِمَنْ ذهب إلى أن الاستثناء إِخراج المستثنى مما دخل فيه المستثنى منه.

ما اصطلح عليه في أدوات الاستثناء

للاستثناء أَدوات يتم بها إخراج المستثنى مما دخل فيه المستثنى منه وهذه الأَدوات، على ضروب ثلاثة هي: حروف، وأفعال، وأسماء، وأطلق على هذه الأدوات مصطلحات متعددة الصيغ، وإنه أُريدَ بها كلها دلالة واحدة هي ما أخرج به المستثنى مما دخل فيه المستثنى منه.

---

(١) ابن أبي الأصبع المصري: تحرير التحبير في صناعة الشعر، والنثر، وبيان إعجاز القرآن، تحقيق الدكتور حفني محمد شرف، ٣٣٣ (الجمهورية العربية المتحدة - ١٣٨٣هـ).

(٢) المصدر نفسه: ٣٣٣.

(٣) القرافي شهاب الدين أحمد المالكي، الاستغناء في أحكام الاستثناء، ورقة ٦٤ نسخة مصورة في مكتبة الأوقاف العراقية برقم ١٧٦). وانظر ارتشاف الضرب لأبي حيان ١/ ٦٠٩، والبحر المحيط ١/ ١٥٤، والجنى الداني ٤٧٥.

حروف الاستثناء:

وهو من اصطلاح سيبويه، وخلف الأحمر، إذ أَطلقا على الأدوات مصطلحَ (حروف الاستثناء) وقد شمل هذا المصطلح الحروف والأفعال والأسماء، علماً بأن سيبويه في كلامه عن هذه الأدوات كان يقول في الحرف حرفاً، وفي الفعل فعلاً، وفي الاسم اسماً، لكنه إذا ما أَراد أن يتكلم عنها جميعاً أطلق عليها حروفاً، وهذا يتضح من قوله في هذه الأدوات حيث قال: (فحرف الاستثناء «إلا»، وما جاء من الأسماء فيه معنى «إلا» «غير» و«سوى»، وما جاء من الأفعال فيه معنى «إلا» فـ «لا يكون» و«ليس»، و«عدا» و«خلا» وما فيه ذلك المعنى من حروف الإضافة، وليس باسم فـ «حاشى» و«خلا» في بعض اللغات، وسأبين لك أحوال هذه الحروف إن شاء الله عز وجل الأول، فالأول)[١]، فواضح من النص أَنه جمع هذه الضروب الثلاثة واصطلح عليها مصطلح «حروف»، وما جاء به خلف الأحمر لا يختلف عما جاء به سيبويه، قال: (باب الاستثناء: وحروفه نصب كلها، وهي «إلا» و«حاشا» و«ما خلا» و«ما عدا»)[٢]. وخلف الأحمر لم يذكر في مقدمته ما جاء من أسماء، إلا أَنه ضم «ما خلا» و«ما عدا»، لأَنهما في حكم الأسماء، وقد أطلق على الجميع مصطلح «حروف».

وَيُعَد مصطلح «حروف الاستثناء» من المصطلحات البصرية التي جاءت في هذا الباب لسبق سيبويه وخلف الأحمر في استخدامهما له، وقد استخدمه كثير من الذين جاؤوا بعد سيبويه وأرادوا به هذه الضروب الثلاثة، منهم الفراء[٣]، والمبرد[٤] وابن السراج[٥]، والزجاجي[٦]، وابن خالويه[٧]، والرماني[٨]، وابن جني[٩]، وغيرهم ممن

---

(١) الكتاب ٢/٣٠٩.

(٢) خلف الأحمر، مقدمة في النحو، تحقيق عز الدين التنوخي ٧٩ (دمشق ١٩٦١).

(٣) انظر معاني القرآن ٢/٣٧٧.

(٤) انظر المقتضب ٤/٣٩١.

(٥) انظر الأصول في النحو ١/٣٤٢.

(٦) انظر الجمل ٢٣٥.

(٧) انظر إعراب ثلاثين سورة من القرآن ١٣٠.

(٨) انظر معاني الحروف ١٢٦.

(٩) انظر الخصائص ٢/٢٧٣ وجاء في اللمع ص ٦٦ قوله: (وحرفه المستولي عليه «إلا»، وتشبه به أسماء وأفعال وحروف).

تقدمت أسماؤهم[١].

ويظهر أن استخدام هذا المصطلح ـ حروف الاستثناء ـ ظل مستخدماً طيلة أربعة قرون، وإنْ لم أقف على استخدامه في القرن الخامس، إلا أنه كان في القرون التالية أكثر شهرة وندر استخدامه في القرن الثامن، إذ شاع استخدام مصطلح آخر، هو مصطلح «أدوات الاستثناء»، وقد سبقت هذا المصطلح ـ أدوات الاستثناء ـ مصطلحات أُخرى لم تشتهر منها:

المستثنى منه:

وهو مصطلح مرادف لمصطلح أدوات الاستثناء، وقد وقفت على استخدامه في كتاب «شرح المقدمة النحوية» لابن بابشاذ، قال: «الفصل الثامن أن تعرف الاستثناء والمستثنى منه والمستثنى به»[٢].

آلة الاستثناء:

استخدمه الرضي إلى جانب استخدامه مصطلح أدوات الاستثناء، قال: «والمنسوب إليه كان المستثنى منه مع المستثنى وآلة الاستثناء»[٣].

أدوات الاستثناء:

وهو من أشهر المصطلحات استخداماً، وهو لا يختلف عن مصطلح «حروف الاستثناء» في دلالته. وقد غلب استخدامه عليه، حتى نرى أن نحاة القرون المتأخرة قد استخدموه إلى جوار مصطلح «حروف الاستثناء».

ومصطلح «أدوات» وقفت عليه في كتاب «معاني القرآن» للفراء، وقد أَطلقه على

---

(١) انظر شرح أبيات الجمل ٢٠٥، المفصل ٣١١، الإنصاف ٢٨٧، الإيضاح في شرح المفصل ٨٥١، رصف المباني ١٨٥، الإيضاح في علوم البلاغة ٢٢٥، ونشير إلى أن القزويني استخدم مصطلح أداة أيضاً انظر ١٤٨.

(٢) ابن بابشاذ أبو الحسن بن أحمد، شرح المقدمة النحوية، تحقيق أبي الفتوح محمد شريف، «رسالة دكتوراه دار العلوم ـ القاهرة ـ ١٩٧٤» ٢٥٤.

(٣) الرضي محمد بن الحسن الإستربادي، شرح الرضي على كافية ابن الحاجب ١/ ٢٣٥، «بيروت ـ د ـ ت»، وانظر المصدر نفسه ١/ ٢٢٧.

«ليت» و«كأن»[1]. وقد يكون الفراء أول من استخدم مصطلح «أدوات»، إلا أنه في «إلاّ»، قال إنها حرف، ولم يقل فيها أداة[2].

ونشير إلى أن ابن خفاجة (ت ٤٦٦) قد استخدم هذا المصطلح من خلال تعليل تسمية الأدوات بالحروف، حيث قال: «أما تسمية أهل العربية أدوات المعاني نحو: مَن، وقد حروفاً، فإنهم زعموا أنهم سموها بذلك؛ لأنها تأتي في أول الكلام، وآخره، فصارت كالحروف، والحدود له»[3].

أما الذين استخدموا مصطلح «أدوات الاستثناء» فكان منهم أبو الحسن التميمي وهو من نحاة القرن السادس الهجري، قال: (وأَما كم أدوات الاستثناء فثلاث عشرة...)[4] واستخدمه من بعده كثير من النحويين منهم الجزولي[5]، والشلوبيني[6] وابن عصفور[7]، وابن مالك[8]، والرضي[9]، وابن الناظم (ت ٦٨٦)[10]، وغيرهم[11].

ويتضح مما جاء من مصطحات في أدوات الاستثناء أنها لم تبتعد في دلالتها عن بعضها، فما اصطلحه سيبويه فيها لم يختلف عما اصطلحه غيره من النحويين المتأخرين، فإنها كلها تنص على مدلول واحد، وهذا يشير إلى أنه ليس هناك مِن فرقٍ سوى الاختلاف في التسميات لا غير. كما أنه ليس هناك تطور في مصطلح أدوات الاستثناء.

(١) انظر معاني القرآن ٢/ ٢٣٥، والمصدر نفسه ٢/ ٢٧١، ٢/ ٣٩٦، ٢/ ٣٣٢.
(٢) انظر المصدر نفسه، ٣٧٧.
(٣) ابن الخفاجي أبو محمد عبد الله بن محمد سعيد بن سنان، سر الفصاحة ط ١، ص ٢٤، دار الكتب العلمية «بيروت - ١٩٨٢».
(٤) التميمي: أبو الحسن علي بن سليمان الحيدرة النحوي، كتاب كشف المشكل في علم النحو، تحقيق كامل محمد يعقوب (رسالة دكتوراه، آداب القاهرة، سنة ١٩٧٥م) ٣٣٤.
(٥) انظر القانون في النحو ٢٥٧.
(٦) انظر التوطئة ٢٧٩.
(٧) انظر المقرب ١/ ١٦٦.
(٨) انظر تسهيل الفوائد ١٠٣.
(٩) انظر شرح الكافية للرضي ١/ ٢٤٥.
(١٠) انظر شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم ١٢١.
(١١) انظر الاستغناء ورقة ٦، ارتشاف الضرب ١/ ٦٢٠، شرح الألفية للمرادي ١/ ٥٩٥. التلخيص ١٤٨، أوضح المسالك ٢/ ٦٠، شرح التصريح ١/ ٣٤٧، الهمع ١/ ٣٢٦ شرح الأشموني ٢٤١، الخزانة ٣/ ٣١٤، الخضري ١/ ٢٠٣.

وقد رجحتُ من بين هذه المصطلحات مصطلح «أدوات الاستثناء»؛ لأنه مصطلح شاع استخدامه أولاً، وأنه من المصطلحات الحديثة في الدراسات اللغوية ثانياً، وأخيراً، وهو الأكثر أهمية، أن مصطلح «أدوات الاستثناء» لا يثير جدلاً في استخدامه لما أدرج فيه من حروف، وأفعال، وأسماء. أما مصطلح «حروف»، فقد استخدم مرة لحروف المعاني، ومرة أخرى أُريد به حروف المعاني، والأفعال، والأسماء، من هنا كان ترجيحي لمصطلح «أدوات الاستثناء» دون غيره من المصطلحات الأخرى.

مصطلح «المستثنى»

المستثنى مصطلح جاء استخدامه في باب الاستثناء، وأريد به ما أخرج بأداة الاستثناء مما دخل فيه الذي قبلها وموضعه في الاستثناء أن يلي الأداة وأول من استخدم لفظة «المستثنى» بمفهومها الاصطلاحي هذا سيبويه، قال: (هذا باب ما يكون المستثنى فيه بدلاً مما نفي عنه...)[1]. ولما كان سيبويه هو أول من استخدم هذا المصطلح، فإن هذا المصطلح يعد من المصطلحات البصرية التي جاءت في هذا الباب، وأنه لم يرادفه أي مصطلح آخر، وإنما بقي استخدامه عند النحويين، ومن الذين استخدموه بعد سيبويه: الفراء[2]، والأخفش[3]، والمبرد[4]، والزجاج[5]، وابن السراج[6]، والزجاجي[7]، وأبو سعيد السيرافي[8]، وأبو علي الفارسي[9]، وابن جني[10]، وابن فارس[11]، وابن المرزبان السيرافي[12]، وغيرهم[13].

---

(١) الكتاب ٢/ ٣١٠.
(٢) انظر معاني القرآن ٢٥٩.
(٣) انظر معاني القرآن ٨٦.
(٤) انظر المقتضب ٤/ ٣٨٩.
(٥) انظر معاني القرآن وإعرابه ١/ ٣٢٣.
(٦) انظر الأصول في النحو ١/ ٤٣٢.
(٧) انظر الجمل ٢٣٩.
(٨) انظر شرح السيرافي على كتاب سيبويه م ٣/ورقة ١٠٧.
(٩) انظر المقتصد في شرح الإيضاح ٦٣٨.
(١٠) انظر الخصائص ٢/ ٣٧٣.
(١١) انظر الصاحبي ١٣٤.
(١٢) انظر شرح أبيات سيبويه لابن المرزبان السيرافي ٢/ ١٥٢.
(١٣) انظر مجمع البيان للطبرسي م ٥/ ١٣٤، وأسرار العربية لابن الأنباري ٥٠١، وانظر ما تقدم من مصادر في مصطلح «الاستثناء».

ولفظة «المستثنى» لم تستخدم بمفهومها الاصطلاحي عند قدامة بن جعفر (ت ٣٣٧)، فقد أطلقها على الباب نفسه، وأراد بها الإخراج، ويتضح هذا من قوله: (والخبر منه جزم، ومنه مستثنى، ومنه ذو شرط، فالجزم مثل: زيدٌ قائمٌ. . . والمستثنى قَامَ القومُ إلاّ زيداً، فقد استثنيت «زيداً» ممَّن «قامَ»)[١]، ومثل هذا عند ابن معطي قال: (والمستثنى وهو إخراج الثاني مما دخل فيه الأول، أو ما كان في معناها)[٢]، فهذا يقال في الاستثناء وليس في المستثنى، لأنه تعريف للاستثناء، واستَخْدَمَ ابن معطي «المستثنى» بمدلوله الاصطلاحي عند سيبويه، كما استخدم أيضاً مصطلح «الاستثناء» وأراد به هذا الباب، في كلامه عنه، قال: (والمتردد بين النصب على الاستثناء، والبدل، هو المستثنى من المنفي، والنهي. .)[٣]. فواضح أنَّ ابن معطي استخدم المستثنى لدلالتين، الأولى أراد بها الاستثناء نفسه، والثانية المخرج بـ «إلا».

ومصطلح المستثنى جاء عنواناً لهذا الباب عند بعض النحويين، رغم أنهم لم يريدوا به الإخراج، وإنما المخرج بـ «إلا» وعلة ذلك عندهم هو أن المستثنى من المنصوبات، ولما جاءت المنصوبات أسماء لأبوابها، كما هو في المفاعيل الخمسة، والحال، لذا رأوا أن يسمى هذا الباب بـ «باب المستثنى»، وكان من هؤلاء ابن مالك[٤]، والأزهري[٥]، والسيوطي[٦]، والبغدادي[٧].

والذي أُحبُّ أَنْ أشير إليه، هو أن بعض النحويين ممن استخدموا مصطلح المستثنى، وأرادوا به المخرج بـ «إلا»، كان استخدامهم له نادراً، ونجد هذا خاصة عند الفراء في كتاب «معاني القرآن»، وعند الزجاج في كتابه «معاني القرآن وإعرابه» وسبب ذلك أنهما كانا يعرضان اللفظة المستثناة نفسها، دون اللجوء إلى استخدام المصطلح.

---

(١) قدامة بن جعفر، نقد النثر، تحقيق طه حسين، وعبد الحميد العبادي، ٣٨ (مصر ١٩٣٣م).
(٢) ابن معطي، زين الدين أبو الحسين يحيى بن معطي المغربي، الفصول الخمسون، تحقيق محمد الطناحي، ١٨٩ (القاهرة ـ ١٩٧٦م).
(٣) المصدر نفسه ١٩١.
(٤) انظر تسهيل الفوائد ١٠١.
(٥) انظر شرح التصريح على التوضيح للأزهري ١/٣٤٦.
(٦) انظر همع الهوامع ١/٢٢٢.
(٧) انظر خزانة الأدب ٣/٣١١.

ويتضح مما جاء في هذا المصطلح ـ المستثنى ـ أنه لم يأخذ شكلاً، أو بُعداً آخر، وإنما ظل مستخدماً بمفهومه الدلالي الذي استخدمه سيبويه، وإن كان أطلقه بعضُهم على الباب نفسه، فهذا لم يغير في مفهومه الشائع عند النحويين وغيرهم، ولم يَجرِ عليه أيُّ تطور في دلالته.

مصطلح «المستثنى منه»

«المستثنى منه» من المصطلحات التي استخدمت في باب الاستثناء، وجاء استخدامه في مطلع القرن الرابع الهجري، إذ لم يعرف قبل هذا الوقت، وأول مَن أطلقه ابن السراج، وأراد به الاسم المخرج منه المستثنى مما دخل هو فيه. قال: (و«إلا» تخرج الثاني مما دخل فيه الأول مُوْجِباً كان، ومنفياً، . . . ، والاسم المستثنى منه مع ما تستثني بمنزلة اسم مضاف)[(١)].

واستخدم هذا المصطلح بما أفصح عنه من دلالة كثير من النحويين الذين جاؤوا بعد ابن السراج، وكان منهم أبو سعيد السيرافي[(٢)]، وأبو علي الفارسي[(٣)]، وابن جني[(٤)]، وغيرهم[(٥)].

ومصطلح المستثنى منه لم يرادفه أي مصطلح آخر بعد ابن السراج، وإنما بقي استخدامه خلال هذه الفترة الزمنية، وبقي على ما يفصح عنه من دلالة دون أن يأخذ شكلاً آخر، أو يجري عليه تطور، أو يتوسع في دلالته.

أما سيبويه فإنه أطلق على المستثنى منه «المستثنَى»، ولم أقف على هذا الاستخدام ــ عنده ــ إلا في كلامه عن تقديم المستثنى على المستثنى منه. قال:

(١) ابن السراج أبو بكر النحوي البغدادي كتاب الأصول في النحو، تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي، ١/ ٣٤٣ (النجف ـ ١٩٧٣م).

(٢) انظر شرح السيرافي على كتاب سيبويه م ٣/ورقة ٦٩.

(٣) انظر المقتصد في شرح الإيضاح ٦٥٢.

(٤) انظر الخصائص ٢/ ٣٨٢.

(٥) وانظر شرح المقدمة النحوية ٢٥٦، والمقتصد في شرح الإيضاح ٦٥٣، الأحاجي النحوية ٣٨، والمرتجل ١٨٦، والإنصاف ٢٧٥، ومفتاح العلوم ٥٠، والتلخيص ١٤٩ وغيرها مما تقدم في مصطلح الاستثناء.

(قد يجوز إذا أخرت المستثنَي)[1]، ومنها قوله: (كراهية أن يجعلوا ما حدُّ المستثنَي أنْ يكون بدلاً منه بدلاً من المستثنَى، ومثل ذلك: ما لي إلاّ أَبَاكَ صَدِيقٌ)[2]، ولم يأخذ بها أحد بعده.

وأطلق الفراء على المستثنى منه لفظة «صلة» قال: (وصلة ما قبل «إلا» لا تتأخر بعد «إلا»)[3]. ولم تطرد هذه التسمية عنده، لأنه في موضع آخر لم يسمها، قال: (وإذا كان الذي قبل «إلا» نكرة مع جحد، فإنك تتبع ما بعد «إلا» ما قبلها)[4]. وهذه التسمية لم يأخذ بها أحد بعده.

ما اصطلح في الاستثناء المتصل

المتصل: مصطلح جاء استخدامه في الاستثناء، وهو من المصطلحات الكوفية وذلك، لأن أول من أَطلقه الفراء، وكان يريد به النمط الذي يكون فيه المستثنى من جنس المستثنى منه، ويتضح استخدامه له بقوله: (فإذا كان الاستثناء محضاً متصلاً، لم يحسن فيه «إنَّ»)[5].

وهذا المصطلح لم يُسبق بمصطلح آخر يرادفه، لا مِن سيبويه، ولا من غيره، وذلك لأنَّ سيبويه كانت معالجته لهذا النمط في ضوء الحركة الإعرابية التي يرد فيها المستثنى، مثل هذا ما تناوله في (باب لا يكون المستثنى فيه إلاً منصوباً)[6]. وفي (باب ما يكون المستثنى فيه بدلاً مما نفي عنه ما أُدخل فيه)[7]، فمن خلال هذه الأبواب كان يعرضُ سيبويه الاستثناءَ المتصل، علماً بأنه في أول كلامه عن هذا الباب جعل الاستثناء بعد «إلا» على وجهين: الأول (أن لا تغيَر الاسم عن الحال التي كان عليها قبلَ أنْ

---

(١) الكتاب ٢/ ٣٣٥.

(٢) المصدر نفسه ٢/ ٣٣٦.

(٣) معاني القرآن ٢/ ١٠٠.

(٤) المصدر نفسه ١/ ١٦٧.

(٥) الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء، معاني القرآن، تحقيق عبد الفتاح إسماعيل شلبي، وعلي النجدي، ٣/ ٢٥٩، (القاهرة ـ ١٩٧٢م).

(٦) الكتاب ٢/ ٣٣٠.

(٧) المصدر نفسه ٢/ ٣١١.

تلحقَ)[1]، وهو المفرغ، أما الوجه الآخر فقد ضم فيه الاستثناءَ المتصلَ، والمنقطعَ، قال: (والوجه الآخر أن يكونَ الاسم بعدها خارجاً مما دخل فيه ما قبله، عاملاً فيه ما قبله من الكلام)[2]. فواضح من هذه النصوص أن سيبويه لم يطلق مصطلحاً على هذا النمط. ثم أنَّه فرق بين المتصل والمنقطع في كلامه عن هذين النمطين من خلال عرضه لهذا الباب كما سيأتي.

أما الأخفش فإنَّه لم يستخدم مصطلحاً لهذا النمط وإنما كان يكتفي من ذكر المحل الإعرابي للمستثنى، مثل هذا ما جاء به في قوله تعالى: ﴿فَسَجَدُوٓاْ إِلَّآ إِبۡلِيسَ﴾ [البقرة: ٣٤] ، قال: (فانتصب، لأَنك شغلت الفعلَ بهم عنه، فأخرجته من الفعل من بينهم، كما تقول: جاء القومُ إلاَّ زيداً)[3].

أما المبرد فإنَّه لا يختلف عن سيبويه أيضاً في معالجته لهذا النمط، وذلك أنه جعل الاستثناء على وجهين، الأول (أَن يكونَ الكلام محمولاً على ما كان عليه قبل دخول الاستثناء)[4]، وأراد به المفرغ، وأَما الوجه الآخرُ فهو (أن يكون الفعل أو غيره من العوامل مشغولاً، ثم تأتي بالمستثنى بعده)[5]، وأراد به الاستثناء المتصل، والمنقطع، وقد فرق بين هذين النمطين، كما فعل سيبويه من قبل[6]، وهذا يدل على أن المبرد لم يختلف عن سيبويه في معالجته للاستثناء. وهناك مصطلحات أخرى، رادفت هذا المصطلح منها:

الاستثناء الصحيح:

وهو مصطلح جاءنا به ابن السراج؛ لأنه لم يستخدم ما اصطلحه الفراء لهذا النمط. قال: (وليس منهاج الاستثناء المنقطع منهاج الاستثناء الصحيح؛ لأن الصحيح إنما هو أن

(١) و(٢) المصدر نفسه ٢/ ٣١٠.

(٣) الأخفش الأوسط أبو الحسن سعيد بن مسعدة: معاني القرآن، تحقيق فائز محمد الحمد، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة كلية الآداب، (سنة ١٩٧٧)، ٤٢.

(٤) المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، كتاب المقتضب، تحقيق عبد الخالق عضيمة، ٤/ ٣٨٩ (القاهرة ـ ١٣٨٨ هـ).

(٥) المصدر نفسه ٤/ ٣٨٩.

(٦) انظر المصدر نفسه ٤/ ٣٨٩، ٤/ ٤٠١.

يقع جمعُ يوهم أَنَّ كلَّ جنسه داخل فيه، ويكون واحدٌ منه، أو أكثر، مِن ذلك، لم يدخل فيه السائر بمستثنيه منه، ليعرف أنه لم يدخل فيهم)[1]. وما أطلقه ابن السراج من تسمية لهذا النمط لم تطرد عنده في كلامه عن هذا الباب، كما لم يستخدمها غيره.

أَما الزجاج فإِنَّه لم يستخدم أَيَّ مصطلح لهذا النمط في الآيات التي تفيد الاستثناء المتصل، وإِنما كان يكتفي من القول إِنها منصوبة على الاستثناء، مثل هذا قوله: (ونصب «إلا قليلاً» على الاستثناء، والمعنى: استثنى قليلاً)[2].

الاستثناء المطلق:

وهو ما اصطلحه السيرافي لهذا النمط، لأنه لم يطلق عليه ما استخدمه الفراء من تسمية، قال: (فإذا كان ذلك في الاستثناء، وكان الذي بعد «إِلا» جزءاً من الاسم المذكور قبلها، فهو الاستثناء المطلق، الذي ليس بمنقطع مِمَّا قبله، فيما يتعارفه النحويون)[3]، ولم أجد من النحويين مَن استخدمه بعده، كما لم يطرد عنده أيضاً.

أما النحويون الذين جاؤوا بعد ابن السراج والزجاج، فقد استخدموا ما اصطلحه الفراء لهذا النمط - وهو المتصل - وكان من هؤلاء أبو علي الفارسي[4] ومكي بن أبي طالب[5]، والجرجاني[6]، والزمخشري[7]، والطبرسي[8]، وغيرهم[9].

وذهب ابن الحاجب في هذا المصطلح إلى أنه لا يشترط أن يكون المستثنى من

---

(١) الأصول في النحو ١/٣٤٣.

(٢) الزجاج أبو إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل، معاني القرآن وإعرابه، تحقيق عبد الجليل عبده شلبي، ١/١٣٨، (بيروت ١٩٧٤م) وانظر المصدر نفسه: ١/٢٠٩، ١/٣٢٣، ٢/٤٤٨.

(٣) السيرافي أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان، شرح السيرافي على كتاب سيبويه مخطوط مصور في جامعة القاهرة برقم ٢٦١٨٢، م/٣ ورقة ١٠٩.

(٤) انظر المقتصد في شرح الإيضاح ٦٥٥.

(٥) انظر مشكل إعراب القرآن ٣٥٦.

(٦) انظر المقتصد في شرح الإيضاح ٦٥٦.

(٧) انظر الكشاف ٢/٣٩٣.

(٨) انظر مجمع البيان م ٣/١٣٤.

(٩) وانظر شرح المفصل، ٢/٨١، المقرب ١/١٧١، تسهيل الفوائد ١٠١، الاستغناء ورقة ٦٧، وانظر ما تقدم من مصادر في مصطلح الاستثناء.

جنس المستثنى منه، وإنما جاز أَنْ يكونَ مِن غير جنسه إِلاَّ أَنه يجب أَنْ يكون مِن تَعَدّدٍ لفظاً أو تقديراً قال: (المستثنى متصل ومنقطع، فالمتصل هو المخرج من متعدد لفظاً أو تقديراً بـ «إِلاَّ» وأخواتها)[١]. وقال أيضاً: (الاستثناء المتصل إخراج ما بعد «إلا» مما قبلها)[٢] وقال أيضاً: (هو اخراج شيء من شيء بـ«إلا»، وأخواتها)[٣]، وذهب إلى هذ الرضي أيضاً وأوضح المراد من المتعدد لفظاً بقوله (ثم تقول كون المتصل داخلاً في متعدد لفظاً أو تقديراً من شرطه لا من ماهيته)[٤]. ويتضح مما جاء به ابن الحاجب والرضي أَنهما لم يختلفا عن غيرهما في هذا المصطلح إلا في ماهية المستثنى، لأَنهما لا يشترطان أن يكون من جنس المستثنى منه. أَما ابن جني فإِنَّه لم يصطلح على هذا النمط، ولم يستخدم ما اصطلحه الفراء[٥]، ومثلُه فَعَلَ السخاوي[٦].

نخلص مما جاء في هذا المصطلح أن البصريين لم يستخدموا مصطلحاً لهذا النمط وأَنَّ الذي أطلق «المتصل» هو الفراء، كما وضح أَنَّ المصطلحات الأخرى التي جاءت عَنْ بعض النحويين لم تختلف في دلالتها عن المتصل، إِلاَّ أَنها لم يشتهر استخدامها عند النحويين.

ما اصطلح في الاستثناء المنقطع

المنقطع أحد المصطلحات التي استخدمت في هذا الباب، وأريد به أحد الأنماط الثلاثة التي يرد بها الاستثناء، وهو النمط الذي يكون فيه المستثنى ليس من جنس المستثنى منه عند أكثر النحويين.

ولفظة «المنقطع» أول ما جاءت عند سيبويه في توضيحه مثالاً يفيد معنى الاستثناء «المنقطع» إلا أنه لم يستخدمها مصطلحاً، وإنما أراد بها أَنْ يوضع العامل في المستثنى، قال: (ما رأيتُ أحداً إلاَّ زيداً، فينصب «زيداً» على غير «رأيتُ»، وذلك أنك تجعل الآخر بدلاً من الأول ولكنك جعلته منقطعاً مما عمل في الأول، والدليل على ذلك أنه يجيء على معنى: ولكنَّ زيداً)[٧]، ففي قوله: «منقطعاً» لم يرد بها مصطلحاً، وإنما أراد أن

(١) انظر شرح الكافية للرضي ١/ ٢٢٤.
(٢) الإيضاح في شرح المفصل ٢٨٤.
(٣) المصدر نفسه ٢٨٤.
(٤) شرح الكافية ١/ ٢٢٤.
(٥) انظر اللمع ٦٦.
(٦) انظر المفصل في شرح المفصل ٧٣١.
(٧) الكتاب ٢/ ٣١٩.

يوضح أن العامل منقطع عن المستثنى، ولا يجوز رفعه لأنه جاء بمعنى: «ولكن زيداً»، وأنه لا يحتمل البدل فيه على لغة تميم التي تجوز رفع الاستثناء المنقطع في قولنا: ما جاءَ القومُ إلاّ حِمَارٌ.

وجاءت هذه اللفظة ـ منقطع ـ عند الأخفش أيضاً، وأراد بها ما ذهب إليه سيبويه، قال الأخفش: (وإنما فسرناه بـ «لكنَّ» لنبين خروجَه من الأول، ألا ترى أنك إذا ذكرت «لكنَّ»، وجدتَ الكلام منقطعاً من أوله)[1]، فواضح من النص أنه يريد انقطاع العامل عن المستثنى، ولذا جاء بمعنى «لكنَّ».

وأول مَن استخدم مصطلح المنقطع، وأراد به النمط الذي يكون المستثنى فيه ليس من جنس الأول، هو الفراء، قال: (وتعرف المنقطع من الاستثناء بحسن «إنَّ» في المستثنى)[2]، ولهذا يعد المنقطع من المصطلحات الكوفية.

أما معالجة سيبويه لهذا النمط، فقد تناوله في بابين، وفرق الأول عن الثاني، فما جاء به في الباب الأول قوله: (هذا باب يختار فيه النصب لأَن الآخر ليس من نوع الأول)[3]، فواضح من النص أن قوله: «الآخر ليس من نوع الأول» يريد به أنه ليس من جنسه، أما الباب الآخر، والذي لم يجز فيه إلا النصب، فهو (باب ما لا يكون إلا على معنى: ولكنّ)[4]. وهكذا عالج سيبويه الاستثناء المنقطع دون أن يصطلح على هذا النمط أي مصطلح، والملاحظ من هذا أن سيبويه ـ الذي جمع بين الاستثناء المتصل والمنقطع حين جعل الاستثناء على وجهين في أول الباب، وكما قدمته في مصطلح المتصل ـ فَرَّقَ بين ما جاز فيه الرفع والنصب، وما لم يجز فيه إلا النصب في الاستثناء المنقطع، وهو في هذا كان أكثر تفصيلاً ودقة لهذا النمط من غيره، لأنه لم يجعله في باب واحد.

أما الأخفش فإنه حين يعرض له استثناء منقطع، بصفة بأنه ليس من الأول، لأَنه بمعنى «لكن»، مثل هذا جاء به في قوله تعالى: ﴿يَعْلَمُونَ ٱلْكِتَٰبَ إِلَّآ أَمَانِيَّ﴾ [البقرة: ٧٨]، قال: (منصوبة؛ لأنه مستثنى ليس من أول الكلام، وهذا يجيء في معنى «لكنَّ»، خارجاً من الأول، إنما يريد: لكنَّ أماني، ولكنهم يتمنون، وإنما فسرناه بـ «لكنّ» لنبين

(١) معاني القرآن ٨٦.
(٢) معاني القرآن ٣/ ٢٥٩.
(٣) الكتاب ٢/ ٣١٩.
(٤) المصدر نفسه ٢/ ٣٢٥.

خروجه من الأول)[1]، فواضح أنه لم يفرق بين ما جاء المستثنى ليس من الأول والذي يجوز فيه الرفع والنصب، وبين ما جاء بمعنى «لكنّ»، والذي لا يجوز فيه إلا النصب، كما أنه استخدم «استثناء خارج» في موضع آخر، قال: (وهذا استثناء خارج، كما تقول: ما ضربتُه إلا أنه أَحْمَقُ، وهو الذي في معنى «لكنّ»)[2]، واستخدامه «خارج»؛ لأنه بمعنى «لكنّ»، وهو لا يختلف عما جاء به في القول الأول، لأن «خارج» صفة لهذا النمط.

أما المبرد فقد تناول الاستثناء المنقطع في باب (ما يقع في الاستثناء من غير المذكور قبله)[3]، ولم يستخدم مصطلحاً لهذا النمط ويريد بـ «غير المذكور قبله» أن المستثنى ليس من جنس المستثنى منه.

أما الزجاج فإِنَّه لم يستخدم مصطلحاً، وإنما كان يكتفي بذكر (استثناء ليس من الأول)[4]، ومعنى هذا لا يختلف في نظرته لهذا النمط عما جاء به سيبويه.

يَعرض:

ومصطلح المنقطع قد سبقه مصطلح آخر، وهو كوفي أيضاً، وهذا المصطلح هو «يعرض» ذكره ثعلب، ونسبه إلى الكسائي (ت ١٩٨)، قال: (قال الكسائي: هذا استثناء يعرض ـ قال: ومعنى «يعرض» استثناء منقطع)[5]، وهذا المصطلح لم يعرف عند النحويين، ولا عند غيرهم.

الاستثناء المنفصل:

وهو مصطلح متأخر في استخدامه ومرادف للمنقطع أيضاً، ذكره المالقي، قال: (وقسم بمعنى «لكنّ» ويسمى ما يكون له كذلك الاستثناء المنفصل، والاستثناء

---

(١) معاني القرآن ٨٦.

(٢) المصدر نفسه ٢٤٧.

(٣) المقتضب ٤/ ٤١٢.

(٤) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢/ ٩٧، وانظر المصدر نفسه ٢/ ١٤٠.

(٥) ثعلب، أبو العباس أحمد بن يحيى، مجالس ثعلب، شرح وتحقيق عبد السلام هارون، القسم الأول، ١٠١ (مصر ـ ١٩٦٠م).

المنقطع)[1]. فواضح من النص أن المالقي لم يفرق بين المصطلحين؛ لأنهما يفصحان عن دلالة واحدة، كما يظهر أنه لم يكن أول من استخدمه، وإنما سبقه إلى استخدامه غيرُه. وهذا المصطلح لم يشتهر أيضاً عند النحويين.

واستخدم أكثر النحويين، وغيرهم ممن جاء بعد الفراء مصطلح المنقطع، وكان منهم ثعلب[2]، وابن السراج[3]، والزجاجي[4]، وأبو سعيد السيرافي[5]، وأبو علي الفارسي[6]، والرماني[7]، وابن المرزبان السيرافي[8]، وابن فارس[9]، وغيرهم[10].

كما استخدم هذا المصطلح ابن الحاجب إلا أنه لم يرد به الإخراج، كما لم يشترط فيه أن يكون المستثنى ليس من جنس المستثنى منه، قال فيه: (ولا يتميز المتصل إلا بالإخراج، ولا إخراج في المنقطع)[11]، ودلالته هي: (رفع توهم المخاطب دخول ما بعدها في حكم ما قبلها، مع أنه ليس بداخل فيه، وهذا هو معنى الاستثناء المنقطع)[12]، والرضي لا يختلف مع ابن الحاجب في هذا.

ويظهر مما تقدم أن معالجة سيبويه والمبرد كانت من خلال أبواب له وأَنّهما والأخفش والزجاج كانوا يصفون هذا النمط دون اللجوء إلى استخدام المصطلح له، والشيء المهم في هذا هو أن ما جاء به سيبويه من وصف لهذا النمط أخذ به النحويون الذين جاؤوا بعده، واستخدموه كدلالة على مصطلح المنقطع، إذ إنهم يعرفون هذا

---

(١) المالقي، الإمام أحمد بن عبد النور، رصف المباني في شرح حروف المعاني، تحقيق محمد الخراط، ٨٥ (دمشق ـ ١٩٧٥م).
(٢) انظر مجالس ثعلب القسم الأول ١٠١.
(٣) انظر الأصول في النحو ١/٣٥٣.
(٤) انظر الجمل ٢٣٩.
(٥) انظر شرح السيرافي على كتاب سيبويه م ٣/ورقة ١١٠.
(٦) انظر المقتصد في شرح الإيضاح ٦٥٢.
(٧) انظر معاني الحروف ١٢٧.
(٨) انظر شرح أبيات سيبويه لابن المرزبان السيرافي ٢/١٥٤.
(٩) انظر الصاحبي في فقه اللغة ١٣٥.
(١٠) انظر ما تقدم من مصادر في مصطلح الاستثناء.
(١١) الإيضاح في شرح المفصل ٢٨٤.
(١٢) انظر شرح الكافية ١/٢٢٧.

المصطلح من وصف سيبويه له، ومعنى هذا أن المنقطع عندهم هو ما كان المستثنى ليس من جنس المستثنى منه، وجاء بمعنى «لكن»، وهذا أكثر شهرة عند البصريين، أما الكوفيون فكان يعرف ـ عندهم ـ ما جاء بمعنى «سوى»[1]، والملاحظ فيما جاء من مصطلحات في هذا النمط هو أن أكثرها استخداماً ما اصطلحه الفراء أما المصطلحات الأُخر فلم تشتهر في استخدامها.

مصطلح المفرغ

المفرغ مصطلح أريد به النمط الذي فرغ فيه العامل لما بعد «إلا»، وهذا المصطلح جاء متأخراً في استخدامه، إذ وقفت عليه عند التميمي، وهو من نحاة القرن السادس الهجري، قال: (والمفرغ مثل: ما قَامَ إلا زَيد)[2].

أَما سيبويه فقد كانت معالجته لهذا النمط ـ الذي جعله أحد وجهين يرد بهما الاستثناء ـ في ضوء بقاء الاسم الذي يلي «إلا» على حركته الإعرابية التي كان عليها قبل أَن تلحقه «إلا»، قال: (فأما الوجه الذي يكون فيه الاسم بمنزلته قبل أن تلحق «إلا»)[3]. وأما المبرد، فإنه لا يختلف في نظرته لهذا النمط عما جاء به سيبويه، إذ قال فيه: (أن يكون الكلام محمولاً على ما كان عليه قبل دخول الاستثناء)[4]، وما يريده بالاستثناء في النص هو دخول «إلا» على الكلام، فإنه لا يتغير عن حركته الإعرابية التي كان عليها قبل أن تدخل «إلا».

وأما الفراء فقد عَمَّ في كلامه حين تعرض لهذا النمط، قال: (وإذا لم تَرَ قبل «إلا» اسماً، فاعمل ما قبلها فيما بعدها، فتقول: ما قَامَ إلا زيدٌ، رفعت «زيداً» لأعمالك «قامَ»، إذ لم تجد «قام» اسماً بعدها)[5]، فالملاحظ أنه جعل كل اسم مرفوعاً بعد «إلا» غير المسبوقة باسم، وهذا القول لا يتسم بالدقة، لأَنه جاز الرفع بعد «إلا»، وقد سبقت باسم، نحو: ما قامَ القومُ إلا زيد، على البدل، كما أن «إلا» قد تسبق باسم، ويعمل ما قبلها فيما بعدها، نحو: ما ضَرَبَ زيدٌ إلا عمراً، وعلى الرغم من هذه المؤاخذات على ما جاء به الفراء، فإنه يريد تفريغ ما قبل «إلا» لما بعدها في كلامه هذا.

---

(١) ستتناول هذا في معاني «إلا».
(٢) كشف المشكل من علم النحو ٣٣٢.
(٣) الكتاب ٢/ ٣١٠.
(٤) انظر المقتضب ٤/ ٣٨٩.
(٥) معاني القرآن ١/ ١٦٧.

أما النحويون الذين جاؤوا بعد المبرد، فإن أغلبهم استخدم الفعل «فُرِّغَ» لهذا النمط، وهم يريدون به أن يكون ما قبل «إلا» مفرغاً لما بعدها، وفي هذا المعنى لا تختلف نظرتهم عما أفصح عنه سيبويه في هذا النمط، إلاَّ أنَّ أبا سعيد السيرافي لم يستخدم هذا الفعل، ولا اصطلح على النمط، وإنما أدرجه فيما جاء به سيبويه من عنوان(١).

ومن النحويين الذين استخدموا الفعل «فَرَّغَ» لهذا النمط ابن السراج، قال: (فإن فرغت الفعل ما قبل «إلاّ» لما بعدها. . .)(٢).

وقريب من هذا المعنى ما قاله الزجاجي (فإذا فرَّغت ما قبل «إلا» لما بعدها. .)(٣)، ومثل هذا جاء به أبو علي الفارسي، قال: (لأن الفعل مفرَّغ لما بعد «إلا». . .)(٤)، كما قال به غيره(٥)، وقال به الرماني إلا أنه خرجه عن الاستثناء، ويتضح هذا من قوله: (فإن فرغت ما قبل «إلاّ» لما بعدها عملَ فيه بقسطه من الإعراب، وذلك: مَا قَام إِلا زَيد، وما رأيتُ إلا زيداً، و«إلاّ» هاهنا ليس استثناء)(٦)، فواضح أن الرماني خَرَّج هذا الضرب من الاستثناء، وهذا يعني أنه استخدم الفعل «فَرَّغ»، ولم يرد به ما أفصح عنه ابن السراج وغيرُه في استخدامه لهذا الفعل من دلالة على الاستثناء.

أما مصطلح «المفرَّغ» الذي لا يبتعد عن هذا الفعل في دلالته، فقد شاع استخدامه بعد أن استخدمه التميمي، ومن الذين استخدموه ابن الحاجب(٧)، والرازي(٨)،

---

(١) انظر شرح السيرافي على كتاب سيبويه م ٣/ورقة ٩٩ ـ ١٠٠.
(٢) الأصول في النحو ١/٣٤٣.
(٣) الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق النحوي، الجمل، تحقيق ابن أبي شنب، ٢٣٦ (باريس ـ ١٩٥٧م).
(٤) المقتصد في شرح الإيضاح للجرجاني ٦٣٤.
(٥) انظر اللمع ٦٨، المقتصد في شرح الإيضاح ٦٣٥ ـ ٦٣٦، المرتجل ١٨٧، شرح المفصل، ٢/٨٦، ٢/٩٤، التوطئة ٢٨٢، المقرب ١/١٦٧، تسهيل الفوائد ١٠١، رصف المباني ٨٩، الجنى الوافي ٤٧٥.
(٦) الرماني أبو الحسن علي بن يحيى النحوي، كتاب معاني الحروف تحقيق عبد الفتاح إسماعيل شلبي، ١٢٧ (القاهرة ـ ١٩٧٣م).
(٧) انظر الإيضاح في شرح المفصل ٢٩٨.
(٨) انظر مختار الصحاح ٢٠.

والرضي[١]، وغيرهم[٢].

اتضح لنا فيما تقدم أن سيبويه وغيره من النحويين المتقدمين لم يستخدموا مصطلحاً لهذا النمط، وإنما جاءت معالجتهم له بعبارات وصفية تشير إليه، كما وضح أيضاً أن ابن السراج هو أول من استخدم الفعل «فَرَّغ» كإشارة منه لتفريغ ما قبل «إلا» لما بعدها، ومن ثَمَّ استَخْدَمَ كثيرٌ من النحويين الذين جاؤوا بعده هذا الفعل - فرغ - إشارة لهذا النمط، حتى اصطلح من هذا الفعل مصطلح المفرغ من قبل التميمي.

ومصطلح المفرغ استخدمت أمامه مصطلحات أخرى منها مصطلح القصر، والحصر، والاختصاص، وهذه المصطلحات أرى أَنها أوسع دلالة من المفرغ وستأتي على بيان هذه العلاقة بين هذه المصطلحات، وما تضمنته من دلالة من خلال الكلام عن المفرغ.

مصطلح «القصر»

استخدم هذا المصطلح في البلاغة، وأريد به أَحد الضروب التي تدخل في علم المعاني، ولذا جاء استخدامه في الدراسات البلاغية، وبعض الكتب النحوية.

ومفهوم «القصر» أول ما جاء - عند من كتب في البلاغة - أنه ضرب من الإيجاز، كما هو عند الرماني، قال: (ومن الإيجاز بالقصر دون الحذف...)[٣]، ومثل هذا نجده عند العسكري (ت ٣٩٥) في قوله: (والإيجاز القصر، والحذف، فالقصر تقليل الألفاظ، وتكثير المعاني)[٤]، وقد ضمت الأمثلة والشواهد التي جاء بها الرماني، والعسكري على أنها من الإيجاز، وتفيد القصر، قد ضمت القصر بـ «ما» و«إلا».

واستخدم الجرجاني هذا المصطلح وأراد به قصر الموصوف على الصفة، أو قصر

(١) انظر شرح الكافية ١/ ٢٣٤.

(٢) انظر الاستغناء ورقة ٣٢، البحر المحيط ١/ ٣٣٣، أوضح المسالك ٢/ ٦، شرح التصريح ١/ ٣٤٧، الخزانة ٣/ ٣٤٨، حاشية الصبان ١/ ١٤٨، حاشية الخضري ١/ ٢٠٦.

(٣) ثلاث رسائل في إعجاز القرآن الرسالة الثانية للرماني تحقيق خلف الله أحمد الطبعة الثالثة، ١٧٧ (مصر - ١٩٧٧م).

(٤) العسكري أبو هلال الحسني عبد الله بن سهيل، كتاب الصناعتين الكتابة والشعر، ١٣ (القاهرة - ١٣٦٠هـ).

الصفة على الموصوف، وتناوله في باب الفروق في الخبر، حيث جعل دخول ضمير الفصل بين المبتدأ والخبر، أو دخول «ال» على الخبر قصراً، كما ضم ضروباً أخرى إليه، ومن استخدامه له قوله: (أَنْ لا يُقْصد قصر المعنى في جنسه المذكور...)[1]، وذكر هذا المصطلح مرتين في كلامه عن الحصر ـ الذي أطلق عليه الاختصاص ـ قال (الخشية من الله مقصورة على العلماء)[2]، والموضع الآخر قوله: (وإنما يتصور قصر الفعل على المعلوم)[3]. ومن خلال كلامه عن هذا المعنى تكرر عنده هذا المصطلح في الموضوع نفسه.

وبعد الجرجاني أُقْتُصِرَ استخدامُ هذا المصطلح على ضرب من ضروب علم المعاني، إذ أصبح باباً له أدواته، ودلالته، فقد أريد به إقصار حكم على شيء، أو العكس، دون أَن يشمل الضروبَ، الأخرى التي جاء بها الجرجاني.

ومن الذين أطلقوا هذ المصطلح بهذا المفهوم الزمخشري، قال في «إنما»؛ (و«إنَّما» لقصر الحكم على شيء، كقولك: إنَّما المنطلقُ زيدٌ، أو لقصر الشيء على حكم كقولك: إنَّما زَيدٌ كاتِبٌ)[4]، واستخدمه بهذا المفهوم السكاكي[5]، والزملكاني[6]، والخطيب القزويني[7]، وغيرهم[8].

يلحظ مما تقدم أَنَّ القصر أول ما استخدم أُريد به ضربٌ من الإيجاز، ومن ثَمَّ استخدمه الجرجاني في إقصار حكم على شيء أو العكس، وقد ضَم إليه ضروباً من التوكيد، وجعلها من هذا الباب، أما الذين جاؤوا بعده، فأقصروه على ضرب من ضروب

---

(١) الجرجاني، عبد القاهر، كتاب دلائل الإعجاز في علم المعاني، تصحيح الإمام الشيخ محمد عبده، ١٢٧، الطبعة السادسة (مصر ـ ١٩٦٠م).

(٢) المصدر نفسه ٢٢٢.

(٣) المصدر نفسه ٢١٩ ـ ٢٢٠.

(٤) الزمخشري: أبو القاسم جَارُ الله محمود بن عمر الخوارزمي، الكشاف عن حقائق التنزيل نسخة أوفيست، عن طبعة القاهرة التي طبعت سنة ١٩٦٨، ١/ ١٨٠.

(٥) انظر مفتاح العلوم للسكاكي ١٣٨.

(٦) انظر البرهان الكاشف عن إعجاز القرآن للزملكاني ١٦١.

(٧) انظر الإيضاح في علوم البلاغة ٢١٣.

(٨) انظر البحر المحيط ٦/ ٣١٤، المغني ٣٩/١، الإتقان في علوم القرآن ١٦٦/٣، الأصول على شرح التلخيص م /١٣ ـ ٢١٤ حاشية الصبان ٥٦/٢.

علم المعاني، وأَصبح عندهم باباً له أدواته، ودلالته. كما وضح أَنَّ مصطلح «الإيجاز» أَوسعُ مفهوماً من مصطلح «القصر».

ولذا فإنَّ كلَّ قصرٍ إيجاز، وليس العكس بصحيح.

مصطلح «الحَصْر»

الحصر: أريد بهذا المصطلح: حصر الفاعل أو المفعول بـ «إلا» على أن يكون الفعل مسبوقاً بالنفي، ومن هنا فإن كثيراً مِمَّنْ استخدموا لفظة الحصر لم يفرقوا بينها، ومفهوم القصر، لأَنَّ مِن القصر ما يقع بـ «ما» و«إلا» أيضاً. ومن الذين عدوا لفظة الحصر مرادفة للفظة القصر الزملكاني، قال: (وليس الحصر الذي ذكرناه بمناف لما سلف من إفادتها قصرَ الشيء على حكم تارةً، وقَصْرَ الحكم على شيء آخر عند المتأمل)[١].

وأوضح العلوي الحصر في قوله: (اعلم أَنَّ «مَا» و«إلاّ» إذا تركبا في الكلام، فإنهما يفيدان الحصر، لا محالة، أما في الأسماء، وأما في الصفات، فهذا وجهان، الوجه الأول الحصر في الأسماء، وأما في الفاعل كقولك: مَا ضَرَبَ عمراً إلاَّ زيدٌ، فالمعنى في هذا أَنه لا ضاربَ لعمرو إلا زيدُ وأما في المفعول كقولك: مَا ضَرَبَ زيد إلا عَمْراً، فالمعنى فيه أنه لا مضروبَ لزيدٍ إلاّ عمرٌو...)[٢]. ومن الذين جاءت لفظة الحصر عندهم وأرادوا بها هذا المفهوم ابن الحاجب[٣]، والرضي[٤]، وابن الناظم[٥]، وغيرهم[٦].

وجاء مصطلح الحصر في كلام ابن أبي الأصبع عن الاستثناء غيرَ أَنه أراد به استثناء ليس كالاستثناء الذي يفيد الإخراج، قال: (من الاستثناء نوع وقع لي تسميته استثناء

---

(١) الزملكاني: كمال الدين عبد الواحد بن عبد الكريم، البرهان الكاشف عن إعجاز القرآن تحقيق خديجة الحديثي، وأحمد مطلوب، ١٦٤ ـ ١٦٥ (بغداد ـ ١٩٧٤م).

(٢) العلوي اليمني الإمام يحيى بن حمزة بن علي بن إبراهيم، كتاب الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز ٢/ ٢١٥ (مصر ـ ١٩١٤م).

(٣) انظر الإيضاح في شرح المفصل ٢٩٩.

(٤) انظر شرح الكافية ١/ ٢٨٤.

(٥) انظر شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم ٨٧.

(٦) انظر البحر المحيط ٣/ ٢٣١، ٦/ ٣٤٤، الجنى الداني ٣٨١، المغني ١/ ٤٠، شرح ابن عقيل ١/ ٤٨٩، الإتقان في علوم القرآن ٣/ ١٦٦، شرح الأشموني ١٧٧، الأصول في شرح التلخيص م ١/ ٢٣٠، حاشية الصبان ٢/ ٥٢.

الحصر، وهو غير الاستثناء الذي يخرج القليل من الكثير... الذي مَيَّزَ هذا الاستثناء على الأول هو ما فيه من التقديم والتأخير، فإنه على الصورة التي جاء عليها يفيد حصراً أشدَ من حصر جنس الاستثناء كلِّه)[1]. وأراد بهذا الاستثناء تقدم المستثنى على المستثنى منه، وجعل منه قول الشاعر:

إليكَ وإلاّ ما تُحَثُّ الركائِبُ وَعَنْكَ وإلاّ مَا المحَدِّثُ كَاذِبُ

[طويل]

قال فيه:

(فإنَّ خلاصة هذا البيت قول الشاعر للممدوح: لا تُحَثُّ الركائبُ إلاَّ إليكَ، ولا يَصْدُقُ المُحَدِّثُ إلاّ عنكَ، ولا يحصل هذا الحصرُ مِنْ الاستثناء الأول)[2].

مصطلح «الاختصاص»

مصطلح مرادف للحصر وسابق عليه، أطلقه الجرجاني، قال: (اعلم أن السبب في أنْ لم يكن تقديمُ المفعول في هذا كتأخيره، ولم يكن: ما ضَرَبَ زيداً إلاَّ عَمْرُو، وما ضَرَبَ عمرٌو إلاَّ زيداً سواءً في المعنى، أن الاختصاص، يَقَعُ في واحدٍ من الفاعل، والمفعول، ولا يقع فيهما جميعاً)[3]، كما أطلقه على حصر المبتدأ، والخبر، قال: (اعلم أنه إذا كان الكلامُ بِمَا وإلاَّ، كان الذي ذكرتَه من الاختصاص يكون في الخبر، أن تقدمه وفي المبتدأ إنْ قدمتَ الخبر أَوضَح وأَبينُ)[4].

واستخدمه من بعده السيوطي[5]، وابن عربشاه[6]، والصبان[7]، وقد مَرَّ استخدامه عند الطبرسي، وابن يعيش في كلامهم عن الاستثناء[8].

(١) المصري ابن أبي الأصبع، تحرير التحبير في صناعة الشعر والنثر، تحقيق حفني محمد شرف، ٣٣٦، «القاهرة - ١٣٨٣».
(٢) المصدر نفسه ٣٣٦.
(٣) دلائل الإعجاز ٢٢٢.
(٤) المصدر نفسه ٢٢٥.
(٥) انظر الإتقان في علوم القرآن ٣/١٦٧.
(٦) انظر الأطول على شرح التلخيص م ١/٢١٣.
(٧) انظر حاشية الصبان ٢/٢٥٤.
(٨) انظر مصطلح الاستثناء.

نتائج الفصل

نخلص مما جاء في هذا الفصل إلى النتائج التالية:

(١) أن بعض المصطلحات التي استخدمت في هذا الباب بقيت على دلالتها التي أفصحت عنها، إذ لم تأخذ أي شكل من التطور، والتغيير في المدلول، فمصطلح «الاستثناء» الذي أطلقه سيبويه على هذا الباب، والذي أراد به الإخراج بـ «إلا»، أو ما جاء في معناها لم يأخذ دلالة أخرى عند مَنْ جاء بعده.

(٢) أن بعض المصطلحات جاءت متأخرة في استخدامها كمصطلح «المستثنى منه» ومصطلح «أدوات الاستثناء» وعلى الرغم من تأخرها، فإنها قد اشتهر استخدامُها عند المتأخرين.

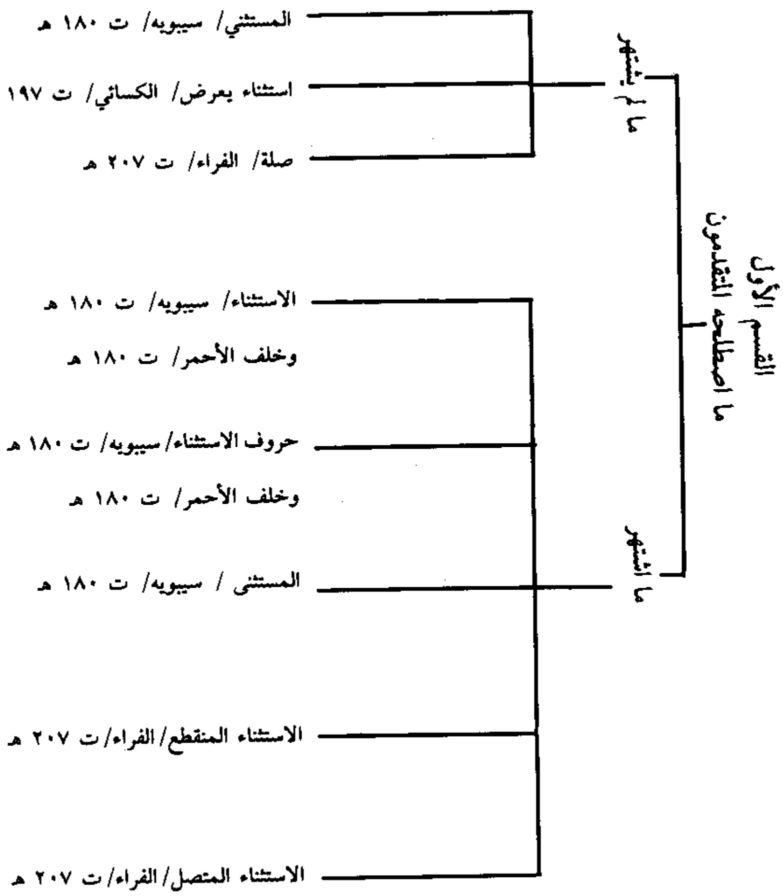
(٣) أَن مصطلحات الأنماط، لم تكن من اصطلاح سيبويه، ولا البصريين، وإنما بعضها من الكوفيين كمصطلح «المتصل» و«المنقطع»، أما المفرغ فإِنَّه من المصطلحات المتأخرة أيضاً.

أما معالجة سيبويه وغيره من النحويين الذين لم يصطلحوا أو يستخدموا مصطلحاً لهذه الأنماط، فقد كانت معالجتهم لها بعبارات وصفية تدل على النمط مثل ما جاء به سيبويه: (باب يختار فيه النصب؛ لأَن الآخرَ ليس من نوع الأَول)، وأراد به الاستثناء المنقطع.

(٤) ولما كانت المصطلحات التي جاءت في هذا الباب بعضها من مصطلحات المتقدمين، وبعضها من اصطلاح المتأخرين ومنها ما اشتهر استخدامه ومنها ما لم يشتهر، رأيت أن أوضح هذه المصطلحات في المخطط التالي الذي قسمته قسمين، الأول ما اصطلحه المتقدمون، وجعلته على ضربين: الضرب الأول ما اشتهر استخدامه، والثاني ما لم يشتهر. ومثل هذا تناولت القسم الثاني، وهو ما اصطلحه المتأخرون إذ جعلته على ضربين: الضرب الأول ما اشتهر استخدامه، والثاني ما لم يشتهر. وفي كل مصطلح من هذه المصطلحات ذكرت أول مَن استخدمه وسنة وفاته.

---

(١) الكتاب ٢/٣١٩.


القسم الأول
ما اصطلحه المتقدمون
ما لم يشتهر
المستثني/ سيبويه/ ت ١٨٠ هـ
استثناء يعرض/ الكسائي/ ت ١٩٧
صلة/ الفراء/ ت ٢٠٧ هـ
ما اشتهر
الاستثناء/ سيبويه/ ت ١٨٠ هـ
وخلف الأحمر/ ت ١٨٠ هـ
حروف الاستثناء/ سيبويه/ ت ١٨٠ هـ
وخلف الأحمر/ ت ١٨٠ هـ
المستثنى / سيبويه/ ت ١٨٠ هـ
الاستثناء المنقطع/ الفراء/ ت ٢٠٧ هـ
الاستثناء المتصل/ الفراء/ ت ٢٠٧ هـ

- القسم الثاني: ما اصطلحه المتأخرون
  - ما لم يشتهر
    - الاستثناء الصحيح/ ابن السراج/ ت ٣١٦ هـ
    - الاستثناء المطلق/أبو سعيد السيرافي/ت ٣٦٨هـ
    - الاختصاص/ الجرجاني/ ت ٤٧١
    - مستثنى به/ ابن بابشاذ/ ت ٤٦٩ هـ
    - آلة الاستثناء/ الرضي/ ت ٦٨٨ هـ
    - الاستثناء المنفصل/ المالقي/ ت ٧٠٢ هـ
  - ما اشتهر
    - المستثنى منه/ ابن السراج/ ت ٣١٦ هـ
    - المفرغ/ التميمي/ ت ٥٩٩ هـ
    - أدوات الاستثناء/ التميمي/ ت ٥٩٩ هـ
    - الحصر
    - القصر/ الرماني/ ت ٣٨٤ هـ

«أدوات الاستثناء»

(١) الحروف.

(٢) الأفعال.

(٣) الأسماء.

(٤) أدوات أخرى.

أدوات الاستثناء

تمثل أدوات الاستثناء أَحدَ الأركان الثلاثة التي يتكون منها الاستثناء، فهي العماد الأساس لهذا الباب؛ لأَنها تحمل معنى الاستثناء، وبها يكون التركيب استثناء، وهذا الشرط بوجودها في التركيب قد لا نجده في أدوات النحو الأخرى، فمن المعروف جواز الاستفهام بدون أداة الاستفهام، ومجيء الشرط بغير أداة شرط، والنداء بدون حرف النداء، لكن مثل هذا لا يقع في الاستثناء، فلا يمكن مجيء تركيب يفيد الاستثناء، ويعد من ضروب الاستثناء ما لم ترد فيه أداة الاستثناء، لأَنها تحمل معنى الإخراج، وبذا يتضح لنا أهمية هذه الأدوات في هذا الباب، ومدى الفرق بينهما وبين أدوات النحو الأخرى.

وأدوات الاستثناء تمثلت في ضروب ثلاثة: هي الحروف، والأفعال، والأسماء، وهذه الضروب قد لا نجدها في أدوات النحو الأخرى، وخاصة الأدوات التي تعلق الكلام بعضه ببعض، فغالباً ما تكون من حروف، وأسماء، أما الأفعال، فلا تشترك إلا في أدوات الاستثناء[1]، ومن هنا تبرز ميزة هذه الأدوات عن غيرها من أدوات النحو الأخرى، وذلك باشتراك الأفعال معها.

ولما كانت أدوات الاستثناء من هذه الضروب، فإنني أرى أَن تتُمَّ معالجتها وفق التقسيم التالي:

(١) الحروف.

(٢) الأفعال.

(٣) الأسماء.

وتناولت أدوات كل قسم من هذه الأقسام، وأوضحت ما جاء به النحويون فيه، وذكر شواهدهم عليه، وبعد الفراغ من هذه الأقسام وجدت أَنَّ هناك أدواتٍ غيرَ مشهورة

(١) ضم الدكتور تمام حسان في تقسيمه لأدوات الأفعال «كان وأخواتها» و«كأن وأخواتها» وجعلها من الأدوات المحولة، انظر اللغة العربية ـ معناها ومبناها للدكتور تمام حسان ١٣٢، القاهرة ـ ١٩٧٣.

الاستخدام في الاستثناء أَفردت لها موضعاً، أَسميتُه أَدوات أُخرى، وبينت أوجه الخلاف فيها.

وأدوات الاستثناء كان بعضها مشتركاً بين الحرفية والفعلية، لذا فالكلام عنها يكون مع الحروف لكونها حرفاً، ومع الأفعال لكونها فعلاً، كما أن هناك قضايا إِعرابية بين بعض هذه الأدوات تم الكلام عنها بعد استيفاء الكلام عن هذه الأدوات، أضف إلى ذلك أَنني تناولت التراكيب التي جاءت ببعض الأدوات، كـ «إلاَّ غير» و«إلاَّ حاشا» مع الأداة نفسها لبيان ماهية هذه التراكيب.

(١) «الحـــروف»

«إلاّ»

«إلاّ» بكسر الهمزة، وتشديد اللام، حرف من حروف المعاني يفيد الاستثناء، ولهذا عده النحويون من أدوات الاستثناء[١]، ونالت هذه الأَداة أهمية في هذا الباب، حتى نرى أن من النحويين من صرح أَنها الأصل في الاستثناء، لأَنها تصلح في كل مكان صلحت فيه الأدوات الأُخرى، أضف إلى ذلك أن النحويين كانوا يطلقون على أدوات الاستثناء الأخرى («ما جاء بمعنى «إلا»)، مثل هذا نجده عند سيبويه، قال: (فحرف الاستثناء «إلا» وما جاء من الأسماء فيه بمعنى «إلا»... وما جاء من الأفعال فيه معنى «إلا»...، وما فيه ذلك المعنى من حروف الإضافة...)[٢].

فواضح من كلامه أن ما جاء من أدوات في الاستثناء، سواء أكانت هذه الأدوات اسمية، أم فعلية، أم حرفية، فإنها تحمل معنى «إلا»، ومن الذين صرحوا أَنها الأصل في الاستثناء المبرد، قال: (وهي حرف الاستثناء الأصلي)[٣]، وقال بهذا كثير من النحويين[٤]، منهم العكبري، قال: (وأصل أدوات الاستثناء «إلا»)[٥].

وحاول ابن يعيش أن يوضح علة كون هذه الأداة الأصل في الاستثناء، قال: (أصل

---

(١) انظر الكتاب ٢/٣٠٩، مقدمة في النحو ٧٩، المقتضب ٤/٣٩١ ومعاني الحروف ١٢٦، وشرح المفصل ٢/٨٣ وغيرها من المصادر المتقدمة.

(٢) الكتاب ٢/٣٠٩.

(٣) كتاب المقتضب ٤/٣٩١.

(٤) انظر شرح السيرافي على كتاب سيبويه ٣/ورقة ١٢٧، شرح المقدمة النحوية ٢٥٦، المقتصد في شرح الإيضاح ٦٤٢ وغيرها من المصادر المتقدمة.

(٥) العكبري: أبو البقاء، اللباب في علل البناء والإعراب تحقيق خليل بنيان الحسون (رسالة دكتوراه، آداب القاهرة، سنة ١٩٧٦) ٢٤٣.

الاستثناء أن يكون بـ«إلاّ» وإنما كانت هي الأصل؛ لأَنها حرف، وإنما ينقل الكلام مِن حد إلى حد بالحروف، كما نقلت «ما» في قولك: ما قامَ زيد، من الإيجاب إلى النفي، وكذلك حرف الاستفهام ينقل الخبر إلى الاستخبار، في قولك أَقامَ زيدٌ، وكذلك حرف التعريف ينقل الكلام من النكرة إلى المعرفة، فعلى هذا تكون «إلاّ» هي الأصل، لأَنها تنقل الكلام من العموم إلى الخصوص، وتكتفي من ذكر المستثنى منه، إذا قلت: ما قَامَ إلا زيدٌ، وما عداها مما يستثنى به فموضوع موضعها، ومحمول عليها للمشابهة بينهما)[1]. والمراد من قوله «من حد إلى حد» هو تغيير وظيفة الجملة من الإيجاب إلى النفي، ومن الخبر إلى الاستخبار؛ لأَن الأدوات لها معنى وظيفي يؤثر هذا المعنى على الجملة التي تدخل عليها، وقد جعل ابن يعيش من هذا التغيير دليلاً على الأصل في هذه الحروف، وما جاء من أدوات أخرى محمول على معنى هذه الأداة ووظيفتها، فمثل هذا في «إلا» إذ إنها الأصل في أدوات الاستثناء، لأنها تفصل الكلام من العموم إلى الخصوص، والمراد بالعموم هو المستثنى منه، وبالخصوص المستثنى، ومعنى هذا أَنَّها غيرت الكلام من حد إلى حد.

وما جاء به ابن يعيش ومن تابعه[2]، من أدلة في كون «إلا» الأصل في الاستثناء، يوقفنا على بعض الأمور منها: أولاً: أن «إلا» ليست وحدها حرفاً بين أدوات الاستثناء، وإنما هناك حروف أخرى. ثانياً: أن كون «إلاّ» تنقل الكلام من العموم إلى الخصوص أخرج بذلك المنقطع من الاستثناء؛ لأن المستثنى ليس من جنس المستثنى منه، كما أنه لم يحدد الفصل بين العموم والخصوص. ثالثاً: أن المفرغ اتفق أكثر النحويين على أن العامل فيه مفرغ لما بعد «إلاّ»، ومعنى هذا، ليس هناك عموم وخصوص في السياق. رابعاً: والشيء الأخير أن الحروف تنقل الكلام من حد إلى حد، كما هو في النفي والاستفهام. . . ، وهذه الحروف التي استدل بها تختلف عن «إلاّ» في موضعها من الجملة، وفي وظيفتها وفي عملها، لأن هذه الحروف لو حذفت من السياق لم يطرأ أَيُّ تغيير في تركيب الجملة من الجانب الإعرابي، لأَنها ليست بعوامل لفظية، ولا مِن الحروف التي يتوسط بها للتعدية، إضافة إلى ذلك أَن لها الصدارة في الكلام. والتغيير

(١) ابن يعيش، موفق الدين بن علي، شرح المفصل ٢/ ٨٣ «بيروت د.ت».
(٢) انظر الاستغناء في أحكام الاستثناء ورقة ٨.

يكون في المعنى الوظيفي الذي تؤديه الجملة، أما «إلا»، فلا يمكن حذفها من الجملة؛ لأنها تعلق الكلام بعضه ببعض، فلا يمكن أن نقول: جاءَ القومُ زيداً، لعدم ارتباط الكلام بعضه ببعض، أضف إلى ذلك أنها ليس لها الصدارة في الكلام.

ولو أن ابن يعيش قال: إنَّ «إلاَّ» لها معنى وظيفياً؛ وأنها أكثر الأدوات استخداماً في الاستثناء، لأَنها تصلح في مواضع لا تصلح فيه غيرها من الأدوات، لكان أقرب إلى اللغة من المنطق، ولا يبتعد عن هذا التحديد، والقياس، لأنه قاس بين أدوات اختلفت في مواضعها، وعملها، ووظيفتها.

وهناك من النحويين من لم يعط «إلاّ» هذه الأصالة، وإنما اكتفى بأن قال: إنَّها حرف استثناء، وكان من هؤلاء خلف الأحمر، قال: (باب الاستثناء، وحروفه نصب كلها، وهي؛ «إلا»، «حاشا»...)[1]، ومنهم: الزمخشري[2]، والجزولي[3]، يقولوا بأصالتها في الاستثناء، إلاَّ أَنهم أعطوها من الأهمية في هذا الباب ما لم يقولوه في أَداة غيرها، فقد كانت أمثلتهم وشواهدهم كلها بهذه الأداة، مع بيان معانيها، وحكم المستثنى بها، إلى غير ذلك، وبينوا أَنها تصلح في جميع مواطن الاستثناء دون شرط أو قيد بخلاف الأدوات الأخرى.

تركيب «إلاّ»:

ذكرت طائفة من النحويين أَنَّ «إلاَّ» مركبة من «إنَّ» المشددة، و«لا» العاطفة، وقد خففت «إنَّ» لكثرة الاستعمال، وأدغمت مع «لا» فأصبحتا حرفاً واحداً، وقد اختلفوا في قائل هذا الرأي ونسبه بعضهم إلى الكوفيين، ونسبه بعضهم الآخر إلى البغداديين، وكثير من النحويين نسبوه إلى الفراء، ومنهم من لم ينسبه لقائل، ومن الذين زعموا أنه قول الفراء السيرافي قال: (وقال الفراء «إلاَّ» أخذت من حرفين «إن» التي تنصب الأسماء، ضمت إليها «لا»، ثم خففت، فأدغمت النون في اللام، فأعملوها فيما بعدها عملين،

(١) مقدمة في النحو ٧٩.

(٢) انظر المفصل ٣١١.

(٣) انظر القانون في النحو ٢٥٧ وانظر أيضاً المقرب ١٦٦/١، رصف المباني ٨٥، الجمل ٢٣٥، كشف المشكل ٣٣٤، التوطئة ٢٧٩، المغني ٧٠/١.

عمل «إنَّ»، فنصبوا بها، وعمل «لا»، فجعلوها عطفاً)[١]، ونسبه الرماني أيضاً قال: (وقال الفراء: الأصل في «إلاَّ» «إنَّ»، «لا»، فأسكنت النون، وأدغمت في اللام، فإذا نصبت، نصبت بـ «إنَّ»، وإذا رفعت رفعت بـ «لا»)[٢]، كما نسبه ابن الأنباري إلى الفراء، وبين أن «إنَّ» التي ركبت منها «إلاَّ» مشددة، وقد خففت لكثرة الاستعمال[٣]، ومن الذين قالوا: إنه قول الفراء، الرضي[٤].

وما نسب إلى الفراء في «إلاَّ» مخالف كل المخالفة لما جاء في كتابه معاني القرآن، إذ إنَّه ذهب إلى أنَّ «إلاَّ» مركبة من «إنْ» التي تفيد النفي، وليست المخففة من الثقيلة، ومن «لا»، وجمعا، فصارا حرفاً واحداً، وخرجا من حد النفي قال: (ونرى أنَّ قول العرب «إلاَّ» إنَّما جمعوا بين «إنْ» التي تكون جحداً، وضموا إليها «لا»، فصارا جميعاً حرفاً واحداً، وخرجا من حد الجحد، إذ جمعتا فصارا حرفاً واحداً)[٥]، ونفهم من هذا أنه يقول بحرفيه «إلاَّ»، وإنَّ لها معنى، يختلف من معنى النفي؛ لأنها بتركيبها هذا اتخذت شكلاً مستقلاً، ومعنى «وظيفياً» أما العامل في الرفع، والنصب، فلم يعلقه بالحرفين، وإنما بتركيب الجملة الاستثنائية، وهذا سنتناوله في العامل في المستثنى.

ونسب هذا الرأي ـ تركيب «إلاّ» ـ إلى البغداديين ابنُ السراج نقلاً عن أبي العباس المبرد، قال: (قال: أبو العباس ـ رحمه الله ـ يزعم البغداديون أَن قولهم «إلاَّ» في الاستثناء إنَّما هي «إنَّ» و«لا»، ولكنهم خففوا «إنَّ» لكثرة الاستعمال)[٦].

أما العكبري وابن يعيش، فقد نسبا هذا القول إلى الكوفيين، قال العكبري: (وقال الكوفيون: «إلاَّ» مركبة من «إنَّ» و«لا» فإذا نصبت، كان بـ«إنَّ»، وإذا رفعت، كان بـ«لا»)[٧].

---

(١) شرح السيرافي على كتاب سيبويه م ٣/ورقة ١٠٨.
(٢) معاني الحروف ١٢٦.
(٣) انظر الإنصاف ٢٦٢.
(٤) انظر شرح الكافية ١/٢٢٦. وانظر الجنى الوافي ٤٤٧، شرح التصريح ١/٣٤٩، همع الهوامع ١/ ٢٢٤.
(٥) معاني القرآن ٢/٣٧٧.
(٦) الأصول في النحو ١/٣٦٧.
(٧) اللباب في علل البناء والإعراب ٢٤٣ وانظر شرح المفصل ٢/٧٦.

أما الذين لم يوقفوه على قائل فمنهم ابن الحاجب(١)، وابن مالك(٢)، وأبو حيان(٣)، كما أن ابن الأنباري أورد هذا الرأي في كتابه «الأغراب في جدل الأعراب»، ولم يوقفه على قائله(٤)، علماً بأنه نسبه إلى الفراء في كتاب آخر(٥).

أما المذهب الآخر في «إلا» ـ وعليه «أكثر النحويين» فقد ذهبوا إلى أنها حرف غير مركب، وأنها تتوسط بين العامل والمستثنى(٦).

وأرى أَنَّ المذهب الأول الذي يذهب إلى أَنَّ «إِلاَّ» مركبة مِن «إِنَّ» و«لا»، لا يختلف عن المذهب الثاني من أنَّها حرف يفيد الاستثناء، لكنه يذهب إلى أَنَّ أصلها من حرفين، وهذان الحرفان ـ على الرغم من إدغام أحدهما مع الآخر، صارا حرفاً واحداً، يفيد معنى، يختلف عما لو كانا حرفين منفصلين ـ بقي عملهما اللفظي، وهذا وجه الخلاف بينهما.

وإِنْ صح هذا القول ـ الأول ـ، فلا يؤخذ به؛ لأنَّ «إِنَّ» تفيد التوكيد، و«لا» تفيد النفي، وهما نقيضان، والنقيضان لا يجتمعان في العمل إلا إذا فرق بينهما، وإذا قيل: إِنَّ العمل لواحد منهما، وليس هناك نقيضان، فهذا لا يصح؛ لأنه لا يستثنى بـ«إِنَّ» ولا بـ«لا».

والمعروف في حروف المعاني أَنَّ كل حرفين منها لو اجتمعا، لكان أحدهما زائداً، والآخر عاملاً، وعندها لا يعمل الزائد البتة، أو يعمل الاثنان، فيعمل الأول في الثاني، والثاني فيما بعده، أو يكف أَحدهما الآخر، ولا يكون عند ذاك عمل لهما وهذه الاحتمالات الثلاثة لا تنطبق واحدة منها على ما جاء به المذهب الأول.

وهناك رأي آخر في تركيب «إلاَّ»، جاء به أحد المستشرقين، وهو برجشتراسر إذ ذهب إلى أَن «إلاَّ» مركبة من «إِنْ» الشرطية، و«لا» النافية، وإِنَّ «إِلاَّ» انتقلت من معناها هذا إلى معنى الاستثناء، قياساً على «ما خلا»، و«ما عدا»، لأَن هذين الفعلين متعديان، ولذا جاءت «إلا» تعمل النصب، وكون هذين الفعلين يحملان معنى الاستثناء، جاءت

---

(١) انظر الإيضاح في شرح المفصل ٢٨٤.
(٢) انظر تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ١٠١.
(٣) انظر ارتشاف الضرب ١/٦١٣.
(٤) انظر الإغراب في جدل الإعراب ١٣١.
(٥) انظر الإنصاف في مسائل الخلاف ٢٦٢.
(٦) انظر ما تقدم من مصادر في «إلا» حرف.

«إلاَّ»، تحمل هذا المعنى[1]، كما بَيَّنَ أَنَّ «إلا» وصلت إلى معناها هذا مروراً ببعض المراحل، لكنه كان يستبعد هذا التطور، قال: (فإنَّ «إلاَّ» مركبة مِن «إنْ» الشرطية، و«لا» النافية، فمثل «ما جاءني أحدٌ إلاَّ زيدٌ» أصلها: إنْ لم يكنْ جاءني زيدٌ، فما جاءني أحدٌ، غير أنَّ «ما جاءني أحدٌ إلا زيدٌ» بعيد عن هذا الأصل جداً)[2]، إضافة إلى استبعاده هذا الرأي أنه قاس عمل «إلاّ» بـ «ما خلا» علماً أَنَّ «خلا» فعل لازم، أصبح متعدياً في الاستثناء، لأنه حمل معنى «إلاَّ» في هذا الباب.

معاني «إلاَّ»:

«إلاَّ» حرف من حروف المعاني المهملة وهو ـ كغيره من حروف المعاني ـ يحمل من المعاني ما له علاقة في الاستثناء، ومنها ما لا يمت إلى الاستثناء في شيء، والضرب الأخير لم يقل به إلاَّ بعض النحويين[3]، بل إنَّ ما استشهد به لبيان المعنى المراد فسره أَكثر النحويين أنه يفيد معنى الاستثناء.

---

(١) و(٢) التطور النحوي لبرجشتراسر: ١١٦ سلسلة محاضرات ألقاها في الجامعة المصرية، نسخة مصورة عن طبعة القاهرة الأولى سنة ١٩٢٩م).

(٣) ذكر لـ «إلا» معانٍ لا تمت إلى الاستثناء بشيء، ومن هذه المعاني أنها تأتي بمعنى «الواو» ومعناها هذا جاء نتيجة الاختلاف في تفسير بعض الآيات التي جاءت بها «إلاَّ»، ومن هذه الآيات قوله تعالى: ﴿لئلا يكون للناس عليكم حجة إلا الذين ظلموا﴾ [الآية ١٥، سورة البقرة] نقل الفراء عن بعض النحويين أن «إلاَّ» في الآية بمعنى الواو، وقد أنكره عليهم انظر معاني القرآن ٢/٢٨٧، وانظر ما جاء في هذا المعنى الصاحبي في فقه اللغة ١٣٥، وكتاب الأزهية ١٨٧، ومجمع البيان في تفسير القرآن ٢/٢٣٢، ورصف المباني ٩٢، والجنى الداني ٤٧٩، والمغني ١/٧٣، وقد أنكر أبو حيان هذا المعنى في قوله تعالى: ﴿لا يخافُ لديَّ المرسلون إلا من ظَلَم﴾ قال: (وهذا ليس بشيء لأنَّ معنى «إلاَّ» مباين لمعنى «الواو» مباينة كثيرة، إذ «الواو» للإدخال و«إلاَّ» للإخراج، فلا يمكن وقوع أحدهما موقع الآخر). البحر المحيط ٧/٥٧، وانظر المصدر نفسه ٣/٣٢١، كما أورد ابن الأنباري في كتابه «الإنصاف» مسألة بهذا المعنى انظر مسألة ٣٥، ومما أورده فيها أن الفراء يذهب إلى أن «إلا» تأتي بمعنى الواو، والفراء قال بهذا إذا أفادت العطف في الاستثناء، انظر معاني القرآن ١/٩٠، ومما جاء في «إلا» أنها تأتي بمعنى «بعد» ذكره مكي بن أبي طالب ـ انظر مشكل إعراب القرآن ـ ٦٥٨، وأنكر هذا المرادي في قوله: (ومن أغرب ما قيل في «إلاَّ» إنها تأتي بمعنى «بعد» وجعل هذا القائل من ذلك قوله تعالى: ﴿إلاَّ الذين ظلموا منهم﴾، وقوله ﴿إلا ما قَد سلف﴾، وقوله ﴿إلا الموتةَ الأولى﴾) الجنى الداني ٤٨١، كما أنكر هذا أبو حيان انظر البحر المحيط ١/٢٤٢ ومن المعاني التي قيلت في «إلا» أنها تأتي بمعنى «بل» نقله ابن فارس، قال: (وتكون بمعنى «بل» كقوله تعالى جل ثناؤه ﴿طه ما أنزلنا عليك القرآن لتشقى إلا تذكرة﴾ بمعنى بل تذكرة) الصاحبي في فقه=

أما الضرب الأول، وهو تعدد المعاني لـ «إلاّ» في الاستثناء، واختلاف عملها، فإنّه ناتج عن اختلاف الأنماط التي جاء بها الاستثناء؛ لأن الأنماط الثلاثة التي قال بها النحويون، تختلف في دلالتها، وهذا الاختلاف بطبيعة الحال يؤثر على معنى «إلاّ»، وعلاقتها في التركيب، ويتضح هذا التفريق عند النحويين، حين كانوا يحاولون أَنْ يفرقوا بين «إلاّ» في المتصل، و«إلاّ» في المفرغ، وهذا التفريق وإنْ كان غيرَ واضح تلمسه عند كلامهم عنها[1]. ففي المتصل ذهبوا إلى أن لـ«إلاّ» عملين، الأَول هو توسطها بين العامل، والمستثنى، ومعنى هذا تعليقها بين الفعل والاسم، والثاني أَنَّ لها معنى وظيفياً، وهذا المعنى هو إخراج المستثنى مما دخل فيه المستثنى منه، أَما المفرغ فلم يجعلوا لها فيه إلاّ العامل المعنوي، وهو تفريغ الفعل لما بعدها، وعلى الرغم من هذا التفريق، فإنَّ كثيراً منهم لم يحاول أَنْ يصرح بهذا، بل إن بعضهم قال: إنها تزاد لغواً[2]، يريد بها في المفرغ.

وقد انبرى لهذا التفريق عبد القاهر الجرجاني، إذ جعل «إلاّ» على ضربين: الأول أَنها تعمل لفظاً، ومعنى، والثاني تعمل معنى دون اللفظ، قال: (فـ«إلاّ» على ضربين: أحدهما أَنْ تعملَ لفظاً ومعنى، وهو قولك: جاءني القومُ إلاّ زيداً، أو ما جاءني أحدٌ إلاّ زيدٌ، والثاني: أَنْ تعملَ في المعنى دون اللفظ كقولك: ما جاءني إلا زيدٌ، وما جاءني أَحدٌ إلا زيدٌ، إذا أبدلت على ما فسرنا)[3].

والجرجاني، وإنْ فَرَّق بين «إلاّ» في المتصل، و«إلاّ» في المفرغ، وجعل كل واحدة على ضرب، فإنَّ تفريقه هذا لا يزال قاصراً؛ لأن العامل المعنوي في المتصل يفيد الإخراج، أَما المفرغ، فإنّه يفيد اختصاص زيد في المجيء، وليس هناك مستثنى منه،

= اللغة ١٣٥، ومن هذه المعاني أنها تأتي بمعنى «إما»، قاله الهروي في قوله: (والموضع السادس تكون «إلاّ» بمعنى «إمّا» كقولك: إنْ تكلمني وإلا فاسكت، فالمعنى: إما تكلمني، وإمّا تسكت) الأزهية في علم الحروف ١٨٢ وانظر ما جاء في «إلاّ» في هذا الشأن ـ معاني القرآن للأخفش ٢٠٢، والبيان في غريب إعراب القرآن لابن الأنباري ١/٢٤٨.

(١) انظر الكتاب ٢/٣١٠، معاني القرآن ١/١٦٧، المقتضب ٤/٣٨٩، الأصول في النحو ١/٣٤٣، الجمل ٢٣٦ وانظر ما تقدم من مصادر.

(٢) انظر المفصل ٧٢ والكشاف ٢/٢٧٥ والأحاجي النحوية للزمخشري ٣٨ ـ ٣٩، وانظر الجنى الداني ٤٨٠ ـ ٤٨١ والبحر المحيط ٥/٢٦٧.

(٣) المقتصد في شرح الإيضاح ٦٣٥.

كما هو في المتصل، أضف إلى هذا أنَّ «إلاَّ» في المفرغ يتوقف عملها المعنوي على النفي، أو شبهه، ومعنى هذا أنه لا تفريغ بدون نفي، لأنهما متلازمان، وهذا قول أكثر النحويين.

وما فات الجرجاني في هذا النص أوضحه في كتابه «دلائل الإعجاز»، فقد تناول «إلا» التي تفيد الإخراج في الاستثناء في باب نظم الكلام[1]، أما «إلاَّ» في التفريغ، فقد عرضها في باب القصر والاختصاص[2]، وهذا التفريق بينهما جعلني أقول: إنَّ «إلاَّ» في الاستثناء ليست «إلاَّ» في المفرغ، كما أننا لو أمعنا النظر فيما جاء به الجرجاني في القصر والاختصاص[3]، لوقفنا على نتيجة ذات أهمية، وهي أنَّ لـ «إلا» ثلاثَة استخدامات هي:

(١) استخدامها في الاستثناء.

(٢) استخدامها في المفرغ.

(٣) استخدامها في القصر.

وهذا التفريق بين هذه الاستخدامات الثلاثة سأقف عليه من خلال الكلام عن الأنماط.

وهناك تقسيم لـ «إلاَّ» جاء به المالقي، يختلف عن تقسيم الجرجاني، إذ قَسَّمها في ضوء الاستثناء المتصل، والمنقطع، قال: (وهي تقسم قسمين، قسم يخرج بعض الشيء من كله، وهو الذي يسمى الاستثناء المتصل، وقسم بمعنى «لكنَّ»، ويسمى ما يكون له كذلك الاستثناء المنفصل، والاستثناء المنقطع)[4]، وفي تقسيمه هذا أوضح معنى «إلاَّ» في المتصل، وهو الإخراج، وفي المنقطع، وهو الاستدراك، لأنها بمعنى «لكنَّ».

ومما جاء في «إلاَّ» أَنها تشبه «لا» النافية، وهو قول طائفة من النحويين، منهم ابن السراج، قال: («إلاَّ» تخرج الثاني مما دخل فيه الأول، فهي تشبه حرف النفي «لا»، فإذا قلت: قامَ القومُ إلا زيداً، فالمعنى: قام القومُ لا زيدٌ، إلاَّ أَنَّ الفرق بين الاستثناء والعطف، أَنَّ الاستثناء لا يكون إلاَّ بعضاً من كل والمعطوف يكون غير الأول، ويجوز

(١) انظر دلائل الإعجاز ١٤.

(٢) و(٣) المصدر نفسه ١١٧، ٢.

(٤) رصف المباني في شرح حروف المعاني ٨٥.

أيضاً في المعطوف أَن تعطفَ على واحد نحو قولك: قام زيدٌ لا عمرٌو، ولا يجوز أن تقول في الاستثناء: قَامَ زيدٌ إلاّ عمرٌو، لا يكون المستثنى إلاّ بعضاً من كلّ مِنْ أَشياء، و«لا» إنَّما تأتي لتنفي عن الثاني ما وجب للأول، و«إلاّ» تخرج الثاني مما دخل فيه الأول، موجباً كان أو منفياً ومعناها الاستثناء)[1]. وما جاء به ابن السراج ليس معناه أَنَّ «إلاّ» تفيد النفي، لأَنها لو شبهت بحرف النفي من حيث إنها تفيد النفي ـ كما «لا» تفيد النفي ـ لم يكن هناك إخراج ولا استثناء، وخاصة إذا كانت الجملة مسبوقة بنفي مثل: ما جاءَ القومُ إلاّ زيداً، فلا يمكن أَنْ يكون «ما» و«إلاّ» يفيدان النفي، وإنما جاء تشبيه ابن السراج لها على سبيل توضيح عملها من حيث الإخراج، وهو عمل يفيد الاستثناء، وليس الإخراج نفي الشيء، وهذا واضح من قوله: (و«لا» إنما تأتي لتنفي عن الثاني ما وجب للأول، و«إلاّ» تخرج الثاني مما دخل فيه الأول موجباً كان أو منفياً ومعناها الاستثناء)[2]، وقد يفيد الإخراج معنى النقص، فلو قلت: اشتريتُ عشرةَ كتب إلاّ كتاباً، ليس المراد نفي كتاب، بل نقص كتاب، ومنه قوله تعالى: ﴿فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا﴾ [العنكبوت: ١٤] ، المراد نقص خمسين من الألف، والذي يدعم هذا، قول الفراء: (هؤلاء ألف إلاّ مائةً فمعنى هذا ألف ينقصون مائة)[3]، ولعل ما جاء به ابن الخشاب يجلي لنا هذا الغموض في تشبيه «إلاّ» بـ «لا» حين قال: (والاستثناء إخراج بعض من كل، ولا يخلو من أَنْ يكون موجباً، فيكون إخراجاً للمستثنى مما حكم به المستثنى منه أو منفياً، فيكون إدخالاً للمستثنى في حكم قد سلب عن المستثنى منه)[4]. فقد أوضح أَنَّ المستثنى يكون حكمه من جانب النفي، والموجب بما يسبق «إلاّ»، فإذا كانت مسبوقة بنفي، كان المستثنى موجباً، وإذا كانت مسبوقة بالإيجاب، كان المستثنى منفياً وليس لـ «إلاّ» في هذا إلاّ الإخراج، وتشبيه «إلاّ» بحرف النفي «لا» نسبه بعض النحويين[5] إلى الكوفيين، وإنَّها عندهم حرف عطف، قال ابن هشام: («إلاّ» حرف عطف عند الكوفيين، وهي عندهم بمنزلة «لا» العاطفة في أَنَّ ما بعدها مخالف لما

---

(١) و(٢) الأصول في النحو ١/ ٣٤٣.

(٣) معاني القرآن ٣/ ٤٤.

(٤) ابن الخشاب أبو محمد عبد الله بن أحمد المرتجل، تحقيق علي حيدر، ص ١٨٦ دمشق ـ ١٩٧٢، وانظر في هذا ما جاء به ابن بابشاذ في شرح المقدمة النحوية ٢٥٦.

(٥) انظر الجنى الداني ٤٨٠، وهمع الهامع ١/ ٢٢٤.

قبلها، لكن ذلك منفي بعد الإيجاب، وهذا موجب بعد النفي، وَرُدَّ بقولهم: «ما قام إلاَّ زيدٌ» وليس شيء من أحرف العطف يلي العامل، وقد يجاب بأنه ليس تاليها في التقدير، إذ الأصل «مَا قَام أحدٌ إلاَّ زيدٌ»)[1]، وهذا الذي جاء به ابن هشام يخالف ما جاء به الفراء: قال: (وإذا كان الذي قبل «إلاَّ» نكرةً مع جحد، فإنَّك تُتْبع ما بعد «إلاَّ» ما قبلها كقولك: ما عندي أحدٌ إلاَّ أخوك، فإنْ قَدَّمْتَ «إلاَّ»، نصبت الذي كنتَ ترفعُه، فقلت: مَا أتاني إلاَّ أخاك أحدٌ، وذلك أَنَّ «إلاَّ» كانت منسوقة على ما قبلها، فاتَّبعه، فلما قُدِّمَتْ فمنع أَنَّ تتبع شيئاً هو ما بعدها فاختاروا الاستثناء)[2]، والمراد من كلامه «منسوقة» أَنَّ «زيدٌ» في موضع بدل من «أَحد» وأنه واضح أيضاً أَنَّ الفراء لا يريد بـ«إلاَّ» أنها تشبه «لا»، ولم يرد بها واو النسق، لأنَّه لا يجيز ذلك إلاَّ أَنْ يسبقها استثناء[3].

ونسب بعض النحويين هذا القول في «إلاَّ» إلى أبي عبيدة، قال الرماني: (وزعم أبو عبيدة أَنَّ «إلاَّ» قد تكون بمعنى «لا» قال ذلك في قوله تعالى: ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾[4] [البقرة: ١٥٠].

ومن المعاني التي ترد فيها «إلاَّ» في الاستثناء معنى «لكنَّ» التي تفيد الاستدراك، وهذا قول البصريين، وأكثر النحويين[5]، وترد بمعناها هذا، إذا كان الاستثناء منقطعاً، أما الغرض من تشبيهها بهذا المعنى، فلأَنَّ الاستثناء المنقطع، يختلف عن الاستثناء المتصل من حيث إنَّ المستثنى ليس من جنس المستثنى منه، فلما أريد أَنْ يستثنى من المستثنى منه ما ليس من جنسه، وهذا الاستثناء على الوجه الظاهر لا يتمُّ، الأمرُ الذي جعل من أداة الاستثناء «إلاَّ» أَنْ تحمل معنى «لكنَّ»، وهو معنى يفيد الاستدراك، لأَنَّ المُستثِني كأَنَّما أراد أَنْ يستدرك، فأتى بـ «إلاَّ»، فاستثنى في كلامه مستثنى ليس من جنس المستثنى منه.

---

(١) ابن هشام الإمام أبو محمد عبد الله جمال الدين، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، ١/ ٧٠ (مصر، د. ت).
(٢) معاني القرآن ١/ ١٦٧.
(٣) المصدر نفسه ١/ ٩٠.
(٤) معاني الحروف ١٢٨.
(٥) انظر الكتاب ٢/ ٣٢٥، معاني القرآن ٨٦، المقتضب ٤/ ٤١٤، الأصول في النحو ١/ ٣٥٣، معاني القرآن وإعرابه ١/ ٢٠٩ وانظر ما تقدم من مصادر.

ونرى أنَّ ابن السراج حاول أَنْ يوضح وجه المضارعة بين «إلاَّ» و«لكنَّ» من جهة إيجابهما لما بعدهما مما نفي عن الأول، قال: (وإنَّما ضارعت «إلاَّ» «لكنَّ» لأنَّ «لكنَّ» للاستدراك بعد النفي، فأنت توجب بها للثاني ما نفيت عن الأول، فمن هنا تشابها، تقول: ما قام أحدٌ إلاَّ زيدٌ، فـ«زيدٌ» قد قَامَ)(١)، وهذا القول لا يمكن الأخذ به، كدليل إثبات في مجيء «إلاَّ» بمعنى «لكنَّ»، لأنَّ الاستثناء المنقطع يقع في الموجب، والمنفي، كما أن «إلاَّ» تفيد الإخراج الذي يقع من المنفي والموجب، ومعنى هذا أن هذه الخاصية كائنة بها سواء أكانت في الاستثناء المتصل، أم في المنقطع، وسواء أكانت في المنفي أم في الموجب.

وقد فرق ابن السراج بينهما حين قال: (ويفرق بينهما أَنَّ «لكنَّ» لا يجوز أَنْ تدخل بعد واجب إلا لترك قصة إلى قصة تامة، نحو قولك: جَاءَ عبدُ الله لكنَّ زيداً لم يجئ، ولو قلت: مررتُ بعبدِ الله لكنَّ عمرو، لم يجز)(٢).

وقد يكون ما جاء به ابن يعيش في التفريق بين «إلاَّ» و«لكنَّ» أقرب إلى اللغة حين قال: (إنَّ «لكنَّ» لا يكون ما بعدها إلاَّ مخالفاً لما قبلها، كما أَنَّ «إلاَّ» في الاستثناء كذلك، إلاَّ أَنَّ لكنَّ «لا يشترط أَن يكون ما بعدها بعضاً لما قبلها، بخلاف «إلا»؛ فإنه لا يستثنى بها إلاَّ بعض من كل)(٣). كما جعل الاستثناء المنقطع محمولاً على المجاز(٤).

ومن النحويين من أَجاز أن تكون «إلاَّ» بمعنى «لكنَّ» في الاستثناء المنقطع والمتصل إذا كانَ بعد «إلاَّ» جملة، نقل ذلك الصبان قال: (ومتى كان بعدَ «إلاَّ» جملة، فـ «إلاَّ» بمعنى «لكنَّ»، ولو كان الاستثناء متصلاً، كما في الدماميني عن توضيح الناظم)(٥).

وما ذهب إليه البصريون ومَن تابعهم في مجيء «إلاَّ» بمعنى «لكنَّ»، أخذ به الفراء إلا أنه منع أَن تكون «إلاَّ» مكان «لكنَّ». قال: (وقد يقول بعض القراء وأهل العلم: إنَّ

---

(١) الأصول في النحو ١/ ٣٥٣.
(٢) الأصول في النحو ١/ ٣٥٣.
(٣) شرح المفصل ٢/ ٨٠.
(٤) المصدر نفسه ٢/ ٨٠.
(٥) الصبان، محمد، حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ١/ ١٤٢ (مصر، د. ت).

«إلا» بمنزلة «لكنَّ»، وذاك من تفسير المعنى، فأما أَنْ تصلح «إلاَّ» مكان «لكنَّ» فلا، أَلاَ ترى أَنك تقول: ما قَامَ عبدُ الله ولكن زيدٌ، فتظهر الواو وتحذفها، ولا تقول ما قام عبد الله إلا زيدٌ، إلا أَنْ تنوي: مَا قامَ إلاَّ زيدٌ، لتكرير أول الكلام)[1].

ومن المعاني التي جاءت فيها «إلا» في الاستثناء معنى «سوى»، ونسب هذا القول إلى الكوفيين[2]، وتكون بمعناها هذا إذا كان الاستثناء منقطعاً، وقال الفراء بهذا المعنى في قوله تعالى: ﴿خَـٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَـٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ إِلَّا مَا شَآءَ رَبُّكَ﴾ [هود: ٧] ، قال: (هو في المعنى: إلا الذين شاءَ ربك من الزيادة، فلا تجعل «إلا» بمنزلة الواو، ولكن بمنزلة «سوى»)[3]، ومن قال بهذا من غير الكوفيين ابنُ قتيبة[4]، والزجاج[5]، ومكي بن أبي طالب[6]، ونقل أبو حيان عن الجرجاني هذا المعنى.

و«إلاَّ» بمعناها هذا ليس معناه أَن «سِوى» أعم من «إلاَّ»، وإنما «إلاَّ» تحمل معنى «سِوى»، كما أَن «سِوى» تحمل معنى «إلاَّ»، وليس المراد من هذا أَن كل مكان صلحت فيه «سوى» صلحت فيها «إلاَّ»، ولا كل مكان جاءت فيه «إلاَّ» صلحت أَنْ تكون بمعنى «سوى». وهذا الفرق في الاستخدام أوضحه الفراء، فإنه يذهب إلى أَن «سوى» إذا كانت بمعنى «إلاَّ» صلحت أَن تكون بمعنى الواو، أما إذا كانت «إلاَّ» بمعنى «سوى»، فلا يصح أن تكون بمعنى «الواو»، وقد مثل لذلك بالمثال التالي: عِنْدِيَ مَالٌ كثير سِوى هذا، أي: وهذا عندي، كأنك قلت: عندي مالٌ كثيرٌ، وهذا المال، ولا تقول: عندي مال كثير، إلاَّ هذا، وأنت تريد معنى سوى هذا[7].

ومما جاء من المعاني في «إلاَّ» أنها تكون بمعنى «دون»، ذكر ذلك أبو حيان في البحر المحيط، ونسبه إلى الجرجاني[8]، في تقديره لقوله تعالى: ﴿قَالَ أَفَرَءَيْتُم مَّا كُنتُمْ

---

(١) معاني القرآن ٣/ ٢٥٩، وانظر المصدر نفسه ٣/ ٢٧٢.
(٢) انظر الأصول في النحو ١/ ٣٥٣ والبيان في غريب إعراب القرآن ١/ ٢٤٨، تسهيل الفوائد ١٠١.
(٣) معاني القرآن ٢/ ٢٨٨، وانظر المصدر نفسه ٢/ ٢٨، ٣/ ٤٤.
(٤) انظر تأويل مشكل القرآن ٧٧.
(٥) انظر معاني القرآن وإعرابه ٢/ ٣٥.
(٦) انظر مشكل إعراب القرآن ٣٥٨.
(٧) انظر البحر المحيط ٧/ ٢٤.
(٨) انظر معاني القرآن ٢/ ٢٨٨.
(٩) انظر البحر المحيط ٧/ ٢٤.

﴿تَعۡبُدُونَ ﴿٧٥﴾ أَنتُمۡ وَءَابَآؤُكُمُ ٱلۡأَقۡدَمُونَ ﴿٧٦﴾ فَإِنَّهُمۡ عَدُوٌّ لِّيٓ إِلَّا رَبَّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ﴿٧٧﴾﴾ [الشعراء: ٧٥ ـ ٧٧]، ورد عليه أبو حيان بأنه لا حاجة إلى هذا التقدير، وجعل الاستثناء في الآية مِن المنقطع، نقلاً عن الفراء والزمخشري[١].

أما «إلاَّ» بمعنى «غير»، فسأتناوله مع «غير» ضمن الأسماء.

إلا أن يكونَ:

عَدَّ بعض النحويين هذا التركيب أَداة استثناء، وأن المستثنى بها هو الاسم الذي يلي الفعل «يكونُ»، وجاز في هذا الاسم الرفع، والنصب. ومن الذين قالوا بهذا الزجاجي، في قوله: (وحروف الاستثناء «إلا»... و«لا يكون» و«إلا أَن يكونَ»[٢]، وما جاء به في المستثنى بها قوله: (وأَما «إلا أَن يكونَ» فإنْ شئت رفعت بها، وإن شئت نصبت... والرفع أجود، قال الله جل ثناؤه: ﴿إِلَّآ أَن تَكُونَ تِجَٰرَةً حَاضِرَةً﴾ [البقرة: ٢٨٢]، قرئ بالرفع، والنصب)[٣]. ومن الذين قالوا بها ابن معطي وعدها من الأفعال، قال: (والمستثنى بالأفعال.... و«لا يكون» و«إلاَّ أَنْ يكونَ»)[٤]، وقال بها أبو حيان أيضاً[٥].

واختلف في الفعل «يكون» فذهب بعضهم إلى أَنَّ «يكون» تام، والاسم المرفوع بعده فاعل له، وذهب بعضهم الآخر إلى أنه ناقص، والمنصوب بعده خبر له أما اسمه فمحذوف، وهذا الخلاف ذكره أبو حيان، قال: (وما جاءني أحدٌ إلا أن يكون زيْدٌ، ترفع «زيداً» على أَن «يكون» تامة، وهو قول الجمهور، وأجازه الأخفش، وأجاز أن تكون ناقصة، على حذف خبر «يكون» أي: «إلاَّ» أَن يكونَهُ زيدٌ، ولا يجيز أصحابنا حذفَ خبر «كان وأخواتها»، وإذا نصبت كان في «يكون» ضمير مفرد مذكر، لا يبرز في تثنية، ولا جمع، كما في «لا يكون»، إذا استثنى بها «والتقدير: إلاَّ أَنْ يكونَ هو، أي: بعضهُم

(١) انظر البحر المحيط ٧/ ٢٤.

(٢) الجمل ٢٣٥.

(٣) الجمل ٢٣٧، وانظر شرح الجمل الكبرى لابن هشام ١٨٤.

(٤) الفصول الخمسون ١٩٠.

(٥) انظر ارتشاف الضرب ١/ ٦٣١.

زيداً، والرفع في «زيد» أكثر من النصب)[1]، فما جاء به أبو حيان يوضح أن كثيراً من النحويين قد ذهبوا إلى هذا التركيب إلى أنه أداة تفيد الاستثناء.

أما مذهب سيبويه في هذا التركيب، فإنَّه لا يتفق مع هؤلاء النحويين، إذ إنه يذهب إلى أنْ «إلا» أداة استثناء، و«أنْ يكون» في موضع مستثنى، قال: (وإذا قلت: أتوني إلاَّ أَنْ يكونَ زيدٌ، فالرفع جيد بالغ، وهو كثير في كلام العرب؛ لأن «يكون» صلة لـ «أَنْ» وليس فيها معنى الاستثناء، و«أن يكون» في موضع اسم مستثنى، كأنك قلت: يأتونك إلاَّ أَنْ يأتيك زيدٌ)[2]، ودليله على ما جاء به هو أَنَّ («ليس» و«عدا» و«خلا» لا يقعن ههنا)[3].

ومما جاء في «إلاَّ أَنْ يكونَ» من آراء مختلفة أستطيع القول إنَّ ما ذهب إليه سيبويه هو الأرجح، وذلك لأن «إلاَّ» هي أقوى الأدوات إفادة في الاستثناء، وهذا يعني أَنه ليس هناك ما يدعو إلى تقوية إعمالها بأن تدخل عليها ما يمكنها من الاستثناء.

أما جعل النحويين هذا التركيب أَداة استثناء لملازمة «أَنْ يكون» لـ «إلاَّ» فيؤخذ عليه بأنَّ الحرف الموصول لا يمكن تغييره أولاً، وأَن الفعل ملازم لهذه الصيغة ثانياً، ولذا لا يعتد به على جعل «إلا أنْ يكون» أَداة استثناء.

إلاَّ حاشا:

ومن التراكيب التي جاءت مع «إلاَّ» هو دخولها على «حاشا»، إذا كانت «حاشا» حرف جر، نحو: قامَ القومُ إلاَّ حاشا زيدٍ، ونسب هذا إلى الكسائي[4]، وحكاه أبو الحسن الأخفش عن العرب، ومنع أَن يكون ذلك في النصب[5].

---

(١) أبو حيان الأندلسي: ارتشاف الضرب من لسان العرب، (رسالة دكتوراه جامعة الأزهر، تحقيق مصطفى أحمد خليل، ١/ ٦٣، «دست»).

(٢) الكتاب ٢/ ٣٤٩، وانظر في هذا شرح السيرافي على كتاب سيبويه م ٣/ورقة ١٢٩.

(٣) المصدر نفسه ٢/ ٣٤٩.

(٤) انظر الأصول ١/ ٣٧٠، شرح الكافية ١/ ٢٤٥، ارتشاف الضرب ١/ ٦٢٨ ـ ٦٢٩، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٣/ ٧٧ همع الهوامع ١/ ٢٣٣.

(٥) انظر ارتشاف الضرب لأبي حيان ١/ ٦٢٩.

أما البصريون فإنهم يذهبون إلى منع مجيء مثل هذا التركيب في الجر والنصب، وعلة منعهم له، هو الجمع بين أداتين لمعنى واحد، ومنهم من عده حكاية شاذة[١].

وجوز ابن السراج الجمع بين أداتين إذا كانت الثانية اسماً، أما كونها حرفاً، فلا يجيزه[٢]، وشَرْطُ ابن السراج بمجيء الثانية اسماً، يجزم أنها ليست أداة استثناء، وإنما يكون اسماً مستثنى.

«حاشا»

جاءت «حَاشَا» بلغات منها «حَاشَى» و«حَاشَ» بحذف الألف الأخيرة، و«حَشَا» بحذف الألف الأولى[٣]، و«حَشَىٰ» بالألف المقصورة[٤]، وهذه اللغات لا تغيرُ مِن وظيفتها في الاستثناء.

قال الشاعر:

حَشَىَ رَهْطِ النَّبِي فَإِنَّ مِنْهُم بُحُوراً لا تُكَدِّرُهَا الدِّلاءُ[٥]

و«حاشا» من أدوات الاستثناء عند النحويين دون خلاف في ذلك، لكن الخلاف بينهم من حيث مجيئها فعلاً، وحرفاً، فقد ذهبوا فيها مذهبين: الأول أنها لا ترد إلا حرفاً، وأَنكر مجيئها فعلاً، أما المذهب الثاني، فإنها تجيء فعلاً وحرفاً، وكان لكل من هذين المذهبين أقواله وحججه وشواهده. وتجيء «حاشا» حرف استثناء، ولها عملان، الأول هو العمل اللفظي، إذ إنها تجر المستثنى بها. أما الثاني وهو المعنوي، فإنها تخرج المستثنى مما دخل فيه المستثنى منه سواء أكان ذلك الإخراج من المنفي أم من الموجب، وشأنها في ذلك شأن «إلاَّ»، ومن الذين ذهبوا هذا المذهب وأنكروا مجيئها فعلاً، سيبويه، وقد شبهها

(١) انظر شرح الكافية ١/ ٢٤٥، ارتشاف الضرب ١/ ٦٢٨ ـ ٦٢٩. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٢/ ٧٧ وهمع الهوامع ١/ ٢٣٣.

(٢) انظر الأصول في النصر ١/ ٣٧٠.

(٣) انظر شرح التصريح على التوضيح ٣٤٧.

(٤) انظر معاني الحروف ١١٨. المقرب ١/ ١٧٢، تسهيل الفوائد ١٠٦، وانظر لسان العرب لابن منظور مادة (حشا).

(٥) انظر الشاهد في المقرب ١/ ١٧٢، ورصف المباني ١٧٩، ولسان العرب إذ جاء فيه «حاشا» انظر مادة (حشا).

في عملها بـ «حتى» الجارة، من حيث العمل اللفظي، قال: (وأما «حاشا» فليس باسم، ولكنه حرف يجر ما بعده، كما تجر «حَتَّى» ما بعدها، وفيه معنى الاستثناء)[1]، وتابعه في هذا ابن ولأد[2]، والسيرافي[3]، وأبو علي الفارسي[4]، والرماني[5].

كما أن بعض النحويين ذكر أن هذا مذهب أكثر البصريين[6]، وهؤلاء النحويون أنكروا أن تكون هذه الأداة فعلاً، وهي تفيد معنى الاستثناء.

أما الطائفة الأُخرى من النحويين، فإنهم ذهبوا إلى أنها ترد فعلاً، وحرفاً، وتفيد الاستثناء، ومن هؤلاء النحويين المبرد، إذ قال بهما معاً، وأنه لا يستبعد أَنْ تكونَ اللفظة الواحدة حرفاً، وفعلاً، قال: (وما كان حرفاً سوى «إلاّ» فـ «حاشا» و«خلا»)[7]، وقال أيضاً: (فإنْ قلت: فكيف يكون حرف خفض، وفعلاً على لفظ واحد؟ فإنَّ ذلك كثير منه، «حاشا»)[8].

وذكر ابن يعيش أَنَّ هذا قول أَبي عمر الجرمي، والأخفش[9]، وقال المرادي: (إن هذا ثبت بنقل أَبي زيد والفراء والأخفش والشيباني وابن خروف، وأجازه الجرمي والمازني والزجاج)[10]، وما جاء به ابن هشام والأزهري أَنَّ هذا مذهب الأخفش، والفراء، وأَبي عمر الجرمي، وأَبي عمرو الشيباني، والمازني، والزجاج[11]، أما القرافي فإنَّه لم ينسبه إلاَّ إلى المبرد والزجاج[12]، ومن هذا نفهم أن المبرد لم ينفرد بمجيء

(١) الكتاب ٢/٣٤٩.
(٢) انظر الانتصار لابن ولاد ٤٧٦.
(٣) انظر شرح السيرافي على كتاب سيبويه م ٣/ورقة ١٢٩ ـ ١٣٠.
(٤) انظر المقتصد في شرح الإيضاح ٦٤٩.
(٥) انظر معاني الحروف ١١٨، وغيرها من المصادر المتقدمة.
(٦) انظر البيان في غريب إعراب القرآن ٢/٣٩، الإنصاف في مسائل الخلاف، مسألة ٣٧، وارتشاف الضرب ١/٦٣٧، والجنى الداني ٥١٣، ومغني اللبيب ١/١٢٢، وشرح التصريح ١/٣٩٧، وهمع الهوامع ١/٢٣٢.
(٧) المقتضب ٤/٣٩١.
(٨) المصدر نفسه ٤/٤٣٩ وانظر الانتصار ٤٧٧ ـ ٤٧٨.
(٩) انظر شرح المفصل ٨/٤٨.
(١٠) انظر شرح الألفية للمرادي ١/٦٠٦.
(١١) انظر مغني اللبيب ١/١٢٢ وشرح التصريح على التوضيح ١/٣٤٧ .
(١٢) انظر الاستغناء في أحكام الاستثناء ورقة ٧.

«حاشا» فعلاً يفيد الاستثناء، وإنما سبقه إلى هذا القول كثير من النحويين، وما قيل من أن الفراء يذهب إلى أنها ترد حرفاً يفيد الاستثناء، ذُكر أيضاً أنه لم يذهب إلى ذلك[1]. وقال بهذا كثير من النحويين ممن تقدمت أسماؤهم.

وذكر ابن السراج أن هذا مذهب البغداديين، إذ إنهم يذهبون فيها إلى أنها ترد فعلاً وحرفاً[2].

وذكر الأزهري أن بعض النحويين أنكر مجيئها حرفاً[3]، وهذا يخالف ما جاء بالنقل عن العرب، وهو الجر بها في الاستثناء.

ومن الشواهد على مجيء (حاشا) حرفاً جاراً قول منقذ بن الطماح بن قيس بن طريف:

حَشَا أَبِي ثَوبَانَ إِنَّ بِهِ ... ضَنّاً عَنِ المَلْحَاةِ والشَّتْمِ[4]

[كامل]

ورواه ابن يعيش برواية أخرى، هي:

وبَنوا رواحةَ ينظُرونَ إذَا ... نَظَرَ النَّدِيُّ لِذَلكَ النُّظْمِ

حَاشَا أَبِي ثَوْبَانَ إنَّ أَبَا ... قَابُوسَ ليس بِبُكمةٍ فَدْمِ[5]

[كامل]

في الشاهد استثنى الشاعر أَبا ثوبان مِن بني رواحة، وهذا الاستثناء وقع بـ«حاشا» التي أفادت الجر، لذا جاء المستثنى بها مجروراً، ومِن هذه الشواهد قول الشاعر:

حَشَا رَهْطِ النَّبي، فإنَّ مِنهم ... بُحوراً لا تُكَدِّرُها الدِّلاءُ[6]

[وافر]

---

(١) انظر همع الهوامع ١/ ٢٣٢.

(٢) انظر كتاب الأصول في النحو ١/ ٣٥٢.

(٣) انظر شرح التصريح على التوضيح ١/ ٣٤٧.

(٤) انظر المفصل ٢٩٠، الكشاف ٢/ ٣١٧، الإنصاف مسألة ٣٧، البيان في غريب إعراب القرآن ٢/ ٤٠ والجنى الداني، ١٤ هو مغني اللبيب ١/ ١٢٢ وانظر لسان العرب مادة (حشا).

(٥) انظر شرح المفصل ٨/ ٤٧ ـ ٤٨ والبحر المحيط ٥/ ٣٠٠.

(٦) انظر المقرب ١/ ١٧٢، والاستغناء في أحكام الاستثناء ورقة ٧. رصف المباني ١٧٩، الجنى الداني ٥١٦، شرح ألفية ابن مالك للمرادي ١/ ٦٠٧. مغني اللبيب ١/ ٥١٦.

ومنها قول عمر بن أبي ربيعة:

مَـنْ رَامَـهـا حَـاشَـى الـنَّـبِـيِّ وأَهْـلِـهِ في الفَـخْـرِ غَـطْـمَـطَـهُ هُـنَـاكَ المُزْبِـدُ[1]

[كامل]

أما أدلتهم التي جاؤوا بها على عدم مجيء «حاشا» فعلاً، فهو عدم دخول نون الوقاية عليها، ومعنى هذا لا يجوز أن تقول: حاشاني، وذلك لأن نون الوقاية لا تدخل إلا على الأفعال، ومن شواهدهم في ذلك قول الأقيشر، واسمه المغيرة بن شعبة:

في فِـتْـيَـةٍ جَـعَـلُـوا الـصَّـلِـيبَ إلٰـهَـهُـم حَـاشَـاي إنِّي مُـسْـلِـمٌ مَـعْـذُورُ

[كامل]

فإنه قال: حاشاي، ولم يقل حاشاني[2]، ومن أدلتهم أيضاً هو عدم دخول «ما» المصدرية عليه[3]، لأنها لا تدخل إلا على الأفعال، وهذا يرد عليه لأن هناك شواهد فيها «حاشا»، وقد دخلت عليها «ما»، وهذه الشواهد سأذكرها مع الأفعال كما يرد عليهم بجواز دخول نون الوقاية على الحروف مثل: «عني، وإنني... الخ، وبذا، فلا يعتد بهذين الدليلين على مجيء «حاشا» حرفاً لا غير.

«خـلا»

عد النحويون «خلا» من أدوات الاستثناء ويستدل على هذا أنها تحذف، ويوضع مكانها «إلاّ» فتؤدي الوظيفة التي تؤديها «خلا» كما أنها تقع في الاستثناء المنفي، والموجب، ويكون حكم المستثنى بها من حيث الإخراج، ووقع النفي والإيجاب عليه، حكم المخرج بـ «إلاّ».

ولما كانت هذه الأداة يرد المستثنى بها مجروراً، ومنصوباً، فقد ذَهَبَ أكثرُ النحويين فيها إلى أنها تكون حرفاً جاراً، وفعلاً متعدياً، لكنهم في مذهبهم هذا يتفاوتون

(١) انظر لسان العرب مادة «حشا».

(٢) انظر البيان في غريب إعراب القرآن ٢/٣٩. ارتشاف الضرب ١/٦٢٧. الجنى الداني ٥١٥، وانظر لسان العرب مادة (حشا).

(٣) انظر الإنصاف في مسائل الخلاف مسألة ٣٧ أسرار العربية ٢٠٧، البيان في غريب إعراب القرآن ٢/٣٩، شرح المفصل ٨/٤٧ وشرح الكافية ١/٢٤٤، شرح الألفية للمرادي ١/٦٠٦.

في الرأي، فمنهم مَن جعل مجيئها فعلاً أكثر وروداً في الاستخدام، وما جاء بها مجروراً، فهو قليل، وبعضهم جعل الكفتين متعادلتين، ومنهم مَن رَجَّحَ الجر بها على النصب، وهناك طائفة أنكرت مجيئها فعلاً.

ومن الذين ذهبوا إلى أَنها حرف جر قليل الورود، يفيد الاستثناء سيبويه، نقل ذلك عن بعض العرب قال: (وبعض العرب يقول: ما أتاني القوم خلا عبد الله، فيجعل «خلا» بمنزلة «حاشا»[(١)]، وتشبيه سيبويه «خلا» بـ «حاشا» واضح من ذلك أنه يريد أن يقول: إن لـ «خلا» عملين، هما العمل اللفظي، والعمل المعنوي، أما الأول فإِنَّها تجر ما بعدها، وأما الثاني فإنها تفيد الإخراج، كما أن تشبيهه «خلا» بـ «حاشا» وعدم تشبيهها بـ «إلاَّ» راجع إلى أن «إلاَّ» لا تعمل فيما بعدها الجر، كما تعمل «حاشا»، إضافة إلى أن المستثنى بـ «إلاَّ» يكون منصوباً، ولهذا تعذر أن يقول: «خلا» كـ «إلاَّ»، وإنمّا جاء بـ «حاشا» لتوافق الأداتين في العمل اللفظي، وأَنهما تفيدان معنى الاستثناء.

وما جاء به سيبويه في «خلا» يُرَدّ على الذين يزعمون أَنه لم يحفظ الجر بها[(٢)] وتابع المبردُ سيبويه في «خلا» من أَنها حرف جر قليل الورود، وهي تفيد الاستثناء قال: (وقد تكون «خلا» حرف خفض، فتقول: جاءني القومُ خلا زيدٍ، مثل: سوى زيد)[(٣)]، والملاحظ أَن المبرد شبه «خلا» بـ «سوى» وهذا التشبيه لا يختلف عما ذكره سيبويه من حيث العمل اللفظي، لكن الذي جاء به سيبويه أقرب؛ لأنه شابه بين أَداتين يكون المستثنى بهما مجروراً، وهما حرفان يفيدان الاستثناء، وربَّما تشبيه المبرد «خلا» بـ «سوى» وعدم تشبيهها بـ «حاشا» راجع إلى أَنه يجوز في «حاشا» الحرفية والفعلية، وكان كلامه عن «خلا» الحرفية لذا جاء تشبيهه بـ «سوى»؛ لأَنَّ «سوى» ملازمة للإضافة كما أَنها من الأدوات اللاتي يفدن الاستثناء.

وتابع سيبويه في «خلا» بعض النحويين منهم أبو سعيد السيرافي[(٤)]، وابن

---

(١) الكتاب ٢/٣٤٩ ـ ٣٥٠.

(٢) انظر المفصل ٦٧، الإيضاح في شرح المفصل ٢٧٨، ارتشاف الضرب ١/٦٢٨، ومثل هذا نسب إلى المبرد وهو مردود أيضاً ولأنه قال بحرفيتها كما سيأتي.

(٣) المقتضب للمبرد ٤/٢٤٦.

(٤) انظر شرح السيرافي على كتاب سيبويه ٣/ورقة ١٣٠.

فارس[١]، والزمخشري[٢]، وابن الخشاب[٣]، والعكبري[٤]، والشلوبيني[٥]، ومن قال بهذا ابن منظور في قوله: (و«خلا» كلمة من حروف الاستثناء تجر ما بعدها وتنصبه)[٦]، كما أنه نقل عن الأزهري اللغوي أنه يذهب هذا المذهب في «خلا»، وأنه جعل الجر بها بمعنى «سوى»[٧].

ومن النحويين من ذهب فيها إلى أنها حرف، وقد تكون فعلاً، الزجاجي، قال: (فأما «سوى». . .، و«خلا»، فإنها تخفض على كل حال، كقولك: قام القومُ سوى زيدٍ، . . . وخلا زيدٍ، ومن العرب مَن ينصب بـ «حاشا» و«خلا»)[٨]. وتابعه في هذا المالقي قال: (وهي حرف استثناء تخفض ما بعدها فيه، نحو قولك: قام القوم خلا زيدٍ، هذا هو الكثير فيها، وحكمها في ذلك حكم «حاشى» المتقدمة الذكر، وقد تكون ناصبة)[٩].

أما الطائفة الأَخيرة فهي التي ذهبت في «خلا» إلى أَنها لا تكون إلا حرفاً، ولا ترد فعلاً، حتى لو اقترنت بـ «ما» المصدرية، لأن مذهبهم في «ما» الداخلة على هذه الأدوات[١٠] زائدة، فدخولها وخروجها لا يغير شيئاً في الأداة، ومعنى هذا أَن المستثنى بهذه الأداة عند هذه الطائفة من النحويين يكون حكمه الجر، سواء أدخلت عليها «ما» مثل «ما خلا» أم لم تدخل عليها، ونقل هذا المذهب عن الكسائي قال الرماني: (وأجاز الكسائي الجر على زيادة «ما»)[١١]، ونسب أيضاً إلى الأخفش قال المرادي: (وقال الأخفش في الأوسط كل العرب يجرون بـ«خلا»، وقد زعموا أنه ينصب بها،

(١) انظر الصاحبي في فقه اللغة لابن فارس ١٥٢.
(٢) انظر المفصل للزمخشري ٦٧.
(٣) انظر المرتجل لابن الخشاب ١٨٩.
(٤) انظر اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري ٢٥٠.
(٥) انظر التوطئة لأبي علي الشلوبيني ٢٧٩. وانظر ما تقدم من مصادر.
(٦) انظر لسان العرب مادة (خلا).
(٧) المصدر نفسه مادة خلا.
(٨) الجمل للزجاجي ٢٣٦ ـ ٢٣٧.
(٩) رصف المباني في شرح حروف المعاني للمالقي ١٨٥.
(١٠) المراد بهذه الأدوات هي «حاشا»، «خلا»، «عدا».
(١١) معاني الحروف ١٠٦ وانظر اللباب في علل البناء والإعراب ٢٥٠، ارتشاف الضرب ٦٢٨/١.

وذلك لا يعرف)[1]، ومذهب الأخفش في هذا لم ينفرد به كما زعم ابن يعيش وغيره[2]، ونسب أيضاً إلى الجرمي قال المالقي: (وأبو عمر الجرمي يخفض بها، ويجعل «ما» زائدة دخولها كخروجها)[3]، وقيل أجاز هذا المذهب أبو علي الفارسي[4]، والربعي[5]، وابن جني[6]. أما مذهب الكوفيين والبصريين، فقد ذكر ابن يعيش ألاَّ خلافَ بينهم في هذه الأداة. قال: (ولا خلاف بين البصريين والكوفيين في جواز الخفض بـ «خلا»)[7].

ونخلص مما تقدم أَن النحويين أجمعوا على حرفية هذه الأَداة، يستثنى منهم خلف الأحمر فإنه لم يصرح في مقدمته النحوية بحرفية هذه الأَداة[8].

ومن الشواهد في مجيء هذه الأَداة حرفاً قول الأعشى:

خَلاَ اللهِ أرْجُو سِواكَ وإنَّمَا ... أَعُدُ عِيَالِي شُعْبَةً مِنْ عِيالِكَا[9]

[طويل]

وفيه «خلا» جاءت حرفاً جاراً لما بعدها، يفيد معنى الاستثناء.

«عدا»

عد النحويون «عدا» من أدوات الاستثناء إذا جاءت بمعنى «إلاَّ»، وهذه الأَداة

(1) المرادى المعروف بابن أم قاسم، الحسن بن قاسم، شرح ألفية ابن مالك، تحقيق عبد الرحمن علي سليمان (رسالة دكتوراه جامعة الأزهر سنة ١٩٧٣م) ١/ ٦٠٣.
(2) انظر شرح المفصل ٨/ ٤٩ وارتشاف الضرب ١/ ٦٢٨.
(3) رصف المباني ١٨٦ انظر ارتشاف الضرب ١/ ٦٢٨ وشرح الألفية للمرادي ١/ ٦٠٣ الجنى الداني ـ ٤١٤ مغني اللبيب ١/ ١٣٤.
(4) انظر الاستغناء في أحكام الاستثناء ورقة ٧، وارتشاف الضرب ١/ ٦٢٨، وشرح الألفية للمرادي ١/ ٦٠٣، الجنى الداني ٤١٤ ومغني اللبيب ١/ ١٣٤، همع الهوامع ١/ ٢٣٣.
(5) انظر المصادر نفسها إلا القرافي فإنه لم يذكر الربعي.
(6) انظر مغني اللبيب ١/ ١٣٤، همع الهوامع ١/ ٢٣٣.
(7) انظر شرح المفصل ٨/ ٤٩.
(8) انظر مقدمة في النحو ٧٩.
(9) انظر همع الهوامع ١/ ٢٣٢، وشرح الأشموني ٢٣٧، وخزانة الأدب ٣/ ٣١٤، والذي نسبه إلى الأعشى هو صاحب الخزانة، ولم يقف محقق الخزانة على البيت في ديوان الشاعر.

كـ «حاشا» و«خلا» ترد فعلاً، وحرفاً، وقد اختلف النحويون في هذا، إذ ذهب أكثرهم إلى أنها لا ترد حرفاً إلا قليلاً وإذا جاءت حرفاً، فهي حرف جار، وإنها تفيد الاستثناء كـ «إلاّ»، أي إنها تخرج الثاني مما دخل الأول فيه، ويقع هذا الإخراج من الاستثناء المنفي والموجب. وذهب بعض النحاة إلى أنها لا تقع حرفاً جاراً.

والجر بهذه الأَداة نسبه أَبو سعيد السيرافي إلى الأخفش، قال: (ولم أَرَ أحداً ذكر في «عدا» الجر إلا الأخفش، فإنه قرنها في بعض ما ذكر مع «خلا» في الجز)[1]، ونسبه ابن يعيش له أيضاً، قال: (ولم يذكر أحدٌ من النحويين الخفض بـ «عدا» إلا أبو الحسن الأخفش، فإنه قرنها مع «خلا» في الجر فأعرفه)[2]. ومن الذين قالوا: إنه قول الأخفش، والرضي[3]، وأبو حيان[4]، والسيوطي[5]، ومنهم من نسبه إلى الجرمي[6] وبعضهم نسبه إلى الكسائي والجرمي، والربعي، والفارسي، وابن جني، وأن مذهبهم في دخول «ما» عليها أنها زائدة كما هو في «خلا»[7]، ومن النحويين من نسب هذا القول إلى الفراء[8]، وما نسب إلى الفارسي وابن جني خلاف ما وقفنا عليه، فإنهما لم يعدا هذه الأَداة من الحروف[9].

ومما تقدم يظهر أَن الأخفش لم ينفرد بحرفية «عدا» كما زعم بعض النحويين، وإنما قال بها غيره.

والنحويون الذين قالوا بحرفيتها تتفاوت أقوالهم، فمهم من ذهب إلى أنها مترددة بين الفعلية والحرفية دون ترجيح أحدهما على الآخر، ومن هؤلاء الزجاجي قال:

---

(١) شرح السيرافي على كتاب سيبويه م ٣/ورقة ١٣٠.
(٢) شرح المفصل ٨/ ٤٩.
(٣) انظر شرح الكافية ١/ ٢٢٩.
(٤) انظر ارتشاف الضرب ١/ ٦٨.
(٥) انظر همع الهوامع ١/ ٢٣٣.
(٦) انظر تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ١٠٦، شرح الكافية ١/ ٢٣٠.
(٧) انظر شرح الألفية للمرادي ١/ ٦٠٣ والجنى الداني ٥١٣، ومغني اللبيب ١/ ١٣٤، همع الهوامع ١/ ٢٣٣.
(٨) انظر همع الهوامع ١/ ٢٣٣.
(٩) انظر اللمع ٦٦ والمقتصد في شرح الإيضاح ٦٤٧، ٦٤٩.

(وكذلك «عدا» تخفض بها، وتنصب)[١].

ومنهم من ضعف مجيئها حرفاً ومن هؤلاء الجرجاني قال: (وقد روي أيضاً الحرفية كقولك: جاءني القوم عدا زيدٍ)[٢]، ومنهم الزمخشري قال: (.... أو بـ «عدا» أو بـ «خلا» بعد كلام وبعضهم يجر بـ «خلا»، وقيل بهما)[٣]، ومنهم ابن الخشّاب قال: (وربما أجْروا «عدا» و«خلا» مجرى حروف الجر)[٤]، كما أن ابن منظور ذكر أن الأزهري اللغوي جوز مجيء «عدا» حرف جر، وجعلها بمعنى «سوى»[٥].

أَما مذهب سيبويه والمبرد، فإنهما لم يقولا الجر بها، ولم ينقل عنهما[٦]، وتابعهما ابن باشاذ[٧]، وانضمَّ إليهم أَبا علي الفارسي وابن جني كما تقدم[٨].

ولم أقف لـ «عدا» في الاستثناء إلا على شاهد واحد، هو:

أَبَحْنَا حَيَّهم قَتْلاً وشَرّاً عَدَا الشَّمْطَاءِ والطِّفْلِ الصَّغِيرِ[٩]

[وافر]

وفيه «عدا» جاءت حرف جر، وقد أفادت معنى الاستثناء، لأن الشاعر استثنى العجوز والطفل الصغير من ضرب السيف الذي حل في أعدائهم. وهو استثناء متصل. والنحويون الذين قالوا بحرفيتها قد مثلوا لها بأمثلة كدليل على مجيئها حرفاً جاراً كما هو في «خلا» ولم يوقفنا بعضُهم على الشاهد الآنف الذكر.

---

(١) الجمل للزجاجي ٢٣٦. وانظر فيمن قال بهذا أسرار العربية ٢١٠ ـ ٢١١، القانون في النحو ٢٥٧، اللباب في علل البناء والإعراب ٢٥٠، الفصول الخمسون ٧٣٥ وشرح المفصل ٨/٤٩، المفصل في شرح المفصل ٢٣٥ وغيرها مما تقدم.

(٢) المقتصد في شرح الإيضاح للجرجاني ٦٥٠.

(٣) انظر الزمخشري الإمام أبو القاسم محمود بن عمر: المفصل في علم العربية ٦٧، (بيروت ـ د. ت).

(٤) المرتجل ١٨٩. وانظر كشف المشكل في علم النحوي ٣٣٧، شرح الوافية ٢٤٥، أوضح المسالك ٢/٧٢، مغني اللبيب ١/١٤٢.

(٥) انظر لسان العرب مادة (عدا).

(٦) انظر الكتاب ٢/٣٠٩، والمقتضب ٤/٤٢٦.

(٧) انظر شرح المقدمة النحوية ٢٥٥.

(٨) انظر اللمع ٦٦، المقتصد في شرح الإيضاح ٦٤٧ ـ ٦٤٩.

(٩) انظر الشاهد في أوضح المسالك ٢/٧٢، وهمع الهوامع ١/٣٣٢ شرح الأشموني ٢٣٨.

الفرق بين «حاشا ـ خلا ـ عدا» وبين حروف الجر

ما قدمته عن هذه الأدوات أنها حروف جر، تفيد ما أفادته «إلا» في الاستثناء، وهو إخراج المستثنى مما دخل فيه المستثنى منه، وما أريد أَنْ أوضحه هنا هو الفرق بين هذه الأدوات من حيث كونها حروف جر، وبين حروف الجر الأخر.

من الواضح أن لحروف الجر عملين، لفظياً ومعنوياً. أما اللفظي فهو جرها للأسماء التي تدخل عليها، كما أنها تتعدى الأفعال بواسطتها، وأما المعنوي فإنها تضيف معاني الأفعال التي تعديها إلى الأسماء التي تدخل عليها، وتعمل فيها الجر، ولذا سميت هذه الحروف عند البصريين بحروف الإضافة، وعند الكوفيين بحروف الصفات[(١)].

وهذا الكلام عن حروف الجر، لا يمكن أَن يقال في هذه الأدوات حاشا، خلا، عدا، إلا من جانب واحد، وهو جرها الأسماء التي تدخل عليها، أي إِن هذه الأدوات تشترك مع حروف الجر في هذه الوظيفة.

أما تعدي الأفعال بواسطة حروف الجر[(٢)] وإضافة معانيها بهذه الحروف فلا يقع بهذه الأدوات، لأن المستثنى بها ـ وإِنْ كان فضلة عند النحويين[(٣)] ـ لا يمكن أن يستغنى عنه لأنه جزء ملازم للإخبار، فإخراج «زيد» من «القوم» في قولنا، جاء القوم حاشا زيدٍ، ملزم الإخبار به، لأنه لم يأتِ مع القوم، وإِنْ تَمَّ الكلام بقولنا: جَاءَ القومُ، ولزوم الإتيان بالجار والمجرور ـ حاشا زيدٍ ـ لا نجده ملزماً في الأفعال التي تستوفي مفاعليها، مثل: ضربتُ الولدَ بيدي، فالجار والمجرور ـ بيدي ـ ليس ملزماً الإتيان به، كما هو في «حاشا زيدٍ». إذ يمكن القول: ضربتُ الولدَ، ويكون الكلام قد تَـمَّ، ونفهم من هذا أَن هذه الحروف ـ حاشا، خلا، عدا ـ لا تعدي الأفعال إلى المجرور بها، لأَنها ترد بعد أَن يستوفي الفعل مفعوله، وأَنها والمجرور بها لا يمكن الاستغناء عنهما، كما جاز الاستغناء عن غيرها من حروف الجر.

---

(١) انظر شرح المفصل ٨/٧.

(٢) انظر المقتصد في شرح الإيضاح ٦٤٩، ورصف المباني ١٧٩، ١٨٥، ٣٦٧، شرح الألفية للمرادي ١/٦٠٣، شرح الأشموني ٢٣٨.

(٣) انظر الخصائص: ١/١٩٧، اللباب في علل البناء والإعراب ٢٤٥، شرح المفصل ٢/٨٧.

أما إضافة معاني الأفعال بحروف الجر، فلا يكون بهذه الأدوات، لأنَّ وظيفتها إخراج المستثنى مما دخل فيه المستثنى منه، وهذا الإخراج قد يقع من السلب ومن الإيجاب، ومعنى هذا أَن هذه الأدوات تختلف عن حروف الجر بعدم إضافتها معاني الأفعال إلى المجرور بها.

ونخلص مما تقدم إلى أن هذه الأدوات لا تحمل من المعاني في الاستثناء إلا معنى الإخراج، أما المعاني التي تحملها هذه الأدوات التي كانت عليها في الأصل، أو إضافتها معاني الأفعال التي تعدتها، فهذا لا يقع في الاستثناء، ومن هنا يتضح لنا الفرق بين هذه الأدوات إذا جاءت جارة تفيد الاستثناء، وبين حروف الجر.

ومن النحويين من نبه إلى بعض هذه الفروق[1]، وكان منهم ابن هشام قال: في «خلا»: (أَنْ تكون حرفاً جاراً للمستثنى، ثم قيل موضعها نصب عن تمام الكلام، وقيل تتعلق بما قبلها من فعل أو شبه على قاعدة أحرف الجر والصواب عندي الأول، لأَنها لا تعدي الأفعال إلى الأسماء أي لا توصل معناها إليها، بل تزيل معناها عنها، فأشبهت في عدم التعدية الحروف الزوائد، لأَنها بمنزلة «إلا» وهي غير متعلقة)[2]. وتابعه في هذا الأشموني قال: (قيل يتعلقان حينئذ بما قبلها من فعل وشبهه على قاعدة حروف الجر، وقيل موضعهما نصب عن تمام الكلام وهو الصواب لعدم إطراد الأول، لأنهما لا يعديان الأفعال إلى الأسماء، أي لا يوصلان معناها إليها، بل يُزيلان معناها عنها)[3]، وما جاء في هذين النصين من أَن هذه الحروف تزيل معنى الفعل ليس كذلك، وإنما هناك إخراج يقع في السلب، والإيجاب، أما الإزالة أو السلب فإنها لا تقع إلا من جانب الإيجاب.

وقد فرق ابن يعيش بينها إذا جاءت في الاستثناء، وبينها إذا جاءت حروفاً في عامة الكلام قال: و(الفرق بينها إذا كانت استثناء، وبينها إذا كانت حروف إضافة غير استثناء أَنها إذا كانت استثناء متضمنة لجملة تخرج منها بعضاً، وإذا كانت حرف إضافة فليست كذلك. تقول: حاشا زيدٍ أَنْ ينالَه السوء، كأنك قلت: حاشاه نيلَ السوء، ومَسَّ السوء،

(١) انظر شرح الألفية لابن الناظم ١٢٢ ـ ١٢٣. الجنى الداني ٤١٥، همع الهوامع ١/ ٢٣٢.
(٢) انظر مغني اللبيب ١/ ١٣٣.
(٣) الأشموني شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ٢٣٨ (بيروت ـ ١٩٥٥).

وفيه معنى الاستقرار على طريق النفي، قال: حاشاه أَن يستقرَ له مَسٌّ السوء إلا أنه لكثرة الاستعمال كالمثل لا يغير عن وجهه)[1].

أما موضع هذه الحروف إذا جاءت جارة، وهي تفيد الاستثناء في الجمل، فتكون في موضع المستثنى بـ «إلاَّ»، وهو النصب، ولا يتعلقن بالأفعال، كما ذهب إليه بعضهم، ومنهم من جعل موضعها نصباً عن تمام الكلام[2]، وهذا لا يختلف عما ذكرناه؛ لأن المستثنى يرد بعد تمام الكلام.

بقي هناك سؤال يطرح نفسه، وهو هل هذه الحروف تقع في الأنماط الثلاثة؟ أم مقتصرة على الاستثناء المتصل؟ والجواب على هذا السؤال أَن النحويين لم يتعرضوا لهذه المسألة والظاهر أَنها لا تقع إلا في المتصل؛ لأن المنقطع فيه معنى الاستدراك، وأَنَّ المفرغ لا تلي هذه الحروف العامل فيه، فلا تقول: ما جاء حاشا زيدٍ.

«لمَّـا»

«لمّا» بالتشديد تفيد الاستثناء عند طائفة من النحويين، ولذا عدوها من أُدوات الاستثناء، وهي من الحروف المهملة لأَنها لا تعمل فيما بعدها.

والنحويون الذين ذهبوا إلى أَنها تفيد الاستثناء، لم يعرضوها مع أدوات الاستثناء[3]، وإنما جاء كلامهم عليها من خلال الشواهد التي جاءت فيها، وأغلب هذه الشواهد من القرآن الكريم. ولذا فللوقوف على ما جاء بها من آراء يتمّ من خلال الشواهد التي جاءت فيها هذه الأَداة.

و«لمَّا» جاءت في القرآن الكريم بقراءات منها تخفيفها، ومنها تثقيلها، والنحويون الذين ذهبوا إلى أنها تفيد الاستثناء رأوا أَنها تكون مشددة، وأَنها عندهم بمعنى «إلاَّ»، أما إذا جاءت مخففة، فلا خُلاف بينهم في أنها مركبة من اللام الفارقة، و«ما»، وهو ترجيح أَكثرهم.

(١) شرح المفصل ٨/ ٤٧.

(٢) انظر ارتشاف الضرب ١/ ٦٢٩ شرح الألفية للمرادي ١/ ٦٠٣، مغني اللبيب ١/ ١٣٣ أوضح المسالك ٢/ ٧٤ وهمع الهوامع ١/ ٢٣٢، شرح الأشموني ٢٣٨.

(٣) ذكرها أبو حيان والسيوطي ضمن أدوات الاستثناء. انظر ارتشاف الضرب ١/ ٦٣٩، وهمع الهوامع ١/ ٢٣٦.

ومن الذين ذهبوا إلى أنها تفيد معنى «إلا» الفراء[1]، والزجاجي[2]. ونسب بعض النحويين ما جاء في «لمَّا» بمعنى «إلا» إلى سيبويه[3]، والكسائي، والمازني[4]، وما جاء به سيبويه في «لمَّا» قوله: (سألت الخليل عن قولهم كقولك أقسمتُ عليك إلاَّ فعلتَ: ولمَّا فعلتَ، لِمَ جاز هذا في هذا الموضوع؟ وإنَّما أقسمت ها هنا: واللهِ فقال: وجه الكلام لتفعلنَّ ها هنا، ولكنهم إنما أجازوا هذا؛ لأنهم شبهوه بنشدتُك اللهَ، إذا كان فيه معنى الطلب)[5]. ومعنى هذا أَن «إلا» و«لمَّا» في هذا التركيب لم يفيدا الاستثناء عند الخليل وسيبويه، وإنما أفادا معنى لام الطلب، وإنَّ صيغة فعل الأمر جاءت في صيغة الماضي، وهو كثير الوقوع وخاصة في الدعاء. وهذا لا يمنع أَن تكون «إلا» بهذا المعنى «بعد أَن عرفنا أنها جاءت بمعان لا تمت إلى الاستثناء بشيء، ونشير إلى أَن بعض النحاة ظنوا أن «إلا» و«لما» هنا يفيدا الاستثناء المفرغ. أي: الحصر[6]، وسنقف على هذا في الأنماط.

ونسب إلى الكسائي وجه آخر في «لمَّا»، وهو أنه لم يعرف التشديد بها: ومعنى هذا أن «لمَّا» هذه مخففة عنده، وبذا، فإنها مركبة من اللام الفارقة و«ما»، وليست المشددة التي بمعنى «إلاَّ»[7].

أما الفراء فله في «لمَّا» قولان: الأول: أنكر أَن تكون «لمَّا» بمعنى «إلاَّ» وأَنها لم تأت في ثغر، ولا في غيره إلا في قول واحد قالته العرب، هو: باللهِ لمَّا قُمْتَ عنا،

---

(١) انظر معاني القرآن ٢/ ٣٧٦.

(٢) انظر ارتشاف الضرب ١/ ٦٣٩، وهمع الهوامع ١/ ٢٣٦، وانظر فيمن قال بهذا معاني الحروف ١٣٣، كتاب الأزهية ٤٥، ٢٠٧، شرح المفصل ٢/ ٩٥ وغيرها مما تقدم من مصادر ونشير إلى أن الأخفش ذكر هذا المعنى عمن لم يسمهم انظر معانيه ٣١٨.

(٣) انظر معاني الحروف للرماني ١٣٢، الأحاجي النحوية للزمخشري ٥٢، ارتشاف الضرب لأبي حيان ١/ ٦٣٩، الجنى الداني للمرادي ٥٣٨، همع الهوامع للسيوطي ١/ ٢٣٦.

(٤) انظر ارتشاف الضرب لأبي حيان ١/ ٢٣٩.

(٥) الكتاب ٣/ ١٠٥ ـ ١٠٦.

(٦) انظر الأحاجي النحوية ٥٢، مغني اللبيب ١/ ٢٨١، ارتشاف الضرب ١/ ٦٣٩، همع الهوامع ١/ ٢٣٦.

(٧) انظر معاني القرآن ٢/ ٣٧٧، مشكل إعراب القرآن ٣٧٥، البيان في غريب إعراب القرآن ٢/ ٢٩، البحر المحيط ٥/ ٢٣١.

وإلاَّ قمت عنا، وما يستدل على إنكاره لها قوله: (ألا ترى أن ذلك، لو جاز لسمعت في الكلام ذهبَ الناسُ لمَّا زيداً)[1]، أما الآخر، فإنه يؤكد فيه أن «لمَّا» تأتي لمعنى «إلاَّ» وهي مركبة من «لم» و«ما»، وأنها تفيد الاستثناء، قال: (والوجه الآخر من التثقيل أن يجعلوا «لمَّا» بمنزلة «إلا» مع «إنْ» خاصة، فتكون في مذهبها بمنزلة «إنما» إذا وضعت في «إلا»، كأنها «لم» ضُمَّت إليها «ما»، فصارا جميعاً استثناء، وخرجتا من حد الجحد)[2]، ونفهم من هذا النص أن «لمَّا» لا تفيد الاستثناء إلا أن تكون مسبوقة بـ «أنْ» التي تفيد النفي.

أما الشواهد التي جاءت فيها «لما» فمنها ما كان من القرآن الكريم، ومنها ما جاء في الشعر، وبعضها من أقوال العرب.

فما جاء من القرآن قوله تعالى: ﴿إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ [طارق: ٤]، قرأ بعض القراء «لما» بالتشديد، وقرأها بعضهم الآخر بالتخفيف، وهو الأكثر، ومن ثقلها من القراء عاصم، والأعمش[3]، وابن عامر، وحمزة[4]، ومذهب سيبويه في هذه الآية، هو التخفيف ولم يثقلها[5]. أما الاخفش فإنه ذهب إلى تخفيفها وتثقيلها، فإذا ثقلت، فهي بمعنى إلا[6]. والفراء لا يختلف عما جاء به الاخفش إلا أنه رجع التخفيف[7] ولم يزد النحويون المتأخرون عن هذه الآراء في لما، فقد ذكروا ما جاء به سيبويه، وغيره من المتقدمين، كما أن الآيات الأخرى التي وردت فيها لما جاء فيها ما قيل في هذه الآية من خلاف[8] ومن

(١) معاني القرآن ٢/ ٢٩.

(٢) المصدر نفسه ٢/ ٢٧٦ ـ ٢٧٧، وقول الفراء «إنّما» بمعنى «إلاَّ» يريد بها في الحصر، ليس الاستثناء.

(٣) انظر معاني القرآن ٢/ ٣٧٦، البيان في غريب إعراب القرآن ٢/ ٣٠، وقد نسبها إلى الأعمش.

(٤) انظر مشكل إعراب القرآن ٣٧٥، مغني اللبيب ١/ ٢٨١، وفي البحر المحيط عن عاصم عن حمزة. انظر ٥/ ٢٦٦.

(٥) انظر الكتاب ٢/ ١٣٩.

(٦) انظر معاني القرآن ٨٤، ٣١٨.

(٧) انظر معاني القرآن ٢/ ٢٨ ـ ٢٩، ٢/ ٣٧٦ ـ ٣٧٧، ٢/ ٣٩٥.

(٨) انظر اللامات ١٢٢ ـ ١٢٤، بإعراب ثلاثين سورة من القرآن ٤١ ـ ٤٢، معاني الحروف ١٣٣، كتاب الأزهية ٤٥ ـ ٤٦، ٢٠٧، مشكل إعراب القرآن ٣٧٤ ـ ٣٧٦، ٦٠٢ ـ ٦٠٣.

هذه الآيات قوله تعالى ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَٰلَهُمْ﴾[1] [هود: ١١١]، وقوله تعالى: ﴿وَإِن كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾ [يس: ٣٢]، وقوله تعالى: ﴿وَإِن كُلُّ ذَٰلِكَ لَمَّا مَتَٰعُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾ [الزخرف: ٣٥].

وقد جاءت «إلاَّ» في موضع «لمَّا» في مصحف أُبي[2]، في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ﴾ [هود: ١١١]، وقيل في مصحف ابن مسعود[3]، كما أن «لمَّا» جاءت في موضع «إلا» في قوله تعالى: ﴿إِن كُلٌّ إِلَّا كَذَّبَ ٱلرُّسُلَ﴾ [ص: ١٤]، وفي قوله تعالى: ﴿وَمَا مِنَّآ إِلَّا لَهُۥ مَقَامٌ مَّعْلُومٌ﴾ [الصافات: ١٦٤]، وهي قراءة عبد الله بن مسعود[4]، وهذه القراءات تدعم قول الذين يذهبون إلى أن «لمَّا» بمعنى «إلاَّ».

ومن الشواهد على مجيء «لما» بمعنى «إلاَّ» قول الشماخ:

مِنهُ وُلِدْتُ وَلَمْ يُؤْشَبْ بهِ نَسَبِي ... لما كما عَصَبَ العِلْبَاءُ بالعُودِ

[البسيط]

قال الهروي: (أراد: إلا كما عصب)[5]. ومنها قول الشاعر:

قَالَتْ له بِاللهِ يَا ذَا البُرْدَيْنْ ... لما غِنْثَ نَفَساً أو اثْنَيْنْ[6]

[رجز]

وما جاء من أقوال فيها، قول عمر بن الخطاب «رضي» إلى عامله في البصرة (عَزمتُ عليك لمَّا ضَرَبْتَ كاتبك سَوطاً)[7]، بمعنى: إلاَّ ضربت، ومنها: (أقسمت عليك

(١) الآية ١١١ سورة هود، وقرئت لما مشددة ومنونة وهي قراءة الزهري وسليمان بن أرقم، انظر الكشف ٢/ ٢٩٥، والبحر لمحيط ٥/ ٢٦٦ وقال مكي بن أبي طالب فيها إنها قراءة الزهري - انظر مشكل إعراب القرآن ٣٧٥.

(٢) انظر مشكل إعراب القرآن ٣٧٥، والبحر المحيط ٥/ ٢٦٦.

(٣) انظر الكشاف ٣/ ٣٩٥، والبحر المحيط ٥/ ٢٦٦.

(٤) انظر معاني القرآن للفراء ٢/ ٣٩٥، ٢/ ٤٠٠.

(٥) الهروي علي بن محمد كتاب الأزهية في علم الحروف تحقيق عبد المعين الملوحي ٢٠٧ (دمشق - ١٩٧١).

(٦) انظر الجنى الداني ٥٣٧، مغني اللبيب ١/ ٢٨١، همع الهوامع ١/ ٢٣٦.

(٧) انظر المفصل ٧٢، شرح المفصل ٢/ ٩٥، الجنى الداني ٥٣٧.

لما فعلت)[١]، و(نشدتُك الله لمَّا فعلت)[٢]، قال الزمخشري في هذه الأقوال ـ رَدّاً على مَن زعم أن معناها طلب الفعل من المخاطب على سبيل الاستعطاف والاستشفاع بالله إليه ـ: (إنّ الإتيان فيه مقام النفي، والفعل مقام مقام الاسم وأصله: ما أطلب منك إلاّ فعلك)[٣]، فإنَّه يريد من هذا أَنَّ ما جاء من قسم، وسؤال فإنه يفيد معنى النفي، وإنْ كان مثبتاً، وتابعه في هذا التقدير ابن هشام[٤]، وجوز أبو حيان حذف «نشدتك»، و«سألتك» وما أشبهه فيقال: (بالله لما صنعْتَ كذا، أي: نشدتُك اللهَ إلاّ صنعتَ)[٥].

وما جاء به بعض النحويين في «لمَّا» أنها لا تدخل إلا على الجملة الاسمية، وعلى الماضي لفظاً، وهذه الجملة، أو الفعل تقوم مقام الاسم[٦]، وخالف هذا الزجاجي، إذ جوز مجيء الاسم بعدها، قال أبو حيان: (وزعم أبو القاسم الزجاجي أنه يجوز أَنْ تقول: لم يأتني من القوم لمَّا أخوك، ولم أَرَ مِن القوم لمَّا زيداً، تريد: إلاّ أخوك، وإلاّ زيداً، وينبغي أَنْ يتوقف في إجازة مثِلِ هذه التراكيب حتى تثبت)[٧]، والواضح من النص أَنَّ أبا حيان أنكر ما زعمه الزجاجي، كما نُسِبَ هذا القولُ إلى اللغويين، قال المالقي: (وكذلك حكى اللغويون، ومثلوا: فلم أَرَ مِن القوم لمَّا زيداً بمعنى إلا زيداً)[٨]، وقال بهذا الهروي، (والوجه الثالث: أَنْ تدخلَ «لمَّا» بتشديد الميم موضع «إلا»، ويكون معناها «إلاّ»، كقولك: إنْ زيدٌ لمَّا قائم، وإنْ زيدٌ لمَّا في الدارِ، تريد: ما زيدٌ إلاّ قائمٌ، وما زيدٌ إلاّ في الدارِ)[٩].

و«لمَّا» تكون بمعنى «إلا» إذا سبقت بنفي أو شبهه، أو قسم[١٠]، وذهب ابن جني

---

(١) انظر الكتاب ٣/ ١٠٥، المفصل ٧٢.

(٢) انظر ارتشاف الضرب ١/ ٦٣٩، مغني اللبيب ١/ ٢٨١، همع الهوامع ١/ ٢٣٦.

(٣) الزمخشري محمود بن عمر الأحاجي النحوية، تحقيق مصطفى الحوري ٥٢ (سورية ١٩٦٩م). وانظر المفضل في شرح المفصل ٧٧٤ ـ ٧٧٥.

(٤) انظر مغني اللبيب ١/ ٢٨١.

(٥) ارتشاف الضرب ١/ ٦٣٩، وانظر همع الهوامع ١/ ٢٣٦.

(٦) انظر الأحاجي النحوية ٥٢، ومغني اللبيب ١/ ٢٨١.

(٧) ارتشاف الضرب ١/ ٦٣٩، وانظر الجنى الداني ٥٣٨، وهمع الهوامع ١/ ٢٣٦.

(٨) رصف المباني في شرح حروف المعاني ٢٨٣.

(٩) كتاب الأزهية في علم الحروف ٤٥.

(١٠) انظر معاني القرآن ٢/ ٣٧٧، الأزهية في علم الحروف ٢٠٧، الجنى الداني ٥٣٧.

إلى أن «لمَّا» زائدة[١]، وقيل: إن الجوهري أنكر مجيئها بمعنى «إلا»[٢].

ومما تقدم مِن شواهد في «لمَّا» وما جاء فيها من آراء وأقوال نستطيع القول إن الشواهد التي جاء بها النحويون كانت على ضربين، الضرب الأول فيها «لمَّا» أفادت معنى الطلب في قول عمر بن الخطاب «رضى» إلى عامله في البصرة، وهو: (عَزَمْت عليك لمَّا ضربتَ كاتِبَك سَوطاً)[٣]، فواضح فيه أنه يطلبُ منه ضرب كاتبه سوطاً، وليس هناك استثناء، لأنه لو كان فيه استثناء، لكان معناه أن يسقط عنه جميع الوظائف المكلف بها في ولايته إلا الضرب، وليس هذا المعنى هو المراد، وإنما قول الخليفة «رضى» إلى كاتبه جاء أمراً له بصيغة الماضي، ومجيء الطلب بصيغة الماضي كثير الوقوع، وخاصة في الدعاء، مثل: غفر الله لك، وآجركَ اللهُ في عملِكَ، إلى غير ذلك. ولعل مجيء «لمَّا» في الماضي لقصد الطلب تقابل مجيء اللام في الحاضر، أيضاً لقصد الطلب، فتقول في الماضي: لمَّا فعلت، تقابلها في الحاضر، لِتَفعلْ، ومجيء الطلب بصيغة الماضي يراد به التأكيد على وقوع الطلب.

أما الضرب الآخر الذي تحمله «لمَّا» في الأمثلة والشواهد الأخرى، فمنها ما يفيد الاستثناء، ومنها ما يفيد القصر، وما جاء في الآيات تفيد القصر، وما جاء به الزجاجي، وغيره، تفيد الاستثناء، ومجيء «لمَّا» في هذه المعاني لا يمنع وقوعها، ولهذا قال أبو حيان: (وكون العرب خصصت بتركيب دون ما أشبهه لا يقدح، ولا يلزم اطرادها في باب الاستثناء)[٤].

ونضيف إلى ما تقدم في الضرب الأول مما جاء به الزمخشري ومَن تابعه من شواهد، وذهبوا فيها إلى أنها تفيد الحصر أن شواهدهم تضمنت معنى القسم، وليست من الحصر في شيء بدليل أمور، هي:

---

(١) انظر المحتسب لابن جني ١/٣٢٨ ـ ٣٢٩، وانظر البحر المحيط لأبي حيان ٥/٢٦٧.

(٢) انظر مغني اللبيب لابن هشام ١/٢٨١، وهمع الهوامع للسيوطي ١/٢٣٦.

(٣) لقد مر ذكره. صفحة ٧٩.

(٤) أبو حيان الأندلسي أثير الدين أبو عبد الله محمد بن يوسف الغرناطي، التفسير الكبير المسمى بالبحر المحيط، تصحيح محمد إسماعيل الذيب ٥/٢٦٨ (الرياض ـ د.ت).

أولاً: إن القسم لا يلزم وقوع ما بعده «إلا» و«لما» في نحو: والله لما تفعل، وإلا تفعل؛ لأنه يتضمن دعوة إلى فعل ما. أما الحصر فإن ما بعد «إلا»، و«لما» فيه قد وقع أصلاً نحو: ما جاء إلا زيدٌ.

ثانياً: إن النفي وشبهه يكف في الحصر بـ «إلا» و«لما» في حين أن القسم لا ينتقض بهما.

ثالثاً: جواز أن يقع القسم من دون «إلا»، و«لما» وهذا ما لا يتحقق في الحصر ـ المفرغ ـ إلا بما ينتقض النفي به.

(٢) «الأفعال»

«حاشا»

حاشا: فعل متعد، نقول: (حاشيت مِن القوم فلاناً استثنيت، حكى اللحياني شتمتهم، وما حاشيت منهم أحداً، وما تحاشيت أي، ما قلت: حاشى لفلان وما استثنيت منهم أحداً)[١].

وفي هذا الفعل ذهبت طائفة من النحويين إلى أنه أَداة استثناء؛ لأنه يفيد ما أَفادته «إلا»، وهو إِخراج المستثنى مما دخل فيه المستثنى منه، لهذا، فإنَّ لـ«حاشا» عملين لفظياً، ومعنوياً، أَما العمل اللفظي فنصبها للمستثنى، وأما المعنوي فهو الإخراج، ويقع هذا في الاستثناء المنفي، والموجب، ومثل له بـ«جاء القوم حاشا زيداً»، وفاعله مستتر وجوباً، تقديرهم له: جاوز بعضهم زيداً[٢].

والذين قالوا بفعليتها الكوفيون[٣]، وتابعهم كثير، قد مرَّ ذكرُ بعضهم في «حاشا» الحرفية، ومما جاء في هذا الفعل أنه فعل جامد لتضمنه معنى «إلا»، ونسب هذا القول إلى الأخفش، والفراء، وأبي زيد الشيباني، والجرمي، والمازني، والزجاج، وابن خروف[٤]، وذكر السيوطي أن «حاشا، خلا، عدا» أفعال جامدة، قاصرة على لفظ الماضي[٥].

ونسب إلى الفراء أَنها فعل لا فاعل له[٦]، ولم أقف على هذا في كتابه «معاني

---

(١) لسان العرب مادة (حشا).

(٢) انظر شرح المفصل لابن يعيش ٨/٤٨.

(٣) انظر الإنصاف مسألة ٣٧ وأسرار العربية ٢٠٨. والبيان في غريب إعراب القرآن ٢/٤٠، اللباب في علل البناء والإعراب ٢٤٩، الجنى الداني ٥١٤، شرح التصريح على التوضيح ١/٣٤٧.

(٤) انظر الجنى الداني ٥١٠ ومغني اللبيب ١/١٢١ وشرح التصريح على التوضيح ١/٣٤٧.

(٥) انظر همع الهوامع ١/٢٣٢.

(٦) انظر شرح المفصل ٨/٤٩ وشرح الكافية ١/٢٤٤، ارتشاف الضرب ١/٦٢٧. شرح الألفية للمرادي ١/٦٠٦، الجنى الداني ٥١٤، همع الهوامع ١/٣٣٣، شرح الأشموني ٢٣٩.

القرآن» فما جاء به في قوله تعالى: ﴿وَقُلْنَ حَٰشَ لِلَّهِ مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾ [يوسف: ٣١]، قال: (حاش لله أعظمنه أَنْ يكونَ بشراً، وقلن هذا ملك، وفي قراءة عبد الله «حاشا لله» بالألف، وهو في معنى معاذ الله)[١]. أما قوله تعالى: ﴿قُلْنَ حَٰشَ لِلَّهِ مَا عَلِمْنَا عَلَيْهِ مِن سُوٓءٍ﴾ [يوسف: ٥١]، فلم يذكر فيها شيئاً؛ لأنه سبق أن تكلمَ عن «حاشا» في الآية السابقة.

ومجيء «حاشا» فعلاً، وحرفاً في الاستثناء، حاول الجرجاني أَنْ يفرق بينهما في المعنى الوظيفي[٢]، فقال: (إذا قال: جاءني القومُ حاشا زيداً، فقد قال فارق بعضهم زيداً، فهو حرف جر مرة، وفعل أخرى كـ«خلا» و«عدا»، فالتقدير في الصيغة مختلف في الحالين، فـ«خلا» في قولك: جاءني القومُ خلا زيدٍ، غير «خلا» في قولك: «خلا زيداً» كما أَنَّ «على» في قولك: مَرَرْتُ على زيدٍ، غيره في قولك: عَلاَ زيد السطح)[٣].

وقول الجرجاني يجعلنا نفرق بين «حاشا» الحرفية، والفعلية، ومعنى هذا أن لـ«حاشا» الفعلية وظيفة في الاستثناء تختلف عن وظيفة «حاشا» الحرفية، وهذا معناه أن أحد هذين المعنيين يقوم بوظيفة «إلاَّ»، والأمر ليس كذلك؛ لأنَّ «حاشا» و«عدا» و«خلا» أفعالاً كانت أو حروفاً، تفيد معنى «إلا»، وهو الإخراج، وليس المراد من مجيئهن في الاستثناء غير هذا المعنى.

أما ما جاء في فاعل «حاشا» فقد ذكر أنه ضمير مستتر لا يثنى، ولا يجمع، ولا يؤنث قال ابن يعيش: (إذا قلت أتاني القوم، وقع في نفس السامع أَنَّ زيداً فيهم، فأردت أَنْ تخرج ذلك من نفسه، فقلت: حاشا زيداً، أي جاوزَ من أَتاني، فيكون في «حاشا» ضمير فاعل، لا يثنى، ولا يجمع، ولا يؤنث، وزيد لم يأتِك ولأنه استثناء من موجب، وكذلك إذا قلت: لقيت القومَ حَاشا خالداً، فـ «خالد» مجرور به؛ لأنه استثناء منفي)[٤].

والنحويون الذين ذهبوا في «حاشا» هذا المذهب استدلوا على فعليتها بقول الذبياني:

---

(١) معاني القرآن ٢/٤٢.

(٢) جاء كلامه في «حاشا، خلا، عدا».

(٣) المقتصد في شرح الإيضاح ٦٥١.

(٤) شرح المفصل لابن يعيش ٨/٤٨، وانظر الاستغناء في أحكام الاستثناء ورقة ٧، الجنى الداني ٥١٢، وانظر اللسان مادة «حشا».

ولا أرى فاعِلاً في الناسِ يُشْبِهُهُ ... ولا أُحَاشِي مِنَ الأَقوامِ مِنْ أَحَدِ(١)

وفيه: «أحاشي» عندهم من «حاشا»، وهذا دليل على مجيء «حاشا» فعلاً.

أما شواهدهم في الاستثناء، فمنها قوله تعالى: ﴿وَقُلْنَ حَٰشَ لِلَّهِ مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾ [يوسف: ٣١]، ومنها قوله تعالى: ﴿قُلْنَ حَٰشَ لِلَّهِ مَا عَلِمْنَا عَلَيْهِ مِن سُوٓءٍ﴾ [يوسف: ٥١]. ومن الشواهد أيضاً قول الشاعر:

حَاشَا قُريشاً فإنَّ اللَّهَ فَضَّلَهُمْ ... على البَرِيَّةِ بالإسلامِ والدينِ(٢)

ومنها قول منقذ بن الطماح:

حَاشَا أَبَا ثَوْبَانَ إنَّ بِهِ ... ضَنّاً عَنِ المَلْحَاةِ والشَّتْمِ(٣)

على رواية النصب.

وما جاء من شواهد أَيضاً قول العرب: «اللَّهُمَّ اغْفِر لِي، وَلِمَنْ سَمِعَ حَاشَا الشيطانَ، وأَبا الإصبع»(٤).

وهذه الشواهد أنكرها مَنْ يذهب إلى أن «حاشا» لا تأتي إلاَّ حرفاً في الاستثناء، وردوا عليها، ولذا فسوف أتناول بعض هذه الشواهد لبيان أوجه الخلاف من خلال ما جاؤوا به، والوقوف على ما احتج به المذهبان.

﴿وَقُلْنَ حَٰشَ لِلَّهِ مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾ [يوسف: ٣١]:

هذه الآية من الشواهد على مجيء «حاشا» فعلاً يفيد الاستثناء، وقرئت «حاشا» في هذه الآية بقراءات منها «حاشا الله» بالإضافة، وهي قراءة ابن مسعود، ومنها «حاشا لله» بإثبات الألف الأخيرة، ومنها «حاشا لله» بالتنوين وهي قراءة أبي السهال ومنها قراءة الأعمش «حَشَا لله» بحذف الألف الأولى، ومنها «حَاش لِله» بسكون الشين وذلك يكون

---

(١) انظر الانتصار لابن ولاد ٤٧٦، معاني الحروف ١١٨، مشكل إعراب القرآن ٣٨٥، شرح أبيات الجمل ٢٠٤، شرح القصائد العشر ٥٢٢، الإنصاف مسألة ٣٧ شرح جمل الزجاجي ٣٧٧، وغيرها من المصادر المتقدمة.

(٢) انظر شرح الأشموني ٢٣٩.

(٣) انظر الجنى الداني ٥١٤ ومغني اللبيب ١/١٢٢ شرح الأشموني ٢٣٩.

(٤) انظر المفصل ٢٩٠، وشرح المفصل ٢/٨٥ وشرح جمل الزجاجي ٣٣٧، وغيرها من المصادر المتقدمة.

بإسقاط الفتحة، إلحاقاً بالألف، ومن هذه القراءات «حاشَ لله» بحذف الألف الأخيرة للتخفيف[1]، والنحويون الذين استشهدوا بها على أنها تفيد الاستثناء أخذوا بالقراءة الأخيرة «حاشَ لله». وذهبوا إلى أن «حاشَ» فعل حُذف آخِرهُ للتخفيف، وهي قراءة أكثر القراء[2].

وجاءت أدلتهم على إثبات مجيء «حاشَ» فعلاً بثلاثة أمور: أحدها هو دخول الحذف على «حاشا»، لأن الحذف لا يقع إلا في الأفعال. والثاني هو تصريف «حاشا» أما الثالث، فهو دخول حرف الجر على لفظ الجلالة، وهذا يعني تعلق الجار والمجرور بـ«حاشا» لأنها فعل.

وقد رد على هؤلاء بتفنيد حججهم، فأما قولهم بأن الحذف لا يكون إلا في الأفعال، فمردود بأنه أيضاً يكون في الحروف مثل ذلك مجيء الحذف في «رُبَّ»، المشددة، فإنها تأتي في بعض اللغات مخففة «رُبَ» ومثله أيضاً في حرف التنفيس تقول: سو أفعل، وسف أفعل، أما ما جاء من تصريف الفعل «حاشا»، فرد عليه بأنَّ «حاشا» مأخوذة من الفعل «حَاشَى»، ومثل هذا في «بَسْمَلَ» و«هَلَّلَ»، فإنَّها مأخوذة من بِسم الله» و«لا إله إلا الله»، كما أنهم لم يجيزوا دخول «ما» المصدرية على «حاشا»، كما أجازوا دخولها على «خلا»، و«عدا».

أما تعليق حرف الجر بـ«حاشا» فقد رُدَّ بأن اللام في الآية حرف جر زائد، وليس متعلقاً بـ«حاشا»، ومَثَّلوا لزيادة حرف الجر بقوله تعالى: ﴿لِلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ﴾ [الأعراف: ١٥٤] وبقوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَعْلَم بِأَنَّ ٱللَّهَ يَرَىٰ ﴿١٤﴾﴾ [العلق: ١٤] ﴿وَلاَ تُلْقُوا بأيديكم إلى التَهْلكَةِ﴾ [البقرة: ١٩]، ومنها قول الجعدي:

نَـضْـرِبُ بِـالـسَّـيْـفِ ونَـرْجُـو بِـالـفَـرَجْ[3]

[رجز]

وقالوا: إنَّ علة مجيء حرف الجر هنا لتقوية هذه الأفعال، بهذا رَدَّت هذه الطائفة

---

(١) انظر القراءات فيها في المحتسب لابن جني ١/٣٤٢، الكشاف للزمخشري ٢/٣١٧.

(٢) انظر أسرار العربية ٢٠٨.

(٣) انظر الإنصاف ٢٨٤.

على مَن ذهب إلى أن «حاشا» فعل في الآية الكريمة[١].

وهناك رأي آخر في هذه الآية هو أنَّ «حاشَ» فعل، حذف آخره لكثرة الاستعمال، وفاعله مضمر، يعود على يوسف عليه السلام، ولما كان هذ الفعل متعدياً، فإنَّ مفعوله محذوف اختصاراً وجاء تقديرهم: حاشَ يوسفُ الفعلةَ لأجل الله، ومضارعه «يُحَاشِي» ومعناه المجانبة، وليس في الآية استثناء[٢].

وقد يكون ما ذُهِبَ إليه من أن «حاشا» في الآية فعل لم يعط معنى الاستثناء هو أقرب من المذهبين الأولين؛ لأن الفعل «حاشا» وقع مقول القول، وليس في الآية تركيب يفيد الاستثناء، حتى نجعل «حاشا» أداة استثناء.

أما ما جاؤوا به من أن «حاشا» حرف جر، واللام في لفظ الجلالة حرف جر زائد، فالقول فيه إن الحرفين قد اختلفا في الغرض وليس هناك ما يفسر وجه الزيادة، وخاصة إذا علمنا أن الزيادة تفيد توكيد معنى، قد تضمنه النص، إضافة إلى ذلك أنَّ الشواهد التي جاؤوا بها كدليل على زيادة حرف الجر، تختلف عن هذه الآية، لأن الزيادة وقعت في هذه الشواهد بعد الأفعال المتعدية، أما الآية، فقد وقع الحرف فيها بعد حرف آخر، ومن هنا اختلفت هذه الشواهد عن الآية فيما استشهد به، ولذا لا يعتد بها كدليل على أن «حاشا» حرف جر زائد.

أما شاهدهم في مجيء «حاشا» فعلاً في قول النابغة الذبياني:

وَلاَ أَرَى فَاعِلاً فِي النَّاسِ يُشْبِهُهُ وَلاَ أُحاشِي مِنَ الأقوامِ مِنْ أَحَدِ[٣]

[بسيط]

فقوله: «ولا أحاشِي من الأقوام من أحَد» الواو عاطفة، و«لا» نافية، و«أحاشي» فعل متصرف من «حاشي»، و«مِنْ» في «مِن أحد» زائدة[٤] وقد اختلف النحويون في هذا

(١) انظر شرح السيرافي على كتاب سيبويه م ٣/ورقة ١٢٩ ـ ١٣٠ ومشكل إعراب القرآن ٣٨٥ ـ ٣٨٧، وأسرار العربية ٢٠٩.

(٢) انظر الإنصاف مسألة ٣٧ (٢٨٤)، رصف المباني ١٨٠ والبحر المحيط ٥/ ٣٠٠، الجنى الداني ٥١٠ ـ ٥١١.

(٣) مر ذكر الشاهد صفحة ٨٥.

(٤) انظر شرح أبيات الجمل ٢٠٤.

البيت، إذ ذهب المبرد إلى أن «أُحاشي» مِن «حاشا» الذي يفيد الاستثناء، وهو دليل على تصرف هذا الفعل، ورَدَّ عليه ابن ولاد[1]، ومن تبعه[2] بأَنَّ «أُحاشي» في البيت لا تجري مجرى الاستثناء؛ لأَنها في الاستثناء، لزمت وجهاً واحداً، وطريقة واحدة، وهنا تصرفت، وهذا يعني أن «حاشا» الفعلية ليست «حاشا» الحرفية.

أَما الشواهد الأخرى، عدا قوله تعالى: ﴿قُلْنَ حَٰشَ لِلَّهِ مَا عَلِمْنَا عَلَيْهِ مِن سُوٓءٍ﴾ [يوسف: ٥١] فليس هناك ما يقال فيهن؛ لأَن «حاشا» فيهن أفادت الاستثناء وجاءت بصيغة الماضي، وعندها لا يمكن أن يرد عليها إلاً في قول المنقذ، «حاشا أَبا ثوبان»، فيمكن أن تكون «حاشا» فيه حرْفاً أو فعلاً، لأَنه يحمل على لغة من رفع ونصب وجر بالألف كقول الشاعر:

إنَّ أَبـاهـا وأَبـا أَبـاهـا ... قَـدْ بَـلَـغَـا فـي المجـدِ غـايَـتَـاهَـا[3]

[رجز]

«خــلا»

خـلا: فعـل لازم متـصـرف تقـول: (خـلا البيـتُ، وخـلا الإنـاءُ، إذا لـم يكـن فيـه شيء)[4]، وفي هذا الفعل ذهبت طائفة من النحويين إلى أَنه يفيد معنى «إلا» في الاستثناء، ولذا عدوه من أدوات الاستثناء، وقد مَرَّ ذكر بعض أسمائهم في «خلا» الحرفية، وبينت الخلاف الذي كان عليه النحويون، ومدى تفاوت آرائهم بين الفعلية والحرفية.

وعمل «خلا» الفعلية في الاستثناء كـ «حاشا» فإنه يتعدى إلى المستثنى، فينصبه، ويخرج المستثنى مما دخل فيه المستثنى منه، ويقع هذا الإخراج في الاستثناء المنفي، والموجب، والظاهر في هذا الفعل أَنه كان لازماً، فأصبح متعدياً في الاستثناء دون أن يُضَعَّفَ عينُ الفعل، أو يدخل عليه همزة التعدية، أو يعدى بحرف الجر، وعلل بعض

(١) انظر الانتصار لابن ولاد ٤٧٦ ـ ٤٧٧.

(٢) انظر شرح المفصل ٨/٤٩، وشرح جمل الزجاجي ٣٣٧، تسهيل الفوائد ١٠٦ ومغني اللبيب ١/١٢١، وشرح الأشموني ٢٤٠.

(٣) انظر مغني اللبيب ١/١٢٢، شرح ابن عقيل ١/٥١.

(٤) ابن فارس أبو الحسين، أحمد، الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها تحقيق مصطفى الشويمي، ١٥٢ (بيروت ـ ١٩٦٣م)، وانظر لسان العرب مادة «خلا».

النحويين هذا بأن الفعل «خلا» جاء بمعنى فعل متعد، هو «جاوز»، ولذا جاء متعدياً ومن ذهب إلى ذلك سيبويه في قوله: (وأما «عَدا» و«خَلا» فلا يكونان صفة، ولكن فيهما إضمار. . . ، وذلك قولك: ما أتاني القومُ خَلا زيداً، وأتاني القومُ عَدا عمراً، كأنك قلت جاوز بعضُهم زيداً، إلاَّ أن «خَلا» و«عَدا» فيهما معنى الاستثناء، ولكن ذكرت «جاوز» لأُمَثِّلَ لك به، وإنْ كان لا يستعمل في هذا الموقع)، ونرى أن سيبويه حاول أن يصرف الأذهان عن لفظة «جاوز» بأنها لا تقع في الاستثناء. كما أنه بَيَّن أن فاعل «خَلا» و«عَدا» مستتر وجوباً. وما جا به سيبويه من تعديه «خلا» واستتار فاعلها قال به أكثر النحويين[1]، ومنهم من أوضح أن هذا الفعل لا يرد إلا في هذه الصيغة، أي الماضي، وأنه لا يُثنى ولا يجمع وإنما يقع مفرداً، وبينوا علة هذا بأن الفعل «خلا» كغيره من الأفعال التي استخدمت في هذا الباب، وناب عن الأداة «إلا»، ولما كانت «إلا» لا يكون بعدها إلا اسم مفرد، فكذا لك هذه الأفعال[2].

واختلف النحويون في تقدير فاعل «خلا»[3]، فقد ذهب سيبويه وأكثر البصريين إلى أن الفاعل ضمير مستتر في الفعل لا يظهر، وهو عائد على بعض مفهوم من الكلام، ويتضح التقدير من قوله: (كأنك قلت: جَاوزَ بعضُهم زيداً)، ومن النحويين من ذهب إلى أن الفاعل ضمير عائد على البعض المفهوم من معنى الكلام، منهم المبرد، قال: (وأما «عدا» و«خلا» فهما فعلان ينتصب ما بعدهما وذلك جاءني القومُ - وقع عند السامع أن بعضَهم زيداً - فقال: عدا زيداً)[4]، ومنهم من قدر الفاعل مصدر ما عمل في المستثنى منه، قال أبو حيان: (وقيل الفاعل مصدر ما عمل في المستثنى منه، فيقدر: قاموا عدا زيداً، جاوز قيامُهم زيداً، وقال به ابن مالك، ولا يطرد، إذ ينتقض في نحو: القومُ

(١) الكتاب ٢/٣٤٨.

(٢) انظر المقتضب ٤/٤٢٦، الأصول في النحو ١/٣٥٠، المقتصد في شرح الإيضاح ٦٤٨ - ٦٤٩. المرتجل ١٨٨. وانظر ما تقدم من مصادر.

(٣) انظر شرح المقدمة النحوية ٢٦٣، أسرار العربية ٢١٣، شرح المفصل ٢/٧٨، التوطئة ٢٧٩، ارتشاف الضرب ١/٦٢٩، همع الهوامع ١/٢٣٢.

(٤) ما جاء في فاعل «خلا» يقال على فاعل «عدا».

(٥) المقتضب ٤/٤٢٦، وانظر ارتشاف الضرب ١/٦٢٩، شرح الألفية للمرادي ١/٦٠٤، همع الهوامع ١/٢٣٣.

إخوتُك عدا زيداً، لم يتقدم فعلٌ، ولا ما جرى مجرى الفعل)[١]. وهذا النص جاء في «عدا» وَيَنْطَبِقُ الكلام الذي جاء به على «خلا»، للمشاركة بينهما في العمل، والتقدير في الاستثناء.

وهذا الخلاف في تفسير الفاعل لا يجدي شيئاً، لأنهم قدروا الفاعل مستتراً، لا يظهر، «وزيداً» مفعول به مستثنى، وإن الجملة أفادت الاستثناء، وذلك بإخراج «زيداً» مما دخل فيه «القوم»، وهذا الإخراج هو الغرض. أما تفسر الفاعل فإنه لا يضيف إلى هذا المفهوم أكثر مما يراد به، وهو إخراج زيد مما دخل فيه القوم.

«عدا»

عدا: فعل متعدد تقول: («عَدَا، إليه أجازه، وأنقذه، ورأيتُهم عَدَا أَخَاك، وَمَا عَدا أَخاك، أي: ما خلا)[٢]، والكلام على «عَدَا» تقدم مع الحروف، وأذكرها هنا مع الأفعال؛ لأنها من الألفاظ المشتركة بين الفعلية والحرفية.

ف «عَدَا» من الأفعال التي يستثنى بها، ولذا عدها النحويون مِن أدوات الاستثناء وقد مَرَّ ذكرُ بعضِهم عند الكلام على «عدا» الحرفية.

ومجيء هذا الفعل في الاستثناء معناه أنه يفيد ما أفادته «إلا»، وهو إخراج المستثنى مما دخل فيه المستثنى منه إلا أنه يختلف عن «خلا»، وذلك أنه يتعدى إلى المستثنى بنفسه وليس بالمعنى الذي جاء به في الاستثناء كما هو في «خلا»[٣].

والكلام على «عدا» في الاستثناء لا يختلف عما جاء في «خلا» لذا فإن ما تقدم من آراء وأقوال في «خلا» يقال في «عدا» سواء أكان في فعليتها أم في فاعلها المستتر أم في معناها وذلك للمشاركة بين هاتين الأداتين في قضاياهما في هذا الباب. حتى إننا نرى

(١) ارتشاف الضرب ١/٦٢٩، وانظر شرح الألفية للمرادى ١/٦٠٤، همع الهوامع ١/٢٣٣.

(٢) لسان العرب مادة «عدا».

(٣) انظر ما جاء في «عدا» الكتاب ٢/٣٤٨، المقتضب ٤/٤٢٦، الأصول في النحو ١/٣٥٠، شرح المقدمة النحوية ٢٦٣، المقتصد في شرح الإيضاح ٦٤٧، المرتجل ١٨٨، وغيرها من المصادر المتقدمة.

بعض النحويين عندما كان يصل في كلامه إلى «عدا» يقول: (والكلام على «عَدا» في جميع ما ذكر كالكلام على «خلا»)[1].

بعض خصائص «خلا، عدا»

محلهما الإعرابي:

اختلف النحويون في المحل الإعرابي لهذين الفعلين، فمنهم من ذهب إلى أَنهما في محل نصب على الحال، ومن هؤلاء السيرافي[2]، وابن عصفور[3]، والرضي[4]، وغيرهم[5]، ومنهم من ذهب إلى أنه ليس لهما موضع من الإعراب، وإِنْ كانا مفتقرين إلى ما قبلهما من حيث المعنى؛ لأن معناهما معنى «إلا» وينسب هذا إلى السيرافي وعده ابن عصفور الرأيَ السليمَ[6].

وما جاء في هذين الفعلين في محلهما الإعرابي، يمكن أَن يقال في «حاشا» إذا جاءت فعلاً، وإِنْ لم يتعرض لهذا النحويون عند كلامهم عنهما.

عدم وقوعهما صفة:

ومما جاء به النحويون في هذين الفعلين أَنهما لا يوصف بهما، وإِنْ كان فيهما مضمر، قال سيبويه: («وأَما» «عَدَا» و«خَلا» فلا يكونان صفة، ولكن فيهما إِضمار)[7]. وذَكَرَ الإضمار هنا؛ لأَنَّ «ليس» و«لا يكون» فيهما إِضمار، وقد وقعا صفة وعلل ابن يعيش ذلك بقوله: (إِنَّ «ليس» و«لا يكون» لفظهما جحد فخالف ما بعدهما ما قبلهما، فجريا في ذلك مجرى «غير»، فوصف بهما كما وصف بـ«غير»، وأما «خلا، وعدا» فليسا

---

(١) المرادي حسن بن قاسم، الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق طه محسن ٤١٦، (بغداد - ١٩٧٦م)، وانظر مغني اللبيب لابن هشام ١/ ١٤٢.

(٢) انظر الاستغناء في أحكام الاستثناء ورقة ٦، ارتشاف الضرب ١/ ٦٢٩، الجنى الداني ٤١٥.

(٣) انظر المقرب ١/ ١٧٣.

(٤) انظر شرح الكافية ١/ ٢٣٠.

(٥) انظر رصف المباني ١٨٥ ومغني اللبيب ١/ ١٢٣، شرح الأشموني ٢٣٧.

(٦) انظر المقرب ١/ ١٧٣ وارتشاف الضرب ١/ ٦٢٩ والجنى الداني ٤١٥ وشرح الأشموني ٢٣٧.

(٧) الكتاب ٢/ ٣٤٨، وانظر الأصول في النحو ١/ ٣٥٠.

كذلك؛ لأَن لفظهما ليس جحداً، فيجريا مجرى «غير»)[١].

«ما حاشا، ما خلا، ما عدا»

عد النحويون هذه التراكيب من أدوات الاستثناء، وذهبوا فيها إلى أَنها تفيد ما أفادته «إلا» في الاستثناء. وقد اختلفوا في تركيبها إذ جاء الخلاف في «ما» وفي دخولها على هذه الأفعال.

أما الخلاف في «ما»، فقد ذهب النحويون فيها مذهبين. الأول أَنها زائدة لا عمل لها، ونسب هذا إلى الكسائي، والفراء، والجرمي، والربعي، وأبي علي الفارسي، وابن جني، ورُدَّ على هذا المذهب بأَنَّ «ما» لا تزاد بعد حروف الجر، ولا قبلها[٢].

أما المذهب الآخر وعليه أكثَرُ النحويين[٣]، فإِنَّ «ما» عاملة، وليست زائدة، لكنهم اختلفوا في ماهيتها فمنهم من عدها اسماً موصولاً، وكان منهم سيبويه قال: (ما خَلا، مَا عَدَا، فـ«ما» هنا اسم، و«خَلا» و«عَدَا» صلة كأنه قال: أتوني ما جاوزَ بعضُهم زيداً، وكأنه قال: مَثَّلتُ «ما خلا» و«ما عدا» فجعلته اسماً غيرَ موصول قلت: أتوني مجاوزتُهم زيداً، مَثَّلتُه بمصدر ما هو في معناه، كما فعلته فيما مضى إلا أَنه «جَاوَزَ» لا يقع في الاستثناء)[٤]. وتابع سيبويه في هذا المبرد، فقال: (لأن «ما» اسم، فلا توصل إلا بالفعل نحو: بَلَغَنِي ما صَنَعْتُ: أَي صنيعُك إذا أَردتَ به المصدر، فصلتها الفعل لا غير)[٥]، ومَن قال بهذا ابن السراج[٦]، ونسبه السيوطي إلى الأخفش والمازني والسهيلي[٧].

---

(١) شرح المفصل ٢/ ٧٨.

(٢) انظر شرح الكافية ١/ ٢٣٠، الاستغناء في أحكام الاستثناء، ورقة ٧، رصف المباني ١٨٦، ارتشاف الضرب ١/ ٦٢٨، الجنى الداني ٤١٤، شرح الألفية للمرادي ١/ ٦٠٣، مغني اللبيب ١/ ١٣٤، همع الهوامع ١/ ١٣٣.

(٣) انظر مقدمة في النحو ٧٩، الكتاب ٢/ ٣٤٩، المقتضب ٤/ ٣٢٧ والأصول ١/ ٣٥٠، الجمل للزجاجي ٢٣٧، وانظر ما تقدم من مصادر.

(٤) الكتاب ٢/ ٣٤٩ .

(٥) المقتضب ٤/ ٤٢٧.

(٦) انظر الأصول ١/ ٣٥٠.

(٧) انظر همع الهوامع ١/ ٨١.

ومنهم من ذهب في «ما» إلى أنها حرف موصول توصل بالفعل[١]، وبعضهم جوز أن تكون صلتها جملة اسمية[٢]، ومنهم من صرح أنها «ما» المصدرية[٣].

وذهب بعض النحويين إلى أَنَّ «ما» هنا مصدرية ظرفية، وهذا قول الجرجاني، وأنها عنده في تقدير الزمان كـ«ما» في قولك: اجْلِس ما دامَ زيدٌ جَالِساً، فكذلك: أتاني القومُ مَا خَلا عبدَ اللهِ في تقدير: أتاني القومُ وقتَ خُلُوِّ بعضِهم عبدَ اللَّهِ[٤]. وقال بهذا الرضي[٥]، وصرح به ابن مالك. في قوله: (ومنها «ما» توصل بفعل منصرف غير أمر، وتختص بنيابتها عن ظرف الزمان، موصولة في الغالب بفعل ماضيّ اللفظ مثبتٍ أو منفيّ بـ«لم»، وليست اسماً، فتفتقر إلى ضمير، خِلافاً لأبي الحسن وابن السراج، وتوصل بجملة اسمية على رأي)[٦]. ومن النحويين من فرق بين «ما» الموصولة، و«ما» المصدرية، وذهب إلى أن «ما» هنا مصدرية وهذا مذهب ابن الحاجب: قال: (إنَّ «ما» هاهنا لا يستقيم أَن تكون موصولة فيَصُحُّ تقديرُ الجر بعدها بل يجب أَن تكون مصدرية، فيجب أَن يكون «عَدَا» فعلاً؛ لأن المصدرية لا يليها إلا الفعل، وإنما لم يصلح أَن تكون موصولة لأَن الموصولة موضوعة للصفة، والموصوف جميعاً، وهاهنا قد ذكر الاسم فليس موضع لـ«ما». أَلا ترى أنك تقول: اشتريتُ الكتابَ الذي تعلمُ، ولا تقول: اشتريتُ الكتاب ما تعلم، ولا تقول: اشتريت الكتاب.

والآخر أنها لو كانت بمعنى «الذي» لصلح أَن يقع موضعها «مَن» في قولك: جاء القوم ما خلا زيداً؛ لأنها لمَن يعقل، والآخر أنها لو كانت بمعنى «الذي»، لوجب أَن يكون في الفعل ضمير يعود عليها، فالضمير الذي ذكرنا ضمير بعض القوم)[٧].

---

(١) انظر تسهيل الفوائد ٣٨ وشرح الكافية ١/ ٢٣٠ وهمع الهوامع ١/ ٨١.
(٢) انظر المصادر نفسها.
(٣) انظر المرتجل ١٨٨، شرح المفصل ٢/ ٧٨ والإيضاح في شرح المفصل ٢٨٧ والمقرب ١/ ١٦٦ وشرح الكافية ١/ ٢٣٠ ورصف المباني ١٨٦.
(٤) انظر المقتصد في شرح الإيضاح ٦٥٢.
(٥) انظر شرح الكافية ١/ ٢٣٠.
(٦) ابن مالك تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد تحقيق محمد كامل بركات ٣٧ ـ ٣٨، (القاهرة ١٩٦٨م).
(٧) ابن الحاجب، الشيخ أبو عمرو عثمان بن عمر النحوي، الإيضاح في شرح المفصل تحقيق موسى بناي علوان العليلي (رسالة دكتوراه ـ آداب القاهرة سنة ١٩٧٥) ٢٨٧.

من هذا الخلاف نرى أن بعض النحويين قدر «ما» مع الفعل مصدراً، وبعضهم الآخر قدرها مصدرية ظرفية، حذف المضاف ونابت مع الفعل مَنَابَهُ، وتقدير الكلام هو: وقتَ مَا خَلا مجيئُهم زيداً[1]، أما سيبويه ومن تابعه، فإنه قدرها مع معنى الفعل «جَاوَز» بالمصدر[2].

ولما كان هذا التأويل لـ«ما» والفعل من أنها في موضع اسم، كان لزاماً أَنْ أدرج هذه الأدوات - مَا خلا، مَا عَدَا - مَا حَاشَا، مع الأسماء إلاً أَنني تناولتها هنا مع الأفعال أسوة بعرض النحويين لها مع الأفعال بل إن بعضهم صرح أَنها من الأفعال[3].

أَما الخلاف الذي جاء في دخول «ما» على هذه الأفعال فإنَّه أكثر ما دار حولَ دخولها على «حاشا»، وذلك لأَن النحويين الذين ذهبوا إلى أن «حاشا» لا تقع فعلاً، مستدلين بأَن «ما» لا تدخل عليها. وقد جاءت «ما»، وهي داخلة على «حاشا» الفعلية التي أفادت الاستثناء في قول الشاعر:

رَأَيْتُ النَّاسَ مَا حَاشَا قُرَيْشاً فَإِنَّا نَحْنُ أَفْضَلُهُمْ فِعَالا[4]

[وافر]

ومن النحويين من جعل قول الرسول ﷺ: (أسامة أحبُّ الناسَ إليَّ ما حاشا فاطمةَ) من هذا الباب، ونسب هذا إلى ابن مالك في كتابه التسهيل[5]، ولم أقف عليه، ورد ابن هشام عليه قائلاً: «ما» نافية، والمعنى أنه عليه الصلاة والسلام لم يستثن فاطمة، وتوهم ابن مالك أَنَّها «ما» المصدرية، و«حاشا» الاستثنائية بناء على أنه من كلامه عليه الصلاة

---

(١) انظر الإيضاح في شرح المفصل ٢٨٧، شرح الكافية ١/ ٢٣٠ وارتشاف الضرب ٦٢٨/١، الجنى الداني ٤١٥، مغني اللبيب ١/ ١٣٤ وشرح الأشموني ٢٣٨.

(٢) انظر الكتاب ٣٤٩/٢، المقتضب ٤٢٧/٤ والأصول في النحو ١/ ٣٥٠، شرح السيرافي على كتاب سيبويه م ٣/ورقة ١٢٩.

(٣) من هؤلاء العكبري قال (وأما عدا وما عدا وما خلا فأفعال كلها..) انظر اللباب فعل البناء والإعراب للعكبري ٣٤٧.

(٤) انظر شرح الكافية ١/ ٢٤٤، شرح الألفية للمرادي ٦٠٧/١، مغني اللبيب ١٤١/١، همع الهوامع ١/ ٢٣٣، شرح الأشموني ٢٣٩.

(٥) انظر الحديث في مسند الإمام أحمد بن أحمد ج ٥٧٠٧/٨ - ٥٧٠٨، شرح أحمد محمد شاكر، وانظر الجامع الصغير للسيوطي ٣٣. وانظر شرح الألفية للمرادي ٦٠٦/١ مغني اللبيب ١/ ١٢١ همع الهوامع ١/ ٢٣٣ شرح الأشموني ٢٤٠.

والسلام، فاستعمل به على أنه قد يقال: قامَ القومُ مَا حَاشَا زيداً)[1].

ومن الشواهد على دخول «ما» على «خلا» قول لبيد:

أَلاَ كُلُّ شَيءٍ مَا خَلا اللَّهَ بَاطِلٌ وَكُلُّ نَعِيمٍ لاَ مَحَالَةَ زائِلُ[2]

[طويل]

وما جاء في دخولها على «عَدَا» قول الشاعر:

تَمَلُّ النَّدَامَى مَا عَدَاني فإِنَّني بِكلِّ الذي يَهوى نَدِيمِيَ مُولَعُ[3]

[طويل]

أما الكلام على فاعل هذه الأفعال، فإنه لا يختلف عما لو كانت بدون «مَا»؛ لأنَّهُ مضمر مقدر ببعضه المفهوم، على ما تقدم في هذه الأفعال[4]، وأنكر العكبري أن يكون الفاعل مضمراً، والحرف صلة[5].

وأما المحل الإعرابي لهذه المصادر، فإنه لا خلاف بينَ البصريين، والكوفيين في أَنه منصوب[6]، وقد اختلف في هذا المنصوب، فبعضهم ذهب إلى أنه منصوب على الحال كانتصاب المصدر الصريح مثل «أرسلها العراكَ؛ قال بهذا السيرافي[7]، وتابعه بعض النحويين[8]. ومن النحويين من ذهب إلى أنه منصوب على الظرفية، وهذا مذهب من قال إن «ما» مصدرية ظرفية نابت عن الوقت[9]، ومنهم من ذهب إلى أن انتصابه انتصاب «غير» في الاستثناء، وهذا مذهب ابن خروف[10].

---

(١) مغني اللبيب ١/ ١٢١ وانظر همع الهوامع ١/ ٢٣٣ وشرح الأشموني ٢٤٠ .
(٢) انظر المفصل ٦٧ وأسرار العربية ٢١١، شرح المفصل ٢/ ٧٨ وشرح شذور الذهب ٣٣٩ أوضح المسالك ٢/ ٧٤.
(٣) انظر أوضح المسالك ٢/ ٧٥، شرح شذور الذهب ٣٣٩.
(٤) انظر شرح المفصل ٢/ ٧٨.
(٥) انظر اللباب في علل البناء والإعراب ٢٤٧.
(٦) انظر ارتشاف الضرب ١/ ٦٢٨.
(٧) انظر شرح السيرافي على كتاب سيبويه م ٣/ ورقة ١٢٩.
(٨) انظر اللباب في علل البناء والإعراب ٢٤٧ وشرح المفصل ٢/ ٧٨ والاستغناء في أحكام الاستثناء ورقة (٧) ورصف المباني ١٨٦.
(٩) انظر شرح الكافية ١/ ٢٣٠ وارتشاف الضرب ١/ ٦٢٨، الجنى الداني ٤١٥، مغني اللبيب ١/ ١٣٤ شرح الأشموني ٢٣٨.
(١٠) انظر ارتشاف الضرب ١/ ٦٢٨، الجنى الداني ٤١٥، ومغني اللبيب ١/ ١٣٤.

دخول «إلاَّ» على هذه الأدوات:

ومما جاء به بعض النحويين في هذه الأدوات هو دخول «إلا» على مَاخَلا و«مَاعَدا»[١]، نحو: جاء القومُ إلاَّ مَاخَلا زيداً، وإلاَّ مَاعَدا عمراً، ومثل هذا لا يمكن أن يكون المصدر فيه عاملاً عمل «إلاَّ»، وإنما «إلا» هي أَداة الاستثناء، والمصدر المؤول من «ما» وما دخلت عليه في موضع نصب مستثنى من القوم. وإلاَّ فَلاَ يمكن أَن يجمع بين أداتين في الاستثناء، لأن هذا يجعل أن يكون لكل أداة مستثنى ومستثنى منه، وهذا أبعد من أن يكون، وإذا قيل أَن الأداة الثانية تفيد توكيد الأولى، فإن التوكيد في الأدوات يتم إذا فرق بين أداتين كما هو الحال في «إن» واللام اللتين يفيدان التوكيد، فالنحويون يذهبون إلى أن اللام لا تدخل على «إن»، وإنما على الخبر أو على الاسم إذا كان نكرة متأخرة، وعلة ذلك أنه لا تجتمع أداتان في معنى واحد متتاليتان فلا يقال: لإنَّ زيداً مجتهدٌ، بفتح اللام، إذا أريد أن اللام تفيد التوكيد، وإنما يقال: إنَّ زيداً لمجتهدٌ، هذا من ناحية، ومن ناحية أُخرى أَن «إلا» لها من العمل في الاستثناء ما يضعف قول من قال: إن الأداة الثانية تفيد تقوية الأولى، بقي هناك أمر وهو صلة «ما» ملازمة ـ في هذا التركيب ـ للماضي وهذا يتفق مع ما جاء في «ما» مِن أَنَّ صلتها في الماضي أكثر منها في المضارع[٢].

«لَيْسَ»

اختلف النحويون في «ليس» فقد ذهب أَكثرهم إلى أنه فعل لا يتصرف، وأنه من النواسخ[٣]، وذهب بعضهم إلى أَن «ليس» حرفٌ ونسب هذا إلى ابن السراج[٤] وأبي علي الفارسي، وابن شقير وجماعة[٥]، ومنهم من ذهب إلى أن هذه الأَداة، تكون حرفاً في الاستثناء، ناصبة للمستثنى؛ لأنها بمعنى «إلا»[٦]، وذهب الهروي إلى أنها تكون

(١) انظر الأصول في النحو ١/ ٣٧٠، شرح الكافية ١/ ٢٤٥، ارتشاف الضرب ١/ ٦٣٠.
(٢) انظر تسهيل الفوائد ٣٨ وهمع الهوامع ١/ ٨١ ـ ٨٢.
(٣) انظر الكتاب ١/ ٤٥ وإعراب ثلاثين سورة من القرآن ٦٧ والإنصاف ١٦٠ ـ ١٦١ المسائل الخلافية للعكبري ٦٩ ـ ٧٠ والفصول الخمسون ١٨٠ ورصف المباني ٣٠٠، مغني اللبيب ١/ ٢٩٣.
(٤) انظر مغني اللبيب ١/ ٢٩٣.
(٥) انظر رصف المباني ٣٠٠، مغني اللبيب ١/ ٢٩٣، شرح التصريح ١/ ٣٤٧.
(٦) انظر شرح التصريح ١/ ٣٤٧.

استثناء، فتنصب المستثنى، واسمها ضمير محذوف، ولم يرد بها الفعلية ولا الحرفية؛ لأن الفعلية عنده بمنزلة «كان» والحرفية بمنزلة «ما» قال فيها (تكون استثناء... وتكون فعلاً بمنزلة «كان»... وتكون حرفاً بمعنى «ما»)(١)، والواضح أنه ميزها عن «كان»، وإن جعل لها اسماً وخبراً كـ«كان».

وما نسب إلى ابن السراج مخالف لما جاء في كتابه «الأصول في النحو»، إذ ذهب إلى أنها فعل قال: (فما جاء من الأفعال في موضع الاستثناء وهي «لا يكون» و«ليس»..)(٢)، ومثل هذا يقال رَدّاً على ما نسب لأبي علي الفارسي؛ لأنه ذهب إلى فعليتها قال الجرجاني: (قال الشيخ أبو علي: وما جاء من الأفعال فيه معنى الاستثناء فقولهم: (لا يكون «ليس»...)(٣).

وهذا الخلاف في «ليس» لم يمنع النحويين من أن يذهبوا إلى أنها ترد في الاستثناء، وتفيد ما أفادته «إلا»، وتقع في الاستثناء المنفي والموجب، ويكون المستثنى بها منصوباً، على أنه خبرها(٤)، إلاّ ما جاء به أبو الحسن التميمي، فإنه جوز ـ وهو رأي ضعيف ـ أن ترفع «زيداً»، ويكون الخبر محذوفاً، ووجه الضعف فيه أن الاستثناء قوي فيه النصب، وأنه لا يجوز حذف المستثنى، والخبر هنا هو المستثنى.

وما جاء في «ليس» أَنها تكون أَداة استثناء إِلاَّ أَن يضمر فيها اسم، قال سيبويه: (هذا باب «لا يكون» و«ليس»، وما أشبهها، فإذا جاءتا، وفيهما معنى الاستثناء، فإن فيهما إضماراً، على هذا وقع فيهما معنى الاستثناء... وذلك: قولك: ما أَتانِي القومُ ليسَ زيداً، وأَتوني لا يكونُ زيداً، وما أتاني أَحَدٌ لا يكونُ عمراً(٥). فواضح أَن الإضمار

---

(١) الأزهية في علم الحروف ٢٠٤.

(٢) الأصول في النحو ١/ ٣٥٠.

(٣) المقتصد في شرح الإيضاح ٦٤٧ ـ ٦٤٨.

(٤) انظر الكتاب ٢/ ٣٤٧ ـ ٣٤٨، المقتضب ٤/٤٢٨، الأصول في النحو ١/ ٣٥٠، الجمل ٢٣٧، شرح السيرافي على كتاب سيبويه م ٣/ورقة ١٢٧ ـ ١٢٨ المقتصد في شرح الإيضاح ٦٤٧ ـ ٦٤٨، المفصل ٦٧، اللباب في علل البناء والإعراب ٢٤٧، وغيرها من المصادر المتقدمة.

(٥) الكتاب ٢/ ٣٤٧.

في «ليس» و«لا يكون» يماثل الإضمار في الأفعال «خلا»، «حاشا»، «عدا»، وقد قدر سيبويه هذا المضمر بقوله: (كأنه قال: أتوني فصار المخاطب عنده قد وقع في خلده أن بعضَ الآتين زيدٌ، حتى كأنه قال: بعضُهم زيدٌ، فكأنه قال: ليس بعضُهم زيداً، وترك إظهار بعض استغناء، كما ترك الإظهار في «لاتَ حينَ»، فهذه حالهما في حال الاستثناء)[1]، ونفهم من هذا أن المضمر هو الضمير العائد على البعض المفهوم من المعنى أي: ليس بعضُهم زيداً وأنه مفرد مذكر في جميع الأحوال وتابع سيبويه في هذا كثير من النحويين[2]، وقيل: هذا مذهب البصريين[3]، والكوفيون يقولون في تقديره: ليس فعلُهم فعلَ زيدٍ، أي: على الفعل المفهوم من الكلام السابق، وقد حذف المضاف، وأقيم المضاف إليه مُقامه[4]، ورأى أَبي سعيد السيرافي وابن يعيش أن ما ذهب إليه البصريون أمثل؛ لأَنه أَقل إضماراً[5]، وذهب ابن مالك إلى أَن اسمها محذوف[6]، ونسبه أبو حيان أيضاً إلى صاحب البسيط، وأن الاسم حذف لقوة دلالة الكلام عليه، وهذا مخالف للبصريين والكوفيين[7]، وقدره بعض النحويين باسم الفاعل الدال عليه الجملة، أي: ليس القائمُ زيداً[8]، وهذا لا يكون إذا لم يقع في الجملة فعل نحو: القومُ إخوتُك ليس زيداً.

ومن الشواهد التي جاءت فيها «ليس» أداة الاستثناء قول الرسول ﷺ: (ما أَنْهَرَ الدَمُ وذُكِرَ اسمُ اللَّهِ، فَكُلُوا، لَيْسَ السِّنَّ، والظُّفُرَ)[9]، فـ«ليس» هنا بمنزلة «إلا» ومنها حديث

---

(١) المصدر السابق ٢/٣٤٧ ـ ٣٤٨.

(٢) انظر المقتضب ٤/٤٢٨ والأصول في النحو ١/٣٥٠ الجمل ٣٧، شرح المقدمة النحوية ٢٦٣، المقتصد في شرح الإيضاح ٦٤٨، وغيرها من المصادر المتقدمة.

(٣) انظر شرح المفصل ٢/٧٨، الاستغناء في أحكام الاستثناء ورقة (٨)، ارتشاف الضرب ١/٦٣٠، شرح الألفية للمرادي ١/٦٠١، أوضح المسالك ٢/٧٢.

(٤) المصادر نفسها.

(٥) انظر شرح السيرافي على كتاب سيبويه م ٣/ورقة ١٢٨ وشرح المفصل ٢/٧٨.

(٦) انظر تسهيل الفوائد ١٠٦.

(٧) انظر ارتشاف الضرب ١/٦٠٣ وشرح الألفية للمرادي ١/٦٠١.

(٨) انظر ارتشاف الضرب ١/٦٠٣، وشرح الأشموني ٢٣٧.

(٩) انظر شرح شذور الذهب ٣٣٧، وأوضح المسالك ٢/٧٢ وانظر الحديث في صحيح مسلم باب جواز الذبح بكل ما أنهر الدم إلا السن والظفر، وسائر العظم ٢/١٨٢.

«يكون» فعل يدلّ على زمن الحاضر، ماضيه «كان»، وهو فعل ناقص من الأفعال النواسخ، يدخل على جملة المبتدأ، والخبر، فينصب الخبر به[٣].

وجاء هذا الفعل بهذه الصيغة، وهي صيغة الحاضر، مع ملازمته لأَداة النفي «لاَ» ليفيدا معنى «إلا»، وهو إِخراج المستثنى مما دخل فيه المستثنى منه، وليس في ذلك خلاف بين النحويين.

وما جاء في «ليس» إذا كانت أَداة استثناء، يقال في هذه الأَداة دون أن يفرق بينهما بشيء؛ لأن النحويين عرضوا هاتين الأداتين معاً، عند الكلام عليهما[٤].

والملاحظ في هذه الأَداة أنها اختلفت عن الأفعال الأُخرى التي أفادت الاستثناء بالصيغة التي جاءت بها، إذ إِن الفعل «يكون» ملازم لهذه الصيغة، فلا يَرِدُ في الماضي ولا في الأمر، ولا يمكن أَن تدخل عليه أَداة نفي غيرُ «لا»[٥].

والنحويون أطلقوا على هذا التركيب «لا يكون» فعلاً دون أَن تغلب «لا» على الفعل، أو يتخذ تسمية أُخرى، كما هو الحال في «مَا خَلا» وأخواتها. وعلل الأزهري هذا بأن الفعل غلب على «لا»، ولذا سمي فعلاً[٦].

---

(١) انظر مسند أحمد بن حنبل المطبوع سنة ١٨٩٥م: ٧/ ٢٥٢ وفيه «إِلاَّ الخيانَة» وانظر همع الهوامع ١/ ٢٣٣.

(٢) انظر همع الهوامع ١/ ٢٣٣.
الصفحة ١٠٢

(٣) انظر الكتاب ١/ ٤٥ والأزهية ١٩٣، المسائل الخلافية للعكبري ٧١. شرح ابن عقيل ١/ ٢٦٢ - ٢٦٣ وهمع الهوامع ١/ ١١٠، شرح الأشموني ١٠٩.

(٤) انظر ما تقدم من مصادر في «لَيْسَ».

(٥) انظر شرح السيرافي على كتاب سيبويه، م ٣/ورقة ١٢٩ وشرح ابن عقيل ١/ ٦١٧.

(٦) انظر شرح التصريح على التوضيح للأزهري ١/ ٣١٧.

بعض خصائص «ليس، ولا يكون»

محلهما الإعرابي:

إعراب جملة «ليس» و«لا يكون» لا يختلف عما جاء به النحويون في «خَلا» إذ ذهب بعضهم إلى أَنها في محل نصب حال، وبعضهم الآخر إلى أَنها جملة مستأنفة، لا محل لها من الإعراب[١].

وقوعهما صفة:

ومما جاء في هاتين الأَداتين أَنهما تقعان صفة؛ لأَنهما تؤنثان، وهذا قول الخليل قال سيبويه: (وقد يكون صفة، وهو قول الخليل رحمه الله، وذلك قولك: مَا أَتاني أحدٌ ليس زيداً، وما أَتاني رَجَلٌ، لا يكونُ بِشْراً، إذا جعلت «ليس» و«لا يكون» بمنزلة قولك: مَا أَتاني أحدٌ لا يقولُ ذاك، إذا كان «لا يقول» في موضع قائل ذاك، ويدلك على أَنه صفة أَن بعضهم يقول: ما أَتَتني امرأةٌ لا تكونُ فلانةً، وما أَتَتني امْرَأَةٌ ليستْ فلانةً، فلو لم يجعلوه صفةً، لم يؤنثوه؛ لأَن الذي لا يجيء صفة، فيه إِضمار مذكر أَلاَ تَراهم يقولون: أَتَتْني لاَ يكونُ فلانةً، وليس فلانةً، يريد: ليس بعضُهُنَّ فلانةٌ، والبعض مذكرٌ)[٢]، وتابع الخليل كثيرٌ من النحويين[٣]، منهم المبرد إلا أَنه رَجَّح أَن يكون المستثنى بهما وصفاً، وهذا مذهب الجرمي قال: (وكذلك أَتاني النساءُ، لا يكونُ فلانةً، يريد لا يكون بعضُهنَّ، إِلاَّ أَن هذا في معنى الاستثناء، وإِنْ جعلته وصفاً فجيد، وكان الجرص يختاره، وهو قولك: أَتاني القومُ ليسوا إِخْوَتَك، وأَتَتْني امرأةٌ لاَ تَكون فلانةً)[٤]، ونسب بعض النحويين إلى الخليل أَنه يجوز أَن يوصف بهما النكرة والمعرف بـ«ال»

(١) انظر شرح المفصل ٢/ ٧٨، المقرب ١/ ١٧٣، ارتشاف الضرب ١/ ٦٣٠ شرح الألفية للمرادي ١/ ٦٠٢، أوضح المسالك ٢/ ٧٢ وشرح الأشموني ٢٣٧.

(٢) الكتاب ٢/ ٣٤٨، وانظر شرح السيرافي على كتاب سيبويه م٣/ ورقة ١٢٨.

(٣) انظر الأصول في النحو ١/ ٣٥٠ وشرح المفصل ٢/ ٧٨ والتوطئة ٢٧٩، المقرب ١/ ١٧٤، تسهيل الفوائد ١٠٦، شرح الكافية ١/ ٢٣٠ والاستغناء في أحكام الاستثناء ورقة ٦، ارتشاف الضرب ١/ ٦٣٠ وهمع الهوامع ١/ ٢٣٣.

(٤) المقتضب ٤/ ٣٢٨.

الجنسية مثل: جاءني الرِّجالُ ليسوا زيداً، وأتتني امرأةٌ لا تكونُ فلانةَ[1]، ونسبه أبو حيان إلى ابن مالك[2]، وذكر أبو حيان أيضاً أن الصفة تطابق الموصوف في الإفراد والتثنية، والجمع، والتأنيث، وعندها لا يكون استثناء[3]، ومما تقدم نفهم أنه لا يجوز وصف المعرفة بـ «ليس» و«لا يكون»، أما وصف النكرة المؤنثة، ففيه خلاف، قال السيوطي: (قال أبو حيان: ولا أعلم في ذلك خلافاً، إلاَّ أن المنقول اختصاصه بالنكرة دون المعرف بلام الجنسية، ولا يجوز في النكرة المؤنثة نحو: أتتني امرأةٌ لا تكونُ فلانةَ، إذ لا يصح الاستثناء منها، ولا في المعرفة نحو: جاء القومُ لَيْسُوا إخوتَك)[4].

وذكر أبو حيان أنه لو كان قبلهما معرفة مما يصلح أن يستثنى منهُ، فالقياس أَن يكون في موضع نصب على الحال.

نخلص من هذا أَنَّ «ليس» و«لا يكون» إذا وصف بهما؛ فإنهما لا يفيدان الاستثناء، وعلل ابن يعيش مجيئهما وصفاً هو أَنَّ «ليس» و«لا يكون» لفظهما نفي، فلذا خالف ما بعدهما ما قبلهما، فجرى مجرى «غير» فوصف بهما؛ لأَن «غيراً» يوصف بها[5].

عدم جواز العطف عليهما:

ذكر ابن الأنباري أنه لا يجوز أن يعطف على «ليس» و«لا يكون» بالواو و«لا»، فلا تقول: ضَرَبْتُ القَومَ ليس زيداً ولاَ عَمْراً[6]، وقال بهذا العكبري[7]، وأبو حيان[8]، وعلل ابن الأنباري هذا بقوله: (لأن العطف بالواو و«لا» لا يكون إلا بعد النفي، فلما أقيما ها هنا مقام «إلاَّ» غُيِّراَ عَن أصلهما في النفي، فلم يجز العطف عليهما بالواو، و«لا» فأَعْرِفْه)[9].

---

(١) انظر شرح الكافية ١/ ٢٣٠.
(٢) انظر ارتشاف الضرب ١/ ٦٣١، وهمع الهوامع ١/ ٢٣٣.
(٣) انظر ارتشاف الضرب ١/ ٦٣٠.
(٤) همع الهوامع ١/ ٢٣٤.
(٥) انظر شرح المفصل ٢/ ٧٨.
(٦) انظر أسرار العربية ٢١٣.
(٧) انظر اللباب في علل البناء والإعراب ٢٤٧.
(٨) انظر ارتشاف الضرب ١/ ٦٣٠.
(٩) انظر أسرار العربية ٢١٣.

هذه الأفعال لا تقع إلا في المتصل:

بعد سردي للأفعال التي قال النحويون إنها ترد ضمن أدوات الاستثناء، وأوضحت ما جاء فيها، والشيء الملاحظ في هذا أن ما جاء به النحويون في هذه الأفعال من تقدير، وتمثيل كان مقتصراً على الاستثناء المتصل، ولم يتطرقوا إلى جوازها أو مجيئها في غير هذا النمط. ويظهر من هذا أن هذه الأفعال يقتصر استعمالها على الاستثناء المتصل. وقد أشار إلى هذا الرضي قال: (ولم تستعمل هذه الأفعال في الاستثناء المفرغ على أنه قال الأحوص:

فما تَرَكَ الصُنْعَ الذي قَدْ تَرَكْتُه ... ولا الغَيْظَ مِني ليس جِلداً وأعظما

[طويل]

أي إلاَّ جِلداً، ولا يستعمل هذا الكلام إلا في الاستثناء المتصل بخلاف «غير»، فإنها تستعمل في المنقطع أيضاً)[(١)]، وأشار إلى هذا أبو حيان بقوله: (والحرف والاسم الذي يستثنى به في الاستثناء المتصل، والمنقطع، لو قلت: مَا في الدار أَحدٌ خَلا حمارٍ، لم يجز)[(٢)]، ونقل عنه السيوطي[(٣)] هذا.

وقد يكون قصرها على الاستثناء المتصل راجعاً إلى أنها تتضمن ما تفيده «إلاَّ» في المتصل. وهذا يفسر امتناع استخدامها في المنقطع.

أما كونها لم تستخدم في المفرغ، فراجع إلى أنها لا تفيد الحصر، وبمعنىً أن العامل لا يفرغ لما بعدها بها.

---

(١) شرح الكافية١/ ٢٣٠ وانظر في ذلك خزانة الأدب ٣/ ٣٣٧.
(٢) ارتشاف الضرب ١/ ٦٠٩ وانظر المصدر نفسه ١/ ٦١٧.
(٣) انظر همع الهوامع ١/ ٢٢٣.

«غيـر»

«غير» اسم مفرد، مذكر من الأسماء المبهمة الصريحة الملازمة للإضافة، وأصل «غير» الصفة المفيدة لمغايرة مجرورها لموصوفها[١]، وتأتي بمعان أخرى، منها أنها تكون بمعنى «لاَ»، وبمعنى «ليس» إلى غير ذلك[٢]، وهذا شأن أكثرِ الأدوات.

ومن المعاني التي جاءت فيها «غير» معنى «إلا» في الاستثناء، ولذا عدها النحويون بمعناها هذا من أدوات الاستثناء ولأَنها تفيد ما أفادته «إلا»، وهو إخراج المستثنى مما دخل فيه المستثنى منه، ويقع الإخراج من المنفي، والموجب[٣]، ويكون حكمها الإعرابي حكم الاسم الواقع بعد «إلا»، فإذا جاء منصوباً كانت منصوبة، وإذا جاء مرفوعاً كانت مرفوعة، وهذا قول النحويين، وما جاء به سيبويه فيها قوله: (اعلم أن «غيراً» أبداً سوى المضاف إليه، ولكنه يكون فيه معنى «إلا»، فيجري مجرى الاسم الذي بعد «إلا»، وهو الاسم الذي يكون داخلاً فيما يخرج منه غيره، وخارجاً مما يدخل فيه غيره، فأما دخوله فيما يخرج منه غيره فأتاني القومُ غيرَ زيدٍ، فغيرهم الذين جاؤوا، ولكن فيه معنى «إلا»، فصار بمنزلة الاسم الذي بعد «إلا»، وأما خروجه مما يدخل فيه غيره، فما أتاني غيرُ زيد)[٤]، وما جاء به سيبويه في «غير» أنها تقع في كل موضع جاز أن تقع فيه «إلا»

---

(١) انظر المفصل ٧٠ وشرح المفصل ٢/ ٨٣ وشرح الكافية ١/ ٢٤٥ والبحر المحيط ١/ ٢٨ وانظر مختار الصحاح للرازي ٤٨٦، ولسان العرب لابن منظور مادة «غير»، وانظر التطور النحوي - لبرجشتراسر ١١١.

(٢) انظر الصاحبي في فقه اللغة ١٥٧، الأزهية في علم الحروف ٤٨٦.

(٣) انظر شرح المفصل ٢/ ٨٨ وقد أوضح ابن يعيش أن «غيراً» إذا جاءت صفة لا توجب الاسم، كما هو في الاستثناء، أي لا تنفي ولا توجب، وبهذا قد فرق بين «غير» في الاستثناء و«غير» إذا جاءت صفة.

(٤) الكتاب ٢/ ٣٤٣.

قوله: (وكل موضع جاز فيه الاستثناء بـ«إلا» جاز «غيرُ»، وجرى مجرى الاسم الذي بعد «إلا»؛ لأنه بمنزلته، وفيه معنى «إلا»)[1]، ويريد من هذا أنها تقع في الأنماط الثلاثة، وتابع النحويون ما جا به سيبويه في «غير»[2]، منهم الفراء، قال في قوله تعالى: ﴿هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ﴾ [فاطر: ٣]، (ومن رفع، قال: أردت بـ«غير» «إلا»، فلما كانت ترتفع ما بعد «إلاَّ»، جعلت رفع ما بعد «إلا» في «غير»)[3]، ويريد الفراء من كلامه هذا أن حكم «غير» حكم الاسم الواقع بعد «إلا»، إذا جعلت «إلا» مكان «غير» في الآية الكريمة، وما جاء به المبرد قوله: (وتقع «غيرُ» في موضع «إلاَّ»)[4].

وهناك موضع امتنعت فيه «غير» أن تقع موضع «إلا» وهو إذا جاء بعد «إلا» جملة ابتدائية، وقد أشار سيبويه إلى هذا بقوله: (ولا يجوز أن يكون «غير» بمنزلة الاسم الذي يبتدأ بعد «إلا»، وذلك أنهم لم يجعلوا فيه معنى «إلا» مبتدأ، وإنما أدخلوا فيه الاستثناء في كل موضع يكون بمنزلة «مِثل»، ويجزئ من الاستثناء)[5]، ومثل لهذا ابن السراج بـ: ما مررتُ بأحدٍ إلا زيدٌ خيرٌ منه، فإنه لا يجوز أن تقول: مَا مررت بأحدٍ غيرَ زيدٍ خيرٌ منه[6]، لأن «غير» لا تقع مبتدأ، ولا يصح إضافتها إلى الجمل الاسمية والفعلية، وجوز أبو حيان في ما جاءني أحدٌ غيرُ زيدٍ خيرٌ منه، إذا رفعت «غير» على أنها خبر لمبتدأ محذوف و«زيد» مضاف إليه، لكنه أوضح أن في هذا اختلافاً في المدلول؛ لأنه لو وضعت «إلا» مكان «غير»، لكان المعنى: إلا زيدٌ خيرٌ مِن كلِّ مَن جاءَك، أما المعنى في «غير»، فهو نفي أن يكون غيرُ زيد خيراً منه[7].

واختلف النحويون في بناء «غير» على الفتح إذا أضيفت إلى متمكن أمكن، وهي في موضع «إلا»، فقد ذكر ابن الأنباري أن الكوفيين أجازوا بناء «غير» على الفتح إذا

(١) المصدر نفسه ٢/ ٣٤٣.
(٢) انظر مقدمة في النحو ٧٩ ومعاني القرآن وإعرابه ١/ ٦١، الأصول في النحو ١/ ٣٤٦، شرح القصائد السبع لأبي بكر الأنباري، ٤٣٩، الجمل ٢٣٥ ـ ٢٣٦، وانظر ما تقدم من مصادر في مصطلح الاستثناء.
(٣) معاني القرآن ٢/ ٣٦٦.
(٤) المقتضب ٤/ ٤١٠.
(٥) الكتاب ٢/ ٣٤٣.
(٦) انظر الأصول في النحو ١/ ٣٤٧، وانظر شرح السيرافي على كتاب سيبويه م ٣/ ورقة ١٢٤.
(٧) انظر ارتشاف الضرب ١/ ٦٢٦ ـ ٦٢٧.

جاءت في مكان يحسن فيه «إلا»، سواء أضيفت إلى اسم متمكن، أو إلى غير متمكن، والبصريون لا يجيزون بناءها على الفتح إلا إذا أضيفت إلى غير متمكن[١].

وحقيقة هذا الخلاف هو أن بعض بني أسد، وقضاعة يذهبون إلى بناء «غير» إذا جاءت بمعنى «إلا»، تم الكلام قبلها، أو لم يتم، نقل الفراء هذا. قال: (وبعض بني أسد، وقضاعة، إذا كانت «غيرُ» في معنى «إلا» نصبوها، تم الكلام قبلها أو لم يتم، فيقولون: ما جاءني غَيْرَكَ، وما أتاني أحدٌ غيرَكَ، قال: وأنشد المفضل:

لَمْ يَمْنَعِ الشُّرْبَ منها غَيْرَ أَنْ نَطَقتْ ... حَمَامَةٌ مِنْ سَحُوقٍ ذَاتِ أَوْقَالِ

[بسيط]

فهذا نصب، وله الفعل، والكلام ناقص، وقال الآخر:

لا عَيْبَ فيها غَيْرَ شُهْلَةِ عَيْنِها ... كَذاكَ عِتَاقُ الطَّيرِ شُهْلاً عُيُونُها

[طويل]

فهذا نصب، والكلام تام قبله)[٢].

والفراء لم ينفرد بهذه الرواية، وإنما سبقه إلى هذا سيبويه نقلاً عن الخليل، قال سيبويه: (وزعموا ناساً من العرب ينصبون هذا الذي في موضع الرفع، فقال الخليل ـ رحمه الله ـ هذا كنصب بعضهم «يومَئذٍ» في كل موضع، فكذلك «غيرَ أن نطقَتْ»)[٣]. أضف إلى هذا أن الكوفيين لم يطلقوا بناء «غير» كما زعمه ابن الأنباري، وهذا واضح من كلام الفراء، لأنه ذكر أن بعض بني أسد، وقضاعة، هم الذين بنوا «غيراً»، في هذا الموضع، كما أن الفراء جوز الرفع في «غير» في قوله تعالى: ﴿هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ﴾ [فاطر: ٣] كما تقدم ومن هذا ما جاء به أبو بكر الأنباري في قول الحلزة اليشكري:

غَيْرَ أَنِّي قَدْ أَسْتَعِينُ عَلَى الهَـ ... ـمِّ إذا خَفَّ بالثَّوِيِّ النَّجَاءُ[٤]

[خفيف]

---

(١) انظر الإنصاف مسألة ٣٧.

(٢) معاني القرآن ١/ ٣٨٢ ـ ٣٨٣، انظر ما جاء في هذا ـ معاني القرآن وإعرابه ٢/ ٣٨٥ ـ ٣٨٦، الأصول في النحو ١/ ٣٣٦ وشرح الكافية ١/ ٢٤٦، ارتشاف الضرب ١/ ٦٣٢ وشرح الكافية ١/ ٢٤٦، ارتشاف الضرب ١/ ٦٣٢ وخزانة الأدب ٣/ ٤٠٦، انظر أيضاً مختار الصحاح للرازي ٤٨٦، ولسان العرب مادة «غير».

(٣) الكتاب ٢/ ٣٣٠ وانظر شرح أبيات سيبويه ٢/ ١٧١.

قال أبو بكر الأنباري: (غير أني «معناه: إلاَّ أني، فلما وضعت «غَيرَ» في موضع «إلا» نصب على الاستثناء)[1].

وذهب ابن مالك إلى جواز بنائها على الفتح إذا أضيفت إلى مبني، وهي في محل رفع، أو جر[2]، وذكر أبو حيان عن ابن مالك أنه أَجاز بناءها إذا أضيفت إلى مبني، صَلَحَ مكانها «إلا» أو لم يَصْلُح[3]، ومن شواهده على ما يصلح فيها «إلا»، ما أنشده المفضل:

لَمْ يَمْنَعِ الشُّربَ مِنْها غَيْرَ أَنْ نَطَقَتْ حَمَامَةٌ مِنْ سَحُوقٍ ذاتِ أَوقَالِ[4]

[بسيط]

ومثال ما لا يصلح فيها «إلا» قوله:

لُذْ بِقَيسٍ حِينَ يَأْبَى غَيرهُ تَلْقَه بَحْراً مُفِيضاً خَيْرُهُ[5]

[رَمل]

فإنه لا يصح أن تكون «إلا» مكان «غير»؛ لأَنها لا تلي العامل إلا إذا سبقت بنفي أو شبهه.

«غير» في الأنماط:

قدمت أَن «غيراً» من أدوات الاستثناء عند النحويين، وأن هذه الأداة لها ما لـ «إلا» في الاستثناء، ولذا فإنها تصلح في كل مكان يحسن فيه «إلا» إلا في المواضع التي لا تضاف إليها، وعلل ابن يعيش هذا التوافق بين هاتين الأَداتين بوجود المخالفة المشتركة بينهما قال: (فلما كان في «غير» من مخالفة الاسم الذي بعدها، إلا أن ما بعد «غير» لا يكون إلا مخفوضاً؛ لأنها تلزم الإضافة لفرط إبهامها)[6]. وذكر الرضي أن هذه المخالفة

---

(١) انظر شرح القصائد السبع الطوال ٤٤٠، وخزانة الأدب ـ ٣/ ٤١٤.
(٢) أبو بكر محمد بن القاسم بن القاسم الأنباري: شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات تحقيق عبد السلام هارون ٤٤٠ (مصر ـ ١٩٦٣م).
(٣) انظر تسهيل الفوائد ١٠٦.
(٤) انظر ارتشاف الضرب ١/ ٦٣٢ وخزانة الأدب ٣/ ٤٠٧.
(٥) مرّ ذكر البيت صفحة ١١٠.
(٦) انظر ارتشاف الضرب ١/ ٦٣٢، خزانة الأدب ٣/ ٤٠٧.
(٧) شرح المفصل ٢/ ٨٣.

ـ أو كما عبر عنها بالمغايرة ـ تكون نفياً، أو إثباتاً، وأنها لا تكون ذاتاً أو صفة، كما كانت في الأصل، ولذا جاءت هذه الأداة في الأنماط الثلاثة[1]. أما الأمثلة التي جاءت فيها «غير» في الاستثناء المتصل فمنها قوله تعالى: ﴿لَّا يَسْتَوِى ٱلْقَٰعِدُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُوْلِى ٱلضَّرَرِ﴾ [النساء: ٩٥] عند من نصب «غير» على الاستثناء من القاعدين، ويجوز أن يكون من المؤمنين[2]، ومن الأمثلة التي جاءت فيها «غير» في المنقطع بمعنى «لكن» عند البصريين، وبمعنى «سوى» عند الكوفيين ـ الذين يذهبون إلى أن «سوى» تكون بمنزلة «غير» في الاستثناء ـ[3] قوله تعالى: ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: ٧] عند من نصب «غيراً» على الاستثناء[4] المنقطع، ومنها قول النابغة الذبياني:

وَلاَ عَيْبَ فيهم غَيْرَ أَنَّ سُيُوفَهُمْ ... بِهِنَّ فُلُولٌ من قِراعِ الكَتائِبِ[5]

[طويل]

قال سيبويه: (ولكن سيوفهم بهن فلول)[6]، ومنها قول النابغة الجعدي:

فَتَى كَمُلَتْ خَيْرَاتُهُ غَيْرَ أَنَّهُ ... جَوَادٌ فَلا يُبْقِي مِنَ المالِ باقيَا[7]

[طويل]

ومنها قول الفرزدق:

وما سَجَنوني غَيْرَ أَنِّي ابنُ غَالِبٍ ... وأَنِّي من الأثْرَيْنَ غيرِ الزَّعَانِفِ[8]

[طويل]

وجاءت «غير» في المفرغ، والقصر، وتفيد ما أفادته «إلا» في هذين الضربين،

---

(١) انظر شرح الكافية ١/ ٢٤٥.

(٢) انظر مشكل إعراب القرآن ٢٠٦، شرح المفصل ٢/ ٨٨، البحر المحيط ٣/ ٣٣٠.

(٣) انظر شرح الكافية ١/ ٢٤٥.

(٤) انظر المقتضب ٤/ ٢٨٩، معاني القرآن وإعرابه ١/ ١٦، إعراب ثلاثين سورة من القرآن ٣٣، مشكل إعراب القرآن ٧٢.

(٥) انظر الكتاب ٢/ ٣٢٦، شرح أبيات سيبويه ٢/ ٦٤، إعجاز القرآن للباقلاني ١٠٧ وشرح الحماسة للمرزوقي ٢٨٥.

(٦) الكتاب ٢/ ٣٢٦.

(٧) انظر الكتاب ٢/ ٣٢٧، الانتصار ٤٦٧، شرح أبيات سيبويه في ٢/ ١٥٦، إعجاز القرآن ١٠٧.

(٨) انظر الكتاب ٢/ ٣٢٧، معاني القرآن للأخفش ٨٧، الانتصار ٤٦٧، الأزهية في علم الحروف ١٩١.

ويشترط في مجيئها هنا ما اشترط في «إلا»، وذلك بأن يسبقها نفي، أو شبهه، مثل هذا في المفرغ: ما جاءني غيرُ زيد، وفي القصر: لا إله غيرُ الله؛ فإنها في الأول تفيد تفريغ عامل المجيء لـ «زيد» وفي الثاني تفيد قصر المبتدأ على الخبر، والمثالان سُبِقا بالنفي، وإذا جاءت «غير» غيرَ مسبوقة بالنفي، أو شبهه، كأن يقال جَاءني غيرُ زيدٍ، فلا تحمل إلا على معنى الصفة؛ لأنه لو وضعت «إلا» موضع «غير»، كأن تقول: جاءني إلا زيدٌ، لا يصح، لأن «إلا» إذا جاءت قبل تمام الكلام غرضها إثبات ما تنفيه، وفي المثال لم تسبق بنفي[1]، ومعنى هذا انتفاء غرضها هنا، وقد أجاز أبو حيَّان ذلك في الإيجاب، فتقول: قام غيرُ زيدٍ؛ لأن العامل عنده فرغ لـ«غير»[2].

وأوضح الجرجاني أن لـ«غير» في المفرغ احتمالين. فقولنا: ما جاءني غيرُ زيدٍ، تحتمل فيه انتفاء مجيء إنسان آخر مع «زيد» أما الآخر فهو عدم مجيء زيد، وقد جاء مكانه شخصُه آخر[3]. وفي الاحتمال الأخير «تكون غير» قد أفادت الصفة وليس الاستثناء، لأنها لم تخصص «زيداً» بالمجيء، وإنما أوقعت المجيء على غيره، وهذا المعنى أوضحه سيبويه، قال: (ولو قال: ما أتاني غيرُ زيدٍ، يريد بها منزلة «مِثْل»، لكان مجزءاً من الاستثناء، كأنه قال: ما أتاني الذي هو غيرُ زيد، فهذا يجزئ من قوله: ما أَتاني إلاَّ زيدٌ)[4]. ويريد أيضاً أَن «إلا» لا تكون في موضع «غير»، إذا أريد بها الصفة؛ لأن «إلا» لا تكون بمعنى «غير» إلا إذا ذكر الموصوف، وهذا مذهب أكثر النحويين[5].

ومن الشواهد التي جاءت فيها «غير»، وقد أفادت القصر، قوله تعالى: ﴿هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ﴾ [فاطر: ٣]. وما جاء به الهروي هو: «لاَ إِله غيرُ اللَّهِ»[6] ومما أفادت فيه التفريغ قول الشاعر:

(١) انظر المقتصد في شرح الإيضاح ٧٤٧، وانظر في هذا أيضاً البيان في غريب إعراب القرآن ٢/ ١٥٩.

(٢) انظر ارتشاف الضرب ١/ ٦٣٢.

(٣) انظر دلائل الإعجاز ٢٢٧، مفتاح العلوم للسكاكي ١٤٥، الإيضاح في علوم البلاغة للقزويني ١/ ٢٢٦، الأطول وهو شرح على تلخيص المفتاح م ١/ ٢٣١.

(٤) الكتاب ٢/ ٣٤٣ ـ ٣٤٤.

(٥) سنعرض لهذه المسألة في الكلام على «إلاَّ» بمعنى «غير».

(٦) انظر الأزهية في علم الحروف ١٩٠.

لَـمْ يَمْنَعِ الشُّرْبَ منها غَيْرَ أَنْ نَطَقَتْ حَـمَـامَـةٌ مِـن سَـحُـوقٍ ذاتِ أَوْقَـالِ[1]

[بسيط]

إلاّ غير:

ذكر أبو حيان عن كتاب النهاية أنه يجوز أن تقول: ما أتاني أحدٌ إلا غيرُ زيدٍ، بالرفع لأنه يصح لك أن تقول: مَا أتاني غيرُ زيدٍ، ولا يجوز أن تقول: قامَ القومُ إِلا غيرُ زيدٍ، لا على الاستثناء، ولا على الحال[2]، فواضح من المثال الأول أَن «غير» لم تفد الاستثناء، وإنما أَفادت الصفة، ولذا جاز أن يحذف موصوفها، ويقع العمل الإعرابي عليها، ومعنى هذا أَنها جاءت بدلاً، ويمكن أن تحمل على المفرغ، أما المثال الثاني، فإنه لا يجوز فيها البدل؛ لأَنها لم تسبق بنفي، ولا بشبهه ولا تحمل على الاستثناء؛ لأَنها مسبوقة بـ«إلا»، وقد أفادت إِخراج ما بعدها إلى النفي، و«غير» في المثال تفيد المغايرة، من هنا لم يجز أن تُحمل على الاستثناء، ولا على الحال.

«إلا» بمعنى «غير»:

أوضحت أَن أصل «غير» الصفة المفيدة المغايرة لموصوفها، وَمَا أُريد أَن أذكره هو ما جاء به النحويون فيها، إذا جاءت صفة، وذلك لمعرفة مدى مطابقة «إِلا» لها إذا كانت بهذا المعنى.

إِن «غيراً» اسم معرب ملازم للإضافة، تقع صفة، ويكون حكمها الإعرابي حكم الموصوف بها[3]، واشترط النحويون في موصوفها أن يكون نكرة أو محلى بـ«ال» الجنسية، وجاز في موصوفها أن يحذف، ويقع العامل على «غير»[4]، ومن الأمثلة التي

(١) تقدم الكلام على هذا الشاهد صفحة ١١٠.

(٢) انظر ارتشاف الضرب ١/ ٦٣٣.

(٣) انظر المقتضب ٤/ ٤٢٢، الجمل ٢٣٧، إعراب ثلاثين سورة من القرآن ٣٢، الأزهية في علم الحروف ١٨٩، شرح المقدمة النحوية ٢٦٤، تسهيل الفوائد ١٠٤، البحر المحيط ٣/ ٣٣١ وارتشاف الضرب ١/ ٦٢٤.

(٤) انظر المقتضب ٤/ ٤١١، معاني القرآن وإعرابه ١/ ١٦ والأصول في النحو ١/ ٣٤٨، إعراب ثلاثين سورة من القرآن ٣٣.

(٥) انظر الجنى الداني ٤٧٨، شرح الأشموني ٢٣٤.

جاءت فيها «غير» صفة، قوله تعالى: ﴿لَّا يَسْتَوِي ٱلْقَٰعِدُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُوْلِي ٱلضَّرَرِ﴾ [النساء: ٩٥] بقراءة الرفع صفة للقاعدين، ومن جرها جعلها صفة للمؤمنين[١]، ومن هذه الأمثلة قول لبيد بن ربيعة:

وَإذا أُقْرِضْتَ قَرْضاً فَاْجْزِهِ ... إنَّما يَجْزِي الفَتَى غيرُ الجَمَلْ[٢]

[رمل]

فـ«غير» صفة للفتى.

كما وصف بها الاسم الموصول الذي فيه الألف واللام، كقوله تعالى: ﴿صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: ٧]، فمن جرها، جعلها صفة «للذين» والألف واللام في الاسم الموصول ليس المراد بهما «ال» الجنسية، ولهذا اختلف النحويون في وصفها هذا، فقد ذهب الأخفش إلى أن الوصف احتيج إليه؛ لأَن «الذين» عنده اسم مخصوص من الرجل[٣]، أما المبرد فإنه جوز هذا، لأن «غيراً» أضيفت إلى معرفة[٤]، ومعنى هذا أَنها عرفت بالإضافة، وهذا يخالف ما جاء به في موضع آخر من كلامه عن «غير» إذ ذهب إلى أن «غيراً» لا تُعَرَّف حتى لو أضيفت إلى المعرفة[٥]، أما مذهب الزجاج، فإنه جوز الوصف في الآية؛ لأن الاسم الموصول عنده ليس بمقصود قصدهم[٦] وتبنى العكبري هذا الرأي، وجعله أَحدَ قولين في جواز وصف «الذين»، إذ ذهب إلى أَن الاسم الموصول «الذين» قريب من النكرة، لأَنه لا يقصد به قوماً بأعينهم، و«غير المغضوب» قريب من المعرفة بالتخصيص الحاصل لها، ومعنى هذا أَن كل واحد منهما فيه إبهام من وجه، واختصاص من وجه آخر، أَما الأَمر الآخر، فهو لوقوعها بين متضادين، وهذان المتضادان معرفتان، وقد أضيفت إلى معرفة، ولذا جاز الوصف بها في الآية الكريمة[٧]،

---

(١) انظر معاني القرآن وإعرابه ٢/ ٩٩ ـ ١٠٠، ومشكل إعراب القرآن ٢٠٦، والبحر المحيط ٣/ ٣٣٠.

(٢) انظر الكتاب ٢/ ٣٣٣ والمقتضب ٤/ ٤١٠، والأصول في النحو ١/ ٣٤٨، الأزهية في علم الحروف ١٩٢، البحر المحيط ٣/ ٣٣٠.

(٣) انظر معاني القرآن ١٠ ـ ١١.

(٤) انظر المقتضب ٤/ ٤٢٣.

(٥) انظر المقتضب ٤/ ٢٨٨.

(٦) انظر معاني القرآن وإعرابه ١/ ١٦.

(٧) انظر إملاء ما منّ به الرحمن للعكبري ١/ ٥، وانظر ما جاء في الآية مشكل إعراب القرآن ٧٢،=

ومعنى هذا أنه في الأول لم يقطع بتعريف الاسم الموصول ولا تنكيره، أَما الثاني، فقد قطع بتعريفه.

ذهب النحويون إلى أن «إلا» تأتي بمعنى «غير» التي تفيد الصفة[1]، وجاؤوا بما يدعم قولهم من شواهد قرآنية وشعرية، دليلاً على معناها هذا، وهذه الشواهد موضع خلاف بينهم لاختلافهم في الشروط التي وضعوها لـ«إلا» التي تفيد الصفة، ولذا، سأذكر ماجاؤوا به، ومطابقته مع ما جاء من شروط في «غير» الوصفية وفي موصوفها.

ذهب سيبويه إلى أَن «إلا» تكون بمعنى «غير» التي تفيد الصفة، وشبهها بـ«أَجمعين» من حيث استخدامُها بمعناها هذا، والمراد من هذا التشبيه هو أن «أَجمعين» تختلف عن أخواتها اللاتي يفدن التوكيد بأنها لا يحذف المؤكد بها، ولا يقع العامل عليها[2]، خلافاً لـ«كل»؛ فإنه يجوز فيها حذف المؤكد، وإيقاع العامل عليها، كأن تقول: جاء القومُ كلُّهم، وجاء كلُّهم، فهذا لا يكون في «أجمعين» والمراد من هذا أَن «إلا» إذا جاءت صفة، لا يجوز حذف موصوفها، وإيقاع العامل عليها، كما جاز في «غير» و«كلّ»، وجواز هذا في «غير»، لأَنها الأصل في الصفة، وعارضة في الاستثناء أما «إلا» فالعكس، إذ إنها ـ عند النحويين ـ الأصل في الاستثناء وعارضة في الصفة[3]، وتابع سيبويه كثيرٌ من النحويين في هذا[4]، إلا مكي بن أبي طالب، فإنه جوز في قوله تعالى: ﴿لَا عَاصِمَ ٱلْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ إِلَّا مَن رَّحِمَۚ﴾ [هود: ٤٣]، حذف الموصوف، وجعل «إلا» صفة بمنزلة «غير». قال: (ويجوز الرفع على أن تجعل «إلا» بمعنى «غير» صفة للأهل المحذوفين في المعنى، ثم تعرب ما بعد «إلا» بمثل إعراب «غير»، لو ظهرت في موضع

= الكشاف ١/٦٩ ـ ٧١، مجمع البيان في تفسير القرآن م ١/٢٩، الإيضاح في شرح المفصل ٢٩٢، البحر المحيط ١/٢٨.

(١) انظر الكتاب ٢/٣٣١، معاني القرآن للأخفش ٥٨٦ المقتضب ٤/٤١١، مجالس ثعلب القسم الأول ١١٦، معاني القرآن وإعرابه ١/٣٩٧، الأصول في النحو ١/٣٤٧، الأزهية في علم الحروف ١٨٩، وغيرها من المصادر المتقدمة.

(٢) انظر الكتاب ٢/٣٣١ ـ ٣٣٢، وشرح أبيات سيبويه ٢/٥٨ ـ ٥٩.

(٣) انظر الأصول في النحو ١/٣٤٧ والمقتصد في شرح الإيضاح ٦٤٥، ارتشاف الضرب ١/٦٢٤.

(٤) انظر المقتصد في شرح الإيضاح ٦٤٥، تسهيل الفوائد ١٠٤ ـ ١٠٥، ارتشاف الضرب ١/٦٢٥، شرح الألفية للمرادي ١/٥٩٦، والجنى الداني ٤٧٨، مغني اللبيب ١/٢٧٢، شرح الأشموني ٢٣٤.

«إلا»[1]. وذكر أبو حيان أن بعض أصحابه جوز وصف المضمر بـ«إلا» ومنهم من جعل الوصف بـ«إلا» يراد به عطف البيان، قال: (وقال بعض أصحابنا يوصف بها الكلام، والمضمر، والمعرفة، والنكرة، وهو وصف يخالف سائر الأوصاف، وقال بعضهم: قول النحويين أنه يوصف بها، إنما يعنون به عطف البيان، ألا ترى أنها جاءت بعد المضمر، والمضمر لا ينعت به، قال:

عَـافٍ تَـغَـيَّـرَ إلاَّ الـنُّـؤيُ والـوَتَـدُ

[بسيط]

فـ«إلاَّ النؤي» عطف بيان من الضمير المستكن في تغير)[2]، الواضح من النص أنه يريد أن يقول أيضاً بجواز الوصف بـ«إلاَّ» دون قيد، أو شرط.

وذهب الزجاج في قوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ٧] إلى أَنَّ «إلاَّ».. بمعنى «غير» قال: (أي لا يعلم أحدٌ مَتى البعثُ «غيرُ اللَّهِ»[3]، وهذا يؤخذ عليه من جانب جواز مجيئها صفة لموصوف محذوف، وقد وضعت موضعه، ووقوع العمل الإعرابي عليها، ولذا جاء لفظ الجلالة مرفوعاً. ومعنى هذا مخالفة الزجاج لسيبويه ومن تابعه في جواز حذف موصوف «إلا». وأرى أن الآية الكريمة قد أفادت المفرغ، ولا يكون هناك محذوف ولا مغايرة، وإنما يختص علم التأويل بالله سبحانه وتعالى، أو به وبالراسخين بالعلم على رأي من عطف «الراسخون» على لفظ الجلالة.

واختلف النحويون في ماهية الموصوف بـ«إلا»، فقد ذهبت طائفة منهم إلى أنه يجب أن يكون نكرة دالة على جمع، أو مفرداً، بمعنى الجمع، أو ما فيه «ال» الجنسية، وهذا مذهب أكثر النحويين[4]، منهم المبرد قال: (ولا يكون «إلا» نعتاً إلاَّ لما ينعت بـ«غير»،

---

(١) القيسي أبو مكي محمد مكي بن أبي طالب، مشكل إعراب القرآن، تحقيق حاتم صالح الضامن ٣٥٤ (بغداد ـ ١٩٧٣م).

(٢) ارتشاف الضرب ١/ ٦٢٤، وانظر همع الهوامع ١/ ٢٢٩ والبيت للأخطل قال:

وبـالـصَّـريـمَـةِ مَـنْـهـم مَـنْـزِلٌ خَـلَـقٌ   عـافٍ تـغـيَّـرَ إلاَّ الـنـؤيُ والـوتـدُ

(٣) معاني القرآن وإعرابه ١/ ٣٩٧.

(٤) انظر تسهيل الفوائد ١٠٤ وارتشاف الضرب ١/ ٦٢٤، وشرح الألفية للمرادي ١/ ٥٩٦ والجنى الداني ٤٧٨، ومغني اللبيب ١/ ٧٠ وهمع الهوامع ١/ ٢٢٩ وشرح الأشموني ٢٣٤.

وذلك النكرة. والمعرفة بالألف واللام غيرُ معهودٍ)[١]، وذهب إلى هذا ابن السراج، وبَيّن أنَّ النكرة يجب أن تكون دالة على جماعة، أو في معنى الجماعة، وأن هذه الشروط هي الوجه الذي تجتمع فيه «غيرُ» و«إلا» قال: (واعلم أن «إلا» لا يجوز أن تكون صفة إلا في الموضع الذي يجوز أن تكون استثناء، وذلك أن تكون بعد جماعة، أو واحد في معنى الجماعة، أما نكرة وأما ما فيه الألف واللام، على غير معهود، لأن هذا هو الموضع الذي تجتمع فيه هي و«غير»، فضارعتها لذلك، ولم تكن في منزلتها في غير هذا الموضع)[٢]، وذكر أبو حيان أن هذا مذهب بعض النحويين منهم الأخفش[٣]، وقال الرضي أن هذا مذهب الأندلسي والمالكي[٤]، كما أن ابن السراج منع أن تكون «إلا» بمعنى «غير» في قولنا: جاءني رجلٌ إلاّ زيدٌ، لأنَها غير مستغرقة، وجوز في قولنا: ما يحسنُ بالرجلِ إلاّ زيدٌ أن يفعل كذا، لأَن الرجل جنس، ومعناه: بالرجل الذي هو غيرُ زيدٍ[٥].

وذهب ابن الحاجب إلى أن الموصوف لا يكون إلا جمعاً منكراً، فإنه لا يجيز أن يكون مفرداً، ولا فيه الألف واللام. أَما عدم جوازه للأول، فلأن «إلا» حال كونها صفةً يجب أن توافق حال كونها استثناء، وأن المستثنى منه يكون دالاً على جمع، لذا وجب أَن يكون الموصوف جمعاً، وأما منعه الثاني؛ فلأَنه يخرج «إلا» من الوصفية إلى أداة الاستثناء، طالما جاز احتمالها وصفاً، واستثناء، كما أنه اشترط أن يكون هذا الموصوف غير محصور، ولا يقدر وصفاً، كما جاز تقديره في «غير» - والمراد بالمحصور هو الجنس المستغرق نحو: ما جاءني رجلٌ أَو رجالٌ، أو ما يكون بعضُه معلومَ العددِ، نحو: لَه علَيَّ عشرةُ دَرَاهم - ومنع هذا؛ لأَنه يوجب دخول «ما» بعد «إلا» فيه، فلا يتعذر الاستثناء نحو: وكلُّ رجلٍ إلاّ زيداً جَاءني، وله عليَّ عشرةُ إلاّ دِرْهَماً. وأجاز ذلك إذا انعدم دخوله في الموصوف، مثل: عندِي عشرةُ رجالٍ إلاّ زيدٌ، ففيه الصفة لا غير

---

(١) المقتضب ٤/ ٤١١.

(٢) الأصول في النحو ١/ ٣٤٨.

(٣) انظر ارتشاف الضرب ١/ ٦٢٤.

(٤) انظر شرح الكافية ١/ ٢٤٧.

(٥) انظر الأصول في النحو ١/ ٣٤٨، وانظر في هذا الإيضاح في شرح المفصل ٢٩٢، وشرح الكافية ١/ ٢٤٧.

ومعناه: ما جاءني جماعة من هذا الجنس، وليس «زيد» من هذا الجنس، كما أنه جوز أن يكون من الاستثناء المنقطع؛ لأنه ليس من جنس المستثنى منه[1]، والواضح من عبارة «المحصور» أن فيها شيئاً من المرونة حيث يمكن إدخال المحصور في الاستثناء، إذا جعلناه منقطعاً، ويمتنع أن يكون متصلاً، ويحمل على معنى الصفة إذا لم يقدر على الاستثناء المنقطع.

ويظهر مما تقدم في موصوف «إلا» أن أكثر النحويين مجمعون على أن يكون نكرة دالة على الجمع، أو مفرداً دالاً على معنى الجمع، أو فيه الألف واللام، وبعضهم جوز وصف المضمر، وما جاؤوا به لم يورده سيبويه بهذه التحديدات، وإنما اكتفى بذكر الأمثلة التي جاءت فيها «إلا» بمعنى «غير» ـ والملاحظ من الأمثلة أنها تنسجم مع ما جاء به النحويون من بعده، ولذا جاء كلام النحويين متوافقاً مع أمثلة سيبويه، والتي منها قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾[2] [الأنبياء: ٢٢]. وفيه لفظة «آلهة» جمع مُنَكر، ومنها ما مثله في مفرد نكرة قوله: «لَو كان معنا رَجُلٌ إلاَّ زيدٌ لغلبنا»[3]، أما المثال الذي أورده، وفيه الألف واللام، فقد تضمنه قول الشاعر:

أُنِيخَتْ فَأَلْقَتْ بَلْدَةً فَوقَ بَلْدةٍ ... قَلِيلٍ بها الأَصْواتُ إلاَّ بُغامُها[4]

[طويل]

وفيه «إلا» جاءت صفة للأصوات.

وأما موقف المبرد من هذا، فقد ذكر ابن وَلاّد أن ما جاء به سيبويه أنكره عليه المبرد، وذهب إلى أن الآية الكريمة والمثال من الاستثناء المفرغ، ورد عليه ابن ولاد رَدّاً طويلاً[5]، والمبرد في نهاية المطاف عَدَل عن رأيه هذا، وتابع سيبويه فيما جاء به في موصوف «إلا» من أمثلة على أن «إلا» فيها إفادة معنى الوصف[6].

(١) انظر شرح الكافية ١/٢٤٦، وهمع الهوامع ١/٢٢٩.
(٢) انظر الكتاب ٢/٣٣٢.
(٣) المصدر نفسه ٢/٣٣١.
(٤) المصدر نفسه ٢/٣٣٢.
(٥) انظر الانتصار لابن ولاد ٤٧٣ ـ ٤٧٤، وانظر ارتشاف الضرب ١/٦٢٥، البحر المحيط ٦/٣٠١، مغني اللبيب ١/٧١.
(٦) انظر المقتضب ٤/٤٠٨ ـ ٤٠٩.

وفي مجيء «إلا» وصفاً بمعنى «غير» اشترط ابن السراج أن يكون ذلك في الموضع الذي يجوز أن يكون استثناء[1]، وذكر ابن ولاد أن هذا مذهب المبرد[2]. وقال به ابن يعيش[3]، والشلوبيني[4]، وابن مالك[5]. وقال ابن الحاجب: (وقال قوم: يجوز أن يقع موقع «غير» مطلقاً، صح الاستثناء أو لم يصح)[6]، وقال بهذا السخاوي[7].

أما الاسم الذي يلي «إلا» إذا جاءت صفة فيكون تابعاً للموصوف، مثل: ما جاءني أحدٌ إلا زيدٌ، فحكم «زيدٌ» الرفع اتباعاً لموصوفه «أحدٌ» ويكون «إلاّ» زيدٌ، صفة، ويمكن أن يكون «إلا زيدٌ» مرفوعاً على البدلية من «أَحدٌ» وعندها «إلا» تفيد المفرغ[8]، لكن هذا لا يمكن أن يقال في كل الأمثلة التي جاءت فيها «إلا» صفة، فلو قلنا: مررت بالقوم إلا زيدٍ، لا يكون إلاً وصفاً، وحكم «زيدٍ» هو الجر اتباعاً لموصوفه، ولا يكون بدلاً؛ لأنه لَم يسبق بنفي ولا شبهه، لأن البدل لا يكون إلا إذا سبق بنفي أو شبهة.

واتباع «زيد» في هذه الأمثلة الموصوفة؛ لأنه يقع موقع «غير»، وحكم «غير» هو اتباع موصوفها، لذا جاء الاسم تابعاً في الإعراب للموصوف[9]، ومعنى هذا أن «إلا» ليس لها أَي عمل لفظي، ووظيفتها هنا أنها جاءت لتدل على أن ما بعدها وصف مغاير لموصوفها، وبهذا فإنها تختلف عن «غير»؛ لأَن «غيراً» وقع العمل الإعرابي عليها من ناحية، وأنها عاملة فيما بعدها من ناحية أخرى.

وعلى الرغم مما ذهب إليه النحويون في مجيء «إلا» بمعنى «غير»، فإنهم اختلفوا في تفسيرهم لبعض الشواهد التي جاءت فيها «إلا» بهذا المعنى، وهذا ما نلمسه في كلامهم في قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢]. فقد ذهب

(١) الأصول في النحو ١/٣٤٨.
(٢) انظر الانتصار لابن ولاد ٤٧٣.
(٣) انظر شرح المفصل ٢/٩٠.
(٤) انظر التوطئة ٢٨٠.
(٥) تسهيل الفوائد ١٠٤ ـ ١٠٥.
(٦) ابن الحاجب، الشيخ أبو عمرو عثمان بن عمرو النحوي، شرح الوافية نظم الكافية (رسالة ماجستير، تحقيق طارق نجم جامعة الأزهر سنة ١٩٧٩م) ٢٥٥.
(٧) انظر المفضل في شرح المفصل ٧٦٥.
(٨) انظر الكتاب ٢/٣٣٤، المقتصد في شرح الإيضاح ٦٤٣، شرح المفصل ٢/٨٩.
(٩) انظر معاني القرآن ٨٦، والمقتصد في شرح الإيضاح ٦٤٥.

سيبويه[١] وأكثر النحويين[٢]، منهم الكسائي[٣]، إلى أن «إلا» في الآية أفادت الوصف، لا غير، وقال بهذا الأخفش غير أنه جعل علة مجيئها وصفاً كونها استثناء مقدماً، ولذا جاز إسقاطُها، فتقول: لو كانَ فيهما آلهةٌ لفَسَدَتَا[٤]، ومنع هذا الجرجاني لأنها لو حذفت تكون بمنزلة: جاءني إلاَّ زيدٌ، لأن «لو» عنده لم تفد النفي، ولا شبهه[٥]، وتابع الجرجاني في رده هذا ابن الأنباري[٦]، وابن يعيش[٧].

أما المبرد فإن أول ما ذهب إليه هو أن «إلاَّ» أفادت الاستثناء، ولفظ الجلالة رفع على البدلية، وجوز هذا؛ لأن «لو» عنده قريبة من النفي، وذلك أنها حرف امتناع، وامتناع الشيء انتفاؤه، ولذا جاز أن يكون البدل في الآية[٨]، وتابع المبرد في هذا دُورَيْود[٩] وابن الضائع، وقدرها الأخير، لو كانَ مَعَنا آلهةٌ عوضُ واحدٍ، أي بدلُ واحدٍ الذي هو اللَّهُ لَفَسَدَتا[١٠]، ورد ابن ولاد على ما جاء به المبرد رداً طويلاً، ومن رده أن «إلا» لم تفد الإخراج، وأن «لو» شرطية، وليست نافية، ولو جاز النفي بها لجاز أن تقول: إنْ يأتِك إلاَّ زيدٌ أَتِك، وهذا غير جائز، لأن المفرغ لا يكون من الشرط[١١]، ويمثل هذا رد أبو سعيد السيرافي على من ذهب إلى أن في الآية بدلاً[١٢]، وعدل المبرد عن هذا المذهب، وتابع سيبويه فيما ارتأه في الآية وفي الأمثلة[١٣].

---

(١) انظر الكتاب ٢/ ٣٣٢.

(٢) انظر شرح السيرافي على كتاب سيبويه م ٣/ورقة ١١٧، الأزهية في علم الحروف ١٨٢، مشكل إعراب القرآن ٤٧٨، المقتصد في شرح الإيضاح ٦٤٦، وانظر ما تقدم من مصادر.

(٣) انظر معاني القرآن ٢/ ١٠١، ومشكل إعراب القرآن ٤٧٨.

(٤) انظر معاني القرآن للأخفش ٨٦.

(٥) انظر المقتصد في شرح الإيضاح ٦٤٦.

(٦) انظر البيان في غريب إعراب القرآن ٢/ ١٥٩.

(٧) انظر شرح المفصل ٢/ ٨٩.

(٨) انظر الانتصار لابن ولاد ٤٧٣.

(٩) انظر ارتشاف الضرب ١/ ٦٢٥ ودريود هو عبد الله بن سليمان بن المنذر الأندلسي القرطبي الملقب بدرود، وقد يصغر فيقال دريود (ت ٣٢٥هـ) شَرَحَ كتاب الكسائي، انظر بغية الوعاة للسيوطي ٢/ ٤٤.

(١٠) انظر البحر المحيط ٦/ ٣٠٥، ومغني اللبيب ١/ ٧١.

(١١) انظر الانتصار لابن ولاد ٤٧٣.

(١٢) انظر شرح السيرافي على كتاب سيبويه م ٣/ورقة ١١٧.

(١٣) انظر المقتضب ٤/ ٤٠٨ ـ ٤٠٩.

ومن قال إن في الآية بدلاً فقد ضعفه ابن الحاجب لأَوْجُه، منها: أَنه لا يجوز أن تقول: لو كانَ فيها إلا اللَّهُ، كما جاز: ما كانَ فيها إلاَّ اللَّهُ، والثاني: لا يجري النفي المعنوي مجرى النفي اللفظي، لأَنه لو كان النفي المعنوي كاللفظي لجاز البدل في «أبى»، ففي: أَبى القومُ إلاَّ زيداً، لم يجز فيه البدل وهو أولى من «لو»، لأَن النفي فيه محقق غير مقدر فيه الإثبات، وفي «لو» غير محقق، ومقدر فيه الإثبات فامتنع البدل في الآية. والثالث: أنه لو كان على البدل لكان معناه معنى الاستثناء، وإذا كان هذا المعنى فيه، جاز نصبه، وعندها لا يستقيم المعنى، لأن الاستثناء إذا سكت عنه، دخل ما بعده فيما قبله، مثل: جاءني رجالٌ إلاّ زيداً، وهذا غير جائز، لأَنه لا يستثنى من الجنس[1].

وجوز أَبو حيان الاستثناء المنقطع في الآية، قياساً على قراءة الرفع في قوله تعالى: ﴿فَلَوْلَا كَانَ مِنَ ٱلْقُرُونِ مِن قَبْلِكُمْ أُوْلُواْ بَقِيَّةٍ يَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْفَسَادِ فِى ٱلْأَرْضِ إِلَّا قَلِيلًا مِّمَّنْ أَنجَيْنَا مِنْهُمْ﴾ [هود: ١١٦]، وربما ذهب إلى هذا أبو حيان لتأثره، بقول الفراء الذي ذهب إلى أن «إلاَّ»، في الآية بمعنى «سِوى»، وتقديره لها: لو كان فيهما آلهةٌ سِوى اللَّهِ لَفَسَدَتا[2]. ومنع الجرجاني أن يكون لفظ الجلالة في الآية فاعلاً لـ«كان»، وذلك بإسقاط «إلا» من الآية، وعدم جوازه لهذا؛ لأَن المعنى لا يستقيم، وذلك لأَن الآية تجري مجرى: «لو كَانَ فيهما اللَّهُ لفَسَدَتَا»[3].

وأرى أن الذين ذهبوا إلى أن «إلاَّ» بمعنى «غير»، وهي تفيد الصفة، كانوا يريدون أَن «إلا» أفادت مغايرة ما بعدها لما قبلها، والحقيقة أن ليس هناك مغايرة؛ لأَن المغايرة تكون بين أمرين قائمين أو بين أَمرين يمكن وقوعهما، أو الأول قائم، والثاني ممكن وقوعه، وليس بين أمرين الأول مفترض الوجود، ولا يمكن وقوعه والثاني موجود، وأخذ النحويون بالأَخير، فإنهم ذهبوا إلى أَن «الآلهة» المفترضة الوجود موصوفة بمغايرتها للَّهِ. وهذا فيه نظر؛ لأن الآلهة في الآية مفترضة الوجود ممتنعة الوقوع، فلا يمكن وصف شيء ممتنع وقوعه ـ أي ليس بموجود ـ بالموجود، وبصفات مغايرة. وإذا قيل:

(١) انظر الإيضاح في شرح المفصل ٢٩٢، وشرح الكافية ١/ ٢٤٧.
(٢) انظر ارتشاف الضرب ١/ ٦٢٥.
(٣) انظر معاني القرآن ٢/ ٢٠٠.
(٤) انظر المقتصد في شرح الإيضاح ٦٤٦.

إن المشركين يقولون بوجود الآلهة، وجاء الكلام على لسانهم. فهذا مردود؛ لأنه لو كان هذا قول المشركين، لجاز لنا حذف حرف الامتناع «لو» ويكون المعنى: فيها آلهةٌ غيرُ اللّهِ، والتركيب صحيح، وهو على غرار: فِيها رجالٌ غيرُ زيدٍ، لكن هذا المعنى لا يقول به المشركون؛ لأنهم لا ينفون وجود اللّهِ سبحانه وتعالى، وإنما أشركوا مع الله آلهة أخرى، والقرآن يشهد بهذا كقوله تعالى: ﴿فَلَا تَجْعَلُواْ لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ [البقرة: ٢٢]، من هنا يبطل قول الذين يذهبون إلى أن «إلاَّ» تفيد الصفة.

أما من ذهب إلى أن لفظ الجلالة بدلٌ من الآلهة، فهو ليس كذلك؛ لأَن البدل لو جاز في الآية لكان المعنى أحد أمرين الأول: لو كانَ فيهما إلاَّ اللّهُ لَفَسَدَتَا، وهو باطل؛ لأن «لو» حرف امتناع، وقد منعَتْ وقوع هذه الجملة، وليس لـ«إلاّ» نقض هذا الامتناع فيها. إضافة إلى أن «لو» معلقة الجملة الثانية بالأولى، فلا يقع النقض، من هنا بطل هذا المعنى، أما المعنى الآخر فهو: لو كانَ فيهما اللهُ لَفَسَدَتَا بإسقاط «إلاَّ»، وهذا معنى باطل، أيضاً، لذا امتنع وقوع البدلية في الآية.

أما مَن ذهب إلى أن في الآية استثناء منقطعاً، وذلك أَنَّ الله سبحانه وتعالى ليس من جنس الآلهة، فهذا معنى باطل؛ لأَنه إقرار بوجود هذه الآلهة وإخراج الله سبحانه وتعالى منها. وإذا قيل إنَّ القصد من الاستثناء في الآية هو النفي، فهذا غير صحيح، لأَن الاستثناء عملية إخراج المستثنى مما دخل فيه المستثنى منه، وليس المراد به نفي المستثنى منه، أو المستثنى. فإذا قلنا: جاءَ القومُ إلاَّ زيداً، ليس معناه نفي «زيداً»، وإنما القصد إخراجه ليس إلاَّ.

والذي أراه هو حمل «إلاَّ الله» على القصر، وهو احتمال قوي، وذلك لأَن لفظ الجلالة جاء مرفوعاً بعد «إلا»، والرفع بعدها يحتمل الصفة، والبدل، والمفرغ والقصر، وقد خرجت الأول والثاني، أما المفرغ فليس منه، لعدم إمكان جعل لفظ الجلالة فاعلاً لفعل محذوف، وذلك لتعذر تقدير فعل من معنى الآية، ولهذا فإن احتمال القصر هو أقرب إلى المعنى.

ولتوضيح هذا القول: إنَّ «إلا الله» ليس متعلقاً بالجملة الشرطية من حيث التركيب، فلو حذفتها لكانت الآية: لو كانَ فيهما آلهةٌ لَفَسَدَتَا، فالتركيب صحيح، وما أفادته الجملة الشرطية هو نفي الآلهة، ومعناها: لا إله فيهما، وهذا المعنى له علاقة بـ«إلاَّ الله» والعلاقة

هي أن الجملة الشرطية جاءت متضمنة لصفة محذوفة ـ لاَ إِلٰه فيهما ـ وهذه الصفة مقصورة على «الله»، ويكون التقدير: لا إِلٰه فيهما إِلا الله، وهو من باب قصر الصفة على الموصوف. ومعنى هذا أن «إِلا الله» ليس متعلقاً بالجملة الشرطية، من حيث اللفظ، وإِنما له علاقة بالمعنى الوظيفي الذي جاءت به الجملة الشرطية، ولو لم تكن هناك علاقة في المعنى لما جاز أن تقول: لو كَانَ فِيهِما آلهةٌ لَفَسَدَتَا، ونسكت عنه؛ لأَن المعنى يحمل نفي وجود آلهة، ونفي وجود الله سبحانه وتعالى معها، ولذا جاءت «إِلا الله» لتعلق معنى الجملة الشرطية بها. أضف إلى هذا أن مجيء «إِلاَّ الله» بين شطري جملة الشرط كان الغرض منه هو عدم الابتعاد عن العلاقة التي بينهما، وعن المعنى الذي جاءا من أجله، ولو جاءت بعدها؛ لأصبح في العبارة شيء من الضعف، وذلك بأن ينفي الآلهة، ثم يذكر أن لا إِلٰه فيهما إِلاَّ الله.

وما يدعم هذا ما جاء به الزمخشري فيها على الرغم من أنه يذهب إلى أن «إِلا» بمعنى «غير» قال: (والمعنى لو كان يتولاهما ويدير أمرهما آلهة شتى غيرُ الواحد الذي هو فاطرهما، لفسدتا، وفيه دلالة على أمرين أحدهما وجوب أَن لا يكون مديرهما إِلاَّ واحداً، والثاني أن لا يكون الواحد إِلا إِياه وحده، لقوله: إِلاَّ الله..)[1] فواضح أنه قصر وجوب توليهما وتدبيرهما إلى الله لقوله «إِلا الله».

وأما جواز حذف الصفة هنا، فلأَنه دَلَّ عليها دليل، مثل هذا جواز حذف الصفة والموصوف في: ليس إِلاَّ، وليس غيرُ[2]، والله أعلم.

ومن الشواهد الشعرية التي جاءت فيها «إِلا» بمعنى «غير» قول معد يكرب:

وكلُّ أَخٍ مُفارِقُهُ أَخُوهُ   لَعَمْرُ أَبِيكَ إِلاَّ الفَرقَدانِ[3]

[وافر]

فقد ذهب سيبويه، ومن تابعه، إلى أَن «إِلا الفرقدان» صفة؛ لأن «إِلا» بمعنى «غير»، «والفرقدان» مرفوع؛ لأنه واقع في موضع «غير»، وهو صفة لـ«كل». قال فيه

---

(١) الكشاف للزمخشري ٢/٥٦٨.

(٢) سأعرض هذا الأسلوب في آخر الفصل.

(٣) انظر الكتاب ٢/٣٣٤ والمقتضب ٤/٤٠٩.

سيبويه: و(كل أخ غيرُ الفرقدين مفارقهُ أخوه)[1]، وتابعه بهذا كثير من النحويين[2].

وذكر ابن الأنباري أن الكوفيين جعلوا «إلا» في البيت بمعنى الواو[3]، ونسب المرادي هذا المعنى لـ«إلا» إلى الأخفش والفراء وأبي عبيدة، وجعلوا منه[4] قوله تعالى: ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ﴾ [البقرة: ١٥]، أما ابن هشام، فقد نسب إليهم هذا الرأي في الآية لا غير[5]. والفراء لم يقل بهذا في الآية، بل أنكره على من زَعَم هذا المعنى قال: (ولم أجد العربية تحتمل ما قالوا)[6]. ونسب بعض النحويين ما جاء في الآية من أنها بمعنى الواو إلى يونس، ورواه عن أبي عبيدة[7].

وما ذهب إليه الكوفيون أنكره عليهم ابن الأنباري، وجعل لـ«إلا» في البيت احتمالين: الأول أَنها بمعنى «لكن»، تفيد الاستثناء المنقطع، والثاني أنا بمعنى «غير» صفة لـ«كل»[8].

وما جاء عن الكسائي في هذا البيت أَنه يقدر الحرف الموصول بعد «إلا» ويكون الكلام «إلاَّ أَن يكون» ورد عليه الرضي بأن الحرف الموصول لا يحذف، إلا بدخول أَحد الحروف التي تذكر في نواصب المضارع[9].

وذهب المرتضى إلى أن «إلا» في البيت بمعنى الواو، وجعل منها قول الشاعر:

---

(١) الكتاب ٢/ ٣٣٥.

(٢) انظر ما جاء فيه المقتضب ٤/٤٠٩، الانتصار لابن ولاد ٤٧٢، الأزهية في علم الحروف ١٨٢ ـ ١٨٣، والمفصل ٧٠ والبيان في غريب إعراب القرآن ٢/ ٢٤٠، شرح المفصل ٢/ ٨٩ ـ ٩٠، الإيضاح في شرح المفصل ٢٩٣، وغيرها من المصادر المتقدمة.

(٣) انظر الإنصاف مسألة ٣٥، وانظر رصف المباني ٩٢، وخزانة الأدب ٣/ ٤٢٣.

(٤) انظر الجنى الداني ٤٧٩.

(٥) انظر مغني اللبيب ١/ ٧٣.

(٦) معاني القرآن ٢/ ٢٨٧.

(٧) انظر البحر المحيط ٣/ ٣٢١.

(٨) انظر الإنصاف ٢٣٢.

(٩) انظر شرح الكافية ١/ ٢٤٧.

وَأَرى كـلَـهـا دَاراً بِـأَغْـدِرَةِ الـسَّـيِّـ ـدَانِ لَمْ يَـدْرُسْ لَـهَـا رَسْـمُ
إِلاَّ رَمَـاداً هَـامِـداً دَفَـعَـتْ عَـنـهُ الـرِّيـاحَ خَـوَالِـدُ سُـحْـمُ[1]

[كامل]

وجعل ابن الحاجب في البيت شذوذين، الأول: هو وصف المضاف «كل»، وكان عليه أَن يوصف المضاف إليه؛ لأنَّه لو كان صفة للمضاف إليه، لجاء الوصف مجروراً، «إلا الفرقدين»، والشذوذ الثاني: هو الفصل بين الصفة والموصوف بالخبر وهو قليل[2]. وهناك شذوذ ثالث نسب إلى ابن الحاجب أيضاً ذكره البغدادي، هو أن ابن الحاجب اشترط في وقوع «إلا» صفة تعذرَ الاستثناء، وفي البيت يَصح نصبهُ على الاستثناء[3]، وذكر الرضي أن أكثر المتأخرين حملوا البيت على البدل، وعلى الصفة، ونسب هذا إلى سيبويه أيضاً[4]، ولم يقل سيبويه في مجيئها بدلاً، وإنما ذهب إلى أنها صفة كما تقدم «وطهب المالقي إلى أن «إلاَّ» في البيت أفادت الاستثناء[5].

وأرى أن البيت يحتمل الصفة والاستثناء. أما الصفة فلأنه مرفوع اتباعاً لـ«كل»، وأما الاستثناء فعلى لغة من رفع ونصب وجر بالألف. ومعنى الاستثناء في البيت أجود، لأَن الشاعر قاله قبل أن يسلم[6]، ولذا جاء تصوره بعدم فناء هذين النجمين من تصور عدم فناء الكون.

«سوى»

ترد «سوى» بكسر السين، وفتحها، وضمها، تقول: «سِوى» و«سَوَى» و«سُوى»[7]، وحكى ابن خالويه لغة رابعة، قال: (باب ما جاء في «سِواء» بالكسر ومدها

---

(١) انظر آمالي المرتضى ٢/٨٨.
(٢) انظر الإيضاح في شرح المفصل ٢٩٣ وشرح الكافية ١/٢٤٧.
(٣) انظر خزانة الأدب ٣/٤٢٢.
(٤) انظر شرح الكافية ١/٢٤٧.
(٥) انظر رصف المباني ٩٢.
(٦) انظر شرح السيرافي على كتاب سيبويه م ٣/ورقة ١١٨.
(٧) انظر اللغات في «سوى» معاني القرآن للفراء ٢/١٨٢، كتاب ليس من كلام العرب لابن خالويه القسم الأول ٢٩، شرح الكافية ١/٢٤٤، همع الهوامع ١/٢٠٢.

ليس في كلام العرب)[1]، وحكاها الشاطبي[2].

وفي «سوى» اختلف النحويون من حيث مجيئها اسماً أو ظرفاً، فقد ذهب سيبويه[3]، وأكثر النحويين[4]، إلى أنها لا ترد إلا ظرفاً، وقال ابن الأنباري أن هذا مذهب البصريين[5]، وقال أبو حيان: إن هذا مذهب سيبويه والفراء وأكثر البصريين[6]. أما مذهب الكوفيين، فإنهم يذهبون إلى أنها ترد ظرفاً، واسماً بمنزلة «غير»، ودليلهم هو دخول حرف الجر عليها، واحتجوا ببعض الشواهد، منها قول المرار بن سلامة العجلي:

ولاَ يَنْطِقُ المَكْرُوهَ مَنْ كَانَ مِنهُمُ   إذا جَلَسُوا مِنَّا ولا مِنْ سِوائنا[7]

[طويل]

ومنها ما نسب إلى الأعشى:

تَجَانِفُ عَنْ جَوِّ اليَمَامَةِ نَاقَتِي   وَمَا قَصَدَتْ مِنْ أَهْلِهَا لِسوائِكا[8]

[طويل]

ففي البيتين دخل حرف الجر على «سوى»، وحروف الجر لا تدخل إلا على الأسماء[9]، ورد من ذهب إلى أنها لا ترد إلا ظرفاً على ما جاء به الكوفيون بأن دخول

---

(١) ابن خالويه كتاب ليس في كلام العرب تحقيق الدكتور محمد أبو الفتوح شريف ٢٩، (القاهرة - ١٩٧٥م).

(٢) انظر شرح الألفية للمرادي ١/٥٩٧، شرح الأشموني ٢٣٦.

(٣) انظر الكتاب ٢/٣٥٠.

(٤) انظر المقتضب ٤/٣٤٩، الأصول في النحو ١/٣٤٦، وشرح المفصل ٢/٨٣ - ٨٤، وغيرها من المصادر المتقدمة.

(٥) انظر الإنصاف مسألة ٣٩، شرح الكافية ١/٢٤٨. وشرح الألفية للمرادي ١/٥٩٨، مغني اللبيب ١/١٤١، همع الهوامع ١/٢٣٥.

(٦) انظر ارتشاف الضرب ١/٦٣٤ وشرح ابن عقيل ١/٦١٢، ٦١٥.

(٧) انظر الشاهد في الكتاب ١/٣١، المقتضب ٤/٣٤٩، الإنصاف ٣٩٤، شرح ابن عقيل ١/٦١٢، همع الهوامع ١/٢٣٥.

(٨) انظر الشاهد في الكتاب ١/٤٠٨، المقتضب ٤/٣٥٠، كتاب ليس من كلام العرب القسم الأول ٢٩، الصاحبي ١٥٤، أمالي الشجري ١/٢٣٥، الإنصاف ٢٩٥، شرح المفصل ٢/٨٤، شرح الكافية ١/٢٤٨.

(٩) انظر الإنصاف مسألة ٣٩، شرح المفصل ٢/٨٤، شرح الكافية ١/٢٤٨، مغني اللبيب ١/١٤١ همع الهوامع للسيوطي ١/٢٠٢.

حرف الجر عليها ضرورة شعرية[1].

ومن النحويين من ذهب إلى أنها ترد اسماً قليلاً، نذكر منهم العكبري، قال: (وقد جاءت غير ظرف قليلاً)[2]، ونسب ابن الضائع هذا إلى الرماني، والعكبري، وابن عصفور[3]، وما نسب إلى ابن عصفور يخالف ما جاء في المقرب قال: (وهي أبداً منصوبة على الظرفية)[4]، ومن النحويين من ذهب إلى أنها تفيد الاستثناء لا الظرف، ونسب هذا إلى الزجاجي[5]، وتابعه في هذا ابن مالك، قال: (والأصح عدم ظرفيته، ولزومه النصب)[6]، ونسب ابن هشام هذا في كتابه «أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك» إلى الزجاج، وابن مالك، وقال «يؤيدهما حكاية الفراء»[7]، أما ما جاء في كتابه «مغني اللبيب»، فقد نسبه إلى الزجاجي[8].

واختلاف النحويين في «سوى» لم يمنعهم من أن يقولوا بأنها تفيد ما أفادته «إلا» في الاستثناء، فقد أجمعوا على ذلك[9]، وما جاء به سيبويه فيها قوله: (وما جاء من الأسماء فيه معنى «إلاَّ» فـ«غير» و«سوى»)[10]. ونقل معناها هذا عن الخليل، قال: (وأما أتاني القومُ سِواك، فزعم الخليل رحمه الله أَن هذا كقولك: أَتاني القومُ مكانَك، وما أتاني أحدٌ مكانَك، إلا أَن في «سواك» معنى الاستثناء)[11].

(١) انظر الكتاب ١/ ٣٩، المقتضب ٤/ ٣٥٠، الإنصاف مسألة ٣٩، شرح المفصل ٢/ ٨٤، الإيضاح في شرح المفصل ٢٤٥، شرح الكافية ٢/ ٨٤، الإيضاح في شرح المفصل ٢٤٥، شرح الكافية ٢/ ٢٤٨، شرح الأشموني ٢٣٦.

(٢) اللباب في علل البناء والإعراب ٢٤٩.

(٣) انظر ارتشاف الضرب ١/ ٦٣٤، ولم ينسب المرادي هذا إلى ابن عصفور انظر شرح الألفية ١/ ٦٠٠، وكذلك الأشموني - انظر شرح الأشموني ٢٣٦.

(٤) ابن عصفور علي بن مؤمن، المقرب تحقيق عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري، ١/ ١٧٢، (بغداد - ١٩٧١).

(٥) انظر ارتشاف الضرب ١/ ٦٣٤، همع الهوامع ١/ ٢٠٢.

(٦) تسهيل الفوائد ١٠٧.

(٧) انظر أوضح المسالك ٢/ ٧٢.

(٨) انظر مغني اللبيب ١/ ١٤١.

(٩) انظر الكتاب ٢/ ٣٥٠ والمقتضب للمبرد ٤/ ٣٩١، الأصول في النحو ١/ ٣٤٦، الجمل ٢٣٦، شرح السيرافي على كتاب سيبويه م ٣/ ورقة ١٣٠ وانظر غيرها من المصادر المتقدمة.

(١٠) الكتاب ٢/ ٢٠٩.

(١١) المصدر نفسه ٢/ ٢٥٠.

والواضح أن سيبويه لم يشبهها بـ«غير» كما ذهب إليه بعضُ النحويين على ما سيأتي، لأنه صرح أَنا تأتي بمعنى «إلا».

ومن النحويين من جعل معناها في الاستثناء كـ«غير»، نذكر منهم ابن فارس، قال: (و«سوى» بمعنى «غير»)[١]، ومن هؤلاء ابن الشجري قال: (فهي في محل نصب على الظرف مؤدية معنى «غير»)[٢]. وذكر ابن الأنباري أن هذا قول الكوفيين[٣]، ونسب بعض النحويين هذ إلى الزجاجي، وابن مالك[٤].

و«سوى» سواء أكانت ظرفاً أم اسماً، فهي ملازمة للإضافة، وذكر ابن يعيش أَنها لا تعرف بالإضافة، لأَنها ظرف[٥]، واختلف النحويون في المضاف إليه، فمنهم من ذهب إلى أنها لا تضاف إلا إلى المعرفة، ومنهم من ذهب إلى إضافتها إلى النكرة والمعرفة كـ«غير»[٦].

وفرق المرادي بينها وبين «غير» بأمرين: الأول: أن المستثنى بـ«غير» قد يحذف إذا فهم المعنى مثل «ليس غير»، وهذا لا يكون في «سوى»، والثاني: أن «سوى» تقع صلة للموصول، ولا تقع «غير» صلة لموصول[٧]، ومثل وقوعها صلة: جاءني الذي سواك، ورأيت الذي سواك، ومثل هذه الأمثلة كانت دليلاً لِمَن قال: إنها ظرف[٨]، وذكر ابن يعيش أَنَّ وصفها بالنكرة كـ«غير»[٩].

و«سوى» تقع في الاستثناء المنفي، والموجب، والاستثناء المتصل، والمنقطع[١٠] فمثال المتصل، جاءني القومُ سواك، ومن المنقطع قول الخطاب بن المعلى:

---

(١) الصاحبي في فقه اللغة ١٥٤.

(٢) ابن الشجري، الشريف الإمام ضياء الدين أبو السعادات هبة الله بن علي بن حمزة العلوي الحسني: الأمالي الشجرية ١/ ٢٣٥، نشر دار المعرفة بيروت د.ت.

(٣) انظر الإنصاف مسألة ٣٩.

(٤) انظر ارتشاف الضرب ١/ ٦٣٤.

(٥) انظر شرح المفصل ٢/ ٨٤.

(٦) انظر شرح الكافية ١/ ٢٤٨، وارتشاف الضرب ١/ ٦٣٤.

(٧) انظر شرح الألفية للمرادي ١/ ٦٠٠.

(٨) انظر شرح المفصل ٢/ ٨٣.

(٩) المصدر نفسه ٢/ ٨٤.

(١٠) انظر ارتشاف الضرب ١/ ٦٣٤.

وغَـالَـنـي الـدَّهْـرُ بـوَفـرِ الـغِـنَـى   فَـلَيْسَ لِي مَـالٌ سِـوى عِـرْضِـي[1]

[سريع]

ومعناه، ليس لي مال لكن عرضي؛ لأن العرض ليس من جنس المال، ولذا فإنه استثناء ليس من جنس الأول، ومنها ما جاء به المرزوقي، ولم يوقفه على قائل:

وَمَـالِيَ مِـنْ ذَنْـبٍ إليهِ عَـلِـمْـتُـه   سوى أَنَّني قَدْ قُلْتُ يَا سَرْحَةُ اسْلَمِي[2]

[طويل]

أما مجيئها في المفرغ، فالظاهر جواز ذلك، ومنه قول سهيل بن شيبان «الفند للزماني»:

فـلـمَّـا صَـرَّحَ الـشَّـرُ فـأمـسَـى وهـو عُـرْيَـانُ
وَلَمْ يَـبْـقَ سِـوى الـعـدوا نِ دِنَّـاهـم كـمـا دَانُـوا[3]

[هزج]

ومعناه لم يبق إلا العدوان، وأراد الشاعر أنه لما وضح الشرُ، ولم يبق إلا الظلمُ، أوقعنا فيهم العقابَ والجزاء، ومن أمثلة المفرغ ما جاء به ابن الحاجب، هو «ما ضَرَبْتُ سِواك، وما جاءني سِواك»[4]، ومعناها: مَا ضربتُ إلاَّ إياك، أو غيرَك وما جاءني إلاَّ أنتَ أو غيرُك.

وذهب الرضي في «سوى» إلى أنها مرت بمراحل، حتى وصلت إلى معنى الاستثناء، قال: (فـ«سوى» في الأصل مكان مستو، ثم صار بمعنى مكان، ثم بمعنى بدل، ثم بمعنى الاستثناء)[5]. وهذه المعاني قال بها النحويون[6]، إلا أنهم لم يقولوا بهذا التطور الذي وصلت إليه «سوى»، فأصبحت تفيد الاستثناء.

أما اللغات في «سوى» فلا يمكن ـ كما زعمه بعض النحويين ـ أن تكون أدوات

---

(١) انظر شرح الحماسة للمرزوقي ٢٨٥.
(٢) المصدر نفسه ١٣٧٤.
(٣) انظر شرح الحماسة للمرزوقي ٣٥، الإيضاح في شرح المفصل ٢٤٦، أوضح المسالك ٢/ ٧١.
(٤) انظر الإيضاح في شرح المفصل ٢٤٦.
(٥) شرح الكافية ١/ ٢٤٨.
(٦) انظر الكتاب ٢/ ٣٥٠، والمصدر نفسه ٤/ ٢٣١، والمقتضب ٢/ ٢٧٣، والمصدر نفسه ٤/ ٣٤٩، والصاحبي في فقه اللغة ١٥٤، شرح الحماسة للمرزوقي ١٢٩٦، شرح المفصل ٢/ ٨٣ ـ ٨٤.

استثناء، تُضم إلى جانب «غير» و«سوى»، وإنما هذه اللغات لا تغير من معنى «سِوى» في الاستثناء، وليست أدوات مستقلة، تختلف عن «سوى». ومن النحويين الذين زعموا هذه اللغات أنها أدوات استثناء المبرد قال: (أما ما كان من ذلك اسماً «فغير» و«سوى» و«سَواء»)(١)، ومنهم ابن السراج قال: (ويحكون «سِوى» و«سَواء»)(٢)، ومنهم الزجاجي قال: فأما «سوى» و«سُوى» و«سَواء» و«حاشا» فإنها تخفض على كل حال..)(٣)، ومن هؤلاء الجرجاني(٤)، والزمخشري(٥)، وابن الأنباري(٦)، والتميمي(٧)، وابن معطي(٨)، وأبو علي الشلوبيني(٩)، وابن عصفور(١٠).

وهذه اللغات التي جاءت فيها «سوى» ليست أدوات مستقلة، وهذا قول أكثر النحويين منهم الأَخفش، قال الرازي: (قال الأخفش: «سوى» إذا كان بمعنى «غير» أو بمعنى «العدل» يكون فيه ثلاث لغات: إن ضممتَ السين أو كسرتَ قصرتَ، وإذا فتحتَ مددتَ، تقول: «مكاناً سُوى» و«سِوى» و«سَواء»، أي: عدل ووسط فيما بين الفريقين. قلت: ومنه قوله تعالى: ﴿مَكَانًا سُوًى﴾ [طه: ١٨]، وتقول: مررت برجل سُواك وسِواك وسَوائك، أَي غيرك، وهما في هذا سواء)(١١). فواضح في النص أن الأخفش لم يفرق بين هذه اللغات، وأنها تأتي بمعنى «غير»، وجاء الفراء بمثل هذا، قال: (وقوله «مكاناً سِوى» وأَكثر كلام العرب «سَواء» بالفتح والمد إذا كان في معنى نصف، وعدل، فَتَحوه وضَمُّوه كقول الله: ﴿تَعَالَوْاْ إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَآءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ﴾ [آل عمران: ٦٤]، والكسر

(١) المقتضب ٤/٤٩١.
(٢) الأصول في النحو ١/٣٤٦.
(٣) الجمل ٢٣٧ ـ ٢٣٨.
(٤) انظر المقتصد في شرح الإيضاح ٦٤٧.
(٥) انظر المفصل ٦٨.
(٦) انظر أسرار العربية ٢٠٧.
(٧) انظر كشف المشكل في علم النحو ٣٣٥.
(٨) انظر الفصول الخمسون ١٩٠.
(٩) انظر التوطئة ٢٧٩.
(١٠) انظر المقرب ١/١٧٢.
(١١) الرازي، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر: مختار الصحاح، الناشر دار الكتاب العربي ٣٢٣، ط. أولى (بيروت ـ ١٩٦٧م).

والضم بالقصر عربيان، ولا يكونان إلا مقصورين، وقد قرئ بهما)[1]، وذكره لمعنى «سواء» بمعنى «عدل» لا يمنع أن تكون بمعنى «سوى» في الاستثناء؛ لأنه جعل المعنى الذي ذكره هو الأكثر شهرة في كلام العرب، ومن قال بهذا ابن الشجري في قوله: (سوى في الاستثناء معدود في الظروف، فهي في محل نصب على الظرف مؤدية معنى «غير»، فإن فتحتَ أوَّلها مددتَها ونصبتَها نَصْبَ الظروف، فقلت: خَرَجَ القومُ سَواء زيد، ولا يدخل الخافض عليها إلا في الشعر)[2]، وكان من هؤلاء ابن مالك[3]، وأبو حيان[4]، والمرادي[5]، وابن هشام[6]، والأشموني[7]، فهؤلاء النحويون ذكروا اللغات في «سوى»، ولم يضموها إلى أدوات الاستثناء الأخرى كما زعم بعضهم.

واختلف النحويون في إعراب «سوى»، فقد ذهبت طائفة منهم إلى أنها ملازمة للظرفية لا تنصرف، ونسب هذا إلى سيبويه[8]، وأكثرِ النحويين، قال أبو حيان: (وهي عند سيبويه، والفراء، وأكثر النحاة لازمة ظرفية لا تتصرف)[9]، وذهب إلى هذا ابن الشجري قال: («سوى» في الاستثناء معدودة في الظروف فهي في محل نصب على الظرف، مؤدية معنى «غير»)[10]. ويظهر أن سيبويه أَجاز تصرفها في الشعر لاستشهاده بقول الأعشى[11] الذي مر ذكره، وهذا يتفق مع ما نسب إليه.

وذهبت طائفة أخرى إلى أَنها منصوبة على الظرف، قال بهذا ابن الخشاب[12]، وابن الأنباري[13]، والعكبري[14]، وابن يعيش[15]، وابن عصفور[16]، وذكر الرضي أن هذا مذهب البصريين[17].

---

(١) معاني القرآن ٢/ ١٨١ ـ ١٨٢.
(٢) الأمالي الشجرية ١/ ٢٣٥.
(٣) انظر تسهيل الفوائد ١٠٧.
(٤) انظر ارتشاف الضرب ١/ ٦٣٤.
(٥) انظر شرح الألفية للمرادي ١/ ٥٩٧.
(٦) انظر مغني اللبيب ١/ ١٤١.
(٧) انظر شرح الأشموني ٢٣٥.
(٨) انظر الإيضاح في شرح المفصل ٢٤٥.
(٩) ارتشاف الضرب ١/ ٦٣٤.
(١٠) الأمالي الشجرية ١/ ٢٣٥.
(١١) انظر الكتاب ١/ ٢١ ـ ٢٢.
(١٢) انظر المرتجل لابن الخشاب ١٩٠.
(١٣) انظر أسرار العربية لابن الأنباري ٢٠٧.
(١٤) انظر اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري ٢٤٨ ـ ٢٤٩.
(١٥) انظر شرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٨٣.
(١٦) انظر المقرب لابن عصفور ١/ ١٧٢.
(١٧) انظر شرح الكافية للرضي ١/ ٢٤٨.

وهناك مذهب آخر، يذهب إلى جواز إعرابها إعراب الأسماء؛ لأنها خرجت عن الظرفية إلى الاسمية، ونسب هذا القول إلى الكوفيين، قال الرضي: وعند الكوفيين يجوز خروجها عن الظرفية، والتصرف فيها رفعاً، ونصباً، وجراً، كـ«غير»، وذلك لخروجها عن الظرفية إلى معنى الاستثناء)[١]. وأورد هذا ابن الحاجب، ولم يوقفه على قائل[٢]، وقال ابن مالك: (والأصح عدم ظرفيته ولزومه النصب)[٣]، وذكر المرادي أن ابن مالك ذهب إلى أَنها تعرب إعراب الاسم الذي يلي «إلاّ»[٤]، ونسب هذا إلى الزجاجي[٥] وذهب المرادي إلى تصرفها، قال: (وقد اتضح بذلك صحة القول بالظرفية إلا أَن الظاهر عدم لزومها لكثرة تصرفه في الشعر)[٦]، ومن هذا الخلاف يظهر أن الذين ذهبوا إلى أَنها لا ترد إلاَّ ظرفاً، منهم من أَجَاز تصرفها[٧].

«لاسيما»

«لاسيما» اختلف النحويون فيها من حيث مجيئها أَداة استثناء، فقد ذهبت طائفة منهم إلى أَنها من أدوات الاستثناء، وتفيد ما أفادته «إلا»، وكان من هؤلاء الزمخشري قال: (والرابع جائز فيه الجر، والرفع، وهو ما استثني بـ«لاسيما»)[٨]، وكان منهم ابن الخشاب[٩]، والتميمي[١٠]، والسكاكي[١١]، وابن معطي[١٢]، وابن يعيش[١٣]، وأبو علي

---

(١) المصدر نفسه ١/٢٤٨.

(٢) انظر الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ٢٤٥.

(٣) تسهيل الفوائد لابن مالك ١٠٧.

(٤) انظر شرح ألفية ابن مالك للمرادي ١/٥٩٧.

(٥) انظر مغني اللبيب لابن هشام ١/١٤١، وفي أوضح المسالك نسبه إلى الزجاج انظر ٢/٧٠.

(٦) شرح الألفية للمرادي ١/٦٠٠.

(٧) انظر المصدر نفسه ١/٦٠٠.

(٨) المفصل ٦٨.

(٩) انظر المرتجل ١٩٠.

(١٠) انظر كشف المشكل في علم النحو ٣٣٥.

(١١) انظر مفتاح العلوم ٥١.

(١٢) انظر الفصول الخمسون ١٩٠.

(١٣) انظر شرح المفصل ٢/٨٢.

الشلوبيني[١]، وابن الحاجب[٢]، والرضي[٣]، وابن هشام[٤]. ونسب هذا أبو حيان إلى الأخفش، وأبي حاتم، والنحاس[٥]. ونسبه ابن هشام إلى ابن الدهان[٦]. وقال السيوطي: إن هذا قول الكوفيين وجماعة من البصريين منهم الأخفش، وأبو حاتم، والفارسي والنحاس، وابن مضاء[٧]، وقال بمعناها هذا ابن منظور[٨].

وأنكر بعض النحويين ما جاء في «لاسيما» من أنها أَداة استثناء وكان منهم ابن مالك قال: (والمذكور بعد «لاسيما» منبه على أوليته بالحكم لا مستثنى)[٩]، ومنهم القرافي، قال في ـ قَامَ القومُ لاسيما زيدٌ ـ: (والذي أقوله: إن معناه قامَ القومُ وفَضَّلَهم زيدٌ في القيام، كما تقدم، ولا يجعل هذا من الاستثناء)[١٠] ومن الذين أَنكروها أبو حيان قال: (والصحيح أَنها ليست من أدواته، وإنما ذكرها سيبويه في باب «لا» التي لنفي الجنس)[١١]، ومن هؤلاء السيوطي[١٢].

ويتضح من هذا أن الخلاف في «لاسيما» ناتج عن تفسيرهم للمعنى الذي تؤديه هذه الأَداة، فلو نظرنا إلى قولنا: جاء القومُ لاسيما زيدٌ، لوجدنا أَن «لاسيما» لا تفيد ما أفادته «إلا»؛ وذلك لأَنها لم تخرج «زيد» من القوم على أنه لم يأتِ، وإنما فيها تخصيص، وتأكيد على مجيئه. والنحويون الذين ذهبوا إلى أنها أداة استثناء، كان لهم علم بهذا المعنى ـ التخصيص ـ ولذا حاول بعضهم أن يجمع بين هذا المعنى، ومعنى الاستثناء، وكان منهم ابن الحاجب، قال: (لا ينبغي أَن يكون في الاستثناء؛ لأَن الاستثناء إخراج شيءٍ من شيءٍ، وإثبات ضد الحكم له، وهذا ليس كذلك، بل هو إثبات ذلك الحكم الأول بطريق الزيادة في معناه. مثاله قولك: أَحْسِنْ إلى القوم لاسيما عمرٌو. وإنما أورده لما كان بينهما مخالفةٌ ما، لأَن الثاني ثبت له زيادة، فكأنه غيرُ الحكم الأول)[١٣]. فالواضح من النص أَن ابن الحاجب شعر بوجود مخالفة بين «القوم» و«عمرو»، وهذه

---

(١) انظر التوطئة ٢٧٩ ـ ٢٨٠.
(٢) انظر الإيضاح في شرح المفصل ٢٩٠.
(٣) انظر شرح الكافية ١/ ٢٤٨ ـ ٢٤٩.
(٤) انظر مغني اللبيب ١/ ١٤٠.
(٥) انظر ارتشاف الضرب ١/ ٦٣٦.
(٦) انظر مغني اللبيب ١/ ١٤٠.
(٧) انظر همع الهوامع ١/ ٢٣٤.
(٨) انظر لسان العرب مادة «سوا».
(٩) انظر تسهيل الفوائد ١٠٧.
(١٠) الاستغناء في أحكام الاستثناء ورقة ٧.
(١١) ارتشاف الضرب ١/ ٦٣٦.
(١٢) انظر همع الهوامع ١/ ٢٣٤.
(١٣) الإيضاح في شرح المفصل ٢٩٠.

المخالفة ـ عنده ـ هي التي مكنت «لاسيما» من جعلها أَدَاة استثناء. أما الرضي فإنه جعل كونها أَداة استثناء؛ لأَن ما بعدها مخرج عما قبلها من حيث أولويَّته بالحكم. قال: (وأَما «لاسيما» فليس من كلمات الاستثناء حقيقة، بل المذكور بعده منبه على أولويته بالحكم المتقدم، وإِنما عُدَّ مِن كلماته، لأَن ما بعدهُ مخرج عما قبله من حيث أولويته بالحكم)[1]. وأما ابن هشام فإنه جعل علة مجيئها أَداة استثناء؛ لأن الاسم الذي يليها مخرج مما أفهمه الكلام السابق، وجعل الاستثناء بها من الاستثناء المنقطع قال: (وأُجيب بأَنه مخرج مما أَفهمه الكلام السابقُ من مساواته لما قبلها، وعلى هذا فيكون استثناء منقطعاً)[2]، وجعل ابن يعيش الاستثناء فيها من باب التعظيم[3].

تركيب «لاسيما»:

جاءت «لاسيما» مركبة من «لا» و«سِيَّ» و«ما». وما جاء في «سِيَّ» أَنها مشددة، وقال بتخفيفها الأخفش وابن الأعرابي والنحاس وابن جني[4]، وابن الخشاب[5]، وابن مالك[6]، وأبو حيان[7]، وحكاه أبو بكر بن الأنباري[8]، ونسبه التبريزي إلى الأخفش[9].

وتركيب «لاسيما» من هذه الألفاظ متفق عليه عند النحويين فما جاء به سيبويه عن الخليل بقوله: (وسألت الخليل رحمه الله عن قول العرب «ولا سيما» فزعم مثل قولك: ولا مثلَ مَا زيدٌ، و«مَا» لغو)[10]، وتشبيه الخليل «لاسيما» بـ«لا مثلَ ما زيد يريد به أَنَّ سِيّ: سقط منها التنوين لإِضافتها إلى الاسم الذي يليها، كما هو في إِضافة «مثل»، وأَنَّ «ما» زيدت لغواً، أما ما جاء به في الاسم المرفوع بعدها، فقوله: (وقال: «ولاسيما زيدٌ»

---

(١) شرح الكافية ١/٢٤٨ ـ ٢٤٩.
(٢) مغني اللبيب ١/١٤٠.
(٣) انظر شرح المفصل ٢/٨٦.
(٤) انظر ارتشاف الضرب ١/٦٣٧ همع الهوامع ١/٢٣٥، ولم ينسبه إلى النحاس.
(٥) انظر المرتجل ١٩٠.
(٦) انظر تسهيل الفوائد ١٠٧.
(٧) انظر شرح ارتشاف الضرب ١/٦٣٧.
(٨) انظر شرح القصائد السبع الطوال ٣٣.
(٩) انظر شرح القصائد العشر ٦٣.
(١٠) الكتاب ٢/٢٨٦.

كقولهم «دَعْ ما زيدٌ»)[1] يريد من هذا أن «ما» اسم موصول و«زيدٌ» خبر لمبتدأ محذوف، والجملة صلة لـ«ما» وتابع كثيرون من النحويين ما جاء به سيبويه[2]، وقال بهذا التبريزي إلا أَنه استقبح الرفع[3]، ويتضح مما تقدم أن الاسم بعد «لاسيما» إذا جاء مجروراً، فإن «سِيّ» أُضيفت إليه، وإذا رفع، فإن «ما» صلة، والاسم المرفوع خبر لمبتدأ محذوف، وذهب أبو علي الفارسي إلى أن «ما» حرف كف «سِيّ» عن الإضافة إلى ما بعدها، كما هو في قولهم: على التمرةِ مثلُها زيداً[4]، وتابعه في هذا ابن الضائع[5]، واستحسنه أبو علي الشلوبيني[6]، وابن مالك[7]، وقد أجاز ابن خروف الرفع على أن تكون «ما» نكرة موصوفة والجملة بعدها صفة لها[8].

وهناك رأي آخر في الاسم المرفوع بعد «لاسيما»، هو أَن «ما» نكرة و«زيد» بدل منها، قال ابن الحاجب: (والوجه الثاني أن تكون «ما» نكرة بمعنى شيء، فيكون «زيد» بدلاً منها، فيكون التقدير: جاء القومُ لا مثلَ رجل زيدٌ)[9]، وتابعه في هذا الرضي[10].

والاسم الذي يلي «لاسيما» يكون معرفة، كما مثل سيبويه، ويكون نكرة، كما في قول امرئ القيس:

أَلاَ رُبَّ يـومٍ لـكَ مِـنْـهُـنَّ صـالـحٍ ... ولاسِـيَّـمَـا يـومٌ بـدارةِ جُـلـجُـلِ[11]

[طويل]

---

(١) المصدر نفسه ٢/ ٢٨٦.

(٢) انظر الأصول في النحو ١/ ٣٧٢ ـ ٣٧٣ شرح القصائد السبع الطوال ٣٣، شرح القصائد العشر ٦٣، ٢٨١ ـ ٢٨٢، شرح الكافية ١/ ٢٤٨، همع الهوامع ١/ ٢٣٤ وغيرها من المصادر المتقدمة.

(٣) انظر شرح القصائد العشر للتبريزي ٦٣.

(٤) انظر ارتشاف الضرب ١/ ٦٣٧.

(٥) المصدر نفسه ١/ ٦٣٧.

(٦) انظر التوطئة ٢٨١ ـ ٢٨٢، ارتشاف الضرب ١/ ٦٣٧.

(٧) انظر همع الهوامع ١/ ٢٣٤.

(٨) انظر ارتشاف الضرب ١/ ٦٣٦ وهمع الهوامع ١/ ٢٣٤.

(٩) الإيضاح في شرح المفصل ٢٩٠.

(١٠) انظر شرح الكافية ١/ ٢٤٩.

(١١) انظر شرح القصائد السبع الطوال ٣٢، شرح القصائد العشر ٦٢.

جاز في «يوم» الرفع والجر[١]، وجوز بعض النحويين النصب بعد «لاسيما» على أن يكون تاليها نكرة كما هو في بيت امرئ القيس، ولم ينقل عن سيبويه النصب بعدها ومن الذين أجازوا النصب ابن السراج[٢]، والزمخشري[٣]، والرضي[٤]، والقرافي[٥]، ومنهم أيضاً الأندلسي، قال الرضي: (قال الأندلسي: لا ينتصب بعد «لاسيما»، إلا نكرة، ولا وجه لنصب المعرفة)[٦]، وصرح بهذا الشلوبيني قال: (وما جاز فيه الرفع والنصب والجر، وهو ما استثنى بـ«لاسيما»، وكان نكرة نحو: لاسيما قوم)[٧]، وقال بهذا أيضاً أبو حيان[٨]، وابن هشام[٩]، والسيوطي[١٠]، أما ابن الحاجب، فإنه جوز النصب بعدها، ولم يظهر من عبارته شرط النكرة، قال: (والنصب، وهو الأقل، ولم يذكره، وقد وقع في بعض النسخ فأما الجر. . .)[١١]، وذكر الأشموني أن جمهور النحويين منعوا انتصاب المعرفة بعدها[١٢]، وهذا يعني تجويزهم انتصاب النكرة. وجعل ابن يعيش النصب في بيت امرئ القيس شاذاً، ولا يقاس عليه[١٣].

ووجه النصب عند من قال بنصبه مختلف، فبعضهم نصبه على الظرفية كابن السراج[١٤]، وابن يعيش[١٥]، وبعضهم الآخر نصبه على التمييز، و«ما» نكرة تامة، منهم

---

(١) انظر الأصول في النحو ١/ ٣٧٢ ـ ٣٧٣، شرح القصائد السبع الطوال ٣٣، شرح القصائد العشر ٦٣، المفصل ٦٩، الفصول الخمسون ١٩٠ ـ ١٩١، شرح المفصل ٢/٨٦، شرح الكافية ١/ ٢٤٩، الاستغناء في أحكام الاستثناء ورقة ٧، ارتشاف الضرب ١/٢٤٩، الاستغناء في أحكام الاستثناء ورقة ٧، ارتشاف الضرب ١/٦٣٦، همع الهوامع ١/ ٢٣٤، شرح الأشموني ٢٤١.

(٢) انظر الأصول في النحو ١/ ٣٧٣

(٣) انظر المفصل ٦٩.

(٤) انظر شرح الكافية ١/٢٤٩.

(٥) انظر الاستغناء في أحكام الاستثناء للقرافي ورقة ٧.

(٦) شرح الكافية ١/٢٤٩.

(٧) التوطئة ٢٨١.

(٨) انظر ارتشاف الضرب ١/ ٦٣٦.

(٩) انظر مغني اللبيب ١/ ١٤٠.

(١٠) انظر همع الهوامع ١/ ٢٣٤.

(١١) الإيضاح في شرح المفصل ٢٩٠.

(١٢) انظر شرح الأشموني ٢٤١.

(١٣) انظر شرح المفصل ٢/ ٨٦.

(١٤) انظر الأصول في النحو ١/ ٣٧٣.

(١٥) انظر شرح المفصل ٢/ ٨٦.

القرافي[1]، وأبو حيان[2]، وابن هشام[3]، والسيوطي[4]، والأشموني[5]. ومن النحويين من نصبه على أنه صلة الموصول أي: ظرف صلة لـ«ما». وحذف ناصبه، وهو قول أبي القاسم بن القاسم، وقدره: ولا مثلَ الذي اتفق يوماً بدارة جلجل، فحذف للعلم به[6]، وبعضهم نصبه على أنه مفعول به لفعل متعد محذوفٍ تقديره «أعني»[7].

أما ما جاء في إعراب «سي»، فهي منصوبة بـ«لا» النافية للجنس عند سيبويه[8]، وأَكثر النحويين[9]، وكان ينبغي أن تبنى على الفتح؛ لأَنها اسم «لا»، ولما أُضيفت زال عنها البناء؛ لأنها لا تشبه الحروف في حال الإضافة. وذهب أبو علي الفارسي إلى أنها منصوبة على الحال، و«لا» ليس لها عمل. أما العامل في «سي» فهو الجملة التي تسبقها وتقدير الكلام: قَام القومُ غيرَ مماثلين زيداً في القيام[10]، ورَد عليه ابن هشام قائلاً: (لو كان كما ذكر، لامتنع دخول الواو، ولوجب تكرار «لا»، تقول: رأيت زيداً لا مِثْل عَمرٍو، وَلاَ مِثْلَ خالدٍ)[11].

وما جاء في «لا»؛ فإنها لا تجرد عِن «سيما»، وجعلها سيبويه مع إلحاق الواو بهما كالمثل السائر[12]، وهذا يرد على مَن ذكر أن سيبويه حذف «ما»[13]، ومنع ثعلب أن ترد بغير الصورة التي جاءت في قول امرئ القيس[14]، أي «ولاسيما».

---

(١) انظر الاستغناء في أحكام الاستثناء للقرافي ورقة ٧.
(٢) انظر ارتشاف الضرب ١/ ٦٣٦.
(٣) انظر مغني اللبيب ١/ ١٤٠.
(٤) انظر همع الهوامع ١/ ٢٣٤.
(٥) انظر شرح الأشموني ٢٤١.
(٦) انظر ارتشاف الضرب ١/ ٦٣٦.
(٧) انظر شرح الكافية ١/ ٢٤٩.
(٨) انظر الكتاب ٢/ ٢٧٦، والمصدر نفسه ٢/ ٢٨٦.
(٩) انظر شرح القصائد العشر ٦٣، شرح المفصل ٢/ ٨٥، مغني اللبيب ١/ ١٤٠، همع الهوامع ١/ ٢٣٥، شرح الأشموني.
(١٠) انظر ارتشاف الضرب ١/ ٦٣٧، مغنى اللبيب ١/ ١٤٠، همع الهوامع ١/ ٢٣٥، شرح الأشموني ٢٤١.
(١١) مغني اللبيب ١/ ١٤٠.
(١٢) انظر الكتاب ٢/ ١٧٠.
(١٣) انظر ارتشاف الضرب ١/ ٦٣٦، همع الهوامع ١/ ٢٣٤.
(١٤) انظر الصاحبي ١٥٥، شرح القصائد العشر ٦٣، شرح الأشموني ٢٤١.

ومن النحويين من ذهب إلى أن «سيما» أَداة استثناء، لكنه عندما مثل بها لم يجردها عن «لا» منهم ابن الخشاب قال: (ومن الأسماء التي عدت في باب الاستثناء، فكانت استثناء في المعنى «سيما» إذا قلت: أكرمَ الناسِ قومُك ولاسيما بنو عمِّك)[١]، ومثل هذا جاء به التميمي[٢]، وقال ابن يعيش فيها: (ولا يستثنى بـ«سيما» إلا ومعه جحد)[٣]. وهذا الكلام فيه شيء من التعميم، وكان لزاماً عليه أن يقصر الجحد بـ«لا»، وذكر أبو حيان حذف «لا» في كلام الأدباء والمولدين، وقال إنه لا يحتج به[٤]، وجوز الرضي حذف «ما»، ويكون الموضوع من باب الاختصاص[٥].

وما جاء في الواو إذا لحقت «لاسيما» أنها اعتراضية[٦]، وجعل ابن هشام دخولها واجباً[٧]، وجوز الأشموني حذفها، قال الشاعر:

فِهْ بـالـعُـقُـودِ وبـالأَيْـمَـانِ لاسِيَّـمَـا   عـقـدٌ وفـاءٌ بِـه مِـنْ أَعْـظَـمِ الـقُـرَبِ[٨]
[بسيط]

وما جاء في «لاسيما» أَنها توصل بالظرف نحو: يعجبني اعتكافُك ولاسيما، عندَ الكعبةِ، وتوصل بالجملة الفعلية نحو: يعجبني كلامُك لاسيما تعظ به، كما جاز أن يليها «أن» الشرطية[٩]، نحو قول الشاعر:

أَرَى... يَجْلُو الـهَـمَّ والـغَـمَّ والـعَـمَى   ولاسـيـمـا أَنْ بِـالْمَرَسِ الـضَّـخْـمِ[١٠]
[طويل]

وحكي عن الأخفش أن فلاناً كريم ولاسيما إنْ تأتِه قاعداً، وإذا جاز مجيء الشرط

---

(١) المرتجل ١٩٠.
(٢) انظر كشف المشكل في علم النحو ٣٣٥، وانظر المصدر نفسه ٣٣٧.
(٣) انظر شرح المفصل ٢/٨٦.
(٤) انظر ارتشاف الضرب ١/٦٣٧ وهمع الهوامع ١/٢٣٥.
(٥) انظر شرح الكافية ١/٢٤٩.
(٦) انظر المصدر نفسه ١/٢٤٩.
(٧) انظر مغني اللبيب ١/١٣٩.
(٨) انظر شرح الأشموني ٢٤١.
(٩) انظر ارتشاف الضرب ١/٦٣٧ وهمع الهوامع ١/٢٣٤.
(١٠) انظر المصدرين السابقين، وأُشير إلى حذف بعض أجزاء البيت لاستقباح ذكره.

تكون «ما» كافة، وليست مضافة؛ لأنه لا يجوز أن تضاف إلى الجملة الشرطية[1]، ولا تدخل عليها الواو إذا تلتها جملة[2].

ما تقدم في «لاسيما» وما جاء في تركيبها سواء أكان عند الذين قالوا بها أنها أداة استثناء أم الذين لم يقولوا، يتضح من خلال الأمثلة أن «لاسيما»، أداة مركبة ملازمة لهذا التركيب، وأنها تفيد الاختصاص، فقولنا: جاء القومُ لاسيما زيدٌ، ليس فيه دلالة على أنه يفيد الاستثناء؛ لأن الاستثناء إخراج وفي المثال تأكيد وتخصيص على مجيء «زيد» مع القوم، وهذا يمكن أن يضم استخدامها إلى الضرب الثاني من الاستثناء المنقطع.

«بله»

«بَلْهَ» بفتح الباء، وسكون اللام وفتح الهاء، ورواها أبو زيد بتقديم الهاء، فتقول: بَهْلَ، بسكون الهاء[3]، ورواها أبو الحسن الهيثم بفتح الهاء، فتقول بَهَلَ[4].

وذهب النحويون في «بله» مذاهب، منها أنها تكون مصدراً بمعنى الترك، ويكون الاسم بعدها مجروراً، لأنه مضاف إليه من إضافة المصدر إلى المفعول، والمذهب الثاني أنها تكون اسم فعل بمعنى «دع»، والاسم الذي يليها يكون منصوباً على المفعولية، وهذان المذهبان عليهما أكثر النحويين[5]، والمذهب الثالث أنها تكون بمعنى «كيف»، ويكون الاسم بعدها مرفوعاً، وهذا قول قطرب، وأبي الحسن[6]، وأنكر هذا أبو علي الفارسي[7] ورُدّ عليه بالسماع كقول كعب بن مالك الخزرجي:

تَـذَرُ الجَـمـاجِـمُ ضَـاحـيـاً هَـامَـاتُهـا ... بَـلْـهَ الأكـفُ كـأنَّهـا لَمْ تُخْـلَـقِ[8]

[كامل]

---

(١) ارتشاف الضرب ١/ ٦٣٧.

(٢) انظر همع الهوامع ١/ ٢٣٥.

(٣) انظر شرح المفصل ٤/ ٤٩، ارتشاف الضرب ١/ ٦٣٨.

(٤) انظر الجنى الداني ٤٠٤، همع الهوامع ١/ ٢٣٦.

(٥) انظر الكتاب ٤/ ٢٣٢، شرح المفصل ٤/ ٤٧، الاستغناء في أحكام الاستثناء ورقة ٧، مغني اللبيب ١/ ١١٥.

(٦) انظر ارتشاف الضرب ١/ ٦٣٩، الجنى الداني ٤٠٤، مغني اللبيب ١/ ١١٥.

(٧) انظر الجنى الداني ٤٠٤، مغني اللبيب ١/ ١١٥.

(٨) انظر كشف المشكل في علم النحو ٢٣٦، شرح المفصل ٤/ ٤٨، مغني اللبيب ١/ ١١٥.

وروي البيت بالرفع، والنصب والجر[1]، وقيل: إن أبا علي الفارسي ذهب إلى أنها مصدر، لا فعل له[2].

ومما جاء في «بله» أَنها تكون بمعنى «أصل»، وبمعنى «أجل»، وبمنزلة «على»[3] وذكر ابن يعيش أَن الأخفش ذهب إلى أَن «بله» حرف جر[4]، وقيل إِنها جاءت بمعنى النفي[5]، أما حكمها الإعرابي فالظاهر أَنها معربة إذا جاءت مصدرية[6]، وفي غير ذلك مبنية[7].

ومما جاء في «بله» إِنها تأتي بمعنى «سوى»[8]، وبمعنى «غير»[9] وبمعنى «لاسيما»[10]، ولهذه المعاني عدها طائفة من النحويين أَنها أداة استثناء[11]. وكان من هؤلاء الأخفش، فإِنه ذهب إلى إِن «بله» حرف جر، بمنزلة «حاشا» و«عدا»[12] ونسب إليه أَيضاً أَنها تنصب ما بعدها البتة[13]، ومن قال بها أبو الحسن التميمي إلا أَنه ذهب إلى أنها اسمُ فعلٍ والمستثنى بها منصوب[14]، ونسب إلى الكوفيين، والبغداديين أَنهم يذهبون إلى أن «بَله» أداة استثناء[15]، ومن أمثلتهم على مجيئها في الاستثناء «أكرمت

---

(١) انظر ارتشاف الضرب ١/٦٣٨ ـ ٦٣٩، الجنى الداني ٤٠٤، مغني اللبيب ١/١١٥، ورواه ابن يعيش بالنصب والجر ولم يذكر الرفع. انظر شرح المفصل ٤/٤٨ ـ ٤٩، ورواه التميمي بالجر لا غير ـ انظر كشف المشكل في علم النحو ٣٣٦.

(٢) انظر ارتشاف الضرب ١/٢٣٩.

(٣) انظر لسان العرب مادة «بله».

(٤) انظر شرح المفصل ٤/٤٩، وانظر أيضاً ارتشاف الضرب ١/٦٣٨ ـ ٦٣٩، الجنى الداني ٤٠٤، وهمع الهوامع ١/٢٣٦.

(٥) انظر الجنى الداني ٤٠٤.

(٦) انظر شرح المفصل ٤/٤٨، الجنى الداني ٤٠٤، مغني اللبيب ١/١١٥.

(٧) انظر ما تقدم من مصادر ولسان العرب مادة «بله».

(٨) انظر الصاحبي ١٤٦، ومختار الصحاح ٦٥.

(٩) انظر ارتشاف الضرب ١/٦٣٨، وهمع الهوامع ١/٢٣٦.

(١٠) انظر همع الهوامع ١/٢٣٦.

(١١) انظر مغني اللبيب ١/١١٥.

(١٢) انظر شرح المفصل ٤/٤٩.

(١٣) انظر مفتاح العلوم ٥١.

(١٤) انظر كشف المشكل في علم النحو ٣٣٥.

(١٥) انظر ارتشاف الضرب ١/٦٣٨، الجنى الداني ٤٠٤ ـ ٤٠٥.

العبيدَ بلهَ الأَحْرَارَ» بالنصب. وعللوا مجيئها في المثال على أنها تفيد الاستثناء؛ لأن ما بعدها خارج مما قبلها في الوصف حيث كان مرتباً عليه[1].

ومن شواهدهم الشعرية قول كعب بن مالك الخزرجي الذي سبق ذكره. والحديث القدسي: (أَعْدَدْتُ لِعِبادي الصَّالِحِينَ مَا لاَ عَينٌ رَأَتْ وَلاَ أُذُنٌ سَمِعَتْ، ولا خَطَرَ على قلبِ بَشَر بَلْهَ مَا أَطْلَعْتُم عَلَيْهِ)[2]، فـ«بله» في الشاهد والحديث القدسي أفادت الاستثناء، لأنها بمعنى «غير»، وقال بها السكاكي[3] أيضاً.

وقد أَنكر البصريون على هؤلاء النحويين؛ لأنهم لا يجيزون النصب بعد «بله»[4]، ورد عليهم بالسماع[5]، كما أنكرها ابن الضائع[6]، والقرافي[7].

وما جاء في «بله» من أنها أداة استثناء يمكن أن يكون ذلك في الشاهد الشعري، لأن في «بله» معنى الانقطاع وفيه معنى المدح، فكعب بن مالك يصف السيف وحدته في قطع الرؤوس. ثم جاء في «بله» التي بمعنى «إلا»، أو «غير»، وكأنما أراد أن يذكر عيباً، لكنه أطرى في مدحه السيف، حتى قال فيه إنه بقطعه الأيدي لم يبق لها من أثرٍ، يدل على أَنها كانت موجودة، وهذا الضرب من المدح قال به البلاغيون[8]، ومثله في قول النابغة الجعدي:

فَتَـى كَـمُـلَـتْ خَيْـراتُـهُ غَـيْـرَ أَنَّـه   جَـوادٌ فَـلا يُبْـقِـي مِـنَ المَالِ بَـاقِـيـا[9]

[طويل]

أما الحديث القدسي. فإنه من الاستثناء المتصل إذا كان ما أَطلع به الناس عليه من

(١) انظر ارتشاف الضرب ١/٦٣٨، الجنى الداني ٤٠٤ ـ ٤٠٥، همع الهوامع ١/٢٣٥.
(٢) انظر الصاحبي ١٤٦، مختار الصحاح ٩٥، همع الهوامع ٠٠٠٠٠، مغني اللبيب ١/١١٥.
(٣) انظر مفتاح العلوم ٥١.
(٤) انظر ارتشاف الضرب ١/٦٣٨ ـ ٧٣٩، الجنى الداني: ٤٠٥ وهمع الهوامع ١/٣٣٥.
(٥) انظر المصادر السابقة نفسها.
(٦) انظر همع الهوامع ١/٢٣٥.
(٧) انظر الاستغناء في أحكام الاستثناء ورقة ٧.
(٨) انظر إعجاز القرآن ١٠٧، والإيضاح في علوم البلاغة ٥٢٤.
(٩) مر ذكر الشاهد صفحة ١١٣.

جنس ما أعدّه الله لهم. والله أعلم[1].

أما المثال الذي جاؤوا به، فإنه على غرار «لاسيما». ولا يؤخذ به على أنه استثناء.

ونخلص من هذا أَنَّ التركيب الذي ترد فيه «بله» هو الذي يحدد استخدامها، ومعناها من بين المعاني التي جاءت بها.

«بيد»

«بيد» ويقال: «ميد»[2]، تأتي بمعنى «غير»، وهو قول الكسائي[3]، ولذا عدها بعض النحويين من أدوات الاستثناء، منهم ابن السراج، قال: (اعلم أنه قد جاء من الأسماء والأفعال والحروف ما فيه «إلا»، ويضمون إليها «بيد» بمعنى «غير»)[4]، ومنهم ابن الحاجب[5]، وقال بها ابن مالك في قوله: (ويساويها في الاستثناء المنقطع «بيد» مضافاً إلى «أَن» وصلتها)[6]، ومنهم أبو حيان قال: (وتساوي «بيد»، «غيراً»، وتضاف إلى «أَنْ» وصلتها، وتقع في الاستثناء المنقطع)[7]، ومن شواهدهم على ذلك، قول الشاعر:

عَمْداً فَعَلْتُ ذاكَ بَيْدَ أَنِّي   أَخافُ لو هَلَكْتُ لم تُرِنِّ[8]

[رجز]

(١) وجاء الحديث القدسي في كتاب مشكاة الأنوار فيما روي عن الله سبحانه للإمام محيي الدين عبدالله الطائي (ت ٦٣٨). صفحة ١٤، ولم ترد به الأداة «بله» إذ جاء فيه «أعدَدْتُ لعبادي الصالحين مَا لا عينٌ رأت، ولا أذنٌ سمعت، ولا خطر على قلب بشر». ومثل هذا جاء في الأحاديث القدسية للعلامة ملا علي القارئ (ت ١٠١٦ هـ). صفحة ٥.

(٢) انظر ارتشاف الضرب ١/ ٦٣٣ ـ ٦٣٤ ومغني اللبيب ١/ ١١٤ وهمع الهوامع ١/ ٢٣٢، وانظر لسان العرب مادة «بيد».

(٣) انظر لسان العرب مادة «بيد».

(٤) انظر الأصول في النحو ١/ ٣٤٦.

(٥) انظر شرح الكافية ١/ ٢٤٦.

(٦) انظر تسهيل الفوائد ١٠٧.

(٧) ارتشاف الضرب ١/ ٦٣٣ ـ ٦٣٤. وانظر شرح الكافية ١/ ٢٤٦، الإيضاح في علوم البلاغة، ٥٢٤، مغني اللبيب ١/ ١١٤.

(٨) انظر الصاحبي ١٤٧، ارتشاف الضرب ١/ ٦٣٣ ـ ٦٣٤، مغني اللبيب ١/ ١١٥، همع الهوامع ١/ ٢٣٢، وانظر لسان العرب مادة «بيد».

ومنها حديث الرسول «ص»: (نَحن الآخِرون السّابقونَ يومَ القِيامَةِ، بَيْدَ أَنَّهم أُوتوا الكتابَ مِنْ قَبْلِنا وأُوتيناهُ مِنْ بَعْدِهم)[١]، ومنها ما حكاه ابن السكيت: رجلٌ كثيرُ المالِ بَيْدَ أنه بخيلٌ[٢].

ومما قالوه في «بيد» في الاستثناء، إنها لا تأتي إلا منصوبة، وتوصل بـ«أَنْ» وتقع في الاستثناء المنقطع، وهذا قول أبي حيان[٣]، وابن هشام[٤]، والسيوطي[٥]. وقد جاءت «بيد»، ولم توصل بـ«أَنْ» في قول امرئ القيس:

بَيْدَ لا يَعْثُرُ بالرِّدْفِ وَلاَ ... يسلمُ الحَيّ إذا الحَيُّ طُرِدْ[٦]

[رَمل]

قال فيه أبو حيان: (يريد بيد أنه لا يعثر)[٧]، الواضح من كلامه أن «بيد» إذا لم توصل بـ«أَنْ»، قدرت لها، كما هو في قول امرئ القيس.

وقد فسر النحويون «بيد» بمعانٍ أُخرى، فقالوا في الحديث: «أَنا أَفصح العرب بيد. . .» أَنَّ «بيد» بمعنى «مِن أَجل»[٨]، وقيل معناها «على»، حكاه أبو عبيدة[٩]، وما جاء في قوله عليه الصلاة والسلام: «نَحْنُ السابِقونَ. . .» قالوا: «بيد» بمعنى «بقوة»[١٠].

واحتمال كون «بيد» من أدوات الاستثناء غير مستبعد، وخاصة في الاستثناء المنقطع؛ لأن ما جاء في حديث الرسول «ص» يمكن أن يحمل على «ولا عيبَ فيهم غيرَ أَن سيوفهم»[١١]، وهو المدح كما مَرَّ في «بله»، ويؤيد هذا رد ابن مالك، وغيره، على

---

(١) انظر صحيح البخاري كتاب الجمعة باب فرض الجمعة، وانظر ما تقدم من مصادر في (بيد).
(٢) انظر مغني اللبيب ١/ ١١٤، همع الهوامع ١/ ٢٣٢، وانظر لسان العرب مادة «بيد».
(٣) انظر ارتشاف الضرب ١/ ٦٣٣ - ٦٣٤.
(٤) انظر مغني اللبيب ١/ ١١٤.
(٥) انظر همع الهوامع ١/ ٢٣٢.
(٦) انظر ارتشاف الضرب ١/ ٦٣٣ - ٦٣٤.
(٧) المصدر نفسه ١/ ٦٣٣ - ٦٣٤.
(٨) انظر مغني اللبيب ١/ ١١٤.
(٩) انظر لسان العرب مادة «بيد».
(١٠) المصدر نفسه مادة «بيد».
(١١) مر ذكر الشاهد صفحة ١٠٧ .

من زعم أن «بيد» لا تحمل معنى «غير»[1]، إذ جعل شواهدها على غرار «غير»، في قول النابغة الذبياني: ولا عيب فيهم غير أن سيوفهم، أي إِنها تفيد المدح بما يشبه الذم، وهذا يعني أن «بَيْد» محصور استخدامها في الاستثناء المنقطع، وأكثر ما تكون في المدح بما يشبه الذم.

(١) انظر همع الهوامع ١/ ٢٣٢ .

(٤) أدوات أخـــرى

«اللام» بمعنى «إلاّ»

ذهب قوم من النحويين إلى أن اللام تكون بمعنى «إلا» في المفرغ، إذا سبقت بـ«إنْ» التي تفيد النفي، ومن قال بمعناها هذا الفراء، في قوله: (ومعنى إنْ ضربت لزيداً، كمعنى قولك: ما ضربت إلاّ زيداً)[١]، ونسب هذا القول إلى الكوفيين، قال الزجاجي: (وأهل الكوفة يسمون هذه اللام لام «إلا»، ويجعلون «إنْ» هاهنا بمنزلة «ما» في الجحد، قالوا: ومعنى قوله: ﴿وَإِن وَجَدْنَآ أَكْثَرَهُمْ لَفَٰسِقِينَ﴾ [الأعراف: ١٠٢]، «ما وجدنا أكثرهم إلا فاسقين» وكذلك قوله: ﴿وَإِن كُنتَ مِن قَبْلِهِۦ لَمِنَ ٱلْغَٰفِلِينَ﴾ [يوسف: ٣]، تأويله عندهم: ما كنتَ مِن قبلِه إلاّ مِنَ الغافلين، وكذلك سائر هذا الذي يخرجونه إلى هذا التأويل)[٢]، ونقل هذا أكثر النحويين[٣]، نذكر منهم الهروي قال: (وأهل الكوفة يقدرون «إنْ» في قولك: «إنْ زيدٌ لَقَائِمٌ» و«إنْ قَامَ لَزيدٌ» بمعنى «ما»، واللام بمعنى «إلا»، والتقدير: ما زيدٌ إلاّ قائمٌ، وَمَا قَامَ إلاّ زَيدٌ)[٤]، ويظهر من الأمثلة التي جاء بها الهروي أن اللام تفيد «إلا» في المفرغ، وفي القصر.

ونسب هذا إلى الكسائي إذا وَلى «إنْ» فِعلٌ[٥]، كما نسب إلى الزجاج[٦]، واستحسنه مكي بن أبي طالب في قوله تعالى: ﴿إِنْ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾ [طه:

(١) معاني القرآن ٢/ ٣٩٥.

(٢) الزجاجي أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق، كتاب اللامات، تحقيق مازن المبارك، ١١٩ (دمشق ـ ١٩٦٩).

(٣) انظر مجمع البيان في تفسير القرآن م ١/ ٢٢٤، البيان في غريب إعراب القرآن ١/ ١٢٦، شرح المفصل ٣/ ١٢٩ ـ ١٣٠، البحر المحيط ١/ ٢٥٥، مغني اللبيب ١/ ٣٧.

(٤) الأزهية في علم الحروف ٣٨ ـ ٣٩.

(٥) انظر البحر المحيط ١/ ٢٦٤.

(٦) انظر مجمع البيان في تفسير القرآن م ٣/ ١٠٥.

٦٣](١)، قال: (وأما على مذهب الكوفيين فهو من أحسن شيء؛ لأنهم يقدرون «إنْ» الخفيفة بمعنى «ما» واللام بمعنى «إلا»)(٢)، لكنه ضعفه لمجيء اللام بهذا المعنى(٣)، والذي يقوي مذهب الكوفيين قراءة أُبي لقوله تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذَانِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾ [طه: ٦٣]، فقد قرأها «إنْ ذانِ إلاَّ سَاحِرَانِ»(٤)، وفي رواية «مَاذانِ إلاَّ سَاحِران»(٥).

وما جاء به الكوفيون ومن تابعهم أَنكره أكثر النحويين، وذلك أَنهم يذهبون إلى أَن «إنْ» مخففة من الثقيلة، واللام فارقة بينها وبين المشبه بـ«ما» النافية، وكان من هؤلاء النحويين سيبويه، قال: (واعلم أنهم يقولون: إنْ زيدٌ لذاهبٌ، وإنْ عمرو لخيرٌ منك، لمَّا خففها، جعلها بمنزلة «لكن» حين خففها، وألزمها اللام، لئلا تلتبس بـ«إنْ» التي هي بمنزلة «ما» التي تنفى بها)(٦). وقال بهذا الأخفش في قوله: (إنْ هذان لَساحِرانِ «خفيفة في معنى ثقيلة، وهي لغة لقوم، يرفعون ويدخلون اللام، ليفرقوا بينها وبين التي تكون في معنى «ما»، ونقرؤوها ثقيلة، وهي لغة بني الحارث بن كعب)(٧). وغلط الزجاجي الكوفيين فيما جاؤوا به، قال: (وهذا غلط، لأن اللام للإيجاب، والتخفيف، و«ما» للنفي، فلا يجوز اجتماعها في حال، فيكون الكلام مخففاً منفياً)(٨)، وقول الزجاجي مردود، وخاصة إذا علمنا أَن أكثر النحويين وَصَفُوا «إلاَّ» في المفرغ بأَنها تفيد الإيجاب بعد النفي، وهذا يقال في اللام و«إنْ» أَيضاً.

والواضح مما تقدم أَن الكوفيين ومن تابعهم يريدون أن تكون اللام بمعنى «إلاَّ» في القصر، وأنها لا تكون بمعناها هذا إلاَّ أن تسبق بـ«إنْ»، المشبه بـ«ما» والتي تفيد النفي، لا

---

(١) وفي هذه الآية خلاف طال بين النحويين في ذلك انظر معاني القرآن للفراء ٢/١٨٣ ـ ١٨٤، معاني القرآن للأخفش ٨٤، والمصدر نفسه. ٢٧، مشكل إعراب القرآن ٤٦٦ ـ ٤٦٨، الكشاف ٢/٤٥٣، شرح المفصل ٣/١٢٩ البحر المحيط ٦/٢٥٥.
(٢) مشكل إعراب القرآن ٤٦٧ وانظر المصدر نفسه ٧٥٢.
(٣) المصدر نفسه ٤٦٧ ـ ٤٦٨.
(٤) انظر معاني القرآن للفراء ٢/١٨٤، الكشاف ٢/٥٤٣.
(٥) انظر مجمع البيان في تفسير القرآن ٤/١٧.
(٦) الكتاب ٢/١٣٩.
(٧) معاني القرآن ٢٧٠.
(٨) اللامات ١٢٠.

غير، أما النفي المعنوي أو الأدوات الأخرى من النفي، فلا تقع به، وبقصرهم على مجيئها هذا، وبمعناها هذا أرادوا بها ضرباً من ضروب القصر، فكما أن القصر يقع بـ«ما» و«إلاّ»، كذلك يقع بـ«إنْ» واللام، شأنها شأن الحصر بـ«إنما»، فقد عَدَّها البلاغيون من أدوات القصر[1]. وكذا القول في الآيات التي مرّت بأنها تفيد ما تفيده «ما» و«إلا».

ونشير إلى أن الهروي ذهب في اللام في نحو: «إنْ قامَ كزيدٌ» إلى أنها تفيد الاستثناء الفرغ[2]. وهو ضرب من الحصر.

«لا مثل ما» و«لا سواء ما» و«لا ترما» و«لو ترما»[3]

هذه الألفاظ أُلحقت بـ«لاسيما» من حيث المعنى، فـ«لا مثلَ ما» حكاها ابن الأعرابي، وأبو الحسن النسائي، وهي عندهما بمعنى «لاسيما»، وحكم الاسم الذي يليها جاز فيه النصب، والجر، كما هو الحال بعد «لاسيما»[4]، وقال فيهما كراع: («لاسيما» و«لامثلَ ما» و«لَو تَرَ ما» بمعنى واحد)[5]، وهذا يعني عدم وجود فرق بينها، وخاصة إذا علمنا أن سيبويه، ومن تابعه شبه لاسيما بـ«لا مثلَ ما» في العمل، وإنَّ «سِي» بمعنى «مثل»، ولذا جاء هذا التشابه بينهما في المعنى والعمل.

أما «لا سواء ما»، فهي لا تختلف عن «لاسيما» بل إن بعض النحويين صرح أن «لا سواء ما» هي «لاسيما» قال ابن مالك: (ويقال: «لاسيما» بالتخفيف و«لاسواء ما»)[6] وهذا يعني أن ما جاء في «لاسيما» يقال على «لا سواء ما».

أما «لا تَرما»، فهي بمعنى «لاسيما» إلا أن تركيبها يختلف عن «لاسيما»، وذلك أَنها مركبة من «لا» والفعل، «تَرَ» و«ما»، فالواضح أَن الفعل فيها قد حذفت لامه، وفي هذا قال أبو حيان: (جاز أن يكون النهي، والتقدير: لا تَرَ أَيُّها المخاطب الذي هو زيدٌ، والمعنى في: قام القومُ ولاَ تَرَ ما زيدٌ، ولا تُبْصِرُ الشخصَ الذي هو زيدٌ، فإنه في القيام

(١) انظر دلائل الإعجاز ٢١٥، البرهان الكاشف عن إعجاز القرآن ١٦٢، الإيضاح في علوم البلاغة ١/ ٢١٦.
(٢) انظر الأزهية في علم الحروف ٣٨.
(٣) انظر ارتشاف الضرب ١/٦٣٨، همع الهوامع ١/ ٢٣٥.
(٤) انظر ارتشاف الضرب ١/٦٣٨.
(٥) تسهيل الفوائد ١٠٧.

أولى به منهم، وجاز أن تكون «لا» نافية، وحذف ألف «تَرَى» على جهة الشذوذ، كما حذفت في «لاَ أَدْرَ» و«لاَ أُبالِ»)[1]. وأما «ما»، فهي لا تكون إلا موصولة؛ لأَنها لا تكون زائدة، كما في «لاسيما» وذلك أن الفعل لا يضاف، ومعنى هذا أن الاسم الذي يليها لا يكون إلا مرفوعاً.

أما «لو تر ما»، فقد حكاها ابن الأعرابي، والأحمر، وهي كـ«لا تر ما»، والفعل فيها محذوف اللام، وهي عند الفارسي من كلام أهل مكة. قال: (حذفت منه اللام، كما قالوا «ولو ترما» أَهل مكة، وذلك لكثرة الاستعمال)[2]، وحذفت لام الفعل عند الفارسي، كما هو واضح في النص، لكثرة الاستعمال، كما حذف اللام في «حاشا لله» أما أبو حيان فَحَذف اللام عندَه شذوذٌ[3]، وفي هذا التركيب جاء «لو»، وهو حرف شرط، يحتاج إلى جملة الجواب، وهي محذوفة، قال أبو حيان: (وجواب «لو» محذوف، أي: لو تُبْصِرُ الذي هو زيدٌ لرأيتَه أَولى منهم بالقيام)[4]. أما حكم الاسم الذي يلي هذه الأَداة فإنه لا يجوز فيه إلا الرفع كما هو في «لا ترما».

وهذه الأدوات التي جاء بها بعض النحويين، لا ينكر أَنها تؤدي معنى «لاسيما»، ويقال فيهن ما جاء في «لاسيما» فيما تفيده من معنىً في الاستثناء المنقطع.

«ما»

ذهبت طائفة من النحويين إلى أن «ما» أداة استثناء، واستدلوا على ذلك بقول العرب «كُلُّ شيءٍ مهمةٌ مَا النساء وذكرهُنَّ»[5]، ونسب هذا القول في «ما» إلى الفراء، وعلي بن مالك الأحمر، والسهيلي[6]، ونسبه الرضي إلى بعض النحويين بأنه ذهب إلى استثناء: (ما النساءَ وذكرهن بـ«عدا» مضمرة، وقال بعضهم «ما» مؤول بـ«إلا»)[7].

---

(١) ارتشاف الضرب ١/٦٣٨، همع الهوامع ١/٢٣٥.

(٢) انظر لسان العرب مادة «حشا».

(٣) انظر ارتشاف الضرب ١/٦٣٨.

(٤) المصدر نفسه ١/٦٣٨.

(٥) انظر تسهيل الفوائد ١٠٦، شرح الكافية ١/٢٣٠، ارتشاف الضرب ١/٦٢٩، همع الهوامع ١/ ٢٣٣.

(٦) انظر ارتشاف الضرب ١/٦٢٩، همع الهوامع ١/٢٣٣.

(٧) شرح الكافية ١/٢٣٠، وانظر ارتشاف الضرب ١/٦٢٩.

وأنكرت طائفة من النحويين ما جاء في «ما»، فقد ذهبوا فيها إلى أنها «ما» المصدرية، والمحذوف بعدها فعل، وقد اختلف فيه، فقدره ابن مالك[1]، والرضي[2]، بـ«عَدَا»، وقدره بعض الأندلسيين بـ«خلا»[3]، كما أن أبا حيان أنكرها؛ لأنه لم يثبت لـ«ما» هذا المعنى[4].

وأقرب ما جاء في «ما» إلى اللغة، هو ما ذهب إليه السهيلي، من أن «ما» جاءت استثناء في كلمة جاءت مثلاً، وهي عنده كـ«ليس»، وقدرها «ليس النساءَ وذكرهن»[5]، وجودة هذا الرأي أنه لم يطلق استخدامها في الاستثناء، وأنها لم ترد إلا في هذا المثل، ولو صَح أن نطلق استخدامها كأداة استثناء، لأمكننا أنْ نخرج الأفعال التي جاءت متصدرة بـ«ما» من الاستثناء، وتعد «ما» وحدَها أداة الاستثناء، تدخل على الأفعال، والأسماء، وهذا لم يقل به نحوي.

«دون»

(«دون» نقيض «فوق»، وهو تقصير عن الغاية، ويكون ظرفاً، والدون الخسيس)[6]. وذكر ابن منظور لـ«دون» معاني ترد فيها، ومن بين هذه المعاني معنى «سوى» قال: (دون الغوص: يريد سوى الغوص في البناء)[7]. وهو قول الفراء[8]، بهذا المعنى جعل بعض الفقهاء الحنفية يقولون بأنها أداة استثناء، ولذا نرى أن أبا حيان قد ذكرها مع أدوات الاستثناء، قال: (وزعم أبو عبيد الله محمد بن مسعود الغزني في كتابه البديع أن «دون» من أدوات الاستثناء)[9]. ونقله عن السيوطي قال: (ويستثنى به كـ«سوى»

(١) انظر تسهيل الفوائد ١٠٦.
(٢) انظر شرح الكافية ١/ ٢٣٠.
(٣) انظر ارتشاف الضرب ١/ ٦٢٩.
(٤) المصدر نفسه ١/ ٦٢٩.
(٥) انظر ارتشاف الضرب ١/ ٦٢٩ وهمع الهوامع ١/ ٢٣٣.
(٦) لسان العرب مادة «دون».
(٧) المصدر نفسه مادة «دون».
(٨) انظر معاني القرآن للفراء ٢/ ٢٠٩.
(٩) ارتشاف الضرب ١/ ٦٣٩.

فيا نقله أبو حيان)[1]. ولم أقف إلا على هذين القولين وقد يكون الفراء أراد هذا المعنى في قوله تعالى: ﴿وَيَعْمَلُونَ عَمَلًا دُونَ ذَٰلِكَ﴾ [الأنبياء: ٨٢]. حيث قال: «دون الغوص، يريد: سوى الغوص من البناء»[2].

ومجيء «دون» بمعنى «سوى» ليس دليلاً على صحة إفادتها معنى الاستثناء؛ لأَن «سوى» لا تكون أداة استثناء إلا إذا جاءت بمعنى «إلا»، ومعنى هذا استخدام «دون» في الاستثناء يتوقف على الدليل الذي يثبت صحة إِفادتها هذا المعنى.

«ليس إلاَّ»

«ليس إلاَّ» جاء هذا الأسلوب في العربية، كأنْ تقول: جاءني زيدٌ ليس إلاَّ، والنحويون جعلوا هذا الضرب في باب المستثنى المحذوف[3]. ولذا جاء تقديرهم لهذا المثال: ليس الجائي إلاَّ زيدٌ، ومن هذا التقدير يتضح أن «ليس إلاَّ» ليس أَداة واحدة، وإنما «ليس» أَداة نفي، شأنها شأن أدوات النفي التي تسبق الجمل، إلاَّ أَنها مختصة بهذا التركيب، فلا يقع مكانها أَداة نفي أُخرى، وهذا قول النحويين[4]، وأما «إلاَّ» فهي أداة الاستثناء والمستثنى بعدها محذوف.

ومن خلال التقدير المتقدم يتضح أَن هذا الأسلوب لا يقع إلا في القصر[5]، وأنه ليس من باب حذف المستثنى، كما ذهب إليه النحويون، وإنما هو تأكيد على مجيء زيد وحدَه، ولو كان من باب حذف المستثنى؛ لوجب أن نجعله من باب حذف المستثنى والمستثنى منه؛ لأَن التقدير يكون بعد «إِلاَّ» وقبلها.

---

(١) السيوطي الإمام جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، همع الهوامع، شرح جمع الجوامع في علم العربية، ١/ ٢١٣ (بيروت ـ د.ت،).

(٢) معاني القرآن للفراء، ٢/ ٢٠٩.

(٣) انظر الكتاب ٢/ ٣٤٤ ـ ٣٤٥، المقتضب ٤/ ١٢٩، الأصول في النحو ١/ ٣٤٥، الخصائص ٢/ ٣٧٣، المفصل ٧٢، شرح الرضي ١/ ٢٤٨، مفتاح العلوم ١٣٩، وغيرها من المصادر المتقدمة.

(٤) انظر شرح السيرافي على كتاب سيبويه م ٣/ورقة ١٢٥، شرح المفصل ٢/ ٩٥، شرح الكافية ١/ ٢٤٨، ارتشاف الضرب ١/ ٦٣٥، مغني اللبيب ٢/ ٦٣٤، همع الهوامع ١/ ٢٣٢.

(٥) انظر مفتاح العلوم ١٣٩، الإيضاح في علوم البلاغة ١/ ٢١٨.

«ليس غير»

هذا الأسلوب لا يختلف عن «ليس إلاّ» فقد تناوله النحويون ضمن باب حذف المستثنى[1]، وفي هذا التركيب وَقَعَتْ «غيرُ» موقع «إلا» وأَن «غير» لا تسبق إلا بـ«ليس» خلافاً للأخفش، فإنه جوز أن يكون النفي قبلها واقعاً بـ«لم يكن» إذا كانت «غير» مضافة، مثل: لم يكن غيرَه[2]، وتابعه في هذا ابن مالك[3].

و«ليس غير» لا يختلف في غرضه عن «ليس إلاّ» فإنه يفيد التوكيد، وإنه من باب القصر[4].

ثمرة هذا الفصل

اتضح مما جاء في أَدوات الاستثناء أَن النحويين أجمعوا على بعض الأدوات واختلفوا في بعضها الآخر وهذا الاختلاف ناتج عن اختلافهم في تفسير الشواهد التي جاءت فيها هذه الأدوات، كاختلافهم في «حاشا».... إضافة إلى ذلك أن بعضهم ذكر بعض الأدوات التي لم تشتهر في الاستثناء كـ«ترما» وأخواتها و«ما»، و«دون».

ومن الخصائص البارزة في الأدوات أن بعضها يمكن أن تستخدم في الأنماط الثلاثة التي قالها النحويون كـ«إلا» و«غير» و«سوى»، وبعضها لا تستخدم إلا في نمط واحد كحروف الجر، والأفعال... ومنها ما تميز في تركيب واحد كـ«لمّا»، وهذا يدل على التفاوت في إمكان استخدام هذه الأدوات في الاستثناء.

ويتضح من هذه الأدوات أن هناك أداتين، وهما «إلا» و«غير» يمكن أن يردا في كل الأنماط، وأَنهما يكون حكم المستثنى بعدهما مختلفاً من حيث الحركة الإعرابية، فالمستثنى بـ«إلاّ» يكون منصوباً والمستثنى بـ«غير» يكون مجروراً، ومن هذا الاختلاف في

---

(١) انظر الكتاب ١/ ٣٤٤ ـ ٣٤٥، المقتضب ٤/٤٢٩، الأصول في النحو ١/ ٣٤٥، الخصائص ٢/ ٣٧٣، المفصل ٧٢ وغيرها من المصادر المتقدمة.

(٢) انظر شرح المفصل ٢/ ٩٥، شرح الكافية ١/١٤٨ ارتشاف الضرب ١/ ٦٣٥، همع الهوامع ١/ ٢٣٢.

(٣) انظر همع الهوامع ١/ ٢٣٢.

(٤) انظر مفتاح العلوم ١٣٩ والإيضاح في علوم البلاغة ١/ ٢١٨.

الحركة الإعرابية مع أن وظيفتهما واحدة، يمكن أن نقسم الأدوات التي جاءت في هذا الفصل قسمين من حيث الحركة الإعرابية، قسم يضم تحت «إلا» وهي الأفعال، وقسم يضم تحت «غير»، وهي حروف الجر والأسماء، وفي ضوء هذا التقسيم يمكن تعليل النصب في المستثنى ببعض الأدوات على أنها أفعال متعدية، والجر ببعضها الآخر على أنها أَحرف جر.

أنماط الاستثناء

(١) المتصل.

(٢) المنقطع.

(٣) المفرغ.

أنماط الاستثناء

الاستثناء يرد في أنماط ثلاثة عند أكثر النحويين، وأنه يقع من الموجب كما يقع من المنفي، ويراد بالاستثناء من الموجب ألا تدخل أداة نفي أو شبهه على ما دخل فيه المستثنى منه ويكون فيه المستثنى مخرجاً مما دخل فيه المستثنى منه. أما الاستثناء من المنفي أو شبهه، فهو نفي حكم ما دخل فيه المستثنى منه بأداة نفي، أو نهي، أو استفهام. ويكون المستثنى فيه داخلاً فيما نفى عن المستثنى منه، ويضم إلى النفي وشبهه النفي المعنوي والمقصود به أن يكون ما قبل أداة الاستثناء يحمل دلالة النفي من غير أن تدخل عليه أداة نفي أو شبهه، ولا يختلف حكم المستثنى فيه عن المخرج من المنفي لفظاً.

ولما كان الاستثناء يقع من الموجب والمنفي، وهذا لا يكون إلا في الاستثناء المتصل والاستثناء المنقطع، لذا سنتناول فيه هذا الفصل كل واحد منهما من خلال استثنائه من الموجب، والمنفي، أما النمط الثالث فقد اقتصر على المنفي، وهذا يجعل الكلام عنه مقتصراً علي المنفي لا غير، لعدم وقوعه من الموجب عند أكثر النحويين.

والكلام عن هذه الأنماط سيكون بالترتيب التالي:

(١) المتصل.

(٢) المنقطع.

(١) المفرغ.

والنمطان - المتصل والمنقطع - لا يقعان إلا إذا تحققت أجزاء الاستثناء الثلاثة فيهما، وهي: أداة الاستثناء والمستثنى والمستثنى منه، وقد فَصَّلْنا الكلام عن الأَدوات، وأوضحنا إمكان استخدام هذه الأدوات في الأنماط، أما المستثنى والمستثنى منه، فلم

نفرد لهما موضعاً لتداخل الكلام بينهما وبين هذين النمطين ابتعاداً عن التكرار، أضف إلى هذا أن هناك بعض الفروق بين ماهية المستثنى منه في النمطين مما يلزم الكلام عنهما في موضعهما ومن خلال الشواهد في ذلك.

أما النمط الثالث فهو الذي يفتقر إلى المستثنى منه، فقد حاولت فيه أن أوضح العلاقة التي بينه وبين الاستثناء، وبينه وبين الحصر والقصر.

المتصل

يكاد يمثل هذا النمط حقيقة الاستثناء، وذلك لعدم لجوء النحويين فيه إلى التأويل، أو التقدير، أو الحمل على المجاز في حال إخراج المستثنى مما دخل فيه المستثنى منه، أضف إلى هذا أنه النمط الذي يستخدم فيه أكثر أدوات الاستثناء، كما تقدم، والنحويون لا خلاف بينهم في كون المستثنى في المتصل مخرجاً مما دخل فيه المستثنى منه، إذا كان الاستثناء من موجب، أو داخلاً فيما نفي عن المستثنى منه، إذا كان الاستثناء من منفي.

ولما كان الاستثناء يقع من الموجب والمنفي، سنتناول استثناء المتصل من الموجب لبيان ما جاء به النحويون، مع ذكر شواهدهم فيه، ومن ثم نعرض الاستثناء من المنفي، وذلك ليتضح لنا أوجه الفرق بينهما.

الاستثناء من الموجب:

فصل النحويون بين الاستثناء من الموجب وبينه إذا كان من المنفي، وذلك للخلاف في دلالة كل منهما. لأن الاستثناء من الموجب يكون المستثنى فيه مخرجاً مما دخل فيه المستثنى منه، ولا يجوز فيه إلا النصب، وهذا ما أجمع عليه النحويون(١)، منهم سيبويه قال: (هذا باب لا يكون المستثنى فيه إلا منصوباً؛ لأنه مخرج مما أدخلت فيه غيره)(٢).

وأوجب الفراء النصب في قوله تعالى: ﴿فَشَرِبُوا۟ مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [البقرة: ٢٤٩]، قال: (والوجه في «إلا» أنصب ما بعدها إذا كان ما قبلها لا جحد فيه)(٣)، وأوجبه

(١) انظر الأصول في النحو ١/ ٣٤٢، الجمل ٢٣٥، اللمع ٦٦، شرح المقدمة النحوية ٢٥٨، المقتصد في شرح الإيضاح ٦٣٣ ـ ٦٣٤، المفصل ٦٧، المرتجل ١٨٧، شرح المفصل ٢/ ٧٧ وغيرها من المصادر المتقدمة.

(٢) الكتاب ٢/ ٣٣٠.

(٣) معاني القرآن ١/ ١٦٦.

الأخفش من خلال كلامه قوله تعالى: ﴿فَسَجَدُوٓاْ إِلَّآ إِبۡلِيسَ﴾ [البقرة: ٣٤]، قال: (فانتصب، لأنك شغلت الفعل بهم عنه، فأخرجته من الفعل من بينهم، كما تقول: جاء القومُ إلا زيداً، لأنك لما جعلت لهم الفعل وشغلته بهم، وجاء بعدهم غيرُهم شبهتَه بالمفعول به، بعد الفاعل، وقد شغلتَ به الفعل)[١]، فواضح أنه ألزم النصب إذا شغل الفعل بالفاعل، أي: لم ينف عنه. ونص المبرد على وجوب النصب في قوله: (هذ باب لا يكون المستثنى فيه إلا نصباً، وذلك قولك: جاءني إخوتُك إلا زيداً، ومررتُ بإخوتك إلاّ زيداً)[٢]، ونص على ذلك الزجاج في قوله: (لأن الاستثناء إذا كان أول الكلام إيجاباً نحو قولك: جاءني القومُ إلاّ زيداً فليس في «زيد» المستثنى إلا النصب)[٣]. ويحكى عن الأخفش أنه نقل عن بعض العرب أنهم كانوا يجرون المستثنى إذا كان مستثنى من مجرور مثل: مررت بالقومِ إلاّ بزيدٍ[٤].

وما ألزم فيه النصب في الموجب جاز فيه أيضاً إتباع المستثنى للمستثنى منه، وبذا يخرج عن كونه استثناء إلى كونه صفة، قال بهذا طائفة من النحويين منهم سيبويه في قوله: (هذا باب لا يكون المستثنى فيه إلا منصوباً... إذا لم يكن داخلاً فيه ما قبله، ولم يكن صفة)[٥]، فقوله «ولم يكن صفة» يدل على جواز أن يكون المستثنى صفة للمستثنى منه، وذهب إلى هذا الأخفش في قراءة الرفع في قوله تعالى: ﴿فَشَرِبُواْ مِنۡهُ إِلَّا قَلِيلٗا﴾ [البقرة: ٢٤٩]، قال: و(في قراءة عبد الله: «فَشَرِبُوا إلاّ قليلٌ» و«إلا قليلٌ مِمَّن أَنْجَينا منهم» رفعه على أن قوله: «إلا قليلٌ» صفة)[٦]، وأجازه ابن السراج في الاستثناء من العدد، قال: (وإذا قال الذي له عندي مائة إلا درهمان، فقد أقر بمائة، لأن المعنى:

---

(١) معاني القرآن ٤٢.

(٢) المقتضب ٤/٤٠١.

(٣) معاني القرآن وإعرابه ١/٣٢٣.

(٤) انظر ارتشاف الضرب ١/٦١٤.

(٥) الكتاب ٢/٣٣٠.

(٦) الآية ٢٤٩ سورة البقرة. وذكر الفراء قراءة الرفع ولم يعلق عليها شيئاً، ونسب إليه ابن الناظم أنه رفعها على الابتداء بتقدير: قليل منهم لم يتقرب، انظر معاني القرآن ١/١٦٦ وشرح الألفية لابن الناظم ٥/١.

(٧) معاني القرآن ٢٦٧.

عندي مائة غير درهمين)[1] كما جوزه ابن الأنباري[2] في قراءة الرفع في قوله تعالى: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهُهُۥ﴾ [القصص: ٨٨]، إذ جعل «إلا» بمنزلة «غير» في الآية، وقال بهذا المالقي[3]، ونص عليه أبو حيان بقوله: (وتقول: إذا تقدم موجب جاز في الذي بعد «إلا» وجهان، أحدهما النصب على الاستثناء وهو الأفصح، والثاني أن يكون ما بعد «إلا» تابعاً لإعراب المستثنى منه، إنْ رفعاً، فرفع، أو نصباً فنصب، أو جراً فجر)[4]. ونشير إلى أنَّ الفراء أجاز الرفعُ أيضاً في نحو: قام القوم إلا زيداً علماً بأنه قد نص على النصب في مثل هذا كما تقدم[5].

وأنكر الزجاج قراءة الرفع في قوله تعالى: ﴿فَشَرِبُوا۟ مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [البقرة: ٢٤٩]، كما أنكرها في قوله تعالى: ﴿تَوَلَّوْا۟ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ﴾ [البقرة: ٢٤٦]، قال (قليلاً منصوب على الاستثناء فأما مَن روى «تَوَلوا إِلاّ قليلٌ منهم» فلا أعرف هذه القراءة، ولا عندي وجه، لأن المصحف على النصب، والنحو يوجبها؛ لأن الاستثناء إذا كان أول الكلام إيجاباً نحو قولك: جاءني القومُ إلا زيداً، فليس في «زيد» المستثنى إلا النصب، والمعنى: تولوا استثنى قليلاً منهم، وإنما ذكرت هذه لأن بعضهم روى «فَشَرِبوا منه إلا قَليلٌ مِنهُم» وهذا عندي لا وجه له)[6]، وقول هذه الطائفة في مجيء «إلا» صفة لا يختلف عما تقدم في «إلا» بمنزلة «غير»، لكن الملاحظ أن موصوف «إلا» في الأمثلة محلى بـ«ال» العهدية، وهذا لا يتفق مع ما تقدم من أن يكون موصوفها محلى بـ«ال» الجنسية، أضف إلى هذا أنها وصفت الضمير، وبذا لم يكن الأندلسيون وحدهم قالوا بجواز ذلك[7].

شواهد في المتصل:

بعد أن فرغتُ من الكلام على وجوب نصب المستثنى من الموجب، أشرع الآن

---

(١) الأصول في النحو ١/٣٧١ ـ ٣٧٢.
(٢) انظر البيان في غريب إعراب القرآن ٢/٢٣٩ ـ ٢٤٠.
(٣) انظر رصف المباني ٨٧ ـ ٨٨.
(٤) انظر البحر المحيط ٢/٢٦٦.
(٥) انظر معاني القرآن للفراء ١/٢٩٨.
(٦) معاني القرآن وإعرابه ١/٣٢٣.
(٧) انظر ما تقدم في «إلا» وصف بمعنى «غير».

في ذكر بعض شواهده والوقوف على أوجه الخلاف في بعضها، وبيان ماهية المستثنى، والمستثنى منه، وموضعه منها.

ربما تكون الشواهد النحوية قد افتقرت إلى شاهد في الاستثناء فيه المستثنى منه اسم دال على الجماعة معرف بـ«ال»، لذا فإننا نجد أن ما مثل له كان من وضع النحويين أنفسهم، لذا لا مفر من الأخذ بهذا التمثيل لجعله أول ما يستعرض من شواهد الاستثناء. ومن هذه الأمثلة: جاء القومُ إلاّ زيداً، وفيه المستثنى منه فاعل دال على الجماعة، والمستثنى اسم مفرد دال على الواحد، وقد أخرج مما دخل فيه القوم، ولذا جاء منصوباً.

ومن الشواهد قوله تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ يَلْعَنُهُمُ ٱللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ ٱللَّٰعِنُونَ ﴿١٥٩﴾ إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُواْ وَأَصْلَحُواْ وَبَيَّنُواْ﴾ [البقرة: ١٥٩ ـ ١٦٠]، فيه المستثنى منه اسم إشارة مبتدأ، والمستثنى اسم موصول، ودلالة الآية توضح أن الذين تابوا أقل عدداً من الذين لعنهم الله؛ ولذا دلَّ اسم الموصول فيها على القلة من اسم الإشارة الذي استثنى منه، والذي دل على الكثرة في الآية. ومن الشواهد قوله تعالى: ﴿فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِّنَ ٱلَّيْلِ وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلَّا ٱمْرَأَتَكَ﴾ [هود: ٨١] بالنصب[١]، وفي استثنى «امرأتك» من «أهلِك»، ونرى أن المستثنى منه قد تعدى إليه الفعل بحرف الجر، كما أنه عُرف بالإضافة، ومثله في تعريف المستثنى، فإنه عُرف بالإضافة أيضاً. ومثل هذا قول امرئ القيس، في معلقته:

فَجِئْتُ وقَد نَضَتْ لنومٍ ثِيابَها لَدَى السِّتْرِ إلاَّ لِبْسَةَ المُتَفَضِّلِ[٢]

فالمستثنى منه «ثيابها» جاء مفعولاً به معرفاً بالإضافة، وكذلك المستثنى «لبسة المتفضل» ومن شواهد الاستثناء من ضمير الجماعة المخاطبين قوله تعالى: ﴿ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ

(١) كثر الخلاف في هذه الآية. انظر: معاني القرآن للفراء ٢/ ٢٤ ومعاني القرآن للأخفش ٢٣٦ والمقتضب ٤/ ٣٩٥ ـ ٣٩٦، مشكل إعراب القرآن ٣٧١ ـ ٣٧٢، الكشاف ٢/ ٢٨٤، البيان في غريب إعراب القرآن ٢/ ٢٦، البحر المحيط ٥/ ٢٤٨ ـ ٢٤٩.

(٢) انظر شرح القصائد السبع الطوال ٥١ ـ ٥٢.

﴿إِلَّا قَلِيلًا مِّنكُمْ﴾ [البقرة: ٨٣] (١) فالمستثنى «قليلاً منكم» دال على معنى القلة، وقد استثنى من ضمير الجماعة المخاطبين. أما الاستثناء من ضمير الغائب، الدال على الجماعة فقد مَر ذكر بعض شواهده في الآيات التي اختلف في قراءتها.

ومن الشواهد أيضاً قوله تعالى: ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَـٰنَ فِىٓ أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ ﴿٤﴾ ثُمَّ رَدَدْنَـٰهُ أَسْفَلَ سَـٰفِلِينَ ﴿٥﴾ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ [التين: ٤ ـ ٦] والذي يلحظ في هذه الآية الكريمة أنها اختلفت عن غيرها من الشواهد التي مرت، وذلك أن المستثنى منه ضمير الغائب في «رددناه» يعود على الإنسان، وأن المستثنى اسم موصول يدل على الجماعة، وهذا لا يمنع؛ لأن لفظة «الإنسان» في الآية ليس المراد بها إنساناً بعينه، وإنما تشمل الكثير، قال الفراء ذلك بقوله: (ثم استثنى فقال: إلاَّ الذين آمنوا، استثناء من الإنسان، لأن معنى الإنسان الكثير، ومثله ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَـٰنَ لَفِى خُسْرٍ ﴿٢﴾ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾(٢) [العصر: ٢ ـ ٣]، ومثل هذا ذكره أيضاً في قوله تعالى: ﴿وَلَئِنْ أَذَقْنَـٰهُ... ﴿١٠﴾ إِلَّا ٱلَّذِينَ صَبَرُوا۟﴾ [هود: ١٠ ـ ١١]، قال: (إلا الذين صبروا، في موضع نصب بالاستثناء من قوله تعالى: «وَلَئِنْ أَذَقْنَاهُ» يعني الإنسان، ثم استثنى من الإنسان؛ لأنه في معنى الناس، كما قال تعالى: ﴿والعصرِ...﴾، فاستثنى كثيراً من لفظ واحد؛ لأنه تأويل جماع)(٣).

تبين لنا من خلال هذه الشواهد جواز الاستثناء من الأسماء الدالة على الجمع، ومن ضمير الجماعة، ومن أسماء الإشارة الدالة على الجماعة، ومن الاسم المفرد الدال على الكثير، كما أن المستثنى منه والمستثنى فيما تقدم لم يردا نكرة، ونص على هذا بعض النحويين منهم ابن السراج، قال: (ولا يجوز أن تستثني من النكرات في الموجب، فلا تقول: جاءني قومٌ إلا رجلاً، ولأن هذا لا فائدة في استثنائه، فإن نعته أو خصصته جاز، وهذا امتناعه من جهة الفائدة، فمتى وقعت الفائدة جاز)(٤). ونشير إلى أن الرضي

(١) انظر ما جاء فيها معاني القرآن وإعرابه ١/١٣٨، الكشاف ١/٢٩٣، البحر المحيط ١/٢٨٧ ـ ٢٨٨.

(٢) معاني القرآن للفراء، وانظر إعراب ثلاثين سورة ١٣٠، الصاحبي ١٣٦ الاستغناء في أحكام الاستثناء ورقة ٦٤.

(٣) معاني القرآن ٢/٤ ـ ٥.

(٤) الأصول في النحو ١/٣٤٦.

نسب إلى المبرد وبعض الأصوليين جواز استثناء من النكرة نحو: جاء رجال إلا زيداً[١].

ويظهر أَنَّ عدم جواز الاستثناء من النكرات المحضة؛ لأن في ذلك انعدام الفائدة، وامتناع الاستثناء في هذا لا يقتصر على المستثنى منه فحسب، وإنما يشمل المستثنى أيضاً، فلا يجوز الاستثناء إذا كان أحدهما معرفة والآخر نكرة، وقد أشار إلى هذا بعض النحويين منهم ابن الحاجب[٢]، وابن عصفور[٣]، والرضي[٤]، وذكر المنع في هذا القرافي، قال: (ولا يجوز استثناء مجهول من مجهول ولا مجهول من معلوم، ولا معلوم من مجهول، لاقام القوم إلاَّ رجالاً، ولا قامَ إخوتُك إلاَّ رجالاً ولا قَامَ رجالٌ إلاَّ زيداً)[٥]، وأوضح علة المنع بقوله: (وأما إذا كان المستثنى منه مجهولاً، فلا يكون كذلك، لأنك إذا قلت: قام قومٌ إلا زيداً، ولم يكن قومٌ بظاهرٍ، يدل على أن زيداً داخل في القيام، فبطل حقيقة الاستثناء الذي هو الإخراج، وإنما امتنع أيضاً أن يكون المستثنى مجهولاً؛ لأَنه لإبهامه لا يعلم قدره، فلا يبين المستثنى والاستثناء، وإنما وضع لإبانة ما أريد بالأول، وإزالة اللبس، كقولك قامَ الزيدونَ، إلاَّ أخاك يبين أن أخاك ليس بقائم، وإذا قلت: قامَ الزيدون إلاَّ رجالاً، لم يعلم ما أردت بقولك: رجالاً، هل ثلثه؟ أو الربع؟ أو غير ذلك، ولا يعلم الباقي كما هو، وقد يتناول رجالاً أكثر من نصف الزيدين، فيمتنع على أحد المذاهب)[٦]، ونص أبو حيان على منع أصحابه الاستثناء من النكرة المحضة، سواء أكان في المستثنى أم في المستثنى منه، وسواء أكان الاستثناء متصلاً أم منقطعاً، وجوز ذلك من النكرة المخصصة مثل: جاء القومُ إلا رجلاً منهم، وفيه المستثنى قد خصص، ومثل: قام رجالٌ في دارِكَ إلاَّ زيداً منهم، وفيه خصص المستثنى منه[٧]، ومن الذين تعرضوا لعدم جواز الاستثناء من النكرات المرادي[٨]، وابن هشام[٩]، والأزهري[١٠]، والسيوطي[١١]، أما سيبويه وغيره من المتقدمين، فإنهم لم يتعرضوا لهذه المسألة، إلاَّ ما جاء في البدل.

---

(١) انظر شرح الكافية ١/ ١٧٧.
(٢) انظر الإيضاح في شرح المفصل ٢٩٣.
(٣) انظر المقرب ١/ ١٦٧.
(٤) انظر شرح الكافية ١/ ٢٢٣.
(٥) الاستغناء في أحكام الاستثناء ورقة ٦٥.
(٦) المصدر نفسه ورقة ٦٥.
(٧) انظر ارتشاف الضرب ١/ ٦٠٩.
(٨) انظر الجنى الداني ٤٧٤.
(٩) انظر الجامع الصغير في علم النحو ١٢٨.
(١٠) انظر شرح التصريح على التوضيح ١/ ٣٤٧.
(١١) انظر همع الهوامع ١/ ٢٨٨.

أما استثناء الجملة، فقد ذكره الطبرسي في قوله تعالى: ﴿وَلَا يُنقَصُ مِنْ عُمُرِهِۦٓ إِلَّا فِى كِتَٰبٍ﴾ [فاطر: ١١]، إذ قال «إلا في كتاب» الجار والمجرور في موضع خبر لمبتدإ محذوف، تقديره «إلا هو كائن في كتاب»[١]، وهو كثير الورود، ويُعد من باب الحصر[٢].

الاستثناء من العدد:

ذكر السخاوي في شرحه للمفصل أن بعض النحويين منعوا استثناء الواحد من العشرة والعشرة من المائة، لأنه يخالف قصد الاستثناء[٣]، كما ذكر ابن هشام والسيوطي منَع بعض النحويين أن يكون المستثنى عدداً[٤]، وذكر أبو حيان أن في الاستثناء من العدد ثلاثة مذاهب: الأول جواز الاستثناء مطلقاً، وقد نسبه إلى ابن الضائع، ومعنى الإطلاق هنا هو جواز الاستثناء من النكرات، وكذلك جواز أن يكون المستثنى أكثر من المستثنى منه. أما المذهب الثاني وهو اختيار ابن عصفور فالمنع مطلقاً، وأما المذهب الثالث، فهو التفصيل وذلك يمتنع إذا كان المستثنى عقداً نحو: عندي عشرون إلا عشرة، وهذا يشير إلى جوازه في غير هذا في نحو: له عليّ عشرون درهماً إلا اثنين[٥]، كما أن أبا حيان نص على أن الاستثناء من العدد ثابت في كلام العرب قال: (والاستثناء من الألف استدل به على جواز الاستثناء من العدد في كونه ثابتاً من لسان العرب)[٦]. وأراد بألف في قوله تعالى: ﴿فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا﴾ [العنكبوت: ١٤] كما أنه أوضح أن الفقهاء قد عملوا به في المسائل الفقهية[٧] والظاهر أيضاً أن السيرافي قد أجازه من خلال كلامه على تثنية المستثنى[٨].

اتضح مما تقدم في الاستثناء من العدد أن أكثر النحويين، والفقهاء يعملون به كما

---

(١) مجمع البيان للطبرسي م٤/٤٠٧.

(٢) انظر البحث ص ٢١٦ ـ ٢١٧.

(٣) انظر المفضل في شرح المفصل ٧٧٨.

(٤) انظر الجامع الصغير ١٢٨، وهمع الهوامع ١/٢٢٨.

(٥) انظر ارتشاف الضرب ١/٦١٠، وانظر أيضاً همع الهوامع ١/٢٢٨ ـ ٢٢٩.

(٦) البحر المحيط ٧/١٤٥.

(٧) البحر المحيط ٧/١٤٥ .

(٨) انظر شرح السيرافي على كتاب سيبويه م٣/ورقة ١٢١، وسيأتي الكلام عن هذا في تكرار المستثنى.

نص عليه أبو حيان من كونه ثابتاً بلسان العرب، والدليل على جوازه الآية التي ذكرتها؛ وهي خير ما يرد به على من أنكره، وأما جوازه من النكرة، فلأن العدد محصور، وليس كالنكرة المحضة وأوضح الرضي ذلك بأن المستثنى فيه يدخل في المستثنى منه، لأن إخراج الواحد في: له عليّ عشرةُ إلا واحداً، داخل ضمن العشرة ونص على جوازه اتفاقاً[(١)]. وقد مثل ابن السراج في مجيء الاستثناء من العدد في قوله: (له عندي مائة درهم إلا درهمين، فقد أقر بثمانيةٍ وتسعين)[(٢)]. كما أجاز إتباع المستثنى من العدد المستثنى منه كما تقدم[(٣)].

موضع المستثنى منه:

أما موضع المستثنى منه، فلا ضير أن يكون فاعلاً، أو مفعولاً، أو مبتدأ كما تقدم في الشواهد ولو كان المستثنى منه أحدَ مفعولي الفعل الذي يتعدى إلى مفعولين[(٤)] كأعطيت وكسوت لما امتنع أن يكون الاستثناء من المفعول به الأول بشرط أَنْ يكون المستثنى من بعضه، وجاز أن يكون من المفعول به الثاني بشرط أن يكون من بعضه أيضاً، ولتوضيح هذا إننا لو قلنا: أعطيتُ القومَ الدراهمَ إلاً زيداً، نرى أن «زيداً» قد استُثني من المفعول به الأول ـ القوم ـ وبذا، فإنه أخرج مما دخل فيه القوم، لأنه لم يأخذ من الدراهم شيئاً، فهذا يوضح لنا الاستثناء من المفعول به الأول. أما الاستثناء من الثاني فلو قلنا: أعطيت القوم عشرة دراهم إلا درهمين، فلا ريب أن المستثني ـ درهمين ـ قد استثني من المفعول به الثاني ـ عشرة دراهم ـ ومثل هذا في الاستثناء من الحال في قولنا: جاء القوم مشاة إلا زيداً، فإن «زيداً» قد استثنى من حال مجيء القوم، لأنه قد يكون مجيئه راكباً، ومعنى هذا أن الإخراج وقع من حال مجيء القوم، وليس مما دخل فيه القوم، ويمكن أن يكون الإخراج مما دخل فيه القوم، وهو ضعيف، ومثل هذا الاستثناء من الصفة أو الخبر، في قولنا: الطلاب مجتهدون إلا

---

(١) انظر شرح الكافية ١/ ٢٤٠.
(٢) الأصول في النحو ١/ ٣٧١.
(٣) انظر المصدر نفسه ١/ ٣٧١ ـ ٣٧٢، وسأحاول أن أجلي الفرق بين استثناء العدد والاستثناء العام عندما تناول مفهوم الاستثناء في الفصل الرابع.
(٤) انظر المصدر نفسه ١/ ٣٤٥.

زيداً، فالإخراج وقع من الصفة التي عليها الطلاب، وليس من الطلاب أنفسهم، لأن عدم اجتهاده، لا يمنع كونه طالباً، يضم إلى هذه ما مثله بعض النحويين من الاستثناء من فعل الأمر مثل: قوموا إلا زيداً[1]، ومن اسم الفعل: هيهاتِ القومُ إلاَّ زيداً، ويا قوم هَلُمّوا إلاَّ زيداً[2]. وهذه الأَمثلة توضح جواز الاستثناء من الأزمنة الثلاثة، إلاَّ أنه يشترط أن يوحد الزمن بين المستثنى والمستثنى منه، فقد ذكر الطبرسي عدم جواز استثناء الماضي من المستقبل، إلا إذا كان الاستثناء منقطعاً[3]. وأوضح هذا أبو حيان في قوله: (وشرط من أخرج بالاستثناء اتحاد زمانه وزمان المخرج منه، فإذا قلت: قامَ القومُ إلا زيداً، فمعناه: إلاَّ زيداً فإنه قام، ولا يّصح أن يكون المعنى إلاَّ زيداً فإنه ما يقوم في المستقبل، وكذلك المعنى: إلاَّ زيداً فإني ضربتُه أَمس، إلاَّ إن كان الاستثناء منقطعاً فإنه يسوغ كقوله تعالى: ﴿لَا يَذُوقُونَ فِيهَا ٱلْمَوْتَ إِلَّا ٱلْمَوْتَةَ ٱلْأُولَىٰ﴾ [الدخان: ٥٦] أي لكنَّ الموتةَ الأولى في الدنيا، فإنهم ذائقوها)[4]، أَي: إن اختلاف الزمن لا يجوز في الاستثناء المتصل، وجاز إذا كان الاستثناء منقطعاً.

مقدار المستثنى من المستثنى منه:

أما مقدار المستثنى من المستثنى منه، فقد اختلف فيه النحويون إذا كان المستثنى أَكثر من النصف، أما إذا كان أقل من النصف، فلا خلاف في ذلك، قال ابن السراج في المستثنى: (لا يكون إِلاَّ بعضاً من كل. . . أَلا ترى أَنك إذا قلت: جاءني قومُك إِلا قليلاً منهم، فهو بمنزلة قولك: جاءني أَكثرُ قومِك فكأنه اسم مضاف لا يتم إلا بالإضافة)[5]، وتشبيه ابن السراج في توضيح العلاقة بين المستثنى والمستثنى منه قاصر على ما مثله؛ لأَن مثل هذا التقدير لا يكون في قولنا: جاءني قومُك إلا زيداً، وتعرض ابن فارس للخلاف في مقدار المستثنى في قوله: (قال قوم: يستثنى القليل من الكثير، ويستثنى الكثير مما هو أَكثر منه، وهذه هي العبارة الصحيحة، فأما مَن يقول: يستثنى الكثيرَ من

(١) انظر شرح المقدمة النحوية ٢٥٨، كشف المشكل في علم النحو ٣٣٢.
(٢) انظر ارتشاف الضرب ١/ ٦٣٠.
(٣) انظر مجمع البيان في تفسير القرآن م٢/ ٢٦.
(٤) البحر المحيط ٤/ ٢٢١.
(٥) الأصول في النحو ١/ ٣٤٣.

القليل، فليست بالعبارة الجيدة)[1] فواضح من النص رفضه أن يكون المستثنى أكثر من المستثنى منه، وتجويزه استثناء الأكثر من الأكثر منه، ومثل الأخير: الحيوانات غيرُ ناطقةٍ إلاّ الإنسان، جاز الاستثناء هنا؛ لأن الإنسان كثير والحيوان أكثر منه، وهو استثناء متصل، وذلك لأن العلاقة بين الإنسان والحيوان عموم، وخصوص، إذ إن كل إنسان حيوان وليس كل حيوان إنساناً، والإنسان عام لجنس البشر، خاص لجنس الحيوان، ولذا جاز استثناء الكثير من الأكثر، ومنع أبو الحسن التميمي استثناء أكثر من النصف، قال: (وشرطه أقل من المستثنى منه، مثل: عندي عشرةٌ إلا أربعةً، ولو قلت عندي عشرةٌ إلا تسعةً، لم يجز عند الكثير؛ لأنك إنما تخرج بعضاً من كل، والبعض أقل من الكل)[2]، ونسب العكبري منع استثناء، أكثر من النصف إلى جمهور النحويين، كما أوضح أوجه المنع في قوله: (ولا يجوز عند جمهور النحويين أن يكون المستثنى أكثر الجملة: مثل: له عليّ عشرةُ إلاّ ستةً، لأوجه: أحدها: أن الاستثناء في الأصل دخل الكلام للاختصار، أو للجهل، بالعدد، كقولك: قامَ القومُ إلاّ زيداً، فاستثناء «زيد» كان للجهل بعدد مَن قام منهم، أو للإطالة بتعددهم، ولا شبهه أن قوله: على أربعة أخصر من قوله: عشرةٌ إلاّ ستةً، فإن قلت: عشرُ إلاّ أربعةُ، جائز مع أن ستة أخصر، قيل جاز للمعنى الآخر، وهو الجهل، فإنه قد يعرف العدد القليل، ولا يعرف الكثير، وإذا عرف الكثير عرف القليل، هذا هو الأصل، والوجه الآخر هو أن التعبير بالكل عن الأكثر جائز، فدخل الاستثناء ليرفع الاحتمال، وتعيينه الأكثر هو عكس التوكيد؛ لأنه يعينه للكل، ويمنع من حمله على الأكثر كقولهم: قامَ القومُ كلُّهم)[3]، ويمكن أن يرد على بعض ما جاء به العكبري من أوجه المنع، فلا ريب أن مجيء المستثنى والمستثنى منه في الاستثناء لغرض بيان حكمين بأخصر لفظ[4]، ولكن هذا لا ينطبق على الاستثناء من العدد، وقد أوضح أن ذكر الستة أخصر من ذكر: عشرةُ إلاّ أربعةً، وأما كون الاستثناء جاء للجهل بالعدد، فهذا مردود بأمرين: الأول أن القرآن الكريم قد ضم من آيات الاستثناء ما تجاوز العشرات، فمحال أن يوصف الله بهذا في عدد المستثنى منه في هذه الآيات، أما الأمر الآخر، فهو أن

---

(١) الصاحبي ١٣٧.

(٢) كشف المشكل في علم النحو ٣٣٠.

(٣) اللباب في علل البناء والإعراب ٢٤٦، وانظر في هذا أيضاً المفصل في شرح المفصل ٧٧٨.

(٤) انظر شرح الكافية ١/ ٢٤٠.

الاستثناء من العدد يشترط معرفة مقدار المستثنى منه؛ لأنه لا يجوز أن نقول: له عليّ دنانيرُ إلاَّ ديناراً، لعدم معرفة ما في ذمتي من الدنانير، وهذا الشرط لا نجده في قولنا: جاء القومُ إلا زيداً، ومعنى هذا يشترط في العدد مقدار المستثنى منه، ولا يشترط في غيره، وأما قوله «للإطالة بتعددهم» فهذا لا ينطبق على قولنا: جاء القومُ إلاَّ زيداً، إلاَّ عمراً، إلاَّ خالداً؛ لأنه ملزم الإتيان بهم، ولا يمكن أن يضموا تحت اسم واحد، وإذا قال إلاَّ ثلاثة، فإنه أجهل المخاطب بمن لم يأت، ومثل هذا ألا يعد إطالة؟!

ونسب بعض النحويين منع استثناء أكثر من النصف إلى البصريين، وجواز الأكثر إلى الكوفيين[١]، وممن جوز استثناء الأكثر ابن مالك[٢]، والرضي[٣]، والمرادي[٤]، وذكر أبو حيان منع أصحابه أن يكون المستثنى مستغرقاً للجنس، ولا زائداً عليه[٥]، ولا بمقداره، ومنعه ابن عصفور[٦]، ونسب المنع إلى أبي عبيد، والسيرافي[٧]، والآمدي وابن خروف، والشلوبيني[٨]، كما نسب إلى بعض الكوفيين والبصريين منع أن يكون أكثر من النصف[٩].

وربما يكون ما نسب إلى الكوفيين في جواز الأكثر قد استقاه النحويون من قول الفراء في قوله تعالى: ﴿خَٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ إِلَّا مَا شَآءَ رَبُّكَ﴾ [هود: ١٠٧]، فقد ذكر في أحد الوجهين اللذين قالهما في الآية: (أن العرب إذا استثنت شيئاً كبيراً مع مثله، أو مع ما هو أكبر منه كان معنى «إلاَّ»، ومعنى الواو سواء، فمن ذلك: خالدين فيها ما دامتِ السموات والأرضُ سوى ما يشاء من زيادة الخلود، فيجعل «إلا» مكان «سوى»، فيصلح، وكأنه قال: خالدين فيها مقدار ما كانت السموات، وكانت الأرض سوى ما زادهم من الخلود، والأبد، ومثله في الكلام أن تقول: لي عليكَ ألفٌ

---

(١) انظر تسهيل الفوائد ١٠٣ وشرح الكافية ١/ ٢٤٠ الجنى الداني ٤٧٤ وهمع الهوامع ١/ ٢٢٨.
(٢) انظر تسهيل الفوائد ١٠٣.
(٣) انظر شرح الكافية ١/ ٢٤٠.
(٤) انظر الجنى الداني ٤٧٤ ـ ٤٧٥.
(٥) انظر ارتشاف الضرب ١/ ٦١٠.
(٦) انظر المقرب ١/ ١٦٦.
(٧) انظر ارتشاف الضرب ١/ ٦١٠.
(٨) انظر همع الهوامع ١/ ٢٢٨.
(٩) انظر ارتشاف الضرب ١/ ٦١٠ وهمع الهوامع ١/ ٢٢٨.

إلاّ الألَفين اللذين من قِبَل فُلان، أفلا ترى أنه في المعنى: لِي عليكَ ألفٌ سِوى ألفين، وهذا أَحبُّ الوجهين إليّ)[1]، فالواضح أن الفراء في هذا النص لم يرد في «إلا» إخراج ما بعدها مما قبلها، وإنما أراد بها زيادة ما بعدها لما قبلها، ومعنى هذا أن ما بعد «إلا» من الزمن يضاف إلى الفترة الزمنية التي قبلها، لأن القصد في الآية الإخبار بأن الكافرين مخلدون في النار ما دامت السموات والأرض، ويزيد الله عليهم المدة إذا شاء من الخلود الأبدي بعد طيّ السموات والأرض، وهذا يدل على أن الفراء لم يقل بإخراج الكثير من القليل أو ما هو بمقداره، وإنما أراد بمثل هذا زيادة المستثنى إلى المستثنى منه، وبذا لا يختلف مع النحويين في إخراج القليل من الكثير، وإنما أضاف معنى آخر للاستثناء، هو زيادة ما بعد «إلا» لما قبلها، ولو عدنا إلى مفهوم الاستثناء عنده لعرفنا أنه لم يرد بهذا الاستثناء الحقيقي، وإنما أراد أحدَ ضربي الاستثناء المنقطع[2].

ومن الشواهد على استثناء النصف قوله تعالى: ﴿قُمِ ٱلَّيۡلَ إِلَّا قَلِيلٗا ۝٢ نِّصۡفَهُۥٓ أَوِ ٱنقُصۡ مِنۡهُ قَلِيلًا ۝٣ أَوۡ زِدۡ عَلَيۡهِ وَرَتِّلِ ٱلۡقُرۡءَانَ تَرۡتِيلًا﴾ [المزمل: ٢ ـ ٤]، وفيها أبدل «نصفه» من القليل»، ومعنى الآية: قُم الليلَ إلا نصفَه، كما تحتمل الأَبدال الأخرى؛ لأَن في الآية تخييراً في القيام. وذكر الزمخشري عن ابن جني أَنَّه يحتمل فيها أَن يكون أكثر من النصف؛ لأَن فيها تخييراً[3]. ومن الشواهد على استثناء الأَكثر قوله تعالى: ﴿إِنَّ عِبَادِي لَيۡسَ لَكَ عَلَيۡهِمۡ سُلۡطَٰنٌ إِلَّا مَنِ ٱتَّبَعَكَ مِنَ ٱلۡغَاوِينَ﴾[4] [الحجر: ٤٢] عند من جعل الآية من الاستثناء المتصل، وفيها المستثنى ـ الغاوين ـ أكثر من المستثنى منه ـ عبادي ـ وقد استثنى الكثير مما هو أقل منه. ومن هذه الشواهد حديث «يا عِبادي كُلُّكُم جَائِعٌ إلاّ مَن أَطْعَمْتُهُ»[5]، وفيه استثنى المطعمين، وهم أكثر من الجياع، وهم قليل وأنكر ابن عصفور على من زعم أن في الآية الآنفة الذكر، استثناء كثير من قليل، قال: (ومعلوم يتخرج؛ لأَن الغاوين أكثرُ غيرهم، فإنه يتخرج على أنه يريد بالعباد غير الغاوين، وتكون الإضافة

---

(١) معاني القرآن للفراء ٢/ ٢٨. وجاء في النص «لي عليك سوى ألفين».

(٢) سنتناول هذين الضربين في النمط الثاني ـ المنقطع ـ.

(٣) انظر الكشاف ٤/ ١٧٥.

(٤) انظر ما جاء فيها: الصاحبي ١٣٧ ـ ١٣٨ والكشاف ٤/ ١٧٥ البحر المحيط ٥/ ٤٥٤ الجنى الداني ٤٧٤ وهمع الهوامع ١/ ٢٢٨.

(٥) انظر الحديث في مشكاة الأنوار فيما روي عن الله للطائي ٣، همع الهوامع ١/ ٢٢٨.

تشريفاً لهم، ويكون الاستثناء منقطعاً)[1]، فقد خرج الآية على أنها من الاستثناء المنقطع.

بقي هناك مسألة، وهي امتناع المستثنى أن يكون ضميراً متصلاً[2]، وقد جاء ذلك في الشعر في قوله:

أَعُوذُ بِربِّ العَرْشِ مِنْ فِئَةٍ بَغَتْ عَلَيَّ فَمالِي عَوْضُ إِلاَّهُ نَاصِرُ[3]

[طويل]

وفيه الضمير المتصل الهاء جاء بعد «إلا» ومنها قول الشاعر:

وما عَلَيْنا إذا ما كُنتِ جَارَتَنا أَنْ لا يُجاوِرُنا إلاَّكَ دَيَّارُ[4]

[بسيط]

وفيه اتصال الضمير الكاف بـ «إلا».

الاستثناء من المنفي وشبهه:

أُرِيدَ بالاستثناء من المنفي أن يكون المستثنى منه، أو ما دخل فيه منفياً بأداة نفي مثل: ما جاء القومُ إلا زيداً، ولا أَحدَ فيها إلا عمراً، ولن يأتي القومُ إلاَّ خالداً، وأما شبه النفي، فهو النهي، والاستفهام المؤول بالنفي[5]، مثل: لا يذهبْ أحدٌ منكم إلا زيداً، وهل جاءَ أحدٌ إلا عمراً، ويضم إلى النفي، وشبهه النفي المعنوي، والمراد به أن يكون الاستثناء غير مسبوق بأداةِ نفي؛ إلاّ أنه في دلالته يحمل معنى النفي، نحو: قَلَّ رجلٌ يقولُ ذاكَ إلا زيداً.

والمستثنى من المنفي جاز فيه النصب على الاستثناء، والبدل من المستثنى منه، ويقع البدل من لفظ المستثنى منه، أو من ضميره إذا وقع على الضمير شيء من خبر المستثنى منه، هذا إذا كان المستثنى منه غير واقع عليه أَفعالُ الظن وأخواتها وإذا وقعت

---

(١) المقرب ١/١٦٦ ـ ١٦٧.

(٢) انظر شرح ابن عقيل ١/٨٩، وحاشية الصبان ٢/١٤٤.

(٣) انظر شرح ابن عقيل ١/٨٩.

(٤) انظر المصدر نفسه ١/٩٠.

(٥) قال الصبان في هذا الاستفهام: (قول: وهو الإنكاري: مراده به ما يشمل التوبيخي والفرق بينهما أن المستفهم عنه في الأول غير واقع، ومدعيه كاذب، وفي الثاني واقع ومدعيه صادق، وإن كان ملوماً، فالمراد يكون الثاني في معنى النفي) انظر حاشية الصبان على شرح الأشموني ١/١٤٤.

عليه هذه الأفعال، جاز البدل من أحد المفعولين، كما جاز البدل من موضع المستثنى منه في أحوال، وهذا ما سأبينه مع الوقوف على أوجه الخلاف بين النحويين فيه.

لقد رجح النحويون في هذا النمط البدل على النصب إذ كان الاستثناء من منفي، وقد نص سيبويه على هذا بقوله: (هذا باب ما يكون المستثنى فيه بدلاً مما نفي عنه ما أدخل فيه، وذلك قولك: ما أتاني أَحدٌ إلا زيدٌ، وَمَا مَرَرْتُ بأَحدٍ إلاَّ زيدٍ، وما رأيتُ أَحداً إِلاَّ زيداً، جعلت المستثنى بدلاً من الأول؛ فكأنك قلت: ما مررت إلاَّ بزيدٍ، وما أتاني إلاَّ زيدٌ، وما لقيتُ إلاّ زيداً، كما أنك إذا قلت: مررتُ برجلٍ زيدٍ؛ فكأنك قلت: مررتُ بزيدٍ، فهذا وجه الكلام أن تجعل المستثنى بدلاً من الذي قبله؛ لأَنك تدخله فيما أخرجت منه الأول، ومن ذلك قولك: ما أتاني القومُ إِلا عمرٌو، وما فيها القومُ إلا زيدٌ، وليس فيها القومُ إِلاَّ أخوك، وما مررت بالقومِ إلا أَخيك، فالقوم هنا بمنزلة «أحدٌ»)[1]، كما أنه نقل عن يونس بن حبيب قوله: (وَحَدَّثَني يونس أَن أَبا عمرو كان يقول: الوجه: ما أتاني القومُ إِلا عبد اللَّهِ، ولو كان هذا بمنزلة أتاني القومُ، لما جاز أَن يقول: مَا أَتاني أَحدٌ، كما أَنه لا يجوز أتاني أحدٌ، ولكن المستثنى في هذا الموضع مبدل من الاسم الأول، ولو كان من مثل الجماعة، لما قلت: «ولم يكنْ لَهُم شُهَدَاءُ إِلاَّ أَنْفُسُهُم؛ ولكان ينبغي له أن يقول: ما أتاني أحدٌ إلاَّ قَد قَالَ ذاكَ إِلاَّ زيدٌ؛ لأَنه ذكر واحداً)[2]، جئت بهذين النصين ليتضح لنا موقف سيبويه من البدل في هذا النمط، فلو عدنا إلى النص الأول، لوجدنا أنه جاءنا بضربين من الأمثلة، الضرب الأول أن المبدل منه هو «أَحدٌ»، أما الضرب الثاني فالمبدل منه «القومُ»، وفي كلا الضربين تبع المستثنى المبدل منه في الإعراب. وسيبويه كان بإمكانه أن يكتفي بأمثلة الضرب الأَول، لكنه جاءنا بالضرب الثاني ليوضح أن «القوم» بمنزلة «أحد»، وليس المراد به القوم المعهودين، وبمعنى أوضح أن القوم بمنزلة النكرة، وإلاَّ كيف جاز أَن نبدل المفرد من الجماعة، كما أن «القوم» في الضرب الثاني من الأمثلة أُنزل منزلةَ الابتداء من النكرة، والدليل على هذا أنه في النص الثاني أنكر أن يكون: ما أتاني القومُ إلا عبدُ اللَّهِ بمنزلة: أَتاني القومُ؛ لأَن معنى: ما أتاني القومُ: ما أتاني أحدٌ، ولا يجوز في: أَتاني القومُ: أتاني أحدٌ، ودليل سيبويه على هذا القرآن ففي قوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُمْ شُهَدَآءُ إِلَّآ أَنفُسُهُمْ﴾ [النور: ٦]، فـ«شهداءُ» نكرة،

---

(١) الكتاب ٢/٣١١.

(٢) المصدر نفسه ٢/٣١١ ـ ٣١٢.

أبدل منها «أنفسهم» التي هي بمنزلتها، وليس «شهداء» تدل على الجماعة، و«أنفسهم» تدل على المفرد، من هنا جاز البدل في الآية. أما الدليل الآخر عند سيبويه فهو القياس في اللغة، إذ أوجب نصب «زيد» في: ما أتاني أَحدٌ يقولُ ذاكَ إلاَّ زيداً[1]، لأن ما قبله يدل عى معنى الجماعة، وتقديره: كلهم قالوا ذاك إلا زيداً، ولو كان بمنزلة النكرة المفردة لما نصب، وبمعنى أدق أن قوله: مررتُ برجلٍ زيد، جاز أن تقول: مررتُ بزيدٍ، لكن هذا لا يجوز في مررتُ برجالٍ زيدٍ، لأن البدل يجب أن يكون بمقدار المبدل منه، كما يلحظ أن البدل عنده تابع المبدل منه على نية تكرار العامل.

أما النصب في المستثنى من المنفي، فلم يقل به سيبويه، وإنما حكاه عن بعض النحويين الذين ألزموا النصب إذا كان المثال يقع في الإيجاب. قال: (ومَن قال: ما أتاني القومُ إلاَّ أباكَ، لأنه بمنزلة: أتاني القومُ إلاَّ أَباك، فإنه ينبغي له أن يقول: «ما فَعَلوه إلاَّ قليلاً منهم»[2]، وهي قراءة ابن عامر وهو من القراء السبعة، وجاءت منصوبة في مصحف أهل الشام[3].

وفسر السيرافي ما جاء به سيبويه تفسيراً، يختلف في بعضه عما قدمتهُ، قال: (وحكى سيبويه عمن لم يُسمِّهِ من النحويين أن المنفي إذا جاز في لفظه الإيجاب، لم يجز فيه البدل، ولم يكن غير النصب، كقولك: ما أتاني القومُ إلا أَباك؛ لأنه بمنزلة: أتاني القوم إلا أَباك، والقول الذي ذهب إليه سيبويه هو الصحيح، وشاهده القرآن، والقياس، فأما القرآن فقوله عز وجل: ﴿مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ﴾ [النساء: ٦٦] فرفع و«فعلوه» يقع في الإيجاب، وأما القياس فإنه قد أحاط العلم لنا «كذا» إذا قلنا: ما أتاني أحدٌ، فقد دخل فيه القوم وغيرهم، فإنما ذكرنا في بعض ما اشتمل عليه «أحد» مما استثنى بعضه، وقد احتج عليهم سيبويه ببعض ما ذكرناه، بأن قال كان ينبغي لمن قال ذلك أن يقول: ما أتاني أحدٌ إلا قد قالَ ذاك إلاَّ زيدٌ، والصواب في ذلك نصب «زيد» ما أتاني أحدٌ إلا قد قال ذاك إلا زيداً؛ لأنك لما قلت: ما أتاني أحدٌ إلا قد قالَ ذاك، صار الكلام موجباً لما استثني من المنفي، وكأنه قال: كلُّهم قالوا ذاك، صار موجباً لما استثني من المنفي، فاستثني «زيد» من شيء موجب في الحكم «كذا»، فنصب، وإنما ذكر هذا؛

(١) و(٢) انظر الكتاب ٢/ ٣٣١.

(٣) انظر معاني الحروف ١٢٧، شرح المقدمة النحوية ٢٥٤، شرح شذور الذهب ٣٤٣.

لأنه ألزم القائل بما ذكر من جواز: ما أتاني أحدٌ إلا زيدٌ، ومنع: ما أَتاني القومُ إلاّ زيدٌ، بأن قال كان وجب النصب؛ لأن الذي قبل «إلاّ» جمع، فقد قال تعالى: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُمْ شُهَدَآءُ إِلَّآ أَنفُسُهُمْ﴾ [النور: ٦] فرفع بعد الجمع، وإن كان جواز الرفع، والبدل؛ لأن الذي قبل «إلا» واحد، فينبغي أن يجيز الرفع في قولهم: ما أتاني أحدٌ إلا قد قال ذاك إلا زيدٌ، والواجب فيه النصب، وإنما ألجاهم سيبويه إلى أن يقولوا إن الذي يوجب البدل أن يكون ما قبل «إلا» منفياً فقط، جمعاً كان أو واحداً)[1] فالواضح في تفسير السيرافي أنه لم يتعرض لما حكاه سيبويه عن يونس، وإن مثال سيبويه الذي ألزم فيه النصب أجاز السيرافي النصب فيه؛ لأنه بمعنى الموجب، وهذا لا شك فيه لكن سيبويه ألزم فيه النصب لأن المستثنى منه فيه دال على الجماعة، أما الآية: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُمْ شُهَدَآءُ إِلَّآ أَنفُسُهُمْ﴾ [النور: ٦]، فالسيرافي أوضح أن سيبويه أراد بها أن يستدل على رفع ما بعد «إلاّ»؛ لأن ما قبلها دال على الجماعة، في حين أن سيبويه جاء بها كدليل على الرفع، لأن ما بعد «إلا» بمنزلة ما قبلها.

وذهب الفراء إلى وجوب البدل إذا كان ما قبل «إلاّ» نكرة مسبوقة بنفي، وجوز النصب في المعرفة، قال في قوله تعالى: ﴿مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ﴾ [النساء: ٦٦]، (وفي إحدى القراءتين: «ما فَعَلُوه إلاّ قَليلاً»، بالنصب، وفي قراءتنا الرفع، وكلٌ صواب، وهذا إذا كان الجحد الذي قبل «إلاّ» مع أسماء معرفة، فإذا كان مع نكرة، لم يقولوا إلاّ الاتباع لما قبل «إلا»، فيقولون: ما ذهبَ أحدٌ إلاّ أبوك، ولا يقولون: إلاّ أباك، وذلك؛ لأن «الأب» كأنه خلف من أحد؛ لأن ذا واحد، وذا واحد، فآثروا الاتباع)[2]، وأرى أن قول الفراء يتفق مع ما أوضحته في كلام سيبويه.

أما المبرد فإنه صرح بالنصب والبدل، ورجح البدل على النصب قال: (والوجه الآخر: أن يكون الفعل، أو غيره من العوامل مشغولاً، ثم تأتي بالمستثنى معه، فإذا كان كذلك، فالنصب واقع على كل مستثنى، وذلك قولك: جاءني القومُ إلا زيداً، ومررت بالقوم إلاّ زيداً، وعلى هذا مجرى النفي، وإن كان الأجود فيه غيره، نحو: ما جاءني

(١) شرح السيرافي على كتاب سيبويه م ٣/ورقة ١٠٢.

(٢) معاني القرآن ٢/٢٩٨ ـ ٢٩٩.

أحدٌ إلا زيدٌ، وما مررتَ بأحدٍ إلاّ زيدٍ)[1]، والمبرد لم يقفنا على شواهد فيها المبدل منه معرفة[2].

أما النحويون الذين جاؤوا بعد سيبويه والفراء، فإنهم اكتفوا من القول بترجيح البدل على الاستثناء، سواء أكان معرفة أم نكرة، وأنه لا يرد إلا في النفي وشبهه، كما أنهم لا يختلفون عن سيبويه في وقوع العامل على البدل على نية تكرار العامل، لأن المبدل منه بمنزلة الساقط[3]. ورد ابن مالك على الفراء في وجوب البدل من النكرة المسبوقة بالنفي، إذا أَجاز النصب عليّ الاستثناء، قال: (ولا يشترط في جواز نصبه تعريف المستثنى منه، خلافاً للفراء)[4]، وذهب إلى هذا أبو حيان قال: (وهو محجوج بما روي عن العرب: ما مررتُ بأحدٍ إلاّ زيداً، وما أتاني أَحدٌ إلاّ زيداً)[5]، وهذا مذهب أكثر النحويين[6]، وشاهدهم قراءة ابن عامر التي مرّت لا غير.

ومما جاء في البدل من اللفظ ما أَجازه ابن مالك البدل من المضاف أو المضاف إليه[7] مثل: ما جاءَني أخو أحدٍ إلاّ زيدٌ، بالرفع بدل من المضاف «أخو» وبالجر بدل من المضاف إليه «أحدٍ»، وقال بهذا الرضي[8]، وأبو حيان[9]، وذهب ابن عصفور إلى أن النصب، والبدل، مستويان دون ترجيح أحد على الآخر[10]. كما نسب إلى جمهور النحويين أن البدل هنا بدل بعض من كل، ونسب إلى الكوفيين أنه عطف[11]، وذهب

---

(١) المقتضب للمبرد ٤/ ٣٨٩ ـ ٣٩٠.

(٢) انظر المصدر نفسه ٤/ ٣٩٤ ـ ٣٩٦.

(٣) انظر معاني القرآن للأخفش ١٦٤، شرح القصائد السبع الطوال لأبي بكر بن الأنباري ١٠٦، الجمل للزجاجي ٢٣٥ ـ ٢٣٦، معاني الحروف للرماني ١٢٦، وانظر ما تقدم من مصادر.

(٤) تسهيل الفوائد ١٠٢.

(٥) ارتشاف الضرب ١/ ٦١٤.

(٦) انظر ما تقدم من مصادر في البدل.

(٧) انظر تسهيل الفوائد ١٠٢.

(٨) انظر شرح الكافية ١/ ٢٣١.

(٩) انظر ارتشاف الضرب ١/ ٦١٨ ـ ٦١٩.

(١٠) انظر المصدر نفسه ١/ ٦١٨.

(١١) انظر شرح الكافية ١/ ٢٣٣، شرح الألفية لابن الناظم ١١٧، ارتشاف الضرب ١/ ٦١٤، أوضح المسالك ٢/ ٦٢، وشرح التصريح على التوضيح ١/ ٣٤٩، همع الهوامع ١/ ٢٢٤.

بعض النحويين إلى أن البدل هنا شبيه ببدل الغلط، لأنه لم يحتج إلى ضمير، وبدل الغلط لا يكون في فصيح الكلام، ورد عليهم بأنه بدل بعض من كل، ولم يحتج إلى ضمير لوجود قرينة الاستثناء المتصل، وذلك لأن المستثنى بعض المستثنى منه(١). وذهب ابن الحاجب إلى أن البدل هنا بدل بعض(٢).

وذهب ابن الضائع إلى أن البدل هنا ليس من تلك الأبدال، قال: (لو قيل إن البدل في الاستثناء قسم على حدته، ليس من تلك الأبدال التي عينت في باب البدل، لكان وجهاً، وهو الحق، وحقيقة البدل هنا أنه يقع موقع الأول، ويبدل مكانه)(٣) وذكر له أيضاً أن «إلا» والاسم الذي بعدها بدلٌ من «أحد»(٤).

وذكر السيرافي أن ثعلباً أنكر هذا البدل؛ لأن المستثنى مثبت، والمستثنى منه منفي، قال: (وقال أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب، فكيف يكون بدلاً؟ والأول منفي، وما بعد «إلا» موجب، فالجواب عما قال أحمد بن يحيى أنه بدل منه في عمل العامل فيه، وذلك إذا قلنا: ما أتاني أحدٌ، فالرافع، «أحد» هو «أتاني»، وإذا لم تذكر «أحداً»، فقلنا ما أتاني إلاّ زيدٌ، فالرافع هو أتاني، فقلنا: ما أتاني إلا زيدٌ» أيضاً، فكل واحد من «أحد» و«زيد» يرتفع بـ«أتاني» إذا أفرد به، فإذا ذكرناهما جميعاً، فلا بد من أن يكون الأول منهما يرتفع بالفعل؛ لأنه يتصل به، ويكون الثاني تابعاً له، كما يتبعه...، وأما اختلافهما في النفي والإيجاب فلا يخرجهما عن البدل؛ لأن مذهب البدل في ذلك أن تقدر الأول عمل في الثاني في موضعه)(٥). ولم يختلف رد بعض النحويين الذين جاؤوا بعد السيرافي على ثعلب(٦).

والبدل لا يقع في الموجب، وهو قول سيبويه(٧)، فلا تقول: جاء القومُ إلا زيدٌ، وأنتَ تريد البدل؛ لأنه لو أسقط «القوم» من الكلام، لكان: جاءني إلا زيد، وهذا لا

(١) انظر شرح الكافية ١/ ٢٣٢ ـ ٢٣٣.
(٢) انظر المصدر نفسه ١/ ٢٣٣.
(٣) همع الهوامع ١/ ٢٢٤.
(٤) انظر المصدر نفسه ١/ ٢٢٥.
(٥) شرح السيرافي على كتاب سيبويه م٣/ورقة ١٠١.
(٦) انظر شرح المفصل ٢/ ٨٢، شرح الكافية ١/ ٢٣٣.
(٧) انظر الكتاب ٢/ ٣١٣.

يصح عند النحويين[1]، وذلك لأن «إلا» لا تزاد إذا أُريد بها الإثبات؛ لأنها يجب أن تسبق بالنفي.

وأَوضحَ هذه المسألة المبرد قال: (ولو قلت: جاءني إخوتُك إلاَّ زيداً، لم يجز إلاَّ النصب، لأنك لو حذفت الإخوة، بطل الكلام، وذلك أنه كان يكون: جاءني إلا زيدٌ، فلا يقع الاستثناء على شيء، فمن ثم بطل لفظ «إلا» من النصب لفساد البدل)[2]، يلحظ من هذا أَن المبرد قاس صحة الاستثناء في المنفي بصحة البدل، فمتى صحَّ البدل صحَّ الاستثناء.

وذكر الجرجاني أَن لـ«إلا» في البدل وظيفة المعنى فقط؛ لأن البدل هنا بمنزلة المفرغ، وتكون فيه «إلا» قد فقدت وظيفتها في الاستثناء، وهو الإخراج وقد نص على هذا في قوله: (إن قولك: ما جاءني أحدٌ إلا زيدٌ، بمنزلة المفرغ لما بعد «إلا»، لأَجل أن المبدل منه في حكم الساقط... وإذا كان الأمر كذلك كان ما قبل إلاَّ مفرغاً لما بعده، فلا يعمل لفظاً ويعمل معنى)[3]، فالواضح أَن «إلاَّ» في البدل ليس لها أي عمل لفظي، وإنما اقتصر عملها على اختصاص زيد بالمجيء، وهو العمل المعنوي، وهذا يعني أن البدل في حكم المفرغ؛ لأن العامل فرغ لما بعد «إلاَّ»، وبذا يدرج مع المفرغ؛ لأن المبدل منه في حكم الساقط، ولو حذفته من السياق لم يطرأ تغيير على المعنى، وهذا ما يدل عليه كلام الجرجاني.

وذكر السيرافي أن البدل، والاستثناء بمعنى واحد، قال: (وإنما اختير البدل؛ لأَن البدل والاستثناء في المعنى واحد، وفي البدل أفضل موافقة ما قبل «إلا» لما بعدها في اللفظ)[4]، وقال بهذا السخاوي[5]، وخالف ابن يعيش ما جاء به السيرافي إذ فرق بين البدل والاستثناء قال: (والفرق بين البدل، والنصب في قولك: ما قام أحدٌ إلاَّ زيدٌ، أَنك إذا نصبت جعلت معتمد الكلام النفي، وصار المستثنى فضلة، كما انتصب المفعول به،

(١) انظر ما تقدم من مصادر في البدل.
(٢) المقتضب للمبرد ٤/ ٣٩٥.
(٣) المقتصد في شرح الإيضاح ٦٣٦.
(٤) شرح السيرافي على كتاب سيبويه م٣/ ورقة ١٠٢.
(٥) انظر المفضل في شرح المفصل ٧٤٨.

وإذا أَبدلته منه كان معتمدُ الكلام إيجابَ القيام لزيدٍ، وكان ذكرُ الأول كالتوطئة، كما ترفع الجر؛ لأَنه معتمد الكلام)[1]، وأرى أن ما ذهب إليه ابن يعيش أوفق، وذلك لأن المستثنى جاز حذفه ونفي مجيء القوم عامة، وهذا لا يجوز في البدل حذفه، لأَنه اختص المجيء به، يضاف إلى هذا أن المستثنى منه لم يجز حذفه في حين جاز حذف المبدل منه، وأنه في حكم الساقطة وأن مجيئه تأكيد على وقوع الفعل على ما بعد «إلا»، وذهب ابن يعيش أيضاً إلى أن البدل بمعنى الاستثناء من حيث الإخراج لا غير[2].

وشرط ابن مالك في البدل شرطين، الأول أَن لا يكون الكلام مردوداً على مَن قال: قامَ القومُ إلاَّ زيداً، فإنه يجب نصبه إذا رُدَّ عليه فيقول: ما قامَ القومُ إلاَّ زيداً، أما إذا كان غير مردود، فالخيار بين النصب، والبدل. والشرط الثاني أَلاَّ يكون متراخياً. فلو قلنا: مَا ثَبَتَ أحدٌ في الحرب ثَباتاً نَفَعَ الناسَ إلاَّ زيداً، يختار النصب[3]، وعلق أبو حيان عليه بأَن الشرط الأَول تلقَّفه مِن ابن السراج، كما أَنكر عليه الشرط الثاني لأَن أصحابه لم يقولوه[4]، وذكر هذين الشرطين الرضي، قال: (اعلم أَن لاختيار البدل في المستثنى شروطاً، أَحدُها أن يكون بعد «إلا» ومتصلاً، ومؤخراً عن المستثنى منه المشتمل عليه الاستفهام، أو النهي، أو النفي الصريح أو المؤول غير المردود به كلام تضمن الاستثناء، وأن لا يتراخى المستثنى عن المستثنى منه[5])، وذهب ابن هشام إلى أنه يجب نصب المستثنى إذا كان مردوداً، ويضعف إذا كان متراخياً[6].

ومن الشواهد القرآنية على البدل في النفي، قوله تعالى: ﴿قُل لَّا يَعْلَمُ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ٱلْغَيْبَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [النمل: ٦] قال فيها الفراء: (رفعتَ ما بعد «إلا»؛ لأَن في الذي قبلها جحداً، وهو مرفوع، ولو نصبت كان صواباً)[7]، ومن النهي قوله تعالى: ﴿وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلَّا ٱمْرَأَتَكَ﴾ [هود: ٨١]، بالرفع على البدل من «أحد»[8]، ومن الاستفهام قوله تعالى: ﴿وَمَن يَقْنَطُ مِن رَّحْمَةِ رَبِّهِۦٓ إِلَّا ٱلضَّآلُّونَ﴾ [الحجر: ٥٦][9]، وقوله تعالى: ﴿وَمَن

(١) شرح المفصل ٢/ ٨٧.
(٢) انظر المصدر نفسه ٢/ ٨٧.
(٣) انظر تسهيل الفوائد ١٠١ ـ ١٠٢.
(٤) انظر ارتشاف الضرب ١/ ٦١٤.
(٥) شرح الكافية ١/ ٢٣٠.
(٦) انظر الجامع الصغير في النحو ١٢٩.
(٧) معاني القرآن ٢/ ٢٩٨.
(٨) انظر ما تقدم من مصادر صفحة ١٦٨.
(٩) انظر ما جاء فيها: أوضح المسالك ٢/ ٦٢.

﴿يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ١٣٥](١)، وذكر المرادي أن الاستفهام أكثر ما يكون بـ«مَنْ» و«هَل»(٢).

البدل من أي الاسمين:

المستثنى قد يسبقه اسمان، أحدهما ظاهر، والآخر ضمير، وهذان الاسمان متعلقان بعاملين مختلفين منفيين، أو يكون أحدهما منفياً، والآخر مثبتاً، فإذا كان كل من العاملين منفياً، جاز في المستثنى أن يبدل من أي الاسمين، وإذا كان أحد العاملين منفياً، فإن البدل لا يكون إلا من الاسم الذي نفي عامله.

ومثل سيبويه للذي جاز أن يبدل من أي الاسمين بقوله: (مَا فيهم أَحدٌ اتخذتُ عندَه يداً إلا زيدٌ، وما فيهم خيرٌ إلا زيدٌ، إذا كان زيد هو الخير، وتقول: ما مررتُ بأحدٍ يقولُ ذاك إلاَّ عَبْد اللَّهِ، وما رأيتُ أحداً يقولُ ذاك إلاَّ عبدَ اللَّهِ، وما رأيت أحداً يقول ذاك إلاَّ زيداً، وهذا وجه الكلام، وإن حملته على الإضمار الذي في الفعل فقلت: ما رأيت أحداً يقول ذاك إلاَّ زيدٌ، ورفعت فجائز حسن، وكذلك مَا علمتُ أَحداً يقولُ ذاك إلاَّ زيداً، وإنْ شئت رفعت، فعربي، قال الشاعر: وهو عدي بن زيد:

فِي لَيْلَةٍ لاَ نَرَى بِهَا أَحَداً ... يَحْكِي عَلينا إلاَّ كَواكِبُهَا

[منسرح]

وكذلك: ما أظنُّ أحداً يقولُ ذاك إلاَّ زيداً، وإن رفعت فجائز حسن، وكذلك ما علمت أحداً يقول ذاك إلاَّ زيداً، وإنْ شئتَ رفعتَ. وإنما اختير النصب هنا؛ لأَنهم أرادوا أن يجعلوا المستثنى بمنزلة المبدل منه، وأن لا يكونَ بدلاً إلاَّ مِن منفي، فالمبدل منه منصوب منفي، ومضمره مرفوع فأرادوا أَن يجعلوا المستثنى بدلاً منه، لأنه هو المنفي، وهذا وصف أو خبر، وقد تكلموا بالآخَر؛ لأن معناه النفي إذا كان وصفاً لمنفي)(٣)، فالواضح أن المثال الأول الذي ذكره سيبويه مبتدأ، وخبر، وفي خبره ضمير يعود على المبتدأ، وما عمل في المبتدأ منفي، لذا جاز أن يبدل منه المستثنى، كما جاز أن يبدل

---

(١) انظر ما جاء فيها: شرح الألفية للمرادي ١/٥٨٩ وشرح الأشموني ٢٢٨.

(٢) انظر شرح الألفية للمرادي ١/٥٨٩.

(٣) الكتاب ٢/٣١٢ ـ ٣١٣.

من ضميره، لأَنه منفي في المعنى، وإِنَّ ما عمل فيه ليس العامل في المبتدأ، لذا جاز في «زيد» الرفع على البدل من «أحد»، والجر على البدل من الضمير المضاف إليه.

ونخلص من هذا إلى جواز البدل عند سيبويه من المبتدأ المنفي، أو من ضميره إذا وقع عليه شيء من خبره، على أَن يكون العامل فيهما مختلفاً ومنفياً، وجاز هذا في أفعال ظن وأخواتها؛ لأَن ما دخلت عليه أصله مبتدأ وخبر[1].

وحقيقة النفي الداخل على المبتدأ أو على نواسخه هو نفي الخبر أو المفعول به الثاني، أما هنا فنرى أَن النفي وقع على المبتدأ أو المفعول به الأول لفظاً، وقدر على الخبر أو على المفعول به الثاني[2] معنى.

أما قوله (ما مررت بأحدٍ يقولُ ذاك إلاً عبد اللّهِ)[3]، فإنه ليس أصله مبتدأ وخبراً، وجاز البدل فيه من الضمير، إذا جعلنا جملة «يقول» صفة لـ«أحد»؛ لأن النفي وقع عليها معنى، كما جاز البدل من «أحد»، وهذا يدل على جواز البدلَ من الأفعال غير الناسخة، إذا كان فاعلها موصوفاً، وهذا المثال لم يتطرق إليه السيرافي، وإنما تجاوزه في شرحه الكتاب[4].

أما الشاهد الشعري ففيه الفعل «نرى» من أفعال القلوب، وأوضح السيرافي البدل فيه بقوله: (الشاهد فيه لغة أَبدل كواكبها من الضمير الذي فيه «يحكي»، لأَن «أحداً» كأنه مبتدأ، وإِن وقعت عليه رؤية القلب، وكأنه قال: لا يحكي علينا إِلاً كواكبُها)[5].

وجاز البدل من الضمير المستتر في خبر ما كان أصله مبتدأ، قال سيبويه (وقد يجوز: ما أظنُ أحداً فيها إِلا زيدٌ، ولا أحدٌ منهم اتخذتُ عندَه يداً إلا زيدٌ على قوله: «كواكبها»)[6]، فأبدل «زيد» من الضمير المستتر في الفعل المقدر في شبه جملة «استقر»[7]، وقاس جوازه على الشاهد الشعري؛ لأن أصله مبتدأ وخبر. أو كما قال

---

(١) انظر شرح السيرافي على كتاب سيبويه م٣/ ورقة ١٠٢ ـ ١٠٣.
(٢) انظر المصدر نفسه م٣/ ورقة ١٠٣.
(٣) الكتاب ٢/ ٣١٢.
(٤) انظر شرح السيرافي على كتاب سيبويه م٣/ ورقة ١٠٣.
(٥) انظر المصدر نفسه م٣/ ورقة ١٠٣.
(٦) الكتاب ٢/ ٣١٣.
(٧) انظر المقتضب ٤/ ٤٠٦ وشرح السيرافي على كتاب سيبويه م٣/ ورقة ١٠٣.

وجعل من هذا قول الشاعر:

فــي ليلــةٍ لا نــرَىٰ بهــا أحَــداً   يَحْـكِـي عَـلَيْنـا إلاَّ كـواكـبـهَـا[٣]

لأَنه ذهب إلى أن الرؤية هنا رؤية العين، وليست قلبية كما زعم سيبويه، ومثل لهذا أيضاً بـ: ما كَلَّمْتُ أحداً ينُصِفُني إلاَّ زيدٌ، فأبدل «زيدٌ» من الضمير المستتر في الفعل «ينصفني»؛ لأنه في تقدير: ما أَنصفني أحدٌ كلمتُه إلاَّ زيدٌ[٤].

وجوز أبو حيان في قولنا: ما ظننتُ منهم أَحداً يقول ذاك إلاَّ زيدٌ، البدل من الهاء، ومن «أحداً» ومن الضمير المستتر في الفعل[٥]، يقول «كما جوز أن يبدل من الحال، قال: (والقياس يقتضيه، لأن الحال يتوجه عليها النفي في المعنى كالصفة والخبر فتقول: ما إخوتُك في البيت عاتِبِينَ عليك إلا زيدٌ، فتبدل من «إخوتك» أو من الضمير في «عاتبينَ»)[٦]، وفي النص دلالة على جواز البدل من المعارف، ولذا نص عليه بقوله: (ويظهر أن المعرفة كالنكرة في تلك المسائل التي يجوز فيها الاتباع للضمير لكن تمثيل النحاة بالنكرة، فتقول في المعرفة: ما القومُ يقولون ذلك إلا زيدٌ، وما إخوتك يقولون ذلك إلاَّ عمرٌو)[٧]، ومنع هذا إذا كان المبتدأ ضمير الشأن أو كان ضمير الشأن أحدَ

---

(١) الكتاب ٢/ ٣١٤.

(٢) انظر المقتضب ٤/٤٠٢ ـ ٤٠٤ والأصول في النحو ١/ ٣٦٠ ـ ٣٦١، شرح السيرافي على كتاب سيبويه م٣/ورقة ١٠٢ ـ ١٠٣، المفصل في شرح المفصل ٧٨٣، مغني اللبيب ٥٦٣، همع الهوامع ١/ ٢٢٥، خزانة الأدب ٣/ ٣٤٨ ـ ٣٤٩.

(٣) انظر شرح الكافية ١/ ٣٣١ وخزانة الأدب ٣/ ٣٤٨ ـ ٣٤٩.

(٤) انظر شرح الكافية ١/ ٣٣١.

(٥) انظر ارتشاف الضرب ١/ ٦١٧.

(٦) المصدر نفسه ١/ ٦١٧، وانظر همع الهوامع ١/ ٢٢٥.

(٧) انظر المصدر نفسه ١/ ٦١٨.

معمولي النواسخ[1]، وذكر السيوطي منع اتباع المضمر في «مازال وأخواتها» نحو: مازال واحدٌ مِن بني تميم يَسْتَرقِدُنَا إلاَّ زيدٌ، لا يجوز في «زيد» إلاَّ اتباع الظاهر[2].

البدل من أحد الاسمين:

أما الضرب الآخر من البدل، الذي لا يجوز فيه البدل إلاَّ من أحد الاسمين، فهو الذي يكون في أحدُ عامِلي الاسمين منفياً، فالبدل يقع من الاسم الذي نفي عامله. وهذا أكثر ما يكون في الأفعال التي تتعدى إلى مفعول واحد، والتي تتعدى إلى مفعولين. ومثل سيبويه لهذا البدل بقوله: (وتقول: ما ضربتُ أَحداً يقولُ ذاك إلا زيداً، ولا يكون في ذا إلا النصب، وذلك لأنك أَردت في هذا الموضع أن تخبر بموقوع فعلك، ولم ترد أَن تخبر أَنه ليس يقول ذاك إلاَّ زيدٌ، ولكنك أخبرت أَنك ضربتَ مِمَّنْ يقولُ ذاك زيداً)[3]، ففي هذه الأَمثلة التي جاء بها سيبويه لا يمكن رفع «زيداً» فيها على أَنه بدل من الضمير في الفعل «يقول»، وذلك لأن النفي غير مسلط عليه، وعلل السيرافي هذا بقوله: (لأن الضرب هو المنفي في المعنى، والقول ليس بمنفي، أُلا ترى أَنك تقول: ما آذِي أَحداً يوحدُ اللَّهَ تَعَالى، وقد علم أَنه لم يقصد إلى نفي مَنْ يوحدُ اللَّهَ، وإنما نفى إذآهُ لهم، فلم يجز البدل إلا مِن «أَحد»، لأَنه هو الذي وقع به الفعل المنفي)[4]. فالواضح من تعليل السيرافي أنه يريد أن أفعال ظن وأخواتها إذا دخل عليها النفي، فإنه يفيد نفي أحد المفعولين لهذه الأفعال، أما إذا دخل النفي على الأفعال المتعدية الأُخرى فالقصد به نفي هذه الأفعال عن أحد المفعولين إذا كان الفعل متعدياً إلى مفعولين، أو نفي المفعول نفسه إذا كان الفعل متعدياً إلى واحد.

وفرق المبرد بين أفعال ظَن وأخواتها وبين سائر الأفعال بقوله: (والفصل بينَ عَلِمْتَ وَظَنَنْتَ وبابهما وبين سائر الأفعال، أن «عَلِمْتَ» وبابها ليست أفعالاً واصلة منك إلى غيرك، وإنما هي أخبار بما هجس في نفسك من يقين أو شك، فإن قلت: علمتُ زيداً قائماً، فإنما أَثْبَتَّ القيام في علمك، ولم توصل إلى ذات زيدٍ شيئاً، وإذا قلت: ما علمتُ

(١) المصدر نفسه ١/٦١٨.
(٢) انظر همع الهوامع ١/٢٢٦.
(٣) الكتاب ٢/٣١٣.
(٤) شرح السيرافي على كتاب سيبويه م ٣/ورقة ١٠٣.

زيداً قائماً، فإنما أخبرتَ أنه لم يقع في علمك، و«ضربت» وبابها أفعال واصلة إلى الذات، مكتفية بمفعولاتها، فما كان بعدها، فله معناه، وكذلك «أعطيتَ وبابها)[1]، وقد مثل المبرد للأفعال المتعدية إلى مفعولين بـ: ما أعطيتُ أحداً دِرْهَماً إلاّ ديناراً، فلا يجوز فيه إلا النصب و«دينار» بدل من «دِرْهماً»، وفيه أَبدل من المفعول به الثاني وما أبدل من الأول مثل: ما أَعطيتُ أحداً يقول ذلك دِرْهماً إلاّ زيداً، وفيه «زيداً» بدل من «أحداً»، ولا يجوز فيه إلا النصب[2].

البدل من النفي المعنوي:

ويراد به أن تكون الجملة غير مسبوقة بأداة نفي، لكنها في دلالتها تحمل معنى النفي، فجاز فيها البدل، وذكر سيبويه «أَقلّ» و«قَلّ اللتين جاز فيهما البدل؛ لأَنهما يحملان معنى النفي[3] قال: (وتقول: أَقلّ رجلٍ يقولُ ذاك إلا زيدٌ؛ لأنه صار في معنى: ما أحدٌ فيها إلا زيدٌ، وتقول: قلّ رجلٌ يقولُ ذاك إلا زيدٌ فليسَ «زيد» بدلاً من الرجل في «قلّ»، ولكن «رجل» في موضع «أقلّ رجل» ومعناه كمعناه، «وأقلّ رجلٍ» مبتدأ مبني عليه، والمستثنى بدل منه؛ لأنك تدخله في شيء تخرج منه سواه، وكذلك أقلّ مَنْ يقولُ ذاك، وقلّ مَنْ يقولُ ذاك، إذا جعلت «مَنْ» بمنزلة «رجل» حدثنا بذلك يونس عن بعض العرب يجعلونه نكرة، كما قال:

رُبَّ مـا تَـكْـرَهُ الـنُّـفـوسُ مِـنَ الأمْـ ـرِ لـه فَـرْجَـةٌ كَـحَـلِّ الـعِـقَـالِ

[خفيف]

فجعل «ما» نكرة)[4] واضح من النص أن «أقل» تكو اسماً بمنزلة «رُبَّ» الجارة مبنية، ولا تضاف إلا إلى النكرة، كما في: أَقلّ رجلٍ يقولُ ذاك إلا زيدٌ، فـ«أقلّ رجلٍ» مبتدأ، يفيد معنى النفي، و«يقولُ ذاك» خبر، والمثال بمنزلة: ما أحدٌ فيها إلا زيدٌ، و«زيد» أُبدل من معنى «أَقلّ رجلٍ» وليس من لفظه؛ لأنه لو أبدل من اللفظ لكان: يقولُ

---

(١) المقتضب للمبرد ٤/٤٠٣ ـ ٤٠٤، وانظر في هذا شرح السيرافي على كتاب سيبويه م٣/ورقة ١٠٣.
(٢) انظر المقتضب ٤/٤٠٤.
(٣) وهناك ألفاظ ذكر بعض النحويين أنها تحمل دلالة النفي كـ«أبى» وتولى ولولا، ولو، هَلاّ سنعرضها من خلال شواهدها التي ترد في الأنماط وبيان أوجه الخلاف فيها.
(٤) الكتاب ٢/٣١٥.

ذاك إلاّ زيدٌ، وهذا لا يجوز؛ لأن الفعل يفرغ لما بعد «إلا»، إذا سبقه نفي، وذكر السيرافي «أقلّ رجلٍ وقَلَّ رجلٌ» يفيدان النفي العام أو نفي الكثرة، وجاء تقديره لهما بـ: مَا رجل يقولُ ذاك إلا زيدٌ، لنفي العام، و«ما يقول ذاك كثيرٌ إلا زيدٌ، لنفي الكثرة[1]، ثم ذكر أنَّ معناهما يؤول إلى شيء واحد؛ لأنه إذا أبدل «زيداً» في الاستثناء، فقد أبطل الذي قبله، فكأنه يقول: ما يقول ذاك إلا زيدٌ)[2]، و«قَلّ رجلٌ» تختلف عن «أقلّ رجلٍ» من حيث اللفظ لا غير، لأنَ «قلّ» فعل، و«رجلٌ» فاعل، أما الخلاف في المعنى، فلا وجود له بينهما، ويقال في «قَلّ رجلٌ» ما جاء في «أقلّ رجلٍ».

أما: أقلّ مَنْ يقولُ ذاك إلا زيدٌ، و«قلّ مَنْ يقولُ ذاك إلا زيدٌ»، فـ«مَن» فيهما نكرة، في الأول أضيفت إليها «أقلّ»، وفي الثاني فاعل للفعل «قلّ»، وجملة «يقول ذاك» في كلا المثالين صفة لـ«مَن» وخبر «أقلّ منْ» محذوف، والكلام فيه لا يتم إلا بـ«إلاّ زيدٌ»، أما قلّ مَنْ يقول ذاك، فالكلام فيها تام من هنا وضع الفرق بينهما[3]، واستدل سيبويه على مجيء «مَنْ» نكرة بالشاهد الشعري - إذ جاءت فيه «ما» نكرة، وبما حدثه به يونس بن حبيب.

وجوز المبرد في «أقلّ» النصب إذا كانت بمعنى القلة، وعندها لم تفد معنى النفي، لذا وجب النصب كما جعل «كل رجل» بمنزلة «أقلّ رَجُلٍ» في النفي والإيجاب، قال: (وتقول: أَقلّ رجلٍ رأيتُه إلاّ زيدٌ، إذا أردت النفي بـ«أقلّ» كأنك قلت: مَا رجلٌ رأيته إلا زيدٌ، والتقدير: ما رجلٌ مرئي إلا زيدٌ، وإنْ أَردتَ أنك قد رأيت قوماً رؤيةً قليلة، نصبت زيداً، لأنه مستثنى من موجب، وإن كان يكون «أقلّ» في موضع نفي أكثر، وكذلك: كُلُّ رجلٍ رأيته يصلح فيه الوجهان)[4].

وذكر الرضي نقلاً عن أبي علي الفارسي«قَلَّما»، وأوضح أنها بمنزلة «أقل رجلٍ» قال: (وفي: قَلّ رجلٌ، وقَلّما رَجُلٍ وأَقلّ رجلٍ معنى النفي، قال أبو علي: «قلما» يكون بمعنى النفي الصرف نحو: قلما سِرتُ حتى أدخلها بالنصب لا غير، ولو كان للإثبات،

---

(١) انظر شرح السيرافي على الكتاب م٣/ورقة ١٠٣.

(٢) المصدر نفسه ٣/ورقة ١٠٣.

(٣) انظر شرح السيرافي على الكتاب م٣/ورقة ١٠٣.

(٤) المقتضب للمبرد ٤/٤٠٤، وانظر في هذا الأصول في النحو ١/ ٣٦٢ - ٣٦٣.

لجاز الرفع كما يجيء في نواصب الفعل، قال: ويجيء بمعنى إثبات الشيء القليل كقوله:

قَـلَّـمـا عَـرَّسَ حَـتَّـىٰ هِـجْـتُـهُ ... بـالـتَّـبَـاشِـيـرِ مِـنَ الـصُّـبْـحِ الأُوَلْ

[رَمل]

وإلا غلب الأول)[١]، وذكر أيضاً أَنْ وَصْفَ المضافُ إليه «أَقلّ» يكون في الأشهر فعلاً أو ظرفاً[٢]، وذهب أبو علي الفارسي في «أقلّ رجلٍ يقول ذاك إلاً زيدٌ، إلى أن الخبر محذوف وجوباً، وقدره بـ: أقلّ رجلٍ يقول ذاك إلا زيدٌ موجود، كما ذكر له أيضاً أنه ذهب إلى أن «أَقلّ رجلٍ» مبتدأ، لا خبر له، وأنكر عليه الرضي القول الأول؛ لأنه في هذا التقدير لا معنى له ورجح الثاني[٣].

ونسب أبو حيان إلى السيرافي أنه يمنع البدل من «أَقلّ»؛ لأنه يبدله من الضمير في الفعل «يقول»[٤]، وهذا لم يقل به السيرافي كما عرفنا؛ لأنه أبدل من «أَقلّ رجلٍ»[٥] وتابع ابن خروف السيرافي في إبدال «زيد» من «أَقلّ رجلٍ»[٦].

ونسب لبعض النحويين البدل من الضمير في الفعل «يقول»، وأنه يطابق الضمير في التثنية والجمع مثل: أَقلّ رجلين يقولانِ ذاك إلا الزيدانِ، وأقلّ رجالٍ يقولون ذاك إلا الزيدونَ[٧].

وخالف ابن الطراوة النحويين، إذ ذهب إلى وجوب النصب على الاستثناء، ولا يصح البدل، ورجح هذا القول أبو حيان على غيره من الأقوال[٨].

وجوز ابن عطية الرفع في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ تَوَلَّيْتُم إلا قليلٌ منكم﴾، على البدل،

---

(١) شرح الكافية للرضي ١/ ٢٣١.
(٢) انظر المصدر نفسه ١/ ٢٣١.
(٣) انظر المصدر نفسه ١/ ٢٣١.
(٤) انظر ارتشاف الضرب ١/ ٦١٧.
(٥) انظر شرح السيرافي على كتاب سيبويه م٣/ ١٠٣.
(٦) انظر ارتشاف الضرب ١/ ٦١٨.
(٧) انظر شرح الكافية ١/ ٢٣١ ـ ٢٣٢.
(٨) انظر ارتشاف الضرب ١/ ٦١٨.

وتقديره لها: لم يقولوا بالميثاق إلا قليلٌ[١]، وأنكره عليه أبو حيان قال: (لأن كلَّ موجب إذا أخذت في نفي نقِضه أو ضده كان كذلك فليجز، قام القوم إلا زيدٌ، لأنه يؤول بقولك: لم تجلسوا إلاَّ زيدٌ، ومع ذلك لم تعتبر العرب هذا التأويل، فتبني عليه كلامها)[٢]: وجوز العكبري الرفع فيها على أن «قليلٌ» خبر لمبتدأ محذوف، أو فاعل لفعل محذوف، تقديره امتنع قليل منهم[٣] وأنكر مثل هذا التأويل في الفعل «توليتم» الزجاج [٤] في قوله تعالى: ﴿وَيَأْبَى ٱللَّهُ إِلَّآ أَن يُتِمَّ نُورَهُۥ﴾ [التوبة: ٣٢]، وجوزه الرضي في قوله تعالى: ﴿فَشَرِبُواْ مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ﴾ [البقرة: ٢٤٩]، إذ جعل «قليلٌ» بدلاً من الضمير، وجعل الرفع من الشواذ، قال: (كما جاء في الشواذ: فشربوا منه إلاَّ قليلٌ، أي: لم يطيعوه إلاَّ قليل)[٥].

البدل على الموضع:

ما تقدم من الكلام كان يشمل البدل من اللفظ، وهنا أعرض البدل على الموضع، إذ إنه يختلف عما سبقه بأن المستثنى فيه يبدل من موضع المستثنى منه، لأن ما عمل في المستثنى منه جاء توكيداً للعامل الذي قبله، أو أن العامل والمستثنى منه بمنزلة الاسم المركب، ولذا فإن البدل يكون من وضع المستثنى منه، وتناول سيبويه البدل من الموضع في باب أفرده له قال: (هذا باب ما حمل على موضع العامل في الاسم، والاسم لا على ما عمل في الاسم، لكن الاسم وما عمل فيه في موضع اسم مرفوع أو منصوب، وذلك قولك: ما أتاني مِنْ أَحَدٍ إلا زيدٌ، وما رأيتُ مِنْ أحدٍ إلاَّ زيداً، وإنما منعك أن تحمل الكلام على «مِن» أنه خَلَف أن تقول: ما أتاني إلاَّ مِن زيدٍ، فلما كان كذلك حمله على الموضع، فجعله بدلاً منه كأنه قال: ما أتاني أحدٌ إلا فلان، لأن معنى: ما أتاني أحدٌ، وما أتاني من أحدٍ وأحدٌ، ولكن «مِن» دخلت هنا توكيداً كما تدخل الباء في قولك: كفى بالشيب والإسلام وفي: ما أنتَ بفاعلٍ، ولست بفاعلٍ)[٦]، يدل النص على أن المبدل منه إذا كان في موضع رفع أو نصب، فإن المستثنى يبدل على موضعه الذي هو فيه، قبل دخول «مِن» عليه، ولا يصح البدل من اللفظ، وذلك لتعذر تكرار العامل لسببين، الأول:

(١)و(٢) انظر البحر المحيط ١/ ٢٨٧.
(٣) انظر إملاء ما منّ به الرحمن ١/ ٢٨.
(٤) انظر معاني القرآن وإعرابه ٢/ ٤٩٢.
(٥) شرح الكافية للرضي ١/ ٢٣٢.
(٦) الكتاب ٢/ ٣١٥ ـ ٣١٦.

أن ما عمل في المستثنى ليس عاملاً حقيقياً، وإنما جيء به لتوكيد[1] العامل الذي قبله، والسبب الآخر: أن «مِن» في مثل هذا الأسلوب لا تدخل إلا على النكرات، ولما كان ما بعد «إلا» معرفة، فلا يصح تكرارها، وجعل سيبويه التوكيد بـ«كالتوكيد بالباء» الداخلة على خبر «ما» «وليس» الفعلية.

وأوجب المبرد دخول «مِن» على النكرة المنفية التي تفيد العموم قال: (لأنَّ «من» زائدة، وإنما تزاد في النفي، ولا تقع في الإيجاب زائدة؛ لأن المنفي المنكور يقع واحد، في معنى الجمع، فتدخل «من» لإبانة هذا المعنى، فإذا قلت: ما جاءني من رجلٍ، لم يقع ذلك إلا للجنس كله)[2] والمبرد كما هو واضح في النص جعل «رجل» تدل على الواحد، الذي هو في معنى الجمع، وبدخول «مِن» عليها يؤكد عموم الجنس كله، وقال هذا السيرافي [3]، والزمخشري[4]، وخالف المبردَ ثعلبُ، إذ ذهب إلى أن «مِن» في قول النابغة الذبياني دلت على التجزئة، قال: (إدخال «من» وإخراجها واحد في هذا المعنى، فإذا دخلت فإنما أريد بها التجزئة، أي: تدخل من تجزئة على كل أحد، كأنه إذا قال: ما بالربع من أحدٍ، أَمكن أن يريد اثنين أو ثلاثة)[5]، والصواب ما ذهب إليه المبرد، ومن تابعه، ودليل ذلك القرآن ففي قوله تعالى: ﴿وَمَا مِنْ إِلَٰهٍ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ٦٢]، دخلت «من» للتأكيد على نفي جنس الآلهة، وإثبات الألوهية لله،[6]، وهي بمنزلة: لا إله إلاَّ الله، ولتوضيح ذلك تقول:

لا إله إلاَّ اللَّهُ	لنفي جنس الآلهة وإثبات الألوهية للَّهِ
ما مِن إلٰه إلاَّ اللَّهُ	لنفي جنس الآلهة وإثبات الألوهية للَّهِ.

ففيهما الدلالة واحدة وبإسقاط «إلٰه إلاَّ اللَّهِ» من الاستخدامين نحصل على:

(١) انظر شرح السيرافي على كتاب سيبويه م٣/ورقة ١٠٥، والبرهان الكاشف عن إعجاز القرآن ٢٣٦.
(٢) المقتضب ٤/ ٤٢٠.
(٣) انظر شرح السيرافي على كتاب سيبويه م٣/ورقة ١٠٥.
(٤) انظر الكشاف ٢/ ٥.
(٥) مجالس ثعلب القسم الثاني ٤٣٦، وقول النابغة الذبياني:
وقفتُ فيها أُصيلاناً أُسائلها   عَيَّتْ جَوَاباً وَما بالرَّبعِ مِن أَحَدِ
وسيأتي الكلام عنه في المنقطع.

لا = ما مِن من حيث الدلالة لنفي الجنس

وصرح بهذا الزمخشري قال: (ما مِن إلٰه إلاّ الله واحد «للاستغراق»، وهي المقدرة مع «لا» التي لنفي الجنس في قولك: لا إلٰه إلاّ اللّه)[1].

ولا يختلف النحويون[2] فيما جاء به سيبويه إلا ما نسب إلى الكسائي بتجويزه البدل على اللفظ[3] ونسبه السيرافي إلى الكوفيين[4]، وهذا يخالف ما جاء به الفراء عن الكسائي أنه جوز الاتباع على اللفظ، وذلك بجعل «إلا» وما بعدها بمنزلة «غير» صفة في قول الشاعر:

مَـا مِـن حَـويٍّ بـينَ بـدرٍ وصـاحـةٍ ولا شُـعْـبَـةٍ إلاّ شِـبَـاعٌ نُـسـورُهـا[5]

ورد عليه الفراء، وعلل الجر فيما بعد «إلا» على البدل من اللفظ من «مِن حَوى» قال (فرأيت الكسائي قد أجاز خفضه، وهو بعد «إلا»، وأنزل «إلا» مع الجحود بمنزلة «غير»، وليس ذلك بشيء؛ لأَنه أَنزله منزلة قول الشاعر:

أَبَـنـي لُـبَـيْنَى لَـسْـتُـمُ بِـيَـدٍ إلاّ يَـدٍ لَيْسَـتْ لَـهَـا عَـضُـدُ

[كامل]

وهذا جائز، لأن الباء قد تكون واقعة في جحد كالمعرفة والنكرة، فتقول: ما أَنت بقائم والقائم نكرة، وما أنت بأَخينا، والأخ معرفة، ولا يجوز أَن تقول: ما قامَ مِنْ أَخيك كما تقول: مَا قَام مِنْ رَجُلٍ)[6]، فالواضح لنا أَن الفراء فسر جواز البدل. من اللفظ في (ما من حوي) بجواز البدل من اللفظ في دخول الباء على خبر «ليس»، لكنه صرح بأَن «مِن» لا تدخل إلا على النكرات.

---

(١) الكشاف ١/ ٦٣٤.

(٢) انظر معاني القرآن للفراء ٣/ ٢٧٣، معاني القرآن وإعرابه ١/ ٤٣٠، والمصدر نفسه ٢/ ٢١٦، الأصول في النحو ١/ ٣٤٥، وانظر ما تقدم من مصادر.

(٣) انظر مشكل إعراب القرآن ٢٣٥، ارتشاف الضرب ١/ ٦١٥.

(٤) انظر شرح السيرافي على كتاب سيبويه م٣/ورقة ١٠٥، شرح المفصل ٢/ ٩١، همع الهوامع ١/ ٢٢٤ ـ ٢٢٥.

(٥) انظر معاني القرآن للفراء ١/ ٣١٧ ـ ٣١٨.

(٦) المصدر نفسه ١/ ٣١٧ ـ ٣١٨.

والبدل من الموضع لم يقتصر على «دخول» مِن، وإنما جاز أن يبدل المستثنى من موضع المستثنى منه إذا دخلت عليه الباء. وتفترق الباء عن «مِن» بأنها غير مختصة بالنكرة، وإنما يجوز دخولها على المعرفة أيضاً. وإذا امتنع على الموضع في دخول «مِن» لعدم إمكان تكرارها، فإن الأمر مختلف في الباء، وذلك لأن «إلا» تكف «ما» عن العمل بلغة أهل الحجاز، كما تكف «ليس» إذا كانت بمعنى «ما»، ولذا امتنع تكرارها بعد «إلا»، وقد أوضح هذا سيبويه من خلال ما جاء به من أمثلة، قال: (ومثل ذلك: ما أنتَ بشيء إلاّ شَيء لا يُعْبَأُ به، مِن قِبَل أن «بشيء» في موضع رفع في لغة بني تميم، فلما قبح أن تحمله على الهاء، صار كأنه بدل من اسم مرفوع، «وبشيء» في لغة أهل الحجاز في موضع منصوب، ولكنك إذا قلت: ما أنتَ بشيءٍ إلا شيء، لا يُعْبَأُ به، استوت اللغتان، فصارت «ما» على أَقيس الوجهين، لأعنك إذا قلت: ما أنت بشيءٍ إلاّ شيءٌ لا يُعبأ بهِ، فكأنك قلت: مَا أنت إلاّ شيءٌ لا يعبأُ به، وتقول لست بشيءٍ إلا شيئاً لا يعبأ به، كأنك قلت: لست شيئاً لا يعبأ به، والباء هنا بمنزلتها فيما قال الشاعر:

يا ابنَي لبُيْنَى لَسْتُما بِيَدٍ إلاّ يداً لَيْسَتْ لها عَضُدُ[1]

[كامل]

نرى في البيت الذي جاء به سيبويه نصب ما بعد «إلا»، وما رواه الفراء كان مجروراً ما بعدها[2] ويحتمل «ما»[3]، في أمثلة سيبويه أن تكون حجازية، وعندها تكون عاملة عمل «ليس»، كما يحتمل أنْ تكون تميمية، فلا عمل لها، لكن سيبويه أوضح أن «ما» في هذه الأمثلة قد استوت فيها اللغتان والذي جمعهما هو عدم إعمال الحجازية؛ لأنها ملغاة بـ«إلا»، ولذا فلا يصح أَن يبدل ما بعد «إلاّ» على موضع ما عملت فيه الباء، ولا على اللفظ، أَما الامتناع على الموضع فلأَن التقدير هو: مَا أَنتَ إلا شيءٌ. وهو لا يختلف عن: ما جَاءني مِن أحدٍ إلا زيدٌ، إذ يقدر: ما جاءني إلاّ زيدٌ، ويوضح هذا أن المبدل منه في كلا المثالين في حكم الساقط من هنا امتنع البدل على الموضع وأما امتناع

---

(١) الكتاب ٢/ ٣١٦ ـ ٣١٧، وانظر شرح أبيات سيبويه ٢/ ٨٠.

(٢) انظر معاني القرآن ١/ ٣١٧ ـ ٣١٨.

(٣) انظر ما جاء في «ما» الكتاب ١/ ٥٧ ومجالس ثعلب ٣٥٤، ٥٩٦ ـ ٥٩٧، شرح أبيات سيبويه ٢/ ٣٣ ـ ٣٤، اللمع ٤٩ ـ ٥٠، شرح المفصل ١/ ١٠٨، وشرح ابن عقيل ١/ ٣٠٢، همع الهوامع ١/ ١٢٣.

البدل على اللفظ، فلأن «ما» ملغاة بـ«إلاّ»، فلا عمل لها، فيمتنع تكرار العامل مع ما بعد «إلا»، لأن الباء في حكم ما بعد «إلا» لا يصح تكرارها لنقض النفي بـ«إلا»، ودخولها يشترط فيه وجود النفي، من هنا امتنع دخولها على «زيد» في الأمثلة، وهذا الذي ذكرته يوضح مدى الفرق بين دخول «من» التي لا تدخل إلا على النكرات، وبين امتناع دخول الباء التي تدخل على المعارف، والنكرات، ونسب بعض النحويين إلى سيبويه أنه لم يبن رأيه في هذه الأمثلة[1]، في حين أن مذهبه واضح هنا فقد ألغى عمل «ما» في كلا المثالين، لأن المبدل منه ـ عنده ـ فيهما في حكم الساقط، وجيء به للتوكيد كما تقدم، ومحال أن يعمل «ما» التميمية هنا، لكنه في الإمكان إلغاء «ما» الحجازية طالما جاز أن تلغى، وذكر ابن عربشاه أن «ما» ليست ملغاة قبل «إلاّ»، أما الإلغاء فقد وقع بعد «إلا»، ولذا نصب ما قبل «إلا» في قولنا: ما زيدُ شيئاً إلا شيءٌ لا يعبأ به[2]. وهذا مردود، لأن «ما قبل» إلا» في حكم الساقط، وجيء به للتأكيد، ولو كانت «ما» عاملة، لجاز أن ينتصب ما بعد «إلا»، ولأن البدل هنا هو على نية تكرار العامل، ولما ألغي العمل في المبدل منه أُلغي أيضاً في البدل، لأن ما يعمل فيه يعمل في المبدل منه.

أما الشاهد فجاز فيه البدل، لأن «ليس» إذا كانت فعلاً، لا ينتقض خبرها بـ«إلا»، وأما جواز البدل من اللفظ فيه، فلم يتطرق إليه سيبويه، ولا غيره إلا ما جاء به الفراء كما تقدم، وأرى أنه لا يمتنع ما دامت الباء تدخل على المعرفة والنكرة[3]، و«ليس» لا ينتقض خبرها بـ«إلا»، كما جوز الفراء في البدل أن نقول: ما مررتُ بأحدٍ إلاّ بزيدٍ، ومنع في: ما مررتُ به إلاّ بزيدٍ، لأن «أحد» في حكم الساقط عنده، لذا جاز ذلك في الأول، وامتنع في الثاني[4].

ومن البدل على الموضع ما يبدل من الاسم المنفي بـ«لا» النافية للجنس، ولم يجز على اللفظ، لأن «لا» وما دخلت عليه بمنزلة الاسم المركب، واسمها مبني على الفتح،

(١) انظر شرح ابن عقيل ١/٣٠٧.
(٢) انظر الأصول في شرح التلخيص ١/٢١٩، وقال بهذا ابن الحاجب كما سيأتي في تعليله.
(٣) قال الجرجاني، (وليس كذلك الباء لأنه يعمل في المعارف كما يعمل في النكرات ألا ترى أنك تقول: ما مررت إلا بعبدِ اللّهِ) المقتصد في شرح الإيضاح للحرجاني ٦٣٩.
(٤) انظر معاني القرآن للفراء ٢/١٠.

قال في ذلك سيبويه: (ومما أجري على الموضع لا على ما عمل في الاسم: لا أحدَ فيها إلا عبدُ اللّهِ، لا أحد «في موضع اسم مبتدأ، وهي هنا بمنزلة «من أحدٍ» في: مَا أَتاني)[1] فالواضح أنه أجاز إبدال «عبدَاللّه» من موضع «لا أحَد» وهو الرفع؛ لأنه في موضع ابتداء، وأوضح أيضاً أن البدل جاز هنا، لأنه جواب لمن قال: هَل احدٌ في الدار[2]، كما أجاز البدل في: لا أحدَ رأيتُه إلا زيدٌ، من «لا أحدَ» ومن الضمير الهاء في «رأيته»، وجواز البدل من الضمير لأن جملة «رأيتُه» جاز أن تكون خبراً أو صفة لـ«أحدَ»، وجاء تقديره لها بـ«لا أحدَ مرئي إلا زيدٌ»[3]، والنحويون لا يختلفون عن سيبويه في البدل من موضع «لا أحد» إذ جاء كلامهم مطابقاً لما عنده[4]، إلاَّ أبا حيان فإنه ذهب إلى أنه بدل من الضمير المستتر في الخبر المحذوف إذا كان خبر «لا» مرفوعاً بها ففي: لا رجلَ إلا زيدٌ، قدره لا رجلَ كائن أو موجود إلا زيدٌ، وزيد بدل من الضمير، إذ لا يصح أن يبدل من «لا رجلَ» كما أنه نص على تصريح النحويين أنه يبدل من الموضع[5].

وعلل ابن الحاجب امتناع البدل على اللفظ في: لا أَحدَ فيها إلا زيدٌ، وما أنتَ شيئاً إلا شيءٌ لا يعبأ به بقوله: (ولو أبدلت على اللفظ في: لا أَحدَ فيها إلا زيدٌ، لنَصَبْتَ، بتقدير «لا»، وكذلك: ما زيدٌ شيئاً إلاَّ شيءٌ لا يُعْبأُ به بتقدير «ما»، و«لا» لا تبدر بعد «إلا» لما يلزم من كون ما بعد الاستثناء منفياً، وهو مناقض كذلك «ما» النافية، لا تقدر بعد «إلا» كذلك)[6]، كما بيَّنَ سبب امتناع عمل «ما» النافية بعد «إلا»، وجواز إعمال «ليس» في ذاك الموضع، قال: («ليس» إنما عملت للفعلية، لا للنفي، فلها جهتان الفعلية والنفي، فالعمل للفعلية، فهي بمثابة قوله: مَا كان زيدٌ إلاَّ قائماً، يقدر بعد «إلا» كان دون النفي، فكذلك في «ليس» إنما يقدر بعد «إلا» ما في «ليس» من جهة الفعلية، لا

---

(١) الكتاب ٢/٣١٧.

(٢) انظر المصدر نفسه ٢/٣١٧.

(٣) المصدر نفسه ٢/٣١٧.

(٤) انظر ما تقدم من مصادر صفحة ١٩٥.

(٥) انظر البحر المحيط ١/٤٦٣، وانظر في ما جاء في خبر «لا» المسائل والأجوبة للبطليوسي ١١٨ ـ ١٢٠.

(٦) شرح الوافية نظم الكافية لابن الحاجب ٢٤٨ ـ ٢٤٩، وانظر للمؤلف نفسه الإيضاح في شرح المفصل ٢٩٤ ـ ٢٩٥.

من جهة النفي، ولا يلزم وقوع النفي بعد «إلا» بخلاف «ما» و«لا»، فإنهما عملتا للنفي)[1]، فالواضح من مقولته أن «ليس» في قولنا: لستَ بشيءٍ إلا شيئاً لا يعبأ به تفيد النفي، والفعلية؛ لأنها بمنزلة: «ما كَان» أما المنصوب بعد «إلا» فبـ«ليس» الفعلية المقدرة المجردة عن النفي، وهذا يعني اختلاف «ليس» الأولى عن المقدرة من حيث الدلالة، وهذا التعليل لم يقل به نحوي، كما أَن الدلالة واضحة في هذا التمثيل، إذ المراد قصر المبتدأ على الخبر، وليس هناك «ليس» مقدرة بعد «إلا»، كما زعم ابن الحاجب، لأنَّهُ إنْ صَحَّ فيلزم أن يقدرها بما فيها من دلالة، ولم يرد في العربية عامل مجرد عن دلالته، ومقتصر على العمل الإعرابي بل العكس هو الصحيح.

ومن البدل على الموضع ما أجازه سيبويه، ولم يتطرق إليه غيره: إنَّ أحداً لا يقولُ ذاكَ إلاَّ زيدٌ، ومثله في: رأيتُ أحداً يقولُ ذاك إلاَّ زيداً، ينصب «زيداً»، على البدل من «أحداً» ورفعه على البدل من الضمير المستتر في الفعل، يقول» وجواز هذا عند سيبويه؛ لأنه في معنى: ما أعلمُ أَحداً يقول ذاك إِلاَّ زيداً، لكنه صرح أن هذا ضعيفٌ وليس بقوة: أَقلَّ رجلٍ، و«لا أحد»، وذلك لعدم ابتداء النفي فيها[2].

وذكر بعض النحويين أَن الباء أو «مِن» إذا زيدت جاز فيهما بعد «إلا» أربعة أوجه من الإعراب النصب على الاستثناء، وهو الأفصح، والاتباع على الصفة، أو على اللفظ، أو البدل على الوضع في مثل: مَا زيدٌ برجلٍ إلا رَجُلِ سوء، ومَا جاءني من أحدٍ إلا زيدٍ، على التأويلات الأربعة[3]. وفي جواز هذه الأوجه مخالفة لمَن منع البدل على الموضع في دخول «مِن» كما تقدم.

أما «لا أحدَ»، فذكر فيها أربعة أوجه هي: النصب على الاستثناء، وهو الأفصح، والرفع على البدل على الموضع، وهو الأصل، والنصب على أن تجعل «إلا» مع ما بعدها صفة على اللفظ، والرفع على أن تجعلها مع ما بعدها صفة على الموضع. والوجهان الأَخيران تكون «إلا» فيهما بمنزلة «غير»[4].

---

(١) شرح الوافية نظم الكافية ٢٥٠.
(٢) انظر الكتاب ٢/٣١٨، وانظر الأصول في النحو ١/٣٦٤.
(٣) انظر رصف المباني ٨٧ ـ ٨٨.
(٤) انظر المقرب ١/١٦٨، ورصف المباني ٨٧.

ومن الشواهد على البدل من الموضع عند النحويين قوله تعالى: ﴿وَمَا مِنْ إِلَٰهٍ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ٦٢]، بالرفع على البدل من موضع «إله»، وجيء بـ«مِن» للتوكيد، قال الزجاج: (ومعنى «مَا مِنْ إِله إلاَّ اللَّهُ» «مِن» دخلت توكيداً، ودليلاً على نفي مَا ادعى المشركون أنَّ لهم آلهة)[1]. ومن الشواهد أيضاً قوله تعالى: ﴿وَمَا مِنْ إِلَٰهٍ إِلَّآ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ﴾ [المائدة: ٢٧٣]، قال فيها الفراء: (لا يكون قوله: «إله واحدٌ» إلا رفعاً؛ لأن المعنى: ليس إله إلاَّ إلهٌ واحدٌ، فرددت ما بعد «إلاَّ» إلى المعنى، إلا ترى أن «مِن» إذا فقدت من أول الكلام رفعت، ولا يجوز أن تقول: مَا قَامَ مِنْ أخيكَ كما تقول: مَا قَامَ مِن رجل»[2]، ومنها أيضاً قوله تعالى: ﴿مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥٓ﴾ [الأعراف: ٥٩]، وأنكر الزجاج قراءة النصب فيها وجوز ذلك في غير المصحف[3]، ويظهر من الآية جواز الإبدال في «غير»، وقد نص على هذا أبو حيان[4]، ومن الشواهد أيضاً قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَىُّ ٱلْقَيُّومُ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، ولم يجز الزجاج فيها إلا الرفع، وأجاز النصب في غير المصحف[5]، وفي الآية أبدل «هو» من موضع «لا إله»، وذهب البطليوسي في إعراب مثل هذا إلى أن الخبر محذوف، لأن الخبر عنده يمتنع أن يكون بعد «إلا»[6]، وهذا يخالف ما نص عليه النحويون بجواز مجيء الخبر بعد «إلا»، أو يجعله بدلاً من «لا إله»[7]، وأرى أن «لا إله. . إلا» و«ما من. . . إلا» ضروب من القصر. وهذا ما سنتناوله في المفرغ.

فيما تقدم في البدل عرفنا إجماع النحويين على أن البدل لا يكون إلا من المنفي

---

(١) معاني القرآن وإعرابه ١/ ٤٣٠.

(٢) معاني القرآن ١/ ٣١٧ ـ ٣١٨، وانظر ما جاء في الآية: معاني القرآن وإعرابه ٢/ ٢١٦، مشكل إعراب القرآن ٢٣٤ ـ ٢٣٥، الكشاف ١/ ٦٣٤، البرهان الكاشف ٢٣٦، ارتشاف الضرب ١/ ٦١٥.

(٣) انظر معاني القرآن وإعرابه ٢/ ٣٨٥، وانظر في هذه المسألة بناء «غير» على الفتح في فصل الأدوات.

(٤) انظر ارتشاف الضرب ١/ ٦١٨.

(٥) الآية ٢٢٥ سورة البقرة، وانظر ما جاء في الآية مشكل إعراب القرآن ١٣٦، مجمع البيان في تفسير القرآن ١/ ٣٦٢، البيان في غريب إعراب القرآن ١/ ١٦٨.

(٦) انظر معاني القرآن وإعرابه ١/ ٣٣٢ ـ ٣٣٣.

(٧) انظر المسائل والأجوبة ١١٨ ـ ١٢٠.

(٨) انظر معاني القرآن وإعرابه ١/ ٣٣٣، مشكل إعراب القرآن ١٣٦، مجمع البيان في تفسير القرآن م١/ ٣٦٢، والمصدر نفسه م١/ ٢٤٣، البيان في غريب إعراب القرآن ١/ ١٦٨، البحر المحيط ٤٦٣.

وشبهه، أو ما هو مؤول بالنفي، وجاز في كل ما تقدم النصب على الاستثناء إلا عند الفراء، فإنه لم يجزه في النكرة، أما سيبويه فإنه لم يقل به، وإنما حكاه عن بعض النحويين الذين لم يسمهم.

وهناك استخدام جاء بصيغة النفي، لكنه يحمل على الموجب، ولا يجوز فيه إلا النصب، لأنَه في حكم الموجب، وقد نص على وجوب النصب فيه طائفة من النحويين كان منهم سيبويه، قال: (وتقول: مَا فيهم أحدٌ إلا قد قالَ ذاك إلاً زيداً، كأنه قال: قد قالوا ذاك إلاً زيداً)[١]، وقد مرَّ تفسير السيرافي لهذا الاستخدام[٢]، وقال بهذا المبرد أيضاً في قوله:(وتقول: ما فيهم أَحدٌ إلا قَد قالَ ذاك إلا زيداً، لا يصلح فيه إلا النصب، وذلك لأن الاستثناء إنما وقع من القول، لأن التقدير كلُّهم قال ذاك إلاً زيداً)[٣]، كما نص ابن السراج على وجوب النصب فيه بقوله: (وتقول: مَا أكلَ أَحدٌ إلا الخبز إلا زيداً؛ لأَن معنى: مَا أَكل أحدٌ إلاً الخبزَ، أَنه قد أَكلَ الخبزَ كلُّ إنسان، فكأنك قلتَ: أَكلَ الخبزُ كلُّ إنسانٍ إلاً زيداً)[٤]، ومن النحويين الذين أوجبوا النصب فيه أبو علي الفارسي[٥]، وابن بابشاذ[٦]، والجرجاني[٧]، والتميمي[٨]، وأبو علي الشلوبيني[٩]، وأبو حيان[١٠] والصبان[١١]، إذ إنهم لم يختلفوا عن سيبويه بأَنه في معنى الموجب.

---

(١) الكتاب ٢/ ٣٣١.
(٢) انظر شرح السيرافي على كتاب سيبويه م٣/ ورقة ١٠٢.
(٣) المقتضب للمبرد ٤/ ٤٠٤.
(٤) الأصول في النحو ١/ ٣٦٩.
(٥) انظر المقتصد في شرح الإيضاح ٦٤٠.
(٦) انظر شرح المقدمة النحوية ٢٥٤، ٢٥٨.
(٧) انظر المقتصد في شرح الإيضاح ٦٤٠.
(٨) انظر كشف المشكل في علم النحو ٣٣١.
(٩) انظر التوطئة ٢٨٠.
(١٠) انظر ارتشاف الضرب ٦١٤.
(١١) انظر حاشية الصبان ٢/ ١٤٤.

«المنقطع»

يمثل المنقطع النمط الثاني، من أنماط الاستثناء، وقد أريد به إخراج ما ليس من جنسه، هذا ما ذهب إليه أكثر النحويين، وذهب ابن الحاجب والرضي إلى أنه ليس بإخراج، وإنما جيء به لرفع توهم المخاطب، ويفيد معنى الاستدراك[1]. والمنقطع أوله جمهور النحويين، والمتأخرون بمعنى «لكن»، وأوله الكوفيون ـ كما ينسب إليهم ـ بمعنى «سوى»، ولم يطرد هذا المعنى عند الفراء[2]، ورجح الرضي تأويل البصريين على ما نسب إلى الكوفيين، وذلك لأن المستثنى المنقطع يلزم مخالفته لما قبله نفياً، أو إثباتاً، كما في «لكن» وفي «سوى» لا يلزم ذلك؛ لأنك تقول: لي عليكَ ديناران سوى الدينار الفلاني، وذلك إذا كان صفة، وأيضاً معنى «لكن» للاستدراك، والمراد بالاستدراك فيها

---

(١) انظر مصطلح المنقطع في الفصل الأوّل. وذكر ابن أبي الأصبع المصري أن من الاستثناء الصناعي ما يأتي بـ«لكن»، وعده ضرباً من البديع، وجعل من ذلك قول زهير بن أبي سلمى:

أخو ثقة لا تُهلكُ الخمرُ ماله ... ولكنَّه قد يُهلكُ المالُ نائلُه

قال فيه (فإنه لو اقتصر على صدر البيت دل على أن ماله موفور، وتلك صفة ذم، فاستدرك ما يزيل هذا الاحتمال وتخلص الكلام للمدح المحض، ومن ذلك في القرآن قوله تعالى: ﴿قالتِ الأعرابُ آمنا قُلْ لم تؤمنوا ولكن قولوا أَسْلَمنا﴾ فإنه سبحانه لو اقتصر على قوله «ولم تؤمنوا» لكن فيه تنفيراً لكونهم ظنوا الإقرار بالشهادتين من غير اعتقادهما إيماناً) وجعل من ذلك قوله تعالى ﴿فَلَبِثَ فيهم ألفَ إلاَّ خمسينَ عاماً﴾ قال فيها: (فإن في الأخبار عن المدة بهذه الصيغة تهويلاً على السامع لتمهد عذر نوح عليه السلام في الدعاء على قومه وحكمة الإخبار عن المدة بهذه الصيغة تعظيم المدة لكون أول ما يباشر السمع ذكر الألف واختصار اللفظ، فإن لفظ القرآن أخصر من قولنا تسعمائة سنة وخمسون عاماً كيفما قدرت اللفظتين، فلأن لفظ القرآن يفيد حصر العدد المذكور ولا يختمل الزيادة)، والنحويون لم يقولوا بالاستثناء بـ«لكن» كما أنهم لم يذكروا في الاستثناء نوعاً يسمى بالاستثناء الصناعي.

انظر تحرير التحبير لابن ابن الأصبع ٣٣٣، ٣٣٨، وبديع القرآن للمؤلف نفسه ١٢١ ـ ١٢٣.

(٢) انظر معاني «إلا» في الفصل الأول.

رفع توهم المخاطب دخول ما بعدها في حكم ما قبلها مع أنه ليس بداخل فيه، وهذا معنى الاستثناء المنقطع)[1]، وشرط الرضي أن يكون المستثنى فيه مخالفاً للمستثنى منه، قد لا نجده في بعض الشواهد الشعرية، وخاصة تلك الشواهد التي يراد بها المدح بما يشبه الذم.

وذكر السيوطي أن الذين أولوه بمعنى «لكن»؛ لأنه عندهم في حكم جملة منفصلة، ففي: ما في الدار أحدٌ إلا حماراً، قدره «لكنَّ فيها حماراً»؛ لأنه بمعنى الاستدراك، ولما كانت «إلا» لا يليها إلا المفرد بخلاف «لكن» التي لا يقع بعدها إلا كلام تام، لقبوا المنقطع بالاستثناء تشبيهاً بـ«إلا» في المتصل[2].

وذكر أبو حيان أن بعض النحويين ـ منهم أبو الحجاج بن يسعون ـ كانوا يذهبون إلى أن «إلا» تكون في المنقطع بمعنى «لكن» والكلام بعدها مستأنف[3]، وصرح ابن يعيش أن الاستثناء فيه ليس على سبيل الاستثناء المتصل لعدم تناوله لفظ المستثنى منه؛ لأنه ليس من جنسه، ولما كان لا يتناوله اللفظ، فلا يحتاج إلى ما يخرجه، ولذا جيء به حملاً على المجاز والحمل يكون بمعنى «لكن» في الاستدراك»[4].

وكان ابن فارس غير مقتنع بهذا النمط، لما فيه من تأويل وتقدير، وحمل على المجاز، قال: (واستثناء الشيء من غير جنسه لا معنى له مع الذي ذكرناه في حقيقة الاستثناء)[5].

وذكر العكبري أن في المنقطع فوائد ثلاثاً قال: (وفائدة استثناء غير الجنس ثلاثة أشياء الإعلام بعموم الأول، وأن الثاني من آثار الأول، وإثبات ما كان يحتمل نفيه)[6] أراد من هذا أن يكون المستثنى منه في المنقطع دالاً على العموم والمستثنى دالاً عليه، وفي إثبات ما كان يحتمل نفيه، وقد نص الازهري على أن يكون المستثنى دالاً على المستثنى منه، قال: (وهو ما لا يكون المستثنى بعض المستثنى منه بشرط أن يكون ما قبل «إلا» دالاً على ما يستثنى، فيجوز ما قام القومُ إلاَّ حماراً، ويمتنع قام القومُ إلاَّ

(١) شرح الكافية ١/٣٣٨.
(٢) انظر همع الهوامع ١/٢٢٣.
(٣) انظر ارتشاف الضرب ١/٦١٠.
(٤) انظر شرح المفصل ٢/٧٩ ـ ٨٠.
(٥) الصاحبي ١٣٦.
(٦) اللباب في علل البناء والإعراب ٢٤٦.

ثعباناً)[1]، وامتنع الأخير؛ لأن الثعبان ليس من الحيوانات التي يألفها الناس عكس الحمار، لذا جاز الاستثناء في الأول والامتناع في الثاني، وذكر الفراء معرفة المنقطع أن يحسن دخول «إنْ» على المستثنى، قال: (وتعرف المنقطع من الاستثناء بحسن «إنْ» في المستثنى، فإذا كان الاستثناء محضاً متصلاً لم يحسن فيه «إنْ»)[2].

والمنقطع كالمتصل يكون الاستثناء فيه من الموجب، ومن المنفي، وشبهه، وجاز في المنفي البدل في بعضه، وامتنع في بعضه الآخر، كما أنه لا يختلف عن المتصل من حيث ماهية المستثنى والمستثنى منه، وحال كل منهما إلا في بعض الشواهد التي سنقف عليها من خلال الكلام عن المنفي.

وهذا النمط على الرغم من أن كثيراً من النحويين ذهبوا إلى أنه إخراج ما ليس من جنسه، فهو على ضربين: الأول يكون المستثنى فيه ليس من جنسه، ويجيء على معنى «لكنَّ»، أما الضرب الآخر فهو الذي لا يشترط في المستثنى ذلك، إذ جاز أن يكون المستثنى من جنس المستثنى منه كما جاز أن يكون ليس من جنسه، وهذان الضربان حاول بعض النحويين أن يفرقوا بينهما لكنهم لم يوفقوا؛ لأن كلامهم كان منصباً على الحركة الإعرابية إلا سيبويه، فقد فصل بين الضربين وجعل الأول في «باب ما يكون الآخر ليس من نوع الأول» والثاني ما لا يكون إلا على معنى ولكنَّ[3]، علماً بأنه قد صرح في مجيء الأول على معنى «لكنَّ» إلا أنه ميز بينهما من خلال شواهدها.

الاستثناء من الموجب:

يقع الاستثناء المنقطع من الموجب، ويكون حكم المستثنى فيه النصب لا غير، فهو لا يختلف عن المتصل في حكمه الإعرابي، وهذا ما لمسناه من أقوال النحويين في وجوب نصب المتصل، حيث جاءت أقوالهم شاملة لهذين النمطين، ويظهر هذا من خلال ما جاؤوا به في وجوب نصب المستثنى في المتصل[4].

---

(١) الأزهري زين الدين خالد بن عبد الله بن أبي بكر، شرح التصريح على التوضيح ١/ ٣٥٢ (القاهرة - د.ت) وانظر حاشية الصبان ٢/ ١٤٣.

(٢) معاني القرآن ٣/ ٢٥٩.

(٣) انظر الكتاب ٢/ ٣١٩، ٣٢٥.

(٤) انظر ما جاء في وجوب نصب المتصل.

شواهد الضرب الأول:

ولما كان المنقطع يأتي على ضربين، فإن من شواهد الضرب الأول، قوله تعالى: ﴿صِرَاطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: ٧] بنصب «غير» مستثنى مما دخل فيه الضمير في «عليهم»[١]، ومنها قوله تعالى: ﴿فَسَجَدَ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴿٣٠﴾ إِلَّآ إِبْلِيسَ﴾ [الحجر: ٣٠ ـ ٣١ وص: ٧٣ ـ ٧٤]؛ لأن إبليس ليس من جنسهم، قاله التميمي بقوله: (لأن إبليس ليس من جنس الملائكة)[٢] ومن الشواهد قوله تعالى: ﴿إِنَّآ أُرْسِلْنَآ إِلَىٰ قَوْمٍ مُّجْرِمِينَ ﴿٥٨﴾ إِلَّآ ءَالَ لُوطٍ إِنَّا لَمُنَجُّوهُمْ أَجْمَعِينَ ﴿٥٩﴾﴾[٣] [الحجر: ٥٨ ـ ٥٩]، فقد استثنى آل لوط عليه السلام من المجرمين؛ لأنهم ليسوا منهم. ومنها قوله تعالى: ﴿فَسِيحُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ ... إِلَّا ٱلَّذِينَ عَـٰهَدتُّم مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾ [التوبة: ٢ ـ ٤]. قال الزمخشري في وجه من الوجوه التي قالها النحوين: (قلت وجهه أن يكون مستثنى من قوله: فسيحُوا في الأرضِ، لأن الكلام خطاب للمسلمين، ومعناه: براءة من الله، ورسوله، إلى الذين عاهدتم من المشركين، فقولوا لهم سيحوا، إلا الذين عاهدتم منهم، ثم لم ينقضوا، فأتموا إليهم عهدهم، والاستثناء بمعنى الاستدراك، كأنه قيل بعد أن أُمروا في الناكثين، ولكن الذين لم ينكثوا، فأَتموا إليهم عهدهم)[٤].

شواهد الضرب الثاني:

فيما تقدم من شواهد قرآنية كان المستثنى فيها ليس من جنس المستثنى منه، وشملت الضرب الأول من المنقطع، أما الضرب الثاني وهو الذي لا يشترط أن يكون المستثنى فيه ليس من جنسه إذ جاز أن يكون من جنسه كما في قول النابغة الجعدي:

---

(١) انظر ما جاء في الآية فصل الأدوات صفحة ١١٢.

(٢) كشف المشكل في علم النحو ٣٣١.

(٣) جاز أن تكون من المتصل إذا استثنى من الضمير في المجرمين انظر الكشاف للزمخشري ٢/ ٣٩٣ مجمع البيان في تفسير القرآن م٣/ ٣٤٠، البحر المحيط ٥/ ٤٦٠.

(٤) الكشاف ٢/ ١٧٤.

فَتَى كَمُلَتْ خَيْرَاتُهُ غَيْرَ أَنَّهُ جَوادٌ، فَلاَ يُبْقِي مِنَ المَالِ بَاقِيَا[1]

[طويل]

نرى أن الاستثناء فيه قد اختلف عن الضرب الأول، لأن المستثنى من جنس المستثنى منه، فالكرم ضرب من الخيرات، ولما كانت «غير» تفيد الاستثناء، كان ينبغي حمل الشاهد على الاستثناء المتصل، وذلك بإخراج الكرم من جنس خيراته، ولكن الشاعر لم يرد هذه المعاني، وإنما أراد التأكيد على كمال المرثي بما اتسم به من صفات بإضافة مندوحة أخرى له، وهي الكرم، وهذا يدل على أن المستثنى جاء ليؤكد وقوع المستثنى منه، ويدل أيضاً على أن الأداة «غيراً» أفادت زيادة ما بعدها لما قبلها على وجه التأكيد، قال بهذا المعنى العسكري: (أن تأتي معنى تريد توكيده، والزيادة فيه، فتستثني بغيره فتكون الزيادة التي قصدتها، والتوكيد الذي توخيته في استثنائك)[2]، وصرح ابن المرزبان السيرافي أن هذا الشاهد ليس فيه استثناء، قال: (والشاهد فيه نصب «غير» على الاستثناء المنقطع، و«غير أنه جواد» ليس بشيء مستثنى من الأول، أراد: ولكنه ما ذكرته لك جواد، لا يبقى من ماله شيئاً)[3]، وذكر الرضي أن المستثنى فيه من جنس المستثنى منه، وجاء الشاعر بهذا الاستثناء بقصد المبالغة في المدح[4].

وجعل الباقلاني مثل هذا الاستثناء ضرباً من البديع[5]، وتابعه الخطيب القزويني فيه، وذكر أنه يفيد المدح بما يشبه الذم، وهو من أحد ضربين يرد فيهما هذا الغرض قال: (والثاني أن يثبت لشيء صفة مدح، ويعقب بأداة استثناء تليها صفة مدح أخرى، له، كقول النبي ﷺ: «أَنا أَفْصَحُ العَرَبِ بَيْدَ أَنِّي مِنْ قُرَيشٍ». وأصل الاستثناء في هذا الضرب أن يكون منقطعاً، لكنه باق على حاله لم يقدر متصلاً، فلا تأكيد إلا من الوجه الثاني، من الوجهين المذكورين، ولذا قلنا الأول ـ

(١) مر ذكر الشاهد في فصل الأدوات صفحة ٢١٢ ـ ٢١٣.

(٢) كتاب الصناعيين ٣٢٤.

(٣) شرح أبيات سيبويه ٢/١٥٧.

(٤) انظر شرح الكافية ١/٢٢٩.

(٥) انظر إعجاز القرآن ١٠٦ ـ ١٠٧.

أفضل منه)[1]، ويريد بالأول إذا كان الاستثناء من منفي[2].

وأرى أن مثل هذا لا يقتصر على المدح بما يشبه الذم، وإنما قد يفيد زيادة الذم والعقاب، كما هو في قوله تعالى: ﴿خَٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ إِلَّا مَا شَآءَ رَبُّكَ﴾ [هود: ١٠٧]، فـ«إلا» هنا أفادت زيادة مدة العقاب[3]، للتأكيد على تخليد المجرمين في النار، وليس في الآية استثناء متصل، وإنما يحمل على الاستثناء مجازاً، وبذا يلتقي مثل هذا مع المدح بأنهما يفيدان زيادة ما بعدهما لما قبلهما، لكن الزيادة في الآية لم تأتِ لغرض المدح، وإنما لزيادة العقاب والعذاب، وهذا نقيض المدح، والاستثناء في كليهما يحمل على المجاز. ونشير إلى أن الفراء أجاز وجهاً آخَر في غير هذه الآية. هو أنه استثناء في اللفظ، لا يقَع في المعنى[4].

«ومن شواهد هذا الضرب التي ليس المستثنى فيها من جنس المستثنى منه قوله تعالى: ﴿فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ ءَامَنَتْ فَنَفَعَهَآ إِيمَٰنُهَآ إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ لَمَّآ ءَامَنُوا۟﴾ [يونس: ٩٨]، قال فيها سيبويه: (ولكن قوم يونس لمَّا آمنوا)[5]، والنحويون الذين تعرضوا لهذه الآية[6]، ولم يميزوها عن الضرب الأول، سوى أنهم قالوا: إنها استثناء، ليس من

(١) الإيضاح في علوم البلاغة ٢/ ٥٢٤ ـ ٥٢٥.
(٢) انظر المصدر نفسه ٢/ ٥٢٤.
(٣) انظر معاني القرآن للفراء ٢/ ٢٨، والمصدر نفسه ٢/ ٢٨٨.
(٤) انظر معاني القرآن للفراء ٣/ ٢٥٦.
(٥) الكتاب ٢/ ٣٢٥.
(٦) انظر معاني القرآن للأخفش ٨٦، مجمع البيان في تفسير القرآن م٣/ ١٣٤، البيان في غريب إعراب القرآن ١/ ٤٢١، وذهب الفراء إلى أن «إلا» في الآية تفيد النفي، وإنها من المنقطع، انظر معاني القرآن ١/ ٤٧٩، ومنع السيرافي البدل فيها، لأن «لولا» لا تفيد النفي. قال: (فلا يجوز في واحد منهما البدل، لأنها للاستبطاء والتحضيض، وفي معنى: لو قلتَ ذلك لكانَ أصلح، وهذه أشياء تجري مجرى الأمر، وفعل الشرط، ولا يجوز في شيئين من ذلك البدل) انظر شرح السيرافي على كتاب سيبويه م٣/ ورقة ١١٣ ـ ١١٤، وقال بهذا الرضي ـ انظر شرح الكافية ١/ ٢٢٩ وقاله أبو حيان ـ انظر ارتشاف الضرب ١/ ٦١٢، وأجاز الأخفش والمبرد والسيرافي الرفع فيهما على الصفة بجعل «إلا» بمنزلة «غير» في الصفة، انظر معاني القرآن للأخفش ٨٦، المقتضب للمبرد ٤/ ٤١٦، شرح السيرافي على كتاب سيبويه م٣/ ورقة ١١٤، وخالفهم الزجاج، وذلك بتجويزه البدل، وجعل «لولا» تفيد النفي، انظر شرح السيرافي م٣/ ورقة ١١٤، شرح الكافية ١/ ٢٣٢.

جنسه، وسيبويه لو أراد بها ما قالوه لما تناولها في هذا الضرب. ومن الشواهد فيه قوله تعالى: ﴿فَلَوْلَا كَانَ مِنَ ٱلْقُرُونِ مِن قَبْلِكُمْ أُوْلُوا۟ بَقِيَّةٍ يَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْفَسَادِ فِى ٱلْأَرْضِ إِلَّا قَلِيلًا مِّمَّنْ أَنجَيْنَا مِنْهُمْ﴾(١) [هود: ١١٦] ونص السيرافي على هذه الآية، والتي سبقتها بأنهما ليس فيهما الاستثناء الذي بمعنى الإخراج، قال: (ولا يجوز فيه الاستثناء الذي هو إخراج جزء من جملة، هو منها؛ لأن المقصد من ذلك إلى قوم من الكفار، أطبقوا على الكفرية، ولم يكن فيهم مؤمنون، فقبح فعلهم، ثم ذكر قوماً مؤمنين بآينوا طريقتهم، فمدحهم)(٢) ومن الشواهد التي لم تسبق بالمستثنى منه قوله: ﴿ٱلَّذِينَ أُخْرِجُوا۟ مِن دِيَـٰرِهِم بِغَيْرِ حَقٍّ إِلَّآ أَن يَقُولُوا۟ رَبُّنَا ٱللَّهُ﴾ [الحج: ٤٠] قال سيبويه فيها: (ولكنهم يقولون: ربنا اللّهُ، وهذا الضرب كثير)(٣). فواضح أن الآية ليس فيها مستثنى منه في اللفظ، ولا في المعنى.

الاستثناء من المنفي:

يقع الاستثناء المنقطع من المنفي وشبهه، كما هو الحال في المتصل، لكنه يختلف عن المتصل بجواز البدل في بعضه، وعدم جوازه في بعضه الآخر، وما جاز فيه البدل رجح نصبه، من هنا يبِيْنُ الفرق بين النمطين في الاستثناء من المنفي.

ولما كان المنقطع على ضربين، كما أوضحته في الاستثناء من الموجب، وكل ضرب من هذين الضربين يختلف عن الآخر، لذا فسنتناول كل ضرب وَحْدَهُ، لبيان ما فيه مع ذكر شواهده، وهذا التفريق سيجلو لنا مدى الفرق بينهما، وقد تعذر توضيح بعض الفروق في الموجب، لأن كلام النحويين يكاد ينصب على الاستثناء من المنفي فيه، لذا أرجأت الكلام إلى هنا.

الضرب الأول:

بينت أن المراد به هو ما كان المستثنى فيه ليس من جنس المستثنى منه، وقد فرق بعض النحويين هذا الضرب عن الآخر من خلال العامل فيهما، أما سيبويه فقد فرق بينهما، إذ عرض هذا الضرب في باب مستقل عن الآخر، كما ذكر شواهده وبين العامل فيه،

---

(١) مر الكلام عنها في الهامش الذي قبلها.

(٢) شرح السيرافي في كتاب سيبويه م٣/ورقة ١١٤.

(٣) الكتاب ٢/ ٣٢٥، انظر شرح السيرافي على كتاب سيبويه م٣/ورقة ١١٤.

وأوضح تأويله، قال: (هذا باب يختار فيه النصب؛ لأن الآخر ليس من نوع الأول، وهو لغة أهل الحجاز، وذلك قولك: ما فيها أحدٌ إلاّ حماراً، جاؤوا به على معنى: ولكنّ حماراً، وكرهوا أن يبدلوا الآخر من الأول، فيصير كأنه من نوعه فحمل على معنى «ولكن»، وعمل فيه ما قبله كعمل العشرين في درهم، وأما بنوتميم فيقولون: لا أَحَد فيها إلاّ حمارٌ، أَرادوا ليس فيها إلا حمارٌ، ولكنه ذكر أحداً «توكيداً، لأَن يعلم أن ليس فيها آدمي، ثم أبدل، فكأنه قال: ليس فيها إلاّ حمارٌ، وإِنْ شئت، جعلته إِنسانها، قال الشاعري:

فَـإِنْ تُمْـسِ فـي قَـبْـرٍ بَـرِهْـوَةِ ثَـاوِيـاً　　　أَنِـيـسُـكَ أَصْـدَاءُ الـقُـبُـورِ تَـصِـيـحُ

[طويل]

فجعله أنيسه)[1]. ففي مقولة سيبويه أَجاز في هذا الضرب لغتين، لغة أهل الحجاز التي لا تجيز البدل في: ما فيها أحدٌ إلاّ حِماراً، لأَنها تكرهُ أَن يكون الحمار من نوع الآدميين، إذ إِنها ترى في «أحد» يشمل جنس الآدميين، لذا جاءته على معنى «ولكن» التي تفيد الاستدراك. وعامل النصب في الحمار ما قبله، كما عَمِلَ العشرون في الدرهم في: عِندي عشرونَ دِرْهَماً[2].

أما لغة تميم التي ذكرها سيبويه فتجيز في: لا أَحَد فيها إلاّ حماراً، البدل، لأَنها أبدلت «الحمار» من «أحد» ومجيء «أحد» يفيد التوكيد كحالها في البدل في الاستثناء المتصل، وفي جواز البدل من «أحد» أوجه، ذكرها السيرافي بقوله: (إِنك إذا قلت: ما في الدار أَحدٌ إلاّ حمارٌ، فكأنك أردت ما في الدار إِلاّ حمارٌ، وقولك: ما في الدار، إلاّ حمارٌ، قد نفيت به الناس، وغيرهم في المعنى، فدخل في النفي ما يعقل، ومالا يعقل، ثم ذكرت أحداً توكيداً، لأن تعلم أنهُ ليس بها آدمي، والوجه الآخر أن تجعل المستثنى من جنس ما قبله على المجاز، كأن الحمار هو من إحدى ذلك الموضع، ومن عقلاء ذلك الموضع، مثل أَنِيسُكَ أصداءُ القبور، وَعِتَابُكَ السيف، وأشباه ذلك من المجازات، وقال المازني إِن فيه وجهاً ثالثاً، وهو أنه خَلط ما يعقل بما لا يعقل، فعبَّر عن جماعة ذلك، بأحد، ثم أَبدل حماراً من لفظ مشتمل عليه، وعلى غيره)[3].

---

(١) الكتاب ٢/٣١٩ ـ ٣٢٠.

(٢) ذكرنا هنا العامل لاحتواء النص له، ولأنه أحد الفروق التي تميز هذا الضرب عن الآخر.

(٣) شرح السيرافي على كتاب سيبويه م٣/ ورقة ١١٢.

وشواهد سيبويه على هذا الضرب كثيرة، منها قول النابغة الذبياني:

وَقَفْتُ فِيهـا أُصَيْلاناً أُسَائِلُهـا عَيَّتْ جَواباً وَما بالرَّبعِ مِنْ أَحدِ
إلاَّ أُوَارِيَّ لأياً ما أُبَيِّنُها والنُّؤْيُ كالحَوْضِ بالمَظْلومَةِ الجَلَدِ[1]

[بسيط]

استثنى «أُواريّ» من أحدٍ بلغة أهل الحجاز، وجاز رفعه على لغة تميم بدلاً من موضع «أحد»، ومنها قول الشاعر:

وَبَلْدَةٍ لَيْسَ بِها أَنِيسُ إلاَّ اليَعَافِيرُ وإلاَّ العِيسُ[2]

[رجز]

بالرفع، على أنه بدل من «أنيس»، وبالنصب على الاستثناء.

ومنها قول الحارث بن عَبَّاد:

والحَرْبُ لا يَبْقَى لِجا حِمِها التَّخَيُّلُ والمِرَاحُ
إلاَّ الفَتَى الصَّبَّارُ في الـ نَّجَدَاتِ والفَرَسُ الوَقَاحُ[3]

[كامل]

قال فيه السيرافي: (وهو على وجهي مَا فسر به من لغة تميم، أحدهما كأنه قال: لا تبقى لجاحمها إلاَّ الفتى الصبار، ودَل ذلك على أنه لا يبقى شيء سواه، وذكر التخيل والمراح توكيداً، والوجه الآخر أنه جعل «الفتى الصبار» هو التخيل في الحرب، والمراح مجازاً، كما جعل حماراً من الأحدين مجازاً، وفيه وجه ثالث: وهو أن التخيل على معنى «ذو التخيل»، وحذف «ذوو»، وأقام التخيل مقامه مثل قوله عز وجل: «واسألِ القريةَ»، وهذا على الوجه الذي يتفق عليه أهل الحجاز وبنو تميم)[4]، يريد بالوجه الثالث هو أن

---

(١) انظر الكتاب ٢/ ٣٢١، معاني القرآن للفراء ١/ ٢٨٨، المقتضب ٤/ ٤١٤، الأصول في النحو ١/ ٣٥٥، الجمل ٢٤٠، شرح أبيات الجمل ٢٠٧ ـ ٢٠٨، شرح القصائد العشر ٥١٢ ـ ٥١٣، مجمع البيان في تفسير القرآن م٣/ ١٣٤، شرح الجمل الكبرى لابن هشام ١٨٦ ـ ١٨٧.

(٢) انظر الكتاب ٢/ ٣٢١، معاني القرآن للفراء ١/ ٢٨٨، ٢/ ١٥، المقتضب ٤/ ٤١٤، الصاحبي ١٣٦، البيان في غريب إعراب القرآن ١/ ٤٢١، شرح شذور الذهب ٣٤٤.

(٣) انظر الكتاب ٢/ ٣٢٤، شرح الحماسة للمرزوقي ٥٠٢.

(٤) شرح السيرافي على الكتاب م٣/ ورقة ١١٢.

الفتى الصبار بدل من المضاف المحذوف، والذي ناب المضاف إليه منابه، كما أن في الآية حذف المضاف، وناب المضاف إليه منابه.

أما النحويون المتقدمون فكانت آراؤهم متأرجحة بين الضربين إذ لم يفصلوا بينهما، كما فعل سيبويه، وكان منهم الفراء إذ أوجب النصب في قوله تعالى: ﴿فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ ءَامَنَتْ فَنَفَعَهَآ إِيمَٰنُهَآ إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ﴾ [يونس: ٨]، لأن الاستثناء فيها ليس من جنس المستثنى منه، قال: (فإذا قلت: ما فيها أحدٌ إلاّ كلها، وحماراً، نصبت؛ لأنها منقطعة مما قبل «إلا» إذ لم تكن من جنسه، كذلك: كان قومُ يونس منقطعين من قوم غيره من الأنبياء)[1] ثم عاد، فأجاز الرفع فيها قال: (وقد يجوز الرفع فيها، كما أن المختلف في الجنس قد يتبع فيه ما بعد «إلا» ما قبل «إلا»، كما قال الشاعر:

وَبَـلْـدَةٍ لَيْسَ بِهـا أَنِـيسٌ إلاّ اليَعَـافِـيـرُ وإلاّ الـعِـيْـسُ[2]

وإجازته الرفع في الآية على البدل؛ لأنه يذهب في «لولا» إلى أنها بمنزلة «هَلاّ» التي تفيد النفي[3]، ويلحظ في كلام الفراء أنه لم يؤول المنقطع بمعنى «سوى»[4]، كما نسب إلى الكوفيين، وهناك مواضع جعل «إلا» بمنزلة «سوى» إذا كانت تفيد الزيادة[5]، وفي قوله تعالى: ﴿لَا يَذُوقُونَ فِيهَا ٱلْمَوْتَ إِلَّا ٱلْمَوْتَةَ ٱلْأُولَىٰ﴾ [الدخان: ٥٦] قال فيها: (فـ«إلا» في هذا الموضع بمنزلة (وَلاَ تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آباؤكم، لا تفعلوا سوى ما قد فعل آباؤكم) كذلك قوله: (لا يَذُوقونَ فيها الموتَ سِوى الموتَةِ الأُولى)[6]. وهذا يدل على عدم اطراد هذا المعنى عنده أما الأخفش فإنه خلط بين الضربين في الشواهد، من ذلك ما ذهب إليه في قوله تعالى: ﴿لَا عَاصِمَ ٱلْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ إِلَّا مَن رَّحِمَ﴾ [هود: ٤٣]، إذ أجاز فيها البدل[7]، ومنها في قوله تعالى: ﴿لَّا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْوًا إِلَّا سَلَٰمًا﴾

---

(١) معاني القرآن للفراء ١/ ٤٧٩.
(٢) المصدر نفسه ١/ ٤٧٩، انظر المصدر أيضاً ١/ ٢٨٧ - ٢٨٨، ٢/ ١٥ - ١٦، ٣/ ٢٧٢ - ٢٧٣.
(٣) انظر المصدر نفسه ١/ ١٦٧.
(٤) انظر المصدر نفسه ١/ ١٦٦ - ١٦٧، ١/ ٢٨٧ - ٢٨٨، ٢/ ١٥ - ١٦، ٢/ ٣١٣، ٣/ ٢٥٨ - ٢٥٩، ٢/ ٢٧٢ - ٢٧٣.
(٥) انظر ما تقدم في معاني «سوى».
(٦) معاني القرآن للفراء ٣/ ٤٤.
(٧) انظر معاني القرآن للأخفش ٢٣٣.

[مريم: ٦٢]، قال فيها: (فهذا كالاستثناء الذي ليس من أول الكلام، وهذا على البدل إنْ شئت كأنه: لا يسمعون فيها إلاّ سلاماً)[١]، فالواضح أنه جوز البدل فيها؛ لأن السلام ليس من جنس اللغو، وجاز أن يبدل على جعل «لغو» توكيداً في الآية، كما هو في تقديره.

أما المبرد فلم يحاول الفصل بين الضربين إذ جاء كلامه فيهما متداخلاً، قال: (هذا باب ما يقع في الاستثناء من غير نوع المذكور قبله، وذلك قولك: ما جاءني أحدٌ إلاّ حماراً، وما في القومِ أحدٌ إلاّ دابةً، فوجه هذا وحدَه النصب، وذلك لأن الثاني ليس من نوع الأول، فيبدل منه، فتنصبه بأصل الاستثناء على معنى «ولكنّ»، واللفظ النصب لمّا ذكرت لك في صدر الباب، فمن ذلك قول الله عز وجل ﴿وَمَا لِأَحَدٍ عِندَهُۥ مِن نِّعْمَةٍ تُجْزَىٰٓ ﴿١٩﴾ إِلَّا ٱبْتِغَآءَ وَجْهِ رَبِّهِ ٱلْأَعْلَىٰ ﴿٢٠﴾﴾ [الليل: ١٩ ـ ٢٠]، ومن ذلك ﴿لَا عَاصِمَ ٱلْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ إِلَّا مَن رَّحِمَ﴾ [هود: ٤٣]، فالعاصم الفاعل، ومَن رَحِمَ مَعْصوم، فهذا خاصة لا يكون فيه إلا النصب، وأما الأول فقد يجوز فيه الرفع، وهو قول بني تميم)[٢]. وعلى الرغم من تداخل الكلام، فإنه نص على وجوب النصب في الضرب الثاني.

أما الزجاج فيمكن القول أنه فرق بين الضربين، وجعل من هذا الضرب قوله تعالى: ﴿مَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّ﴾ [النساء: ١٥٧]، قال: (اتباع، منصوب بالاستثناء، وهو استثناء ليس من الأول، المعنى: مَا لهم به مِنْ عِلم، لكنهم يتبعون الظن، وإنْ رَفَعَ، جاز على أن يجعل عليهم اتباع الظن، كما تقول العرب تحيتُك الضربُ وعتابك السيفُ)[٣]. فالواضح من النص تجويزه للنصب على الاستثناء في لغة الحجاز، والرفع على البدل في لغة تميم.

أما ابن السراج، فإنه خلط بين الضربين دون تمييز بينهما حتى فيما ذكره من شواهد فيهما أيضاً، فقد صرح في أول كلامه جواز النصب على لغة الحجاز، والرفع على لغة تميم، وأن المنقطع يؤول بمعنى «لكن» عند البصريين، وبمعنى «سوى» عند الكوفيين،

---

(١) معاني القرآن للأخفش ٢٦٧، والمصدر نفسه ٨٦ ـ ٨٧.
(٢) المقتضب ٤/٤١٢ ـ ٤١٣.
(٣) معاني القرآن وإعرابة ٢/ ١٢٠.

ثم شرع في ذكر الشواهد، وبيان معنى «إلا» فيها. ولم يحاول أن يفرق بين الضربين(١)، لكن هذا نجده عند أبي علي الفارسي، فقد فرق في الشواهد وقال فيما يخص هذا الضرب: (باب الاستثناء المنقطع أن لا يكون المستثنى من جنس المستثنى منه، وذلك نحو: ما جاءني أحدٌ إلاّ حِماراً، فالاختيار فيه النصب، وإنْ كان الكلام غير موجب، ومن ذلك قوله:

وَمَـا بِـالـرَّبْـعِ مِـنْ أَحـدِ إلاّ أواريَّ.........)(٢)

أما شواهد الضرب الآخر، فتناولها بعد أن فرغ من الكلام عن هذا الضرب.

ومن النحويين الذين لم يفرقوا بين الضربين: الزجاجي(٣)، والرماني(٤)، وفرق بينهما ابن بابشاذ من حيث ماهية المستثنى والمستثنى منه، قال: (وما كان غير الجنس كالحمار وشبهه، لم يجز البدل، وإذا لم يجز البدل نصبت، واعتقدت أن «إلا» بمعنى «لمن»، فقلت فيها: مَا بالدارِ أَحدٌ إلاّ حماراً، وهذا مذهب الحجازيين، ومذهب بني تميم في هذا الذي ليس من الجنس أنه على قسمين، ما كان منقطعاً بالكلية ليس من الأحدين، ولا ما يصحب بالأحدين، فلا يجوز إلا النصب مثل: ما بالدار أحدٌ إلاّ حوضاً، وإلاّ ثوباً، فالنصب لا غير، وما كان منهما يتبع الأحدين مثل الدولاب والآلات جاز عند بني تميم الرفع على البدل، فيقولون: ما بالدار أحدٌ إلاّ حمارٌ، أبدلوا الحمار من الأحدين المقدرين وما يتبعهم، كأنه قال: ما بالدارِ أحدٌ ولا ما تبع الأحدين إلاّ حمارٌ)(٥) وقوله هذا لا يطرد في البدل عند التميميين، وخاصة قول النابغة الجعدي، وحديث الرسول ﷺ.

وميز الزمخشري بينهما أيضاً، وجعل من هذا الضرب قوله تعالى: ﴿مَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّ﴾ [النساء: ٥٧] قال: (إلاّ اتباع الظن، استثناء منقطع؛ لأن اتباع الظن

---

(١) انظر الأصول في النحو ١/ ٣٥٣ ـ ٣٦٠.

(٢) المقتصد في شرح الإيضاح للجرجاني ٦٥٢، وتابع الجرجاني أبا علي في هذا انظر المصدر نفسه ٦٥٣ ـ ٦٥٦.

(٣) انظر الجمل للزجاجي ٢٣٩ ـ ٢٤٠.

(٤) انظر معاني الحروف للرماني ١٢٧ ـ ١٢٩، وانظر أيضاً اللمع ٦٧، الصاحبي ١٣٦ ـ ١٣٧، المفضل في شرح المفصل ٧٤١ ـ ٧٤٥، التوطئة ٢٨٠، شرح الألفية لابن الناظم ١١٤ ـ ١١٥.

(٥) شرح المقدمة النحوية ٢٦٠ ـ ٢٦١.

ليس من جنس العلم، يعني: ولكنهم يتبعون الظن)[1] فالواضح أنه جعله من الاستثناء المنقطع؛ لأن المستثنى ليس من جنس المستثنى منه، كما ميزه الطبرسي أيضاً، وجعل من هذا الضرب قوله تعالى: ﴿لَا يَمْلِكُونَ ٱلشَّفَٰعَةَ إِلَّا مَنِ ٱتَّخَذَ عِندَ ٱلرَّحْمَٰنِ عَهْدًا﴾ [مريم: ٨٧] قال: (إلاَّ مَن اتَّخَذَ هو موصول وصلة في موضع رفع؛ لأنه بدل من الواو في «يملكون»، ويجوز أن يكون في محل نصب؛ لأنه استثناء منقطع، فإنَّ من اتخذَ عندَ الرحمٰن عهداً لا يكون من المجرمين)[2] أي ليس من جنسهم، ومثلهم فعل ابن الأنباري في تفريقهم بين الضربين[3].

إن ما تقدم من تفريق بعض النحويين كان من خلال الآيات عدا سيبويه، لكن هذا التفريق نجده صراحة عند طائفة أخرى من النحويين إلاَّ أنهم اختلفوا في طريقتهم للتفريق، إذ تناوله التميمي من خلال العلاقة بين المستثنى والمستثنى منه قال: (وفي المنقطع خلاف، فالحجازيون لا يجيزون إلا نصبه كائناً ما كان، وبنو تميم يجيزون اتباعه إذا كان من الآخرين، أو تابعاً بهم، فيقولون: ما جاءتِ العربُ إلاَّ زيدٌ، الديلمي، وما في الدار أحدٌ إلاَّ حمارٌ، فأما إذا كان غير تابع للآخرين، كان منصوباً عند الجميع بلا خلاف)[4]، أما ابن يعيش فتفريقه يختلف عن التميمي، وذلك لأنه جعل المنقطع في الأول ما يختار فيه النصب والآخر ما يجب فيه النصب قال: (وهذا الاستثناء على ضربين أحدهما النصب فيه مختار والآخر واجب)[5]، أما الرضي فقد كان أكثر تفصيلاً، إذ جعل المنقطع على ضربين أيضاً، والضرب الأول ما جاء بلغة الحجاز، وألزم فيه النصب، أما الآخر فما جاء بلغة تميم، ثم قَسَّمَ ما جاء بلغة تميم قسمين الأول: ما جاز فيه حذف المستثنى منه، وهذا أيضاً جعله على شطرين الأول ما كان فيه المستثنى منه متعدداً مثل: ما جاءَ القومُ إلاَّ حماراً، وفي هذا جاز البدل والنصب، والثاني ما كان فيه المستثنى منه غير متعدد مثل: ما جَاءني زيدٌ إلاَّ عمرٌو،

(١) الكشاف ١/ ٥٨٠، ولم يتضح تمييز الزمخشري لهما في المفصل. انظر ٦٩٨ وانظر في هذا البحر المحيط فقد أوضح تفريق الزمخشري لهم ٢/ ٢٢٩.
(٢) مجمع البيان في تفسير القرآن م٣/ ٥٣٠.
(٣) انظر البيان في غريب القرآن ١/ ٤٢٠ ـ ٤٢١، والمصدر نفسه ٢/ ١٥ ـ ١٦.
(٤) كشف المشكل في علم النحو ٣٣٣.
(٥) شرح المفصل ٢/ ٨٠.

أما القسم الثاني فهو الذي لا يجوز فيه حذف المستثنى منه، وألزم فيه النصب[1].

والشطر الثاني من القسم الأول الذي جاء به الرضي ذكره سيبويه، وأجازه على لغة تميم، لأن المستثنى منه معرفة، والمستثنى معرفة أيضاً، فجاز أن يبدل على معنى «ولكن»، وجعل منه قول الشاعر:

عَشِيَّةَ لاَ تُغْنِي الرِّمَاحُ مكانها ولا النَّبلُ إلاَّ المشرَفيُّ المُصَمِّمُ[2]

[طويل]

ومن أمثلة سيبويه لهذا أيضاً قوله: (وما أعانه إخوانكم إلا إخوانُهُ، لأنها معارف، ليست الأسماء الأخرى بها، ولا منها)[3]، قال في هذا السيرافي: (فيكون قوله: ما تغني الرماح مكانها ولا النبل، كأنه قال: ما تغني إلاّ المشرفي المصمم، وقوله: لأنها معارف يريد أن ما قبل «إلا»، وما بعدها معرفتان إحداهما غير الأخرى، وليست بمنزلة، ما قام أحدٌ إلاّ زيدٌ)[4]، وذكر الزمخشري هذا الاستثناء بقوله: (وأخبرني. . . وعن أحد من أحد مستثنى. . . والثاني: ما جاء في لغة بني تميم من قولهم: ما أتاني زيدٌ إلاّ عمرو بمعنى: ما أتاني زيدٌ لكن عمروٌ، ومنها قولهما أعانَه إخوانُكم إلاّ إخوانه)[5] وأعتقد أن مثل هذا لا يجوز نصبه على الاستثناء، لأنهم لم ينصوا عليه، وإنْ عدوه ضرباً من الاستثناء؛ لأنهم ذكروا الرفع على لغة تميم، وأن المستثنى منه فيه في حكم الساقط، يستثنى من هذا قول الرضي بتجويزهم النصب فيه[6].

ومن النحويين من فرق بين الضربين من خلال تسليط العامل على المستثنى فإذا سلط جاز النصب والبدل؛ لأن المستثنى منه جاز إسقاطه، وتسليط العامل على المستثنى، وإذا لم يسلط لم يجز فيه إلا النصب لعدم إمكان حذف المستثنى منه، وكان

(١) انظر شرح الكافية ١/٢٢٨ ـ ٢٢٩.

(٢) انظر الكتاب ٢/٣٢٥ وانظر الشاهد في الكشاف ٣/١٥٦، شرح الأشموني ٢٢٩.

(٣) الكتاب ٢/٣٢٥.

(٤) شرح السيرافي على كتاب سيبويه م٣/ورقة ١١٢.

(٥) الأحاجي النحوية ١٠١ ـ ١٠٢، وانظر الكشاف ٣/١٥٦.

(٦) انظر شرح الكافية ١/٢٢٨.

من هؤلاء ابن عصفور(١)، والمالقي(٢)، والمرادي(٣)، وابن هشام(٤)، والأزهري(٥)، والأشموني(٦).

وكان من هؤلاء أيضاً أبو حيان، لكنه كان أدق منهم في الفصل، قال: (والمنقطع ما لم يكن بعضه أو كان بعضه إلاً أن العامل غير متوجه عليه)(٧)، وهذا القول ينطبق على ما جاء في قول النابغة الجعدي، كما اتضح فيه(٨).

والذين فرقوا بين الضربين من خلال تسليط العامل، كانوا أقرب لسيبويه من جانب واحد، في التفريق إلا الرضي وأبا حيان؛ لأن سيبويه صرح في هذا الضرب أنه عَمِلَ فيه ما قبله، وهذا ما قالته هذه الطائفة، لكنهم لم يتعرضوا للشواهد التي يكون فيها المستثنى من جنس المستثنى منه.

أما الرضي، فقد تعرض لقول النابغة الجعدي، وغيرها من الشواهد وأوضح الفرق بينهما(٩)، وأما أبو حيان فإنه وإنْ لم يتعرض للشواهد، لكنه ذكر أَن هناك ضرباً من المنقطع، يكون فيه المستثنى من جنس المستثنى منه، كما وضح من النص السابق.

وفي هذا الضرب أَجمع النحويون على اختيار النصب فيه(١٠)، واختار الزمخشري لغة تميم في قوله تعالى: ﴿قُل لَّا يَعْلَمُ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ٱلْغَيْبَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [النمل: ٦٥]، قال: (فإن قلت: ما الداعي إلى اختيار المذهب التميمي على الحجازي؟ قلت: دعت إليه نكتة سرية، حيث إخراج المستثنى مخرج قوله: اليعافير بعد قوله: ليس أنيس، ليؤول المعنى إلى قولك: إنْ كان اللَّهُ مِمَّن في السمواتِ والأرض، فهم يعلمونَ الغيبَ،

---

(١) انظر المقرب ١/١٧١.
(٢) انظر رصف المباني ٩٠.
(٣) انظر الجنى الداني ٤٧٧.
(٤) انظر أوضح المسالك ٢/٦٣.
(٥) انظر شرح التصريح على التوضيح ١/٣٥٢ ـ ٣٥٣.
(٦) انظر شرح الأشموني ٢٢٩.
(٧) انظر ارتشاف الضرب ١/٦١٠، انظر للمؤلف نفسه البحر المحيط ١/٢٧٥ ـ ٢٧٦، ٢/٢٢٩.
(٨) انظر شرح الكافية ١/٢٢٩.
(٩) انظر شرح الكافية ١/٢٢٩.
(١٠) انظر ما تقدم من مصادر في هذا الضرب.

يعني أَن علمهم الغيب في استحالته كاستحالة أن يكون اللّه منهم)[١]، فالواضح أنه قاس على الشاهد الشعري الذي مر ذكره[٢].

ومما جاء في هذا الضرب ما ذكره سيبويه، وهو النصب فيما جاز أن يبدل منه على لغة تميم، قال: (هذا باب النصب فيما يكون مستثنى مبدلاً، حدثنا بذلك يونس وعيسى جميعاً أن بعض العرب الموثوق بعربيته يقول: ما مررتُ بأحدٍ إلاّ زيداً، وما أتاني أحدٌ إلاّ زيداً، وعلى هذا ما رأيتُ أحداً إلاّ زيداً، فينصب «زيداً» على غير «رأيت»، وذلك أنك لم تجعل الآخر بدلاً من الأول، ولكن جعلته منقطعاً مما عمل في الأول، والدليل على ذلك أنه يجيء على معنى «ولكنَّ زيداً»، ولا «أعني زيداً»، وعمل فيه ما قبله كما عَمل العشرون في الدِّرْهَم، إذا قلت عشرونَ درهماً، ومثله في الانقطاع من أوله: إنَّ لفلان، مَالاً إلاّ أنَّه شَقِيّ، فإنه لا يكون أبداً على أن لفلان، وهو في موضع نصب، وجاء على معنى ولكنه شقي)[٣]، يريد سيبويه من مقولته هذه أَن «زيداً» في هذه الأمثلة يحمل على الاستثناء المنقطع، وأَن العامل فيه ما قبله، ولا يحمل على أنه بدل مما قبله؛ لأنه ليس من جنس «أحد»، والسيرافي لم يحاول أن يفرق بين هذا الذي ذكره سيبويه، وبين ما جاء على لغة الحجاز، ولو كان الاستخدامان متفقين، لما خصه سيبويه هنا، قال السيرافي فيه: (وقول سيبويه في مثله في الانقطاع من أوله إنَّ لفلان مالاً إلاّ أَنه شقي، يعني بالانقطاع من أوله أنه ليس ببدل منه، لأنه ذكر ما مررت بأحد إلا زيداً، وما بعده مما ينصبه بالاستثناء ولم يحمله على ما قبل إلا من طريق البدل، وكذلك لم يحمل أنه شقي على البدل ما قبله، ولا سبيل إلى البدل فيه؛ لأَن ما قبل إلا موجب)[٤].

يتضح مما تقدم أَن هذا الضرب له بعض الخصائص التي تميزه منها:

أولاً : يشترط فيه أَن يكون المستثنى ليس من جنس المستثنى منه.

ثانياً : إِخراج المستثنى مما دخل فيه المستثنى منه، وجاء الإخراج على سبيل الاستدراك بمعنى «لكنَّ».

(١) الكشاف للزمخشري ٣/١٥٦.
(٢) انظر أوضح المسالك ٢/٦٣ ـ ٦٤ وانظر الشاهد صفحة ٣١١.
(٣) الكتاب ٢/٣١٩.
(٤) شرح السيرافي على كتاب سيبويه م٣/ورقة ١٠٩.

ثالثاً : إن العامل فيه مسلط على المستثنى، وهذا مذهب أكثر النحويين.

رابعاً : جواز البدل فيه إذا كان الاستثناء من منفي.

خامساً : جاز أن يكون المستثنى بمقدار المستثنى منه في مثل: ما جاء زيدٌ إلاَّ عمرٌو، وما أعانه إخوانُكم إلاَّ إخوانُه.

هذه أبرز خصائص هذا الضرب، ويتضح أن بعضها تتفق مع «ما جاء في المتصل، وبعضها الآخر مختلف».

الضرب الثاني:

وهو الضرب الذي لا يشترط في المستثنى أن يكون من غير جنس المستثنى منه، وإنما جاز فيه ذلك، كما جاز أن يكون من جنسه أو لم يكن هناك مستثنى منه، وهذا الضرب يأتي على مَعنى «لكنَّ»، ويختلف عن الأول بعدم جواز البدل فيه، كما أنه الضرب الذي تتساوى فيه اللغتان الحجازية والتميمية لوجوب النصب فيه.

والكلام عن هذا الضرب جاء شيء منه في الضرب الأول، وذُكر هناك للحاجة الملحة لغرض توضيح وجهة نظر بعض النحويين في التمييز بين الضربين كما أن هناك بعض القضايا التي لم أذكرها، حصرت الكلام عنها هنا مع بعض الشواهد، لينجلي لنا الفرق بين هذا الضرب وما سبقه.

هناك قضية يشترك فيها الضربان، وهي مجيئهما بمعنى «لكن»، إلاَّ أن سيبويه أوضح في الأول أن العامل فيه ما قبله، ولم يبن رأيه في هذا الضرب، قال: (باب ما لا يكون إلا على معنى ولكنَّ، فمن ذلك قوله تعالى: ﴿ لَا عَاصِمَ ٱلْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ إِلَّا مَن رَّحِمَ ﴾ [هود: ٤٣] أي ولكنَّ مَن رَحم. . . ، ومن ذلك من الكلام: لا تَكونَنَّ مِن فلان إلاَّ سَلاماً بسَلام، ومثل هذا أيضاً من الكلام فيما حدثنا أبو الخطاب: مَا زَادَ إلاَّ ما نَقَصَ، وما نَفَعَ إلاَّ مَا ضَرَّ، فـ«ما» مع الفعل بمنزلة اسم: نحو النقصان والضرر. . . ، كأنه قال: ولكنه ضَرَّ، وقال: ولكنه نقص، هذا معناه، ومثل ذلك من الشعر قول النابغة الذبياني:

وَلاَ عَيْـبَ فِيـهِـمْ غَيْـرَ أَنَّ سُـيوفَـهُـمْ بِهِـنَّ فُـلـولٌ مِـن قِـراعِ الـكـتـائِـبِ

[طويل]

أي ولكن سيوفهم بهن فلول. . . ومثل ذلك قول الفرزدق:

وَمَا سَجَنونِي غَيْرَ أَنِّي ٱبْنُ غَالِبٍ وَأَنِّي مِنَ الأَثْرِيْنَ غَيْرَ الزَعَانِفِ

[طويل]

كأنه قال: ولكني ابن غالب، ومثل ذلك في الشعر كثير...)[1]، ويلحظ من هذا النص أن شواهد سيبويه وأمثلته قد اختلفت عن الضرب الأول، وهذا يتضح من خلال الكلام عنها ففي قوله تعالى: ﴿لَا عَاصِمَ ٱلْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ إِلَّا مَن رَّحِمَ﴾ [هود: ٤٣] ليس فيها إخراج، وإنما جاءت على معنى «لكن»، والمستثنى «مَن رحم» في محل نصب، ولا يجوز إبداله؛ لأنه بمعنى معصوم، والمعصوم خلاف العاصم[2]، أما قوله: لا تكونَنَّ مِن فلان إلا سلاماً، فالمستثنى فيه مصدر، وجاز ذلك لأن المصادر لا تكون إلاّ في الاستثناء المنقطع، قال ثعلب: (المصادر وغيرها يستثنى بها استثناء منقطعاً)[3]، وهذا الاستخدام يفتقر إلى المستثنى منه، وحقيقته أنه لا يفيد الإخراج، كما هو في الآية، قال فيه السيرافي: (فكأنه قال: لا تخالطنه إلا مشاركة وليست المشاركة من المخالطة في شيء، فصار المعنى: لا تخالطنه، ولكن تاركه)[4]، ومن أمثل سيبويه: ما زَادَ إلا مَا نَقَصَ، وما نَفَع إلاّ ما ضَرَّ، وفيهما «ما» مصدرية عند بعض النحويين تؤول مع الفعل بالمصدر المؤول[5]، ونسب السيرافي إلى أبي بكر مبرمان[6]، أن المصدر المؤول في محل رفع مبتدأ، وخبره محذوف، وتابعه في هذا قال: (كأنه قال: ما زادَ النهرُ إلا النقصانُ، ومَا نَفَعَ زيدٌ إلاّ الضرر، على معنى ولكنه ضر، وتقديره ما زادَ، ولكن النقصان أَمره، وما نَفَعَ، ولكن الضررُ أمرُه، فالنقصان والضرر مبتدأ، وخبره محذوف وهو أمره،

---

(١) الكتاب ٢/ ٣٢٥ - ٣٢٧.

(٢) انظر معاني القرآن ٢/ ١٥ - ١٦، معاني القرآن للأخفش ٢٣٣، شرح السيرافي على كتاب سيبويه م٣/ورقة ١١٤، المقتصد في شرح الإيضاح ٦٥٦، البيان في غريب إعراب القرآن ٢/ ١٥ - ١٦، شرح المفصل ٢/ ٨١، شرح الكافية ١/ ٢٢٩، البحر المحيط ٥/ ٢٧٧ وإجاز النحويون البدل فيها إذا جعل اسم الفاعل بمنزلة اسم المفعول انظر المصادر الآنفة الذكر.

(٣) مجالس ثعلب القسم الثاني ٥٥٦.

(٤) شرح السيرافي على كتاب سيبويه م٣/ورقة ١١٤.

(٥) انظر الأصول في النحو ١/ ٣٥٥، شرح المفصل ٢/ ٨١، المفضل في شرح المفصل ٧٤١، شرح الكافية ١/ ٢٢٩، ارتشاف الضرب ١/ ٦١٦.

(٦) هو محمد بن علي بن إسماعيل أبو بكر العسكري المعروف بمبرمان، أخذ عن المبرد وأكثر بعده عن الزجاج، أخذ عنه الفارسي والسيرافي. شَرَحَ كتاب سيبويه وكتاب الأخفش، توفى سنة ٣٤٥ انظر بغية الوعاة للسيوطي ١/ ١٧٧.

وهو نحو ما ذكره أبو بكر مبرمان، في تفسير مَن فَسَّر له)[1]، وذهب أبو علي الشلوبيني إلى أن المصدر هنا مفعول به حقيقة، وتقديره: ما زاد شيءٌ إلاَّ النقصانُ، ثم فرغ له الفعل، وبذا أَخرجه من الاستثناء المنقطع، وجعله مما يبدل في المتصل[2]، وذهب ابن الطراوة إلى أن «ما» زائدة، وليست مصدرية، وخطأ سيبويه في ذلك، وقدره: ما زادَ إلا نقصُ، وما نفعَ إلا ضرُّ، ولوجود «إلا»، وقوة استخدامها استغنى الكلام عن الواو[3] ونلحظ من خلال ما جاء به النحويون في هذين الاستخدامين أنهم لم يشيروا فيهما إلى معنى الإخراج.

أما قول النابغة الذبياني، فلا يختلف في غرضه عن قول النابغة الجعدي الذي مرَّ الكلام عنه في الاستثناء من الموجب، لكن الفارق بينهما أن قول النابغة الذبياني جاء الاستثناء فيه من المنفي، وهذا الضرب هو الذي فضله الخطيب القزويني، قال فيه: (إنْ كان فلول السيف منه، وذلك محال، فهو في المعنى تعليق بالمحال كقولهم: حتى يبيضَّ القارُ فالتأكيد فيه من وجهين: أَحدهما: أنه كدعوى الشيء ببينة. والثاني أن الأصل في الاستثناء يكون متصلاً، فإذا نطق المتكلم بـ«إلا» أو نحوها، توهم السامع قبل أن ينطق بما بعدها أن ما يأتي بعدها مخرج مما قبلها فيكون شيء من صفة الذم ثابتاً، وهذا ذم، فإذا أَتَتْ بعدها صفة مدح تأكد المدح، لكونه مدحاً على مدح، وإنْ كان فيه نوع من الخلابة)[4]. وجعل القزويني مثل هذا قوله تعالى: ﴿لَا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْوًا وَلَا تَأْثِيمًا ﴿٢٥﴾ إِلَّا قِيلًا سَلَامًا سَلَامًا﴾[5] [الواقعة: ٢٥ ـ ٢٦]، وذكر من ذلك قوله تعالى: ﴿لَّا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْوًا إِلَّا سَلَامًا﴾ [مريم: ٦٢]، وجعل فيها احتمالاً ثالثاً، بالإضافة إلى الاحتمالين الذين مَرَّا، قال: (ويحتمل وجهاً ثالثاً، وهو أن يكون الاستثناء من أصله متصلاً؛ لأَن معنى السلام هو الدعاء بالسلامة، وأهل الجنة عن الدعاء بالسلامة أغنياء، فكان ظاهره من قبيل اللغو، وفضول الكلام لولا ما فيه من فائدة الإكرام)[6]، وجعل من هذا الضرب ابن أبي الأصبع

(١) شرح السيرافي على كتاب سيبويه م٣/ ورقة ١١٤.
(٢) انظر ارتشاف الضرب ٦١٦/١.
(٣) انظر المصدر نفسه، ٦١٦/١.
(٤) الإيضاح في علوم البلاغة ٢/ ٥٢٤.
(٥) انظر فيها الإيضاح في علوم البلاغة ٢/ ٥٢٥.
(٦) الإيضاح في علوم البلاغة ٢/ ٥٢٥.

المصري قوله تعالى: ﴿قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ هَلْ تَنقِمُونَ مِنَّآ إِلَّآ أَنْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلُ﴾ [المائدة: ٥٩]، قال (فإن الاستثناء بعد الاستفهام الخارج مخرج التوبيخ على ما عابوا به المؤمنين من الإيمان يوهم بأن يأتي بعد الاستثناء ما يجب أن ينقم على فاعله مما يذم، فلما أتى بعد الاستثناء ما يوجب مدح فاعله كان الكلام متضمناً تأكيد المدح بما يشبه الذم)[1]. هذا وأنه نفى أن تكون غيرها موجودة في القرآن تفيد هذا الضرب من الكلام[2].

نرى في الشواهد الأخيرة سواء أكانت في قول النابغة الذبياني أم في الآيتين أن المستثنى من جنس المستثنى منه، لكنه حمل على المنقطع، لأن فيه ضرباً من المدح بما يشبه الذم. وهذا لا نجده في الضرب الأول من الاستثناء المنقطع من هنا يتضح لنا تفريق سيبويه لهذين الضربين.

والنحويون الذين جاؤوا بعد سيبويه قد عَرَفنا موقفهم في هذا الضرب من خلال ما تقدم عن الضرب الأول، كما وضح لدينا موقف الفراء كيف أنه ألزم النصب، ثم عاد، فجوز الرفع، ولكنه على الرغم من ذلك ميز بين هذين الضربين والذي يدل على هذا قوله في الآية ﴿وَمَا لِأَحَدٍ عِندَهُۥ مِن نِّعْمَةٍ تُجْزَىٰٓ ۝١٩ إِلَّا ٱبْتِغَآءَ وَجْهِ رَبِّهِ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ [الليل: ١٩ ـ ٢٠]، إذ ذهب إلى أن «إلاَّ» بمعنى «لكنَّ»، ولم يشر إلى معنى الإخراج، قال: (يقول لم ينفقوا نفقة مكافأة ليدِ أحدٍ عنده، ولكن أنفقها ابتغاء وجه ربّه فـ«إلاَّ» في هذا الموضع بمعنى «لكنَّ»)[3].

أما المبرد فقد خلا كلامه من هذا الضرب من بعض الشواهد التي تبين طبيعته، وخاصة تلك الشواهد التي يكون فيها المستثنى من جنس المستثنى منه، والشواهد التي جاء فيها المستثنى مصدراً[4]. أما الزجاج فجعل منه قوله تعالى: ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟﴾ [البقرة: ١٥] قال: (والقوي عندي أن المعنى في هذا واضح، المعنى: لئلا يكون للناس عليكم حجة إلاَّ مَنْ ظلَم باحتجاجه فيهما، لقد وضح له كما

(١) المصري ابن أبي الأصبع، بديع القرآن، تحقيق حفني محمد شرف، ٥٠ (ط ٢، القاهرة، د.ت).
(٢) انظر المصدر نفسه، ٥٠.
(٣) معاني القرآن ٢/ ٢٧٢.
(٤) انظر المقتضب ٤/ ٤١٢ ـ ٤١٨.

تقول: مَا لَكَ عَليَّ مِنْ حُجَّةٍ إلاَّ الظلمَ، أي إلا أن تظلمني، المعنى مالك عليَّ من حجة البتة، ولكنك تظلمني وما لك عليك حجة إلاّ ظلمي)[1] فالواضح أنه جعله بمعنى «لكنَّ»، ولم يصرح أن فيه إخراجاً، أما ابن السراج فقد وضحت لنا نظرته من خلال ما تقدم في الضرب الأول[2].

ومن النحويين الذين ميزوا هذا الضرب عن الآخر مَن قد جئنا ببعض شواهدهم التي عدوها من الضرب الأول، ونذكر شواهدهم على هذا الضرب لكي يكون موقفهم أكثر وضوحاً[3]، وكان من هؤلاء أبو علي الفارسي، فقد جعل من شواهده قوله تعالى: ﴿لَا عَاصِمَ ٱلْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ إِلَّا مَن رَّحِمَ﴾ [هود: ٤٣] وتابعه فيه الجرجاني[4] والكلام عن هذه الآية قد تقدم[5]، ومن شواهد الزمخشري فيه قوله تعالى: ﴿طه ۝١ مَآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْقُرْءَانَ لِتَشْقَىٰٓ ۝٢ إِلَّا تَذْكِرَةً لِّمَن يَخْشَىٰ ۝٣﴾ [طه: ١ ـ ٣] قال: (فإن قلت: هل يجوز أن يكون تذكرة بدلاً من محل لتشقى؟ قلت: لا، لاختلاف الجنسين، ولكنها نصب على الاستثناء المنقطع الذي «إلاَّ» فيه بمعنى «لكنَّ»)[6]، وجعل الطبرسي من شواهده قوله تعالى: ﴿وَلَا تَنكِحُوا۟ مَا نَكَحَ ءَابَآؤُكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ﴾ [النساء: ٢٢]، قال (إلا ما قد سلف منقطع؛ لأنه لا يجوز استثناء الماضي من المستقبل، ونظيره: لا تبع مِن مالي إلاَّ ما بعتَ، وَلا تأكل إلاَّ ما أَكَلْتَ، ومنه «لاَ يَذوقونَ فيها الموتَ إلاَّ المَوْتَةَ الأُولى»، المعنى: لكن ما قد سلف، فلا جناح عليكم فيه)[7] أما ابن الأنباري فلا يختلف عنهم في هذا الضرب[8].

أما غيرهم من النحويين فقد وضحت آراؤهم، وطريقة تمييزهم لهذا الضرب عن الآخر من خلال الكلام عن الضرب الأول، لذا فلينظر ما جاؤوا فيه للوقوف على

(١) معاني القرآن وإعرابه ١/ ٢٠٩.
(٢) انظر صفحة ١٩٩.
(٣) انظر ما جاء بالضرب الأول.
(٤) انظر المقتصد في شرح الإيضاح ٦٥٦.
(٥) انظر ما تقدم في الآية.
(٦) الكشاف للزمخشري ٢/ ٥٢٩.
(٧) مجمع البيان في تفسير القرآن م٢/ ٢٦.
(٨) انظر البيان في غريب إعراب القرآن ٢/ ١٥ ـ ١٦.

وجهات نظرهم في هذا النمط[1].

وفي الاستثناء المنقطع أجاز بعض النحويين أن يكون المستثنى فيه جملة، قال بهذا أبو بكر مبرمان، والسيرافي، وجعلا من ذلك: مَا زَادَ إلاّ ما نَقَصَ، وما نَفَعَ إلاّ مَا ضَرَّ[2].

كما ذهب إلى هذا التميمي بقوله: (وأكثر ما يأتي المنقطع وله خبر يفاد به عنه، نحو قوله تعالى: ﴿ثُمَّ رَدَدْنَٰهُ أَسْفَلَ سَٰفِلِينَ ۝٥ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ [التين: ٥ ـ ٦]إلى قوله: ﴿فَلَهُمْ أَجْرٌ غَيْرُ مَمْنُونٍ ۝٦﴾[3] [التين: ٦].

كما أجازه ابن خروف قال ابن الناظم: (وجعل ابن خروف من هذا القبيل قوله تعالى: ﴿لَّسْتَ عَلَيْهِم بِمُصَيْطِرٍ ۝٢٢ إِلَّا مَن تَوَلَّىٰ وَكَفَرَ ۝٢٣ فَيُعَذِّبُهُ ٱللَّهُ ٱلْعَذَابَ ٱلْأَكْبَرَ ۝٢٤﴾ [الغاشية: ٢٢ ـ ٢٤]، على أن تكون «مَن» مبتدأ ويعذبه الخبر[4] وقال به ابن الحاجب، ونسبه الرضي إلى المتأخرين[5]، وتابعهم في هذا الدماميني[6].

وفي المنقطع لا يشترط تحديد زمان المستثنى، والمستثنى منه، كما تقدم، وإنه اختص به بعض الأدوات كـ«بيد»، «بله»، لأنهما يفيدان المدح بما يشبه الذم، وهذا لا يكون إلا في الضرب الثاني، كما أن الأفعال التي ذكرها النحويون ضمن أدوات الاستثناء لا يستثنى بها في هذا النمط[7].

---

(١) انظر ما جاء في الضرب الأول.

(٢) انظر شرح السيرافي على كتاب سيبويه م٣/ ورقة ١١٤.

(٣) كشف المشكل في علم النحو ٣٣١.

(٤) شرح الألفية لابن الناظم ١١٥.

(٥) انظر شرح الكافية ١/ ٢٢٧.

(٦) انظر حاشية الصبان ٢/ ١٤٢، والدماميني هو محمد بن أبي بكر بن عمر بن أبي بكر محمد بن سليمان بن جعفر القرشي بدر الدين المعروف بابن الدماميني، له تصانيف في النحو منها تحفة الغريب في حاشية مغني اللبيب وشرح التسهيل توفي سنة ٨٣٧هـ، انظر بغية الوعاة للسيوطي ١/ ٦٧.

(٧) انظر فصل الأدوات.

جاءت في الاستثناء وهي «بيد»، و«بله»[1]، وانه يشترك مع الضرب الأول في «إلا» و«غير» و«سوى».

ثانياً : أَنه لا يشترط فيه أن يكون المستثنى ليس من جنس المستثنى منه، إذ جاز أن يكون من جنسه كما جاز أن يكون المستثنى مخالفاً المستثنى منه لا لكونه ليس من جنسه، وإنما لكونه يحمل معنى الضد كما في: مَا زَاد إِلاَّ مَا نَقَصَ، وَمَا نَفَعَ إِلاَّ مَا ضَرَّ، وقد تكون المخالفة في موضعهما الإعرابي في الاستثناء، كما هو في الآية «لاَ عَاصِمَ اليومَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلاَّ مَنْ رَحِمَ»، فـ«مَن رَحِم» في موضع مفعول، وبذا يكون مخالفاً لـ«عاصم»؛ لأن العاصم خلاف المعصوم، وربما لا يكون هناك مستثنى، كما هو في: لا تكونَنَّ مِنْ فلان إِلاَّ سَلاماً.

ثالثاً : أَن هذا الضرب ليس يفيد معنى الإخراج الذي وجدناه في المتصل، والضرب الأول من المنقطع فغرضه يختلف باختلاف ماهية المستثنى، والمستثنى منه، وحال كل منهما، من هذا إفادته المدح بما يشبه الذم وإِفادته الاستدراك، والمعنى الأخير - الاستدراك - يختلف عن المعنى الذي جاء في الضرب الأول، وذلك أَن في الضرب الأول الاستدراك أفاد معنى الإخراج، لأن المتكلم استدرك في كلامة فأخرج المستثنى الذي هو ليس من جنس المستثنى منه، أما هذا الضرب فجيء به لغرض بيان وظيفة المستثنى كإفادته معنى المدح بما يشبه الذم، أو إفادته معنى الضد أو المخالفة... الخ، وفي هذا المعنى ليس هناك إِخراج للمستثنى، ولذا يحمل هذا الضرب في الاستثناء على المجاز. وهذا المعنى لا يتوقف على المستثنى فحسب، وإنما على التركيب الاستثنائي كله.

---

(١) انظر ما جاء في «بيد» و«بله» في فصل الأدوات.

رابعاً : أنه لا يتسلط عليه العامل بخلاف الضرب الأول وهذا ما نص عليه أكثر النحويين.

خامساً : لا يجوز فيه البدل، وبذا استوت فيه اللغتان التميمية والحجازية من هذه الخصائص يتضح لنا أوجه الفرق بين هذا الضرب والضرب الأول.

«المفرغ»

يمثل المفرغ النمط الثالث في الاستثناء عند أكثر النحويين، وأريد به تفريغ العامل لما بعد «إلا»، وهذا النمط يختلف عن النمطين الذينَ مرَّ الكلام عنهما، والخلاف يكمن في خلوه من المستثنى منه أولاً. وأَن المستثنى فيه ليس بمنزلة المستثنى في المتصل، والمنقطع ثانياً، وذلك أن الإخبار فيه مقتصر على ما بعد «إلا»، وهذا لم نجده في غيره؛ لأَن ما تقدم في المتصل والمنقطع، كان الإخبار فيهما عن المستثنى والمستثنى منه، ولم يمكن إسقاط أحدهما أَو الإخبار عن واحد منهما إذا أريد بهما الاستثناء[1]، إلاَّ البدل، ومن مخالفته للنمطين أيضاً أنه خال من الإخراج. وهذا يجعل الأداة فيه تفيد معنى واحداً. هو تفريغ ما قبلها لما بعدها.

وهذا النمط لم يبق على صورته التي جاء بها سيبويه وغيره من المتقدمين في اقتصارهم على بعض الاستخدامات، وإنما توسع النحويون المتأخرون فيه حتى ضموا إليه استخدامات أخرى لم نجدها عند سيبويه، ولا عند غيره من المتقدمين، وهذا التوسع انعكس على عدم الاستقرار في استخدام المصطلح لهذا النمط، حتى نرى أن بعض النحويين قد أطلق أكثر من مصطلح عليه كالمفرغ، والحصر، والقصر.

والمصطلح الأخير - القصر - مصطلح بلاغي أكثر منه نحوي؛ لأَن السابق لاستخدامه هم البلاغيون، وقد استخدمه بعض النحويين من بعدهم. والبلاغيون أطلقوه على أحد ضروب علم البديع، كما تقدم في تعريفه في المصطلحات، وهذا الضرب من البديع - القصر - بعض أَدواته تتشابه في استخدامها مع المفرغ، وخاصة الأداة «إلا» الملازمة لـ«ما» فيهما، فمثل القصر: ما محمدٌ إلا رسولٌ، ومثل المفرغ ما جاءني إلاَّ محمدٌ، وهذا التشابه يوضح لنا سبب خلط النحويين المتأخرين خاصة بين القصر والمفرغ في كلامهم عن المفرغ علماً أنهم تناولوا ما مثلناه، في القصر في باب الابتداء.

---

(١) يستثنى من هذا ما جاء من أمثلة في الضرب الثاني من المنقطع والتي افتقرت إلى المستثنى منه.

ولما كان هناك خلط بين القصر، والمفرغ، ينبغي أن أوضح أوجه العلاقة بينهما وهذا يستوجب استيفاء الكلام عن المفرغ، ثم نتناول أوجه العلاقة بينهما. أما الحصر ـ فهو كما أراه ـ أعم من المفرغ، وهذا ما سأوضحه بعد الفراغ من الكلام عن المفرغ.

والمفرغ ـ كما ذكرت ـ عده أكثر النحويين من باب الاستثناء، وكان منهم سيبويه، فقد جعله أحد وجهين يرد بهما هذا الباب قال: (فأما الوجه الذي يكون فيه الاسم بمنزلته قبل أن تلحق «إلاّ»، فهو أن تدخل الاسم في شيء تنفي عنه ما سواه، وذلك قولك: مَا أَتاني إلاّ زيدٌ، وما لقيتُ إلاّ زيداً، وما مررتُ إلاّ بزيدٍ، تجري الاسم مجراه، إذا قلت: ما أتاني زيدٌ، ومَا لقيتُ زيداً، وما مررتُ بزيدٍ، ولكنك أدخلت «إلا» لتوجب الأفعال لهذه الأسماء، ولتنفي ما سواها، فصارت هذه الأسماء مستثناة، فليس في هذه الأسماء في هذا الموضوع وجه سوى أن تكون على حالها قبل أَن تلحق «لا»، لأَنها بعد «إلا» محمولة على ما يجر، ويرفع، وينصب، كما كانت محمولة عليها قبل أن تلحق «إلا»، ولم تشغل عنها قبل أَن تلحق «إلا» الفعل بغيرها)[1]، يتضح من مقولة سيبويه أوجه مجيء المفرغ، فقد نص على وقوعه في الفاعل والمفعول والمجرور بحرف الجر، أي الذي تعدى إليه الفعل بحرف الجر، وأنه لا يقع إلاّ في النفي ووجه العلاقة بين هذا النمط، وبين الاستثناء عنده، هو دخول «إلاّ» على هذه الأسماء، لتوجب لها الأفعال، وهذا يكون إذا سبقت «إلاّ» بالنفي كما هو واضح من أمثلته، وأما قوله: (لتنفي عما سواها)[2] فأراد به عدم احتمال شخص آخر يشترك مع هذه الأسماء التي بعد «إلاّ» في الأفعال، ولذ عَدَّ هذا الاستخدام استثناء. وسيبويه في هذا لم يقدر مستثنى منه محذوفاً، بل صرح أن الكلام يجري مجرى: مَا أَتاني زيدٌ، وأَنه نص على أن «إلا» تأتي لمعنى فيه قال: (فأحد الوجهين أن تغير الاسم عن الحال التي عليها قبل أن تلحق كما أَن «لا» حين قلت: لاَ مرحباً، ولا سلامٌ، لم تغير الاسم عن حاله قبل أن تلحق فكذلك «إلاّ»، ولكنها تجيء لمعنى كما تجيء «لا» لمعنى)[3]. ونص الجرجاني على هذا بعد سيبويه بقوله: (أن لا يكون لـ«إلا» فيه عمل لفظاً. . .، فالأول ما ذكره من أن يكون ما قبل «إلا» مفرغاً لما بعده كقولك: مَا جاءني إلا زيدٌ، وما رأيتُ إلاّ زيداً، وما مررتُ إلا بزيدٍ، فهذا بمنزلة أَن تقول: جاءني زيدٌ، ورأيتُ زيداً، ومررتُ بزيدٍ، في أن «إلاّ» لم تغير شيئاً

(١) الكتاب ٢/ ٣١٠ ـ ٣١١.
(٢) و(٣) المصدر نفسه ٢/ ٣١٠.

من اللفظ وإنما غُيِّرَ المعنى، وذلك أن قولك: جاءني زيدٌ، لا يدل على أن غيره لم يأت، فإذا قلت: ما جاءني إلا زيدٌ، كانت «إلا» دالة على تخصيص المجيء بزيد، فـ«إلا» في هذا الموضع بمنزلة سائر الحروف التي تغير لمعاني دون الألفاظ)[1].

والفراء لا يختلف عن سيبويه في المفرغ، ويتضح رأيه فيه بقوله: (وإذا لم تَرَ قبل «إلا» اسماً، فأعمل ما قبلها فيما بعدها، فتقول: ما قامَ إلا زيدٌ، رفعت «زيداً» لإعمالك «قامَ» إذ لم تجد اسماً قبلها وكذلك ما ضربتُ إلا أخاك، وما مررتُ إلاَّ بأخيك)[2].

والمبرد لا يختلف في نظرته، لهذا النمط عن سيبويه إذ جعله أحد الوجهين يرد بهما الاستثناء قال: والاستثناء على وجهين أحدهما: أن يكون الكلام محمولاً على ما كان عليه قبل دخول الاستثناء وذلك قولك: ما جاءني إلاَّ زيد، وما ضربتُ إلا زيداً، وما مررتُ إلا بزيد، فإنما تجري هذا على قولك: جاءني زيدٌ ورأيتُ زيداً ومررتُ بزيدٍ، وتكون محمولة على أفعالها)[3] ويلحظ أن الأمثلة لم تختلف عما جاء به سيبويه إلا أنه لم يقدر أصل هذه الاستخدامات منفية، كما فعل سيبويه، وذلك أنه علق النفي والأداة معاً بقوله: (وإنما احتجت إلى النفي والاستثناء؛ لأنك إذا قلت: جاءني زيدٌ، فقد يجوز أن يكون معه غيرُه، فإذا قلت: ما جاءني إلاَّ زيدٌ، نفيت المجيء كله إلا مجيئَه، وكذلك جميع ما ذكرنا)[4] أضف أنه لم يصرح في كلامه أن هذه الأسماء أصبحت مستثناة بدخول النفي والأداة.

وصرح ابن السراج في زوال المستثنى منه في هذا النمط، فقال: (فإن فرغت الفعل لما بعد «إلا»، عَمِلَ فيما بعدها، لأنك إنما تنصب المستثنى إذا كان اسماً من الأسماء، وهو بعضها، فأما إذا فرغت الفعل لِما بعد «إلاَّ»، عمل فيما بعد «إلا»، وزال ما كنت تستثني منه، وذلك نحو قولك: ما قامَ إلاَّ زيدٌ، وما قَعَدَ إلاَّ بكرٌ، فزيد مرتفع بـ«قام»، وبكر «مرتفع» بـ «قَعَدَ»، وكذلك: ما ضربتُ إلاَّ زيداً، وما مررتُ إلا بعمرٍو)[5].

---

(١) المقتصد في شرح الإيضاح ٦٣٥.
(٢) معاني القرآن ١/١٦٧.
(٣) المقتضب ٤/٣٨٩.
(٤) المصدر نفسه ٤/٣٨٩.
(٥) الأصول في النحو ١/٣٤٣ ـ ٣٤٤.

وتابع كثير من النحويين سيبويه في هذا النمط، ولم يزيدوا عليه شيئاً. منهم الزجاجي[١]، وأبو علي الفارسي[٢]، وابن جني [٣]، وابن بابشاذ[٤]، والجرجاني[٥]. بعد «إلا» بتقدير محذوف، قال: (وإن كان ناصباً أو خافضاً، فلا يخلو أن يكون معموله محذوفاً أولاً فإن كان الاسم بعد «إلاّ»، منصوباً كقولك في جواب: هل ضربتُ أحداً؟ وهل مررتُ بأحدٍ؟ ما ضربتُ إلا زيداً، وما مررتُ بأحدٍ إلا زيداً، ومنه قول الشاعر:

نَجا سَالِمٌ والنَّفْسُ منه بِشَدْقِهِ   وَلَمْ يَنْجُ إلاَّ جَفْنَ سَيْفٍ وَمِئْزَرا

[طويل]

أي لم ينج بشيء، وإن لم يكن له معمول محذوف كان ما بعد «إلاّ» على حسب ما يطلبه العامل)[٦].

وذكر الرضي أن المستثنى منه في هذا النمط محذوف لدلالة القرينة عليه، وأن سبب وقوع العامل على المستثنى هو حذف المستثنى منه، وعلل وقوعه على المستثنى؛ لأن أجزاء الاستثناء هي: المستثنى منه، والمستثنى، وأداة الاستثناء، والعامل يقع على المستثنى منه، فلما حذف لم يبق من أجزاء الاستثناء ما يصح وقوع العامل عليه إلا المستثنى، لذا فرغ له العامل[٧].

وضمت طائفة أخرى إلى هذا النمط ضروباً أخرى منهم السيرافي، فقد ضم حصر الظروف إلى الاستثناء حيث قال: (أصل الاستثناء إخراج بعض ما يوجبه لفظ من عموم ظاهر أو عموم حكم، أو معنى يدل عليه)[٨]، فالواضح أنه فصل بين حصر الظرف، وبين غيره مما يأتي في المفرغ، ومثل لحصر الظرف بقوله: (وأما عموم الحكم فقولك: واللّهِ لا أُكلِّمُكَ إلاَّ يومَ الجُمعةِ؛ لأن قولك «لا أكلمك» حَكَمَ اللفظ أن لا يكلمه أبداً،

(١) انظر الجمل ٢٣٦.

(٢) انظر المقتصد في شرح الإيضاح ٦٣٤.

(٣) انظر اللمع ٦٨.

(٤) انظر شرح المقدمة النحوية ٢٦١.

(٥) انظر المقتصد في شرح الإيضاح ٦٣٥. وانظر المرتجل ١٨٧ ـ ١٨٨، تسهيل الفوائد ١٠١.

(٦) انظر رصف المباني ٨٦.

(٧) انظر شرح الكافية ١/ ٢٣٥.

(٨) شرح السيرافي على كتاب سيبويه م٣/ ورقة ١١١.

ويوم الجمعة داخل في جملة الأوقات التي يكلمه فيها في الحكم)[1]. وما جاء به السيرافي نسبه أبو حيان إلى الكسائي والأخفش، قال: (ولا يقع بعد «إلا» في الاستثناء إلا المستثنى والمستثنى منه، أو صفة المستثنى منه، وأجاز الأخفش والكسائي ذلك في الحال، أجازا: ما ذهبَ القومُ إلاَّ يومَ الجمعةِ راحلينَ عَنَّا)[2]، ونسب السيوطي إلى الأخفش والفارسي وصاحب البسيط منعهم لهذا[3]، وأجازه ابن الحاجب[4].

كما أجازوا حصر الحال بعد «إلا»، وعدوها من المفرغ، وأجاز سيبويه الحال نقلاً عن الخليل، ولم يصرح أنه من المفرغ، وجعل من هذا قول الشاعر:

أَمَرْتُكُمْ أَمْرِيْ بِمُنْقَطِعِ ٱللِّوَى ... وَلا أَمْرَ لِلْمَعْصِيِّ إلاَّ مُضَيَّعا

[طويل]

قال فيه: (كأنه قال: للمعصي أمر مضيعاً، كما جاز: فيها رجلٌ قائماً، وهذا قول الخليل رحمه الله، وقد يكون أيضاً على قوله: لا أحدَ فيها إلا زيداً)[5]. والواضح أنه لم ينص على الاستثناء فيه، وأن نصبه على الحال، ولا تفريغ فيه، كما جوز فيه البدل من موضع «أمر» وبذا يخرج عن كونه استثناء، وذهب ابن المرزبان السيرافي إلى أنه استثناء من الأحوال[6]، لم يقل سيبويه بهذا.

ولا يختلف الزجاج عن سيبويه إذ جعل من ذلك أحد وجهين في قوله تعالى: ﴿وَمَن يُوَلِّهِمْ يَوْمَئِذٍ دُبُرَهُۥٓ إِلَّا مُتَحَرِّفًا﴾ [الأنفال: ١٦] قال: (يعني يوم حربهم إلا متحرفاً، منصوب على الحال، ويجوز أن يكون النصب في متحرف ومتحيز على الاستثناء)[7] ويلحظ من النص أن الزجاج لم يجعل الحال بعد «إلا» من الاستثناء، ومثل هذا نجده عند المرزوقي في قول حجر بن حية:

(١) المصدر نفسه م٣/ورقة ١١١.
(٢) البحر المحيط ٧/٢٤٦.
(٣) انظر همع الهوامع ١/٢٣٠ حاشية الصبان ٢/١٥٤.
(٤) انظر الإيضاح في شرح المفصل ٢٩٩.
(٥) الكتاب ٢/٣٣٨.
(٦) انظر شرح أبيات سيبويه ٢/١٥١ ـ ١٥٢.
(٧) معاني القرآن وإعرابه ٢/٤٤٨.

وَلاَ أُكَلِّمُهَا إِلاَّ عَلاَنِيَةً وَلاَ أُخَبِّرُهَا إِلاَّ أُنَادِيهَا

قال فيه: (ولا أكلمها إلا علانية: انتصب على أنه مصدر في موضع الحال، وكذلك قوله: إلا أُناديها، الجملة في موضع الحال)[1].

ومن الذين جعلوا الحال من المفرغ، الزمخشري في قوله تعالى: ﴿لَا تَقْرَبُوا الصَّلَوٰةَ وَأَنتُمْ سُكَٰرَىٰ حَتَّىٰ تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ﴾ [النساء: ٤٣]، قال (إلا عابري سبيل - استثناء من عامة أحوال المخاطبين وانتصابه على الحال)[2]، وجعل من ذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَن يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَـًٔا﴾ [النساء: ٩٢]، قال في أحد أوجه إعرابها: (ويجوز أن يكون حالاً بمعنى: لا يقتله في حال من الأحوال إلا في حال الخطأ)[3]. ونص ابن الأنباري على وقوع المصدر والظرف والحال في المفرغ بقوله: (فإن الفعل قد يذكر ثم يستثنى من مدلوله، كالمصدر، والظرف والحال)[4]، وذهب إلى هذا الرضي، قال: (وقد يليها في المفرغ... أو حال نحو: ما جاءني زيدٌ إلا يضحك)[5]، وجعل من هذا أبو حيان قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنذِرُونَ ۝٢٠٨﴾ [الشعراء: ٢٠٨] قال: (والجملة من قوله «لها منذرون» في موضع الحال من «قرية» والإعراب أن تكون لها في موضع الحال، وارتفع منذرون بالمجرور إلا كائناً لها منذرون، فيكون من مجيء الحال مفرداً، لا جملة، ومجيء الحال من المنفي، كقولك: ما مررت بأحد إلا قائماً فصح)[6].

ومما جاء في المفرغ جواز وقوع الصفة بعد «إلا»، وجعل الزمخشري فيه قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ﴾ [الحجر: ٤]، قال: (ولها كتاب، جملة واقعة صفة لقرية، والقياس إلا يتوسط الواو بينهما، كما في قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا لَهَا

(١) شرح الحماسة للمرزوقي ٣/١٦٦.
(٢) الكشاف ١/٥٢٨.
(٣) الكشاف ١/٥٥٢.
(٤) ابن الأنباري أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد: البيان في غريب إعراب القرآن تحقيق طه عبد الرحمن ٢/١٨ (القاهرة - ١٩٦٩م).
(٥) شرح الكافية ١/٢٥٠ ومثل ابن جني بهذا في معرض كلامه على أن «إلا» غير جارة ولم يذكر فيه شيئاً. انظر سر صناعة الإعراب لابن جني ١٤٥، ومثل ابن يعيش في كلامه عن العامل. انظر شرح المفصل ٢/٧٧.
(٦) البحر المحيط لأبي حيان ٧/٤٤.

مُنذِرُونَ ﴿٢٠٨﴾﴾[الشعراء: ٢٠٨] وإنما يتوسط لتأكيد لصوق الصفة بالموصوف كما يقال في الحال: جاءني زيد، وعليه ثوب)[١]، وقال بهذا ابن الحاجب فقد ذهب إلى أن الصفة قد تكون مفردة مثل: ما جاءني أحدٌ إلا قائم، وقد تكون جملة مثل قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنذِرُونَ ﴿٢٠٨﴾﴾[٢] [الشعراء: ٢٠٨]، ومثل: جاءني أحدٌ إلا أبوه قائم[٣]، وذهب إلى هذا الرضي، واحتمل أن تكون الصفة حالاً، قال: (وقد يليها في المفرغ... أو صفة نحو: ما جاءني منهم رجل إلا يقوم، ويقعد، ويجوز أن يكون هذا حالاً لعموم ذي الحال)[٤] ونسب أبو حيان منع جمهور النحويين مجيء الصفة بعد «إلا» في مثل هذا: (ومذهب الجمهور أنه لا تجيء صفة بعد «إلا» معتمدة على أداة الاستثناء نحو: ما جاءني أحدٌ إلاَّ راكب، وإذا سمع مثل هذا خرجوه على البدل، أي: إلا رجلٌ راكبٌ، ويدل على صحة هذا المذهب أن العرب تقول: ما مررت بأحدٍ إلاَّ قائماً ولا يحفظ من كلامها: ما مررت بأحدٍ إلا قائمٍ)[٥] فواضح من النص أن أبا حيان لا يجيز مجيء الصفة بعد «إلا» إذا كانت الصفة تعدى إليها العامل بـ«إلا» وجوازه على موضع المستثنى عند الجمهور.

وجوزوا حصر المفعول له وجعل من هذا الزمخشري قوله تعالى: ﴿قَالَ لَنْ أُرْسِلَهُ مَعَكُمْ حَتَّىٰ تُؤْتُونِ مَوْثِقًا مِّنَ ٱللَّهِ لَتَأْتُنَّنِى بِهِۦٓ إِلَّآ أَن يُحَاطَ بِكُمْ﴾ [يوسف: ٦٦] قال: (إلا أن يحاط بكم إلا أن تغلبوا فلا تطيقوا الإتيان به، أو إلا أن تهلكوا، فإن قلت: أخبرني عن حقيقة هذا الاستثناء، ففيه إشكال، قلت: أن يحاط بكم مفعول له، والكلام المثبت

---

(١) الكشاف للزمخشري ٢/ ٣٨٧.

(٢) ذهب الفراء في هذه الآية وفي قوله تعالى: ﴿وما أهلكنا من قرية إلا ولها كتاب معلوم﴾ إلى أن ما بعد «إلا» خبر للنكرة التي قبلها والواو زائدة قال (وقوله: وما أهلكنا من قرية إلا ولها كتاب معلوم لو لم يكن فيه الواو كان صواباً، كما قال في موضع آخر: وما أهلكنا من قرية إلا لها منذرون «وهو كما تقول في الكلام: ما رأيت أحد إلاً وعليه ثياب، وإن شئت: إلا عليه ثياب، وكذلك كل اسم نكرة جاء خبره بعد «إلا» والكلام نكرة تامة، فافعل ذلكَ بصلتها بعد «إلا» فإن كان الذي وقع على النكرة ناقصاً، فلا يكون إلا بطرح الواو من ذلك: ما أظن درهماً إلا كافيك، ولا يجوز إلا وهو كافيك، لأن الظن يحتاج إلى شيئين).
انظر معاني القرآن للفراء ٢/ ٥٨٣ واعتقد أن قول الزمخشري لا يختلف عن قول الفراء سوى أنه جعلها صفة والفراء جعلها خبراً.

(٣) انظر الإيضاح في شرح المفصل ٢٩٨.

(٤) شرح الكافية ١/ ٢٤٩.

(٥) البحر المحيط ٧/ ٤٤.

الذي هو قوله: لتأتنني به في تأويل النفي، ومعناه: لا تمتنعون من الإتيان به إلا للإحاطة بكم، فهو استثناء من أعم العام في المفعول له، والاستثناء من أعم العام لا يكون إلا في النفي وحده، فلا بد من تأويله بالنفي)(١).

وجوزه الرضي قال: (والاستثناء المفرغ يجيء في جميع معمولات الفعل... والمفاعيل)(٢)، وقد خرج من هذه المفاعيل المفعول معه، لأن ما بعد «إلا» كأنه منفصل من جانب المعنى، فلا يقال: لا تمشي إلا وزيداً(٣)، وجعل أبو حيان من المفعول له قوله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلْنَا ٱلْقِبْلَةَ ٱلَّتِى كُنتَ عَلَيْهَآ إِلَّا لِنَعْلَمَ مَن يَتَّبِعُ ٱلرَّسُولَ مِمَّن يَنقَلِبُ عَلَىٰ عَقِبَيْهِ﴾ [البقرة: ١٤٣] قال: (إلا لنعلم «استثناء مفرغ من المفعول له، وفيه حصر السبب أي ما سبب تحويل القبلة إلا كذا)(٤).

وجوز الرضي كما تقدم في النص المفعول من أجله(٥)، وجعل منه أبو حيان قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾ [النساء: ٦٤] قال: (نبه تعالى على جلالة الرسل، وأن العالم يلزمهم طاعتهم والرسول منهم تجب طاعته، ولام «ليطاع» لام «كي» وهو استثناء مفرغ من المفعول من أجله، أي: وما أرسلنا بشيء من الأشياء إلا لأجل الطاعة، وبإذن اللّهِ، أي: بأمره)(٦)، وجعل مكي بن أبي طالب من ذلك قوله تعالى ﴿طه ۝١ مَآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْقُرْءَانَ لِتَشْقَىٰٓ ۝٢ إِلَّا تَذْكِرَةً لِّمَن يَخْشَىٰ﴾ [طه: ١ ـ ٣]، إلا أنه لم يصرح أنها من الاستثناء المفرغ(٧)، كما أجازوا أن يكون ما بعد «إلا» ظرفاً، وقد نص عليه ابن الأنباري(٨)، والرضي(٩) كما تقدم.

ونص بعض النحويين على وقوع التفريغ في جميع المعمولات(١٠) إلا المصدر

---

(١) الكشاف ٢/٣٣٢.
(٢) شرح الكافية ١/٢٣٥.
(٣) المصدر نفسه ١/٢٣٥.
(٤) البحر المحيط ١/٤٢٤.
(٥) انظر شرح الكافية ١/٢٣٥.
(٦) البحرالمحيط ٣/٣٨٢.
(٧) انظر مشكل إعراب القرآن ٤٦٢.
(٨) انظر البيان في غريب إعراب القرآن ٢/١٨.
(٩) انظر شرح الكافية ١/٢٣٥.
(١٠) انظر الإيضاح في شرح المفصل ٢٩١، شرح الكافية ١/٢٣٥، ارتشاف الضرب ١/٦١١، الجنى الداني ٤٧٦، همع الهوامع ١/٢٢٣، شرح الأشموني ٢٣١.

المؤكد لعامله، فإنه لا يجوز فيه إلا إذا أُوِّلَ، وجعلوا من ذلك قوله تعالى: ﴿إِن نَّظُنُّ إِلَّا ظَنًّا﴾ [الجاثية: ٣٢]، والزمخشي لم يؤولها بشيء، قال: (أصله: نظن ظناً ومعناه إثبات الظن فحسب، فأدخل حرف النفي والاستثناء ليفاد إثبات الظن مع النفي ما سواه)[١]، وأول الرضي مثل هذا بأنه مستثنى من مستثنى منه متعدد شامل للدلالة من حيث التوهم، فمثل: ما ضربت إلا ضرباً، قدره: ما فعلت شيئاً إلا ضرباً[٢]، أما أبو حيان فإنه لم يجزِه إلا في الآية، قال: (وإنْ نظن إلا ظناً، تقول: ضربت ضرباً، فإن نفيت لم تدخل «إلا» إذ لا يفرغ العامل بالمصدر المؤكد، فلا تقول ما ضربت إلا ضرباً، ولا قمت إلا قياماً، فأما الآية فتؤول على حذف وصف المصدر حتى يصير مختصاً، لا مؤكداً، وتقديره إلا ظناً ضعيفاً، أو على تضمين «نظن» معنى نعتقد، ويكون «ظناً» مفعولاً به)[٣]، ومن الذين قالوا بتأويله: المرادي[٤]، والسيوطي[٥]، والأشموني[٦].

ويلحظ مما تقدم أن سيبويه ومن تابعه من المتقدمين وغيرهم لم يقولوا بهذه الضروب، أضف إلى هذا أن الذين قالوا بهذه الضروب أجمعوا أن تكون من المفرغ، إلا الصفة والمصدر المؤكد لعامله، فقد اختلف فيهما، وعلل ابن الحاجب جواز الصفة بوجهين، قال: (أحدهما: أن الصفات لا ينتفي عنها إلا ما يمكن انتفاؤها، ومما يضاد المثبت، لأنه قد علم أن جميع الصفات لا يصح انتفاؤها، وإنما الغرض نفي ما ضاد المذكور بعد «إلا» لما كان ذلك معلوماً، فاغتفر استعمال بلفظ النفي، والإثبات المفيد الحصر، والثاني أن يقال: إن هذا الكلام يرد جواباً لمن ينفي تلك الصفة فيجاب على قصد المبالغة والرد جواباً يناقض ما قاله والغرض إثبات إظهار تلك الصفة ووضوحها وإظهارها دون غيرها)[٧].

ومما جاء في هذا النمط ما ذكره سيبويه من جواز وقوع «أنّ» و«أنْ» الموصولتين فيه، قال: (هذا باب ما تكون فيه «أَنَّ» و«أَنْ» مع صلتهما بمنزلة غيرهما من الأسماء وذلك قولهم: ما أتاني إلا أنهم قالوا كذا وكذا، «فأنَّ» في موضع اسم مرفوع كأنه قال:

---

(١) الكشاف ٣/٥١٤.

(٢) انظر شرح الكافية ١/٢٣٦.

(٣) البحر المحيط ٨/٥١.

(٤) انظر الجنى الداني ٤٧٦.

(٥) انظر همع الهوامع ١/٢٢٣.

(٦) انظر شرح الأشموني ٢٣١.

(٧) الإيضاح في شرح المفصل ٢٩٩.

ما أتاني إلا قولهم كذا وكذا، ومثل ذلك قولهم: ما مَنَعَني إلاّ أن يَغضب عليَّ فلان، والحجة على أن هذا في موضع رفع، أن أبا الخطاب حدثنا أنه سمع من العرب الموثوق بهم، من ينشد هذا البيت رفعاً للكناني:

لَمْ يَمْنَعِ الشُّرْبَ مِنْها غَيْرَ أَنْ نَطَقَتْ حَمَامَةٌ فِي غُصُونٍ ذَاتِ أَوْقَالِ(١)

[بسيط]

فالواضح من النص أن سيبويه لا يجيز حمل هذا إلا على المفرغ، ودليله على هذا، ما نقله أبو الخطاب عن بعض العرب الموثوق بهم، وقول الكناني الذي رفعت فيه «غير»؛ لأنَها في موضع فاعل للفعل «يمنع»، وأضيفت إلى المصدر المؤول من «أن» المخففة من الثقيلة واسمها وخبرها(٢)، ولذا جاز وقوع المصدر المؤول في هذا النمط.

وذهب إلى هذا الفراء وجعل منه قوله تعالى: ﴿وَمَا مَنَعَهُمْ أَن تُقْبَلَ مِنْهُمْ نَفَقَـٰتُهُمْ إِلَّآ أَنَّهُمْ كَفَرُوا۟﴾ [التوبة: ٥٤] قال («أنهم» في موضع رفع، لأنه اسم للمنع، فكأنك قلت ما منعهم أن تقبل منهم إلا ذاك)(٣) كما أنه ميزها عن «إن» المكسورة الهمزة في قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ إِلَّآ إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ ٱلطَّعَامَ﴾(٤) [الفرقان: ٢٠] فقد قدر (فيها واو مضمرة، وهي مستأنفة ليس لها موضع، ولو لم يكن في جوابها اللام لكانت أيضاً مكسورة كما تقول: ما رأيتُ منهم رجلاً إلا إنَّه ليحسن، وإلا إنَّه يحسن، يعرف أنها مستأنفة أن تضع «هو» في موضعها فتصلح، وذلك قولك: ما رأيت منهم رجلاً إلاَّ هو يفعل ذلك، فدلت «هو» على استئناف «أن»)(٥)، فالواضح أن «إن» إذا جاءت بعد «إلا» تكون جملة مستأنفة، لأنها لا تقدر بمصدر مؤول.

ومن الأمثلة التي ضمت إلى هذا النمط حصر المبتدأ والخبر قال بهذا ابن الحاجب في قوله: (والاستثناء المفرغ يجيء في جميع معمولات الفعل وفي المبتدأ والخبر. . . وأما التفريغ في المبتدأ أو الخبر، وفروعهما، فنحو: ما زيدٌ إلا قائمٌ، وما قائمٌ إلا زيدٌ،

(١) الكتاب ٢/ ٣٢٩ ـ ٣٣٠.

(٢) مر الكلام عن هذا الشاهد في بناء «غير» على الفتح. انظر فصل الأدوات صفحة ١١٠.

(٣) معاني القرآن ١/ ٤٤٢.

(٤) ذهب الزمخشري في هذه الآية إلى أن ما بعد «إلا» صفة لموصوف محذوف تقديره إلا أكلين، وماشين، وحذف اكتفاء بالجار والمجرور. انظر الكشاف ٣/ ٨٧.

(٥) معاني القرآن ١/ ٤٤٢.

ولا غلامَ رجلٍ إلا ظريفٌ، ولم يكن زيدٌ إلاّ عالماً وما ظننتك إلاّ بخيلاً، ولم أعلم أن فيها إلاّ زيداً)[1] وجعل من هذا أبو حيان قوله تعالى: ﴿وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ﴾ [البقرة: ٧٨] قال («إنْ» هنا هي النافية بمعنى «ما»، و«هم» مرفوع بالابتداء و«لا يظنون» في موضع الخبر، وهو من الاستثناء المفرغ)[2]، وجعل ابن هشام من هذا[3] قوله تعالى: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾ [آل عمران: ١٤٤] وجعل الأشموني منه[4] قوله تعالى: ﴿وَمَا عَلَى ٱلرَّسُولِ إِلَّا ٱلْبَلَٰغُ ٱلْمُبِينُ﴾ [النور: ٥٤][5] ومنه قول الشاعر:

لأَنَّهُمْ يَرْجُونَ مِنْهُ شَفَاعَةً ... إذا لَمْ يَكُنْ إلاَّ النَّبِيُّونَ شَافِعُ[6]

[طويل]

وفيه حصر ما أصله مبتدأ وخبر.

وهذه الشواهد لم يقل بها سيبويه، ولا غيره من المتقدمين في المفرغ.

ومما جاء في هذا النمط أيضاً هو وقوع الفعل بعد «إلا» ذهب إليه طائفة من النحويين[7] منهم المرزوقي في قول حجر بن حية، وقد مرَّ الكلام عنه[8]، ومن هؤلاء أيضاً الزمخشري، قال: (فإن قلت: ما وجه دخول الاستثناء على الفعل في قولك ما لقيتُه إلاّ بَدأني بالسلام، وما دخلت عليه إلاّ قَامَ، قلت: هذا الفعل في محل الحال ألا ترى إلى قولهم: ما لقيتُه إلاّ وقد بَدأني بالسلام، وما دخلت عليه إلاّ وقد قام لي)[9]. وهذا الاستخدام يختلف عما قدمته في فصل الأدوات في: نشدتك اللّه لما فعلتَ، وإلاّ فعلتَ[10]، كما أنه يختلف عن: واللّهِ لا أفعلُ إلاّ أَنْ يَفعَلَ، لأن الأخير بمعنى: حتى

---

(١) شرح الكافية ١/ ٢٣٥.
(٢) البحر المحيط ١/ ٢٧٦.
(٣) انظر أوضح المسالك ٢/ ٦٠.
(٤) انظر شرح الأشموني ٢٣٠.
(٥) انظر شرح الأشموني ٢٢٩.
(٦) انظر شرح المفصل ٢/ ٩٤ ـ ٩٥، المفضل في شرح المفصل ٧٧٤ ـ ٧٧٥، الإيضاح في شرح المفصل ٢٩٩، شرح الكافية ١/ ٢٥٠، ارتشاف الضرب ١/ ٦٣٩، وهؤلاء النحويون جعلوا من هذا نشدتك الله إلا فعلت.
(٧) انظر الشاهد صفحة ٢٣٢.
(٨) الأحاجي النحوية ٥٢، وانظر الكشاف ٣/ ٢٦.
(٩) انظر ما جاء في «لما» في فصل الأدوات.

يفعلَ[1]، وذكر الرضي أن «إلاّ» مع النفي في الأفعال جاز أن تصاغ صوغ الشرط، ويلزم في ذلك أن يكون الزمن واحداً في ما بعد «إلا» وما قبلها، قال: (جاز أن يعتبر معنى الشرط والجزاء مع حرفي النفي، و«إلا» فيصاغ ما قبل «إلا»، وما بعدها صوغ الشرط والجزاء، وذلك إما بكونهما ماضيين نحو: ما زرتني إلا أكرمتك أو مضارعين نحو: ما أزوره إلا يزورني، ومثل هذا في الشرط، والجزاء أعني كونهما ماضيين أو مضارعين، فجاز كون الماضي الذي بعد «إلا» ههنا مجرداً عن «قد» والواو مع أنه حال)[2].

نخلص من هذا أن الفعل بعد «إلا» يؤول على الحال، أما إذا كان ما بعد «إلا» فعلاً ماضياً فلا يجوز إلا إذا اقترن بـ«قد» والواو، وجاز في المضارع عدم اقتران الفعل بهما[3]، وذكر بعض الباحثين أن هناك ثماني عشرة آية لم يتحقق فيها أحد الشرطين اللذين جاء بهما الرضي في اقتران «قد» في الماضي[4]، وذكر منها قوله تعالى: ﴿وَمَا تَأْتِيهِم مِّنْ ءَايَةٍ مِّنْ ءَايَٰتِ رَبِّهِمْ إِلَّا كَانُوا۟ عَنْهَا مُعْرِضِينَ ﴿٤﴾﴾ [الأنعام: ٤]، ومنها قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ لَا يُصِيبُهُمْ ظَمَأٌ وَلَا نَصَبٌ وَلَا مَخْمَصَةٌ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَلَا يَطَـُٔونَ مَوْطِئًا يَغِيظُ ٱلْكُفَّارَ وَلَا يَنَالُونَ مِنْ عَدُوٍّ نَّيْلًا إِلَّا كُتِبَ لَهُم بِهِۦ عَمَلٌ صَٰلِحٌ﴾ [التوبة: ١٢٠]، ومنها قوله تعالى: ﴿إِن نَّقُولُ إِلَّا ٱعْتَرَىٰكَ بَعْضُ ءَالِهَتِنَا بِسُوٓءٍ﴾ [هود: ٥٤]، ومما لم يقع قبل «إلا» فعل ماض، وقد وقع بعدها ماض قوله تعالى: ﴿إِن كُلٌّ إِلَّا كَذَّبَ ٱلرُّسُلَ﴾ [ص: ١٤]، وقوله تعالى: ﴿وَإِن مِّنْ أُمَّةٍ إِلَّا خَلَا فِيهَا نَذِيرٌ﴾ [فاطر: ٢٤] وهذا يدلل على عدم اطراد ما جاء به الرضي، وذهب الفراء إلى وقوع «أن» الشرطية بعد «إلا» وجعل منها قوله تعالى: ﴿وَلَسْتُم بِـَٔاخِذِيهِ إِلَّآ أَن تُغْمِضُوا۟ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢٦٧] قال: (فتحت «أن» بعد «إلاّ» وهي في مذهب جزاء وإنما فتحتها لأن «إلاّ» قد وقعت بمعنى خفض يصلح، فإذا رأيت «أن» في الجزاء قد أصابها معنى خفض أو نصب، أو رفع، انفتحت فهذا من ذلك، والله أعلم، ولستم بآخذيه إلا على إغماض، وبإغماض صفة غير معلومة يدلك على أنه جزاء أنك تجد المعنى: أن أغمضتم بعض الإغماض أخذتموه)[5] واضح من مقولة الفراء أن وجود «إن» الشرطية لا يمنع من تأويل الجملة على الحال.

(١) انظر الأحاجي النحوية ٥٢.
(٢) شرح الكافية ١/ ٢٥٠.
(٣) انظر همع الهوامع ١/ ٢٣٠، حاشية الصبان ٢/ ١٥٤.
(٤) انظر أسلوب التوكيد في القرآن لطالب داود ١٧٢.
(٥) معاني القرآن ١/ ١٧٨.

وذكر ابن الحاجب منع التفريغ في «مازال» قال: (وقوله: ومنعوا مازلت إلا قائماً، تنبيه على أن مثل هذا لا يستقيم أن يكون من هذا الباب، لأن معنى «مازال» ثبت، فيصير مفرغاً في الإثبات، وأيضاً فإنه يؤدي إلى أن يكون قائماً مثبتاً، لأنه في سياق: مازال منفياً لوقوعه بعد «إلاَّ» في كلام مثبت)[1].

شواهد في شبه النفي:

ويلحظ مما تقدم أن جميع الشواهد، والأمثلة جاءت منفية، وجاز ذلك في شبه النفي كالنهي والاستفهام[2] ومن النهي قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقُولُواْ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْحَقَّ﴾ [النساء: ١٧١]، وفي الاستفهام قوله تعالى: ﴿فَهَلْ يُهْلَكُ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلْفَٰسِقُونَ﴾ [الأحقاف: ٣٥] ومنه قول دريد بن الصمة:

وَهَلْ أَنَا إلاَّ مِنْ غَزِيَّةَ إنْ غَوَتْ ... غَوَيْتُ وإنْ تَرشُدْ غَزِيَّةُ أَرْشُدِ

قال المرزوقي فيه: (وقوله: هل أنا، هو مذهب النفي وإنْ كان استفهاماً، ولذلك تبعه «إلا» كأنه قال: ما أنا إلا من غزية في حالتي الغي، والرشاد)[3].

شواهد في النفي المعنوي:

وجاز أن يكون المفرغ في النفي المعنوي، من ذلك قوله تعالى: ﴿وَيَأْبَى ٱللَّهُ إِلَّآ أَن يُتِمَّ نُورَهُۥ﴾ [التوبة: ٣٢] قال الفراء فيها: (دخلت «إلاَّ»؛ لأن في «أبيت» طرفاً من الجحد، ألا ترى أن «أبيت» كقولك: لم أفعل، فكأنه بمنزلة: ما ذهبَ إلاَّ زيد، ولولا الجحد إذا ظهر أو أتى الفعل محتملاً لضميره، لم تجز دخول «إلا» كما أنك لا تقول: ضربت إلا أخاك)[4]. ومن هذا قوله تعالى: ﴿فَأَبَىٰٓ أَكْثَرُ ٱلنَّاسِ إِلَّا كُفُورًا﴾ [الإسراء: ٨٩]. ومنها ما استشهد به الفراء على ذلك ـ بقول الشاعر:

وَهَلْ لي أُمٌّ غَيْرُهَا إنْ تَرَكْتُهَا ... أَبَى اللَّهُ إلاَّ أَنْ أَكُونَ لَهَا ابنا[5]

[طويل]

---

(١) شرح الوافية نظم الكافية ٢٤١.

(٢) انظر المقتصد في شرح الإيضاح ٦٣٤، كشف المشكل في علم النحو ٣٣٤، شرح الكافية ١/ ٢٣٢، البحر المحيط ٤/ ٤٧٥، شرح الألفية للمرادي ١/ ٥٩٠ ـ ٥٩١، أوضح المسالك ٢/ ٦٠، شرح الأشموني ٢٣٠ ـ ٢٣١.

(٣) شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٨١٥، وانظر المصدر نفسه ١٤٣٨.

(٤) معاني القرآن ١/ ٤٣٣.

(٥) انظر معاني القرآن للفراء ١/ ٤٣٣.

ومنها قول دريد بن الصِّمة:

أَبـى الـقَـتْـلُ إلاَّ صِـمَّـةَ إنَّـهـم ... أَبـوا غَـيْـرَه والـقَـدْرُ يَجْـري إلى الـقَـدْرِ

[طويل]

قال فيه المرزوقي: (ويقول لم يرض القتل إلا آل صمة، لأَنهم الكرام)[1].

وجعل الفراء من هذا أيضاً قول الشاعر:

إيَـاداً وأَنـمَـارَهـا الـغَـالِـبـينَ ... إلاَّ صُـدُوْداً وإلاَّ ازوِرَارا

[متقارب]

قال فيه: (أراد: غلبوا إلا صدوراً، وإلا ازوراراً)[2] وجعل منه أيضاً قول الشاعر:

وَاعـتـلَّ إلاَّ كُـلَّ فَـرْعٍ مُـعْـرِقِ ... مِـثْـلَـكَ لا يُـعْـرفُ بِـالـتَّـلَـهْـوقِ

[رجز]

قال فيه (فأدخل «إلا» لأن الاعتلال في المنع كالإباء ولو أراد علة صحيحة لم تدخل «إلا». لأَنها ليس فيها معنى الجحد)[3]، وأنكر الزجاج أن يكون في «أبى» نفي للكلام[4]. وأجاز الرضي مجيء المفرغ في الموجب قال: (والمفرغ قد لا يجيء في الموجب إلا نادراً)[5]. وعلى هذا الأساس ذهب بعض الباحثين إلى أن في القرآن ثلاث عشرة مرة جاء فيها المفرغ في الموجب[6]، وجعل من هذه قوله تعالى: ﴿لَتَأْتُنَّنِي بِهِۦٓ إِلَّآ أَن يُحَاطَ بِكُمْ﴾ [يوسف: ٦٦] وقد مر الكلام عنها، وذلك بتأويل «لتأتنني» بمعنى النفي ومنها أيضاً قوله تعالى: ﴿وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُ﴾ [البقرة: ١٤٣]، قال فيها أبو حيان: (إلا على الذين هَدَى اللّهُ، هذا استثنى من المستثنى منه، المحذوف، لأنه لم يسبقه نفي، أو شبهه، إنما سبقه إيجاب)[7]، وأَجاز أبو حيان أن يكون قوله

---

(١) شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٨٢٤، وانظر المصدر نفسه ١٣٤٤.

(٢) معاني القرآن ١/٤٣٣.

(٣) المصدر نفسه ١/٤٣٣ ـ ٤٣٤.

(٤) انظر معاني القرآن وإعرابه ٢/٤٩٢.

(٥) شرح الكافية للرضي ١/٢٣٢.

(٦) انظر أسلوب التوكيد في القرآن الكريم لطلب داود ١٧١.

(٧) البحر المحيط ١/٤٢٥.

تعالى: ﴿وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى ٱلْخَٰشِعِينَ﴾ [البقرة: ٥] من المفرغ، قال: (إلا على الخاشعين استثناء مفرغ؛ لأن المعنى: وأنَّها لكبيرةٌ على كل أحدٍ إلاَّ على الخاشعين)[١] والذي يمكن قوله في مثل هذا، أن دلالة التركيب هي التي تمنح المعنى المراد، فلا يشترط أن يسبق بنفي أو شبهه، ومعنى النفي لا يقتصر على الأداة والفعل فحسب، وإنما قد يتضمنه التركيب نفسه، وقد مرت بعض الشواهد الشعرية والقرآنية في تفسير مثل هذه الدلالة سواء أكانت في البدل في الاستثناء المتصل أم في هذا النمط.

ومما جاء في هذا النمط هو ما ذكره ابن جني من أن الفعل لا تلحقه تاء التأنيث إذا كان المحصور مؤنثاً[٢]، وقد جاء الفعل مؤنثاً في قوله تعالى: ﴿لَا يُرَىٰٓ إِلَّا مَسَٰكِنُهُمْ﴾ [الأحقاف: ٢٥] قال فيها ابن جني: (فأما «ترى فإنه على معاملة الظاهر والساكن مؤنثة، فأنث على ذلك، وإنما الصواب: ما ضُرِبَ إلاَّ هندٌ، ولسنا نريد بقولنا: إنه على إضمار أحد، وأن «هنداً» بدل من «أحد» المقدر هنا، وإنما نريد أن المعنى هذا فلذلك قدمنا أمر التذكير وعلى التأنيث قال ذو الرمة:

بَرَى النَّحْزُ والأَجْرالُ مَا فِي غُرُوضِها   فَمَا بَقِيَتْ إِلاَّ الصُّدُور الجَراشِعُ
[طويل]

وهو ضعيف على ما مضى)[٣]. وقال الحذف ابن الناظم في قوله: (ويختار الحذف إنْ كان الفصل بـ«إلاَّ»، أو قصد الجنس؛ لأنه في الفصل بـ«إلا» يكون الفعل مسنداً في المعنى إلى مذكر، فحمل على المعنى غالباً تقول ما زكا إلا فتاة أبي العلاء، فتذكر الفعل، لأن المعنى زكا في شيء، أو أحد إلا فتاة ابن العلاء، وقد يقال ما زكت إلا فتاة ابن العلاء نظراً لظاهر اللفظ، كما قال الشاعر: وما بقيت إلا الضلوع الجراشع)[٤]، فالواضح مما جاء به ابن جني وابن الناظم أن الأشهر حذف تاء التأنيث حملاً على معنى

---

(١) البحر المحيط ٢/٢٦٦.

(٢) انظر المحتسب لابن جني ٢/٢٦٦.

(٣) ابن جني: أبو الفتح عثمان، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها تحقيق مصطفى السقا وآخرين، ٢/٢٠٧ (مصر ـ ١٩٥٤م) وانظر في هذا مفتاح العلوم ١٤٣، الإيضاح في علوم البلاغة ١/٢٢٤.

(٤) محمد بن محمد بن عبد الله بن عبد الله الملقب بابن الناظم، شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم ٨٦٥ (بيروت ـ د.ت).

التذكير، ويضعف ذكرها، ونسب ابن عقيل المنع إلى جمهور النحويين[1]، وذكر ابن هشام أنه يقع نادراً[2]، ومن الشواهد عى مجيء تاء التأنيث قوله تعالى: ﴿إِن كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةً وَٰحِدَةً﴾ [يس: ٢٩] وذكر ابن جني فيها التخريج نفسه الذي قدمناه عنه[3].

وهذا النمط ذكر بعض النحويين في شواهده أن «إلاّ» فيه تزاد لغواً، نذكر منهم ابن جني في قول الشاعر:

أَرَى الدَّهْرَ إِلاَّ مَنْجَنُوناً بِأَهْلِهِ ... وما طَالِبُ الحاجاتِ إِلاَّ مُعلَّلا

[طويل]

قال: (أي أرى الدهر منجنوناً بأهله ينقلب بهم، فتارة يرفعهم وتارة يخفضهم، وعلى ذلك أيضاً قول ذِي الرِّمة:

حَراجِيجُ ما تَنْفَكُّ إِلاَّ مناخةً ... عَلَى الخَسْفِ أَو تَرْمِي بِها بَلَداً قَفْرا

[طويل]

أي: ما تنفك مناخة، و«إلا» زائدة)[4]. وقال بهذا الزمخشري، وجعل منه قوله تعالى: ﴿إِن نَّقُولُ إِلَّا ٱعْتَرَىٰكَ بَعْضُ ءَالِهَتِنَا بِسُوٓءٍ﴾ [هود: ٥٤] قال: (اعتراك، مفعول «تقول» وإلا «لغو»)[5]، ونسب إلى سيبويه أنه ذهب إلى أن «إلا» في هذا النمط لغو[6]، وسيبويه لم يقل بهذا، وإنما ذكر أن «إلا» فيه لمعنى[7]. والظاهر أن الزمخشري جعلها لغواً؛ لأنها لم تفد الإخراج، ولم يتعد العامل بها، وهذا لا يصح، لأن سيبويه لم يقل: إن العامل عمل فيما بعد «إلا» بتوسطها أولاً، حتى يقال إن «إلاّ» عنده ملغاة. وثانياً أنه ليس كل حرف مهمل يكون في الكلام لغواً. وقال بزيادتها بعض النحويين منهم المرادي[8]، وأبو حيان[9].

وهذا النمط أنكره الرماني، ولم يجعله من باب الاستثناء، ويتضح هذا بقوله (فإن فرغت ما قبل «إلا» لما بعدها عمل فيه بقسطه من الإعراب، وذلك: ما قام إلا زيد، وما رأيت إلا زيداً، و«إلا» هاهنا ليست استثناء، لأنه ليس فيها ما يستثنى منه)[10] وقول

---

(١) انظر شرح ابن عقيل ١/ ٤٧٧ ـ ٤٧٨.
(٢) انظر الجامع الصغير في علم النحو ٧٥.
(٣) انظر المحتسب ٢/ ٢٠٦ ـ ٢٠٧.
(٤) المصدر نفسه ١/ ٣٢٨ ـ ٣٢٩.
(٥) الكشاف ٢/ ٢٧٥.
(٦) انظر الأحاجي النحوية ٣٩.
(٧) انظر الكتاب ٢/ ٣١٠.
(٨) انظر الجنى الداني ٤٨٠ ـ ٤٨١.
(٩) انظر البحر المحيط ٥/ ٢٦٧.
(١٠) معاني الحروف ١٢٧.

الرماني في كونه ليس استثناء لعدم وجود مستثنى منه، ونلمس هذا عند الطبرسي أيضاً وإن لم يصرح بذلك، في قوله تعالى: ﴿وَمَا يَخْدَعُونَ إِلَّآ أَنفُسَهُمْ وَمَا يَشْعُرُونَ﴾ [البقرة: ٩]، قال: (وما: نفي و«إلا» إيجاب، وأنفسهم نصب بأنه مفعول به «يخادعون «الثانية»، و«ما يشعرون» فعل وفاعل وكل موضع يأتي فيه «إلا» بعد نفي فهو إيجاب، ونقض للنفي)[١]. ومثل هذا في قوله تعالى: ﴿أَلَّا تَعْبُدُوٓا۟ إِلَّا ٱللَّهَ﴾ [هود: ٢]، قال فيها: (ومعنى «إلا» في قوله: إلا الله إيجاب للمذكور بعدها ما نفي عن كل ما سواه من العبادة، وهي التي تفرغ عامل الإعراب لما بعدها)[٢]، فيلحظ من خلال النصين أنه لم يشر إلى الاستثناء فيهما. أو جعلهما من هذا النمط، وقوله تفرغ عامل الإعراب «ليس معناه أنه يريد به الاستثناء، فقد سبق أن أطلقها الرماني، وأراد بها غير هذا الباب. وصرح العكبري بأنه ليس استثناء في الآيات التي فرغ فيها العامل، منها قوله تعالى: ﴿وَمَا يَخْدَعُونَ إِلَّآ أَنفُسَهُمْ﴾ [البقرة: ٩] قال: (إلا أنفسهم أي عن أنفسهم، وأنفسهم نصب بأنه مفعول، وليس نصبه على الاستثناء، لأن الفعل لم يستوف مفعوله قبل «إلاّ»)[٣] ومنها في قوله تعالى: ﴿وَمَا يُضِلُّ بِهِۦٓ إِلَّا ٱلْفَٰسِقِينَ﴾ [البقرة: ٢٦]، قال: («إلا الفاسقين» مفعول «يضل»، وليس على الاستثناء، لأن «يضل» لم يستوف مفعوله قبل «إلا»)[٤]، ومنها في قوله تعالى ﴿لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ﴾ [البقرة: ٨٣] قال: «إلا الله، مفعول «تعبدون» ولا عمل لـ«إلا» في نصبه لأن الفعل قبله لم يستوف مفعوله)[٥]، ومنها قوله فيما تعدى إلى مفعولين كقوله تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٨٦]، قال: (إلا وسعها مفعول ثان، وليس بمنصوب على الاستثناء، لأن «كلفت» تتعدى إلى مفعولين، ولو رفع الوسع هنا لم يجز، لأنه ليس ببدل)[٦] ومثل هذا فيما جاء في المبتدأ والخبر، ففي قوله تعالى: ﴿فَلَا عُدْوَٰنَ إِلَّا عَلَى ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [البقرة: ١٩٣]، جعل «إلا» لمعنى وليس هناك تفريغ قال: (إلا على الظالمين: في موضع رفع خبر «لا» ودخلت «إلا» للمعنى، ففي الإثبات

---

(١) مجمع البيان في تفسير القرآن م١/٤٧.

(٢) مجمع البيان في تفسير القرآن م٣/١٤١.

(٣) العكبري أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله، إملاء ما منّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن، تصحيح محمد الزهري العمراوي، ١/ ١٠ (مصر ـ ١٣٢١هـ).

(٤) إملاء ما منّ به الرحمن ١/١٦.

(٥) إملاء ما منّ به الرحمن للعكبري ١/ ٢٨.

(٦) إملاء ما منّ به الرحمن ١/ ٥٧.

تول: العدوان على الظالمين فإذا جئت بالنفي و«إلا» بقي الإعراب على ما كان عليه)[1].

أما رأيه من قوله تعالى: ﴿وَيَأْبَى اللَّهُ إِلَّا أَن يُتِمَّ نُورَهُ﴾ [التوبة: ٣٢] فقد ذهب إلى أن الفعل (بمعنى يكره، ويكره بمعنى يمنع، فلذلك استثنى لما فيه من معنى النفي، والتقدير: يأبى الله كل شيء إلا إتمام نوره)[2]، فواضح أنه جعل المصدر المؤول مستثنى من محذوف، وليس فيها تفريغ.

مما تقدم في هذا النمط نخلص إلى النتيجة التالية وهي:

أن النحويين ذهبوا فيه مذاهب: الأول مذهب سيبويه وكثير من النحويين إلى أن المفرغ يكون في الفاعل، والمفعول به، والمجرور[3]، وهذا ما عرفناه من خلال كلامهم وأمثلتهم: أما المذهب الثاني فهم الذين توسعوا فيه إذ ضنوا إليه الحال والصفة، والمبتدأ والخبر، ونواسخها، والمفاعيل إلا المصدر المؤكد لفعله والمفعول معه، ومن هؤلاء من لم يجز بعض هذه الأحوال وأجاز البعض الآخر. أما المذهب الأخير فإنه لم يجعل هذا الضرب من الكلام من الاستثناء، وهذا التوسع في هذا النمط، ضم ضروباً من الحصر إليه، وجعلها من استخداماته مثل المبتدأ والخبر ونواسخه وهذ سأوضحه بعد أن أبين العلاقة بين الحصر والمفرغ.

العلاقة بين الحصر والمفرغ:

أريد بالحصر في باب النحو هو حصر الفاعل، أو المفعول، أو حصرهما معاً بـ «إلا» على أن تسبق بنفي أو بـ«إنما» التي بمعنى «ما» و«إلا». ومثلوا للأول بـ: ما جاء إلا زيدٌ، وما ضرَب عمراً إلا زيدٌ، ففي كلا المثالين جاء حصر الفاعل فيهما. ومثلوا للثاني بـ: ما ضرب زيدٌ إلاَّ عمراً، وفيه حصر المفعول[4]. أما حصرهما معاً، ففيه خلاف إذ منع أكثر البصريين، ومعهم الفراء تقديم الفاعل على المفعول بعد «إلاَّ» فلا يجوز عنده: ما ضرب إلاَّ زيدٌ عمراً، وأجازه الكسائي، وأجازوا: ما ضربَ إلاَّ عمراً زيدٌ ومنع بعض

(١) إملاء ما منّ به الرحمن ١/ ٥٠.

(٢) إملاء ما منّ به الرحمن ٢/ ٨.

(٣) المراد بالمجرور هنا ما تعدى إليه الفعل بحرف الجر.

(٤) انظر شرح الألفية لابن الناظم ٨٨ ـ ٨٩، وشرح ابن عقيل ١/ ٤٨٩ ـ ٤٩١.

البصريين والجزولي والشلوبيني حصرهما معاً[1] في مثل هذا، أما «إنما» فإنه متى ما أُخر الفاعل أو المفعول فهو المحصور، ومن حصر الفاعل: إنما ضربَ عمراً زيدٌ ومن حصر المفعول: إنما ضرب زيدٌ عمراً، ولا يجوز فيها غير هذا، والذي يهمنا في الحصر هو ما جاء بـ: «ما» و«إلا».

ونرى «إن» ما و«إلا» في هذا الاستخدام لا تختلف عما جاء به النحويون في المفرغ، وذلك أن الفعل يفرغ لما بعد «إلا» سواء أكان فاعلاً أم مفعولاً. لكن الشيء الذي يلحظ أن أمثلة الحصر لم تضم ما جاء به النحويون المتأخرون خاصة في المفرغ كمجيء الحال، أو الصفة، أو غيرهما. ولتوضيح التقابل بينهما هو أننا لو عدنا لأمثلة الحصر وقارناها مع أمثلة المتقدمين في المفرغ لوجدنا أن:

مفرغ		حصر
فاعل		فاعل
ما جاء إلا زيد	=	ما جاء إلا زيد

لأن في كلا الضربين ما بعد «إلا» فاعل.

مفعول به		مفعول به
ما ساعدت إلا زيداً	=	ما أكلت إلا تمراً
ما ضرب زيد إلا عمراً	=	ما ضرب زيد إلا عمراً

لأن في كلا الضربين ما بعد «إلاّ» مفعول به.

فاعل		فاعل
ما ساعدني إلا زيد	=	ما ضرب عمراً إلا زيد

لأن في كلا الضربين ما بعد «إلا» فاعل.

---

(١) انظر معاني القرآن للفراء ٢/ ١٠٠ اللباب في علل البناء والإعراب ٢٥١، شرح ابن عقيل ١/ ٤٩٢.

فاعل فاعل

ما ساعد عمراً إلا زيد = ما ضرب عمراً إلا زيد

لأن في كلا الضربين ما بعد «إلا» فاعل.

من خلال هذه الأمثلة نرى أن ما جاء في المفرغ يمكن أن يقال فيه أنه حصر، والعكس صحيح، فهما الا يختلفان إذ جاز حصر الفاعل، كما جاز حصر المفعول به وهذا يجعلنا نقول بجواز حصرهما معاً ففي:

مفعول به

ما ضرب إلا عمراً زيد جاز أن يكون من المفرغ لجواز تفريغ الفعل للمفعول به.

ما ضرب إلا زيد عمراً جاز أن يكون من المفرغ لجواز تفريغ الفعل للفاعل.

والأول أرجح؛ لأن الفعل المتعدي غالباً ما يكون فيه حصر المفعول به وإنْ كان من الوجهة البلاغية حصر الفاعل أكثر تخصيصاً من حصر المفعول[1].

يمكن القول فيما تقدم من أمثلة في الحصر، والمفرغ، إنهما لا يختلفان فيها، إذ يمكن أن نطلق على كل مثال تقدم أنه حصر، أو مفرغ، والنحويون في كلامهم عن الحصر لم يتطرقوا إلى التمثيل بـ«غير»، وهذا لا يمنع من مجيئها في الحصر، وقد نص على هذا بعض البلاغيين[2]، كما لا يمنع مجيء «سوى» طالما ذكرت مع الأدوات التي يفرغ الفعل لما بعدها[3]، هذا وإن استخدامهما مقصور على هذه الضروب لا غير.

أما ما ذكر في التفريغ في المبتدأ والخبر عند المتأخرين فالذي أراه أنه ليس هذا من المفرغ في شيء، وذلك أن سيبويه والنحويين جميعاً ذهبوا إلى أن «إلا» في المفرغ جاءت لمعنى، وليس لها أثر على العامل، فوجودها وإسقاطها سواء. ففي قولنا: ما

---

(١) انظر دلائل الأعجاز ٢٢٢.

(٢) انظر ما جاء في «غير» في فصل الأدوات. (٣) انظر ما جاء في «سوى» في فصل الأدوات.

جاءني إلا زيدٌ، فيه «زيد» مرفوع بـ: «جاءني» ولو أسقطنا من هذا الاستخدام «إلا» لقلنا: ما جاءني زيدٌ، وفيه بقاء «زيد» على حركته الإعرابية؛ لكن هذا يختلف عن المبتدأ، والخبر، لأن في: ما زيدٌ إلا قائمٌ، كان لـ«إلا» كف «ما» الحجازية عن عملها ولو أسقطت «إلا»، لنصب الخبر، فتقول: ما زيدٌ قائماً وهذا يوضح أن ما جاء به النحويون في المفرغ، لا ينطبق على المبتدأ والخبر ولذا فإن المبتدأ والخبر إذا دخل عليهما النفي والإثبات فهما من الحصر أو الاختصاص[1]، يضم إليهما ما ذكر من حصر الحال، أو الصفة[2]؛ لأنه لم يحصل فيهما تفريغ، وإنْ كان وجود «إلا» أو إسقاطها لا يؤثر على الحركة الإعرابية، لكنهما ليسا بمنزلة الفاعل أو المفعول، لأنهما فضلتان يمكن الاستغناء عنهما ولا يمكن الاستغناء عن الفاعل أو المفعول ـ ويمكن القول إنهما بمنزلة المبتدأ والخبر. قال الزملكاني (فإذا قلت: ما جاءني زيدٌ إلا راكباً، أو إلاَّ وهو راكبٌ أو إلاَّ يمشي كان بمنزلة قولك: ما زيدٌ إلاَّ راكبٌ أو ما زيدٌ إلاَّ يمشي)[3].

أضف إلى هذا أن قولنا: ما جاءني زيدٌ إلا ماشياً، فيه تأكيد على حال مجيء «زيد»، وأنه لم يأت أحد غيره، أما لو قلنا: ما جاءني ماشياً إلا زيدٌ، فهذا لا يمنع أن يكون أحد أو شخص آخر قدم مع «زيد» وهو راكب وفي الثاني حصر «زيد» بأنه جاء ماشياً، وهذا يختلف عن: ما ضرب زيدٌ إلاَّ عمراً، لأنه يحتمل أن يكون هناك شخص آخر قد ضرب «عمراً»[4]، ومعنى هذا أن حصر الحال يختلف في دلالته عن حصر المفرغ وبمعنى أدق أَن حصر الحال ليس من المفرغ.

نخلص من هذا إلى أن كل مفرغ حصر، وكذلك كل مبتدأ، وخبر دخل عليه النفي والإثبات حصر، ومثله في الحال والصفة، لكنه ليس كل حصر مفرغاً، وكذا لم يجز أن نجعل حصر المبتدأ والخبر والحال والصفة من المفرغ. أي أن هناك عموماً وخصوصاً بينهما، فإن المفرغ خاص بالنسبة لجنس الحصر، عام لجنس المفرغ.

العلاقة بين القصر والحصر وبين المفرغ:

رادف مصطلح القصر مصطلح آخر هو الحصر عند بعض النحويين والبلاغيين

---

(١) انظر دلائل الإعجاز ٢٢٣.

(٢) انظر مفتاح العلوم ١٣٨، ١٤٣، البرهان الكاشف ١٨٨ ـ ١٨٩.

(٣) انظر البرهان الكاشف ١٨٨ ـ ١٨٩.

(٤) انظر دلائل الإعجاز ٢٢٢.

المتأخرين، حتى نرى أن بعضهم أطلق مصطلح الحصر على استخدام ما، ثم عاد فأطلق عليه القصر، وهذا ناتج عن التداخل الذي بينهما، وهذا ما سنوضحه.

عرفنا مما تقدم في الفصل الأول أن القصر في أول مفهوم له ضرب من الإيجاز، وقد تخللت هذا الضرب شواهد فيها حصر بـ«إنما» وبـ«إلا» المسبوقة بالنفي، وهذا ما نجده عند الرماني في رسالته في إعجاز القرآن قال: (وأما الإيجاز بالقصر دون الحذف فهو أغمض من الحذف، وإنْ كان الحذف غامضاً للحاجة إلى العلم بالمواضع التي يصلح فيها من المواضع التي لا يصلح، فمن ذلك ﴿وَلَكُمْ فِي ٱلْقِصَاصِ حَيَوٰةٌ﴾ [البقرة: ١٧٩] ومنه ﴿إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَمَا تَهْوَى ٱلْأَنفُسُ﴾ [النجم: ٢٣] ومنه ﴿إِنَّمَا بَغْيُكُمْ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُم﴾ [يونس: ٢٣]، ومنه ﴿وَلَا يَحِيقُ ٱلْمَكْرُ ٱلسَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِۦ﴾ [فاطر: ٤٣])(١)، وهذا الضرب من الإيجاز في القرآن كثير. كما نجده عند العسكري أيضاً قال (والإيجاز: القصر والحذف، فالقصر تقليل الألفاظ وتكثير المعاني، وهو قول الله عز وجل: ﴿وَلَكُمْ فِي ٱلْقِصَاصِ حَيَوٰةٌ...﴾ [البقرة: ١٧٩] وقوله تعالى ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّمَا بَغْيُكُمْ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُم﴾ [يونس: ٢٣] وقوله عز اسمه ﴿وَلَا يَحِيقُ ٱلْمَكْرُ ٱلسَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِۦ﴾ [فاطر: ٤٣])(٢). نلمس من خلال النصين أن القصر لا يقتصر مجيئه بالأداة، وإنما يقع من غير أداة وذلك بدلالة المعنى على الإيجاز.

والقصر عند الجرجاني يكون في باب الفروق في الخبر، حيث أنه جعل في ضمير الفعل الذي جيء به بين المبتدأ والخبر قصراً، كما جعله في دخول «ال» على الخبر، (واعلم أنك تجد الألف واللام في الخبر على معنى الجنس ثم ترى له في ذلك وجوهاً: أحدها: أن تقصر جنس المعنى على المخبر عنه لقصدك المبالغة، وذلك قولك: زيد هو الجواد...، والوجه الثاني: أن تقصر جنس المعنى الذي تفيده بالخبر على المخبر عنه، لا على المبالغة وترك الاعتداد بوجوده في غير المخبر عنه، بل على دعوى أنه لا يوجد إلا منه...، والوجه الثالث: أن لا يقصد قصر المعنى في جنسه على المذكور لا كما كان في «زيد هو الشجاع» تريد أن لا تعتد بشجاعة غيره، ولا كما ترى في قوله: هو الواهب المائة المصطفاة، لكن على وجه ثالث وهو الذي عليه قول الخنساء:

(١) ثلاث رسائل في إعجاز القرآن ـ الرسالة الثانية للرماني ٧٦ ـ ٧٧.

(٢) كتاب الصناعتين ١٣١ ـ ١٣٢.

إِذَا قَبُحَ البُكَاءُ عَلَى قَتِيلٍ رَأَيْتُ بُكَاءَكَ الحَسَنَ الجَمِيلا

[وافر]

. . . أرادت أن تقره في جنس ما حسنه الحسن الظاهر الذي لا ينكره أحد، ولا شك فيه شاك)[1]. يلاحظ في هذا النص وما حواه هذا الباب أنه لم يتطرق أو يمثل للقصر بـ«إنما» أو بـ«إلا» المسبوقة بالنفي[2].

أما الحصر بـ«إلا» المسبوقة بالنفي، أو بـ«إنما»، فإن تناوله في باب الاختصاص لأنه اصطلح على ما جاء محصوراً بهما أو بغيرهما إنما اختصاص، قال: (اعلم أن السبب في إن لم يكن تقديم المفعول في هذا كتأخيره، ولم يكن: ما ضرب زيداً إلاَّ عمرٌو، وما ضرب عمرٌو إلا زيداً، سواء، في المعنى أن الاختصاص يقع في واحد من الفاعل والمفعول، ولا يقع فيهما جميعاً ثم أنه يقع في الذي بعد «إلا» منهما دون الذي قبلها)[3]. وهناك موضعان استخدم فيها الجرجاني لفظة مقصورة منها قوله في: ما جاءني إلا زيدٌ، قال: (كان المعنى إنك قصرت المجيء على زيد، ونفيته عن كل من عداه، وإنما يتصور قصر الفعل على معلوم، ومتى لم يرد النكرة الجنسَ لم يقف منها السامع على معلوم حتى يزعم أني أقصر له الفعل عليه، وأخبره أنه كان منه دون غيره)[4]. والموضع الآخر في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُا۟﴾ [فاطر: ٢٨]، قال: (الخشية من الله مقصورة على العلماء)[5]. وهذا يدلل على أن الجرجاني يذهب إلى أن القصر أوسع مفهوماً من الحصر، وأن الحصر ـ الاختصاص ـ يدخل ضمن القصر. وبمعنى أدق أن كل حصر هو قصر، وليس كل قصر حصراً. وهذا الاستنتاج كان من خلال فصله بين القصر والحصر ومما جاء به في الحصر[6].

أما الذين جاؤوا بعده فترى منهم من أطلق مصطلح القصر وأراد به الحصر كالزمخشري[7]، والسكاكي[8]، ومنهم من لم يفرق بين استخدام الحصر والقصر كالزملكاني[9]، ومنهم من استخدم الحصر كالعلوي[10]، ومنهم من استخدم القصر

(١) دلائل الإعجاز ١٢٥ ـ ١٢٧.
(٢) المصدر نفسه ١٢١ ـ ١٣١.
(٣) دلائل الإعجاز ٢٢٢.
(٤) المصدر نفسه ١٠٣.
(٥) دلائل الإعجاز ٢٢٢
(٦) المصدر نفسه ٢١٩ ـ ٢٢٠.
(٧) الكشاف ١/١٨٠.
(٨) انظر مفتاح العلوم ١٣٨ ـ ١٣٩.
(٩) انظر البرهان الكاشف ١٦٤ ـ ١٦٥.
(١٠) انظر الطراز ٢/٢١٥.

والحصر والاختصاص دون تفريق كالسيوطي[1] إلا أنهم فصلوا بين حصر الفاعل والمفعول وبين الضروب الأخرى في كلامهم عن الحصر.

ونخلص مما تقدم أن العلاقة بين القصر والحصر والمفرغ هي علاقة عموم وخصوص، وذلك أن المفرغ خاص بالنسبة لجنس الحصر عام بالنسبة لجنس المفرغ، والحصر عام لجنس المفرغ خاص لجنس القصر. والقصر خاص للإيجاز عام لجنس الحصر[2].

بعد أن عرفنا أن ما جاء به النحويون المتأخرون من أنماط في المفرغ كحصر المبتدأ والخبر، والحال والصفة بأنهنَّ لَسْنَ من المفرغ في شيء، وعرفنا أيضاً أن علاقة المفرغ بالحصر والقصر علاقة عموم وخصوص، أُوَضِّحُ الآن البعد الدلالي في المفرغ مقصوراً على ما جاء به سيبويه من خلال النظرة البلاغية له والوقوف للإجابة على السؤال التالي:

هل إن المفرغ نمط من الاستثناء؟ ومِن ثَم أتناول العلاقة بين المفرغ، والبدل.

البعد الدلالي في المفرغ من خلال النظرة البلاغية:

لا أريد في هذا أن أفصل بين ما جاء به النحويون في المفرغ، وبين ما جاء به البلاغيون فيه، وذلك لأن كثيراً من النحويين كانت لهم إشارات بلاغية لما كانوا يتحدثون عنه ـ وخاصة سيبويه، فقد أوضح أن «إلا» في هذا الضرب جاءت لمعنى ـ وأنهم كانوا لا يتوسعون في ذلك خوفاً من الخروج عن القصد[3]. ولذا كان توضيح البعد الدلالي بشكل واسع من شأن البلاغيين، فقد أوضحوا القصد من التأخير، والتقديم في الكلام، وبينوا ضروب التوكيد، والحصر، إلى غير ذلك. ومما تعرضوا له هو الدلالة التي تكمن في المفرغ والفرق في المدلول بين حصر الفاعل وحصر المفعول.

وكان الجرجاني أكثر وضوحاً ممن سبقه في هذا. فقد عرفنا أن الرماني والعسكري قد أوجزا الكلام في هذا من خلال كلامهما عن الإيجاز أما الجرجاني فقد بسط في الشرح مع توضيح الفروق، قال في حصر الفاعل (وإذا قد عرفت هذه الجملة فإنا نذكر جملة من القول في «ما» و«إلا»، وما يكون من حكمهما اعلم أنك إذا قلت: ما جاءني إلا زيدٌ، احتمل أمرين أحدهما أن تريد اختصاص زيد بالمجيء وأن تنفيه عمن عداه،

---

(١) انظر الإتقان في علوم القرآن ٣/١٦٦.

(٢) هذه العلاقة بينهم كعلاقة الإنسان بجنس الحيوان، وعلاقة الحيوان بالجوهر الذي يمثل الأبعاد الثلاثة.

(٣) انظر في هذا أثر النحاة في البحث البلاغي للدكتور عبد القادر حسين إذ أوضح إشارات النحويين للقضايا البلاغية.

وأن يكون كلاماً تقوله لا لأن بالمخاطب حاجة إلى أن يعلم أن زيداً قد جاءك، ولكن لأن به حاجة إلى أن يعلم أنه لم يجئ إليك غيره. والثاني أن تريد الذي ذكرناه في «إنما»، ويكون كلاماً تقوله ليعلم أن الجائي زيد، لا غيره، ففي ذلك قولك للرجل يدعي أنك قلت قولاً ثم قلت خلافه؛ ما قلت اليومَ إلاً ما قلتَه أَمسِ بعينِهِ، ويقول: لم ترَ زيداً، وإنما رأيتَ فلاناً، فتقول: بل لم أرَ إلاً زيداً، وعلى ذلك قوله تعالى: ﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَآ أَمَرْتَنِى بِهِۦٓ أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ رَبِّى وَرَبَّكُمْ﴾ [المائدة: ١١٧]؛ لأنه ليس المعنى: إني لم أزد على ما أمرتني به شيئاً. ولكن المعنى: إني لم أدع ما أمرتني به أن أقوله لهم وقلت خلافه. ومثال ما جاء في الشعر من ذلك قوله:

قَدْ عَلِمَتْ سَلْمَى وَجَارَاتُها ... مَا قَطَّرَ الفَارِسَ إلاَّ أَنَا

[ربع]

المعنى: أنا الذي قطر الفارس وليس المعنى على أنه يريد أن يزعم أنه انفرد بأنه قطره، وأنه لم يشركه فيه غيره)(١). فالواضح من النص أن الجرجاني جعل هذا الاستخدام ـ ما جاءني إلا زيدٌ ـ يحتمل دلالتين: الأولى: أن المخاطب عنده علم بمجيء زيد، وأنك إنما قلته لتعلمه أنه لم يأت معه أحد آخر، أما الثانية فإنه يريد بها ما جاءه في «إنما» وهو: (اعلم أنها تفيد في الكلام بعدها إيجاب الفعل لشيء ونفيه عن غيره، فإذا قلت: إنما جاءني زيد، عقل منه إنك أردت أن تنفي أن يكون الجائي غيره)(٢)، معنى هذا أن الدلالة الثانية التي يحتملها الاستخدام هو أن تعلم المخاطب بأن الجائي زيد لا غيره، وقد يكون هذا رداً لمن زعم أنك قلت بمجيء غير زيد، أو حصل في علمه أن الجائي غير زيد، فتخبره أنه لم يأت إلا زيد، ولا يختلف الزملكاني عن الجرجاني في دلالة المفرغ، قال: (الأول فيما إذا كان الحصر للفاعل كقولك: ما جاءني إلا زيدٌ، وله معنيان: أحدهما أن تقصد به أن تعرف السامع أنه لم يجئك غيره، لا أن تعرفه بمجيء المذكور، فإن مجيئه عنده معلوم، الثاني أن تريد المعنى الذي ذكرناه في «إنما» وهو أن تعرفه بمجيء «زيد» وتنفيه عما سواه)(٣). أما السكاكي فلم يفعل كما هو عند الجرجاني وإنما جاء كلامه متداخلاً في حصر المبتدأ والخبر والحال والصفة والفاعل. ومجمل

(١) دلائل الإعجاز ٢٢١.
(٢) المصدر نفسه ٢١٩.
(٣) البرهان الكاشف ١٨٤.

القول فيما جاء به أنه استخدم القصر أولاً وجعله على ضربين، قصر موصوف على صفة، وقصر صفة على موصوف وفي كلا الضربين يكون القصر فيهما قصر إفراد وقصر قلب. وأراد بقصر الإفراد إزالة شركة الثاني[1]. وبقصر القلب أن يقلب فيه حكم السامع[2]، ومثل لهما بقوله:

(وثانيهما النفي والاستثناء كما تقول في قصر الموصوف على الصفة إفراداً أو قلباً ليس زيدٌ إلاّ شاعراً، أو ما زيدٌ إلا بشاعر... وفي قصر الصفة على الموصوف إفراداً: ما شاعر إلا زيدٌ أو ما جاء إلا زيدٌ... وقلباً: ما شاعر إلا زيدٌ، ما جاء إلا زيدٌ)[3]، فالواضح من النص أن التمثيل خلا من مجيء قصر الموصوف على الصفة في الفاعل، أما: ليس زيد إلا شاعراً فهذا يدخل ضمن حصر المبتدأ والخبر وفي قصر الصفة على الموصوف مثل له بـ: ما جاء إلا زيدٌ والفارق بين الضربين هو أنه في الأول اتصاف الموصوف بصفة واحدة لا غير، وهذا لا يمنع أن يشاركه أحد فيها، ولذا سمي قصر إفراد؛ لأن الموصوف لا يتصف بصفة أخرى تجانس الشعر، أما الضرب الثاني فهو إقصار الصفة عليه وحده، ولم يشاركه أحد فيها وهذا لا يمنع أن يتصف بصفة أخرى[4]، والمهم في هذا هو أن عدم مجيء قصر الموصوف على الصفة في المفرغ يدلل على أن كل ما جاء في القصر لا ينطبق على المفرغ، ولكن كل ما جاء في المفرغ ينطبق على القصر.

أما الخطيب القزويني فقد نهج منهج السكاكي، لكنه اختلف معه، ومع من سبقه بأن جعل القصر ـ الحصر ـ في قسمين حقيقي، وغير حقيقي، وكل منهما يقصر فيه الموصوف على الصفة والصفة على الموصوف، وأراد بالقسم الأول هو اتصاف الموصوف بصفة واحدة كاتصاف زيد بالكتابة لا غير في: ما زيدٌ إلاّ كاتبٌ، لكنه استبعد وقوع مثل هذا في الكلام[5]، ومما خالف به السكاكي أيضاً أنه أضاف إلى قصر الإفراد

---

(١) انظر مفتاح العلوم ١٣٩، وانظر في هذا التقسيم مغني اللبيب ١/٣٩ ـ ٤٠، الإتقان في علوم القرآن ٣/١٦٦ ـ ١٦٧، وحاشية الصبان ٢/٥٦ ـ ٥٧.

(٢) مفتاح العلوم ١٤٠.

(٣) المصدر نفسه ١٣٩ ـ ١٤٠.

(٤) انظر المصدر نفسه ١٣٩ ـ ١٤٠.

(٥) انظر الإيضاح في علوم البلاغة ١/٢١٣ ـ ٢١٤، وانظر الأصول على شرح تخليص المفتاح م١/٢١٤ ـ ٢١٥.

والقلب القصر التعيين قال: (وأما من تساوى الأمران عنده أي اتصاف ذلك الأمر بتلك الصفة، واتصافه بغيرها في الأول، واتصافه بها واتصاف غيره بها في الثاني وهذا يسمى «قصر تعيين»)[1]. ومثل لهذا بقوله: (فالمخاطب بقولنا: ما زيدٌ إلا قائم من يعتقد أن زيداً قاعد، لا قائم، أو يعلم أنه إما قاعد أو قائم، ولا يعلم أنه بماذا يتصف منهما بعينه؟ وبقولنا: ما قائم إلا زيدٌ من يعتقد أن عمراً قائمٌ لا زيداً، أو يعلم أن القائم أحدهما دون كل واحد منهما لكن لا يعلم من هو منهما بعينه)[2] ثم أنه اشترط في قصر الموصوف على الصفة إفراداً عدم تنافي الصفتين وفي قصره قلباً تحقق تنافيهما[3]، أما قصر التعيين فأعم، قال فيه: (وقصر التعيين أعم، لأن اعتقاد كون الشيء موصوفاً بأحد أمرين معينين على الإطلاق لا يقتضي جواز اتصافه بهما معاً ولا امتناعه)[4]. وأراد بشرط قصر الإفراد عدم تنافي الصفتين هو أن في قولنا: ما زيدٌ إلا شاعرٌ، نفي عن الكتابة أو غيرهما من الصفات التي تجانسها، لا نفي كونه شاعراً وأما شرط تحقق تنافي الصفتين في القلب ففي ما زيدٌ إلا قائمٌ، نفي عنه القعود والجلوس، لا نفي كونه أسود أو أبيض[5].

أما يحيى العلوي فإنه أوجز في كلامه عن الحصر، دون اللجوء إلى جعله قصر صفة على موصوف أو العكس، قال: (الصورة السادسة «ما»، «إلا»، اعلم أن «ما» «إلا» إذا تركب في الكلام، فإنهما يفيدان الحصر، لا محالة، أما في الأسماء، وأما في الصفات، فهذا وجهان)[6]، ثم شرع في بيان حصر المبتدأ والخبر، والفاعل والمفعول[7].

نخلص مما تقدم أن قصر الموصوف على الصفة لا يكون في المفرغ، وإذا قيل: ما زيدٌ إلاّ يقوم، فهذا يدخل في حكم المبتدأ والخبر.

---

(١) المصدر نفسه ١/ ٢١٤.

(٢) القزويني جلال الدين محمد بن عبد الرحمن، الإيضاح في علوم البلاغة تحقيق محمد عبد المنعم خفاجي ١/ ٢١٤ (ط٢، بيروت، ١٩٧٥م).

(٣) انظر المصدر نفسه ١/ ٢١٤.

(٤) انظر المصدر نفسه ١/ ٢١٥.

(٥) انظر المصدر نفسه ١/ ٢١٤.

(٦) الطراز ٢/ ٢١٥.

(٧) انظر المصدر نفسه ٢/ ٢١٥ ـ ٢١٦.

دلالة الحصر في الفعل المتعدي:

أما لو كان الفعل متعدياً، وفيه يكون حصر الفاعل والمفعول، فقد أوضح البلاغيون أن حصر الفاعل وتقديم المفعول يختلف في دلالته عن حصر المفعول، وتقديم الفاعل. وهذا ما أوضحه الجرجاني قال: (وإنما يبين لك ذلك إذا اعتبرت الحكم في «ما» و«إلا»، وحصلت الفرق بين أن تقول: ما ضرب زيداً إلا عمرو، وبين قولك: ما ضرب عمرو إلا زيداً، والفرق بينهما أنك إذا قلت: ما ضرب زيداً إلا عمرو، فقدمت المنصوب، كان الغرض بيان الضارب من هو، والإخبار بأنه عمرو خاصة دون غيره، وإذا قلت: ما ضرب عمرو إلا زيداً، فقدمت المرفوع كان الغرض بيان المضروب من هو؟ والإخبار بأنه زيد خاصة دون غيره)[1]، فالواضح أنه يريد في: ما ضرب زيداً إلا عمرو أن زيداً لم يضربه أحد سوى عمرو، أما: ما ضرب عمرو إلا زيداً، فيحتمل أن يكون غير عمرو قد ضرب زيداً أيضاً، وضرب ناساً آخرين. وأوضح هذه الدلالة فيما جاء به في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُاْ﴾ [فاطر: ٢٨] قال: (إن الغرض أن يبين الخاشعين من هم، ويخبر بأنهم العلماء خاصة دون غيرهم، ولو أخر ذكر اسم الله، وقدم العلماء فقيل إنما يخشى العلماءُ الله، فصار المعنى ضد ما هو عليه الآن، ولصار الغرض بيان المخشي منه هو، والإخبار بأنه الله تعالى دون غيره، ولم يجب حينئذ أن تكون الخشية من الله تعالى مقصورة على العلماء وأن يكونوا بها، كما هو الغرض في الآية، بل كان يكون المعنى أن غير العلماء يخشون الله تعالى أيضاً إلا أنهم مع خشيتهم الله تعالى يخشون معه غيره، والعلماء لا يخشون غير الله تعالى)[2]، وفي دلالة الفاعل بعد «إلا»، ووقوع المفعول قبل الفاعل قال: (إنك إذا قلت: ما ضرب زيداً إلا عمرو، كان غرضك أن تختص عمراً بضرب زيد، لا بالضرب على الإطلاق، وإذا كان كذلك وجب أن تعدي الفعل إلى المفعول من قبل أن تذكر عمراً الذي هو الفاعل؛ لأن السامع لا يعقل عنك أنك اختصصته بالفعل معدى حتى تكون قد بدأت فعديته، أعني لا يفهم عنك أنك أردت أن تختص عمراً بضرب زيد حتى تذكره له معدى إلى زيد فأما إذا ذكرته غيره معدى فقلت ما ضرب إلا عمرو، فإن الذي يقع في نفسه أنك أردت أن تزعم أنك لم يكن من

(١) دلائل الإعجاز ٢٢١.

(٢) دلائل الإعجاز ٢٢٢.

أحد غير عمرو ضرب، وأنه ليس ههنا مضروب إلا وضاربه عمرو)[1]، يريد الجرجاني من هذا أنه إذا كان الفعل متعدياً، وقدم المفعول به، وجب ذكر الفاعل إذا أريد قصر الضرب من عمرو على زيد، وإذا حذف المفعول به، وجيء بالفعل المتعدي، فيكون كل ضرب وقع، فهو من عمرو.

وما جاء به الجرجاني في هذا الحصر لم يختلف معه من جاء به بعده[2].

وجوز السكاكي الحصر في المفعولين قال: (وإذا أردت قصر أحد المفعولين على الآخر في نحو: كسوتَ زيداً جبةً قلت في قصر زيد على الجبة: ما كسوتَ زيداً إلا جبة أو: ما كسوت إلاَّ جبةً زيداً، وفي قصر الجبة على زيد، ما كسوت جبةً إلا زيداً وما كسوت زيداً إلا جبة)[3]. ويلحظ أن المحصور في الجميع هو الذي يلي «إلا». وقال بهذا الخطيب القزويني[4].

وبذا يكون قد وضح لنا مما تقدم في دلالة المفرغ في الفعل اللازم والمتعدي أَنَّ كلاً من التقديم، والتأخير يؤثر على الدلالة والآن أجيب على السؤال: هل المفرغ نمط من أنماط الاستثناء؟ أم لا؟

هل المفرغ نمط من الاستثناء؟

للإجابة على هذا السؤال نستعرض بشكل موجز ما جاء به النحويون في الاستثناء من شروط، ونطابقها مع هذا النمط.

(١) ذهب النحويون إلى أن الاستثناء يتركب في الكلام من أجزاء ثلاثة هي: المستثنى منه، وأداة الاستثناء، والمستثنى. وهذا الشرط لا ينطبق على المفرغ، لأنه يتركب في الكلام من أربعة أجزاء، هي: النفي والعامل والأداة والمفرغ له العامل، وتوضيحه بالمخطط التالي:

---

(١) المصدر نفسه ٢٢٧ ـ ٢٢٨.

(٢) انظر مفتاح العلوم ١٤٣، البرهان الكاشف ١٨٦ ـ ١٨٧، الإيضاح في علوم البلاغة ١/ ٢٢٣، الطراز ٢/ ٢١٥ ـ ٢١٦ والأطوال على شرح التلخيص ١/ ٢٢٩.

(٣) مفتاح العلوم ١٤٣.

(٤) الإيضاح في علوم البلاغة ١/ ٢٢٥.

الاستثناء	المستثنى منه + أداة الاستثناء + المستثنى
المفرغ	أداة النفي + عامل + أداة حصر + المحصور

ويلحظ من هذا المخطط أن الاستثناء ليس من أجزائه النفي أما المفرغ فمن أجازه النفي، وفيه أيضاً أن المفرغ شرطه وجود العامل لفظياً، والاستثناء لم يشترط فيه ذلك؛ لأن المستثنى قد يستثنى من مبتدأ وخبر ولا يكون هناك عامل لفظي وإنما العامل فيه معنوي.

(٢) أن المستثنى في الاستثناء يأتي بعد تمام الكلام في حين أن المحصور جزء من الكلام وتوضيحه بالمخطط التالي:

الاستثناء	المفرغ
كلام تام + أداة + مستثنى	أداة نفي + فعل + أداة حصر + فاعل
القوم مجتهدون إلا زيداً	ما جاء إلا زيد

يلحظ من هذا المخطط وجوب نصب المستثنى في الاستثناء وفي المفرغ وجوب رفع الفاعل ووجوب نصبه إذا كان مفعولاً به ووجوب جره إذا كان الفعل متعدياً إليه بحرف الجر.

(٣) اشترطوا في الاستثناء أن يكون المستثنى منه معرفة أو نكرة مخصوصة وأن يكون مما يصلح أن يستثنى منه وأكثر من المستثنى عند أكثرهم وهذا الشرط معدوم في المفرغ.

(٤) اشترطوا أن يكون المستثنى أقل من المستثنى منه وأن يكون معرفة أو نكرة مخصوصة ومما يصلح أن يكون مستثنى وهذا لا يشترط في المفرغ لانعدام وجود المستثنى منه.

(٥) عدم إمكان استخدام ما جاء من أدوات في الاستثناء المتصل وخاصة الأحرف الجارة في المفرغ، وهذا يدل على أن المفرغ ليس من الاستثناء لعلمنا أن أكثر أدوات الاستثناء تستخدم في المتصل، وأنه أقرب إلى المتصل من المنقطع عندهم.

(٦) أن أداة الاستثناء تفيد الإخراج وفي المفرغ تفيد الحصر.

(٧) وإذا قيل إن ما جاءني القوم إلا زيداً معناه ما جاءني إلا زيدٌ، يلزم هذا القول أن نجعل إنما جاءني زيدٌ، من الاستثناء، لأنه بمعنى: ما جاءني إلا زيدٌ، وأنه آكد من: جاءني إلا زيدٌ.

(٨) عَدَّ بعض النحويين المستثنى فضله وهذا القول لا يمكن أن يقال في المفرغ، وخاصة إذا كان المحصور فاعلاً.

(٩) ولو صح ما قالوه فإنَّ الدلالة في: ما جاء القوم إلا زيداً، لا يحتمل القول فيها بأنها يمكن حملها على قصر الإفراد أو القلب أو التعيين، ولو كان ذلك لتناولها البلاغيون، ولخصوا هذه الأنواع بالحصر، وما جاء في القصر، وعلى الرغم من هذا فإن السكاكي والخطيب القزويني عدا المفرغ من الاستثناء[١].

(١٠) نخرج من هذه النقاط إلى أن المفرغ ليس من أنماط الاستثناء، وإنْ اشتركا بأداة واحدة. فهذا لا يمنع أن تكون الأداة مؤدية أكثر من غرض ومعنى، كما لا يمنع أن تبقى التسمية نفسها عليه ـ المفرغ ـ وأنه يدرج مع الحصر في أبواب النحو.

وإخراج المفرغ من الاستثناء لست أول من قال به، وإنما ذكر الاستثناء عائد كريم علوان: (أن مجمع اللغة العربية في القاهرة أدخل الاستثناء المفرغ من نحو: ما جاء إلا زيدٌ، في باب القصر ولم يعده من الاستثناء)[٢]، وأيدهم بذلك[٣]، كما قاله الدكتور مهدي المخزومي في قوله (و«إلا» هذه ليست استثناء، وإنما هي مسبوقة بالنفي أداة قصر، ووظيفتها قصر ما قبلها على ما بعدها، والقصر توكيد، وإيجاب أبداً، وهذا ما يفرق بينهما وبين «إلا» في الاستثناء؛ لأن وظيفة «إلا» في الاستثناء إخراج ما بعدها من حكم ما قبلها مختلفان، ولذلك كان عَدُّ النحاة إياها في الاستثناء خلطاً، وتسميتها بالاستثناء المفرغ ضرباً من التكلف)[٤] وأشار الدكتور محمود فهمي حجازي إلى دراسة

(١) انظر مفتاح العلوم ١٤٣ والإيضاح في علوم البلاغة ١/ ٢٢٤.

(٢) انظر فلسفة المنصوبات في النحو، عائد كريم علوان ٣٤٠ (رسالة ماجستير، جامعة القاهرة دار العلوم سنة ١٩٧٥م).

(٣) انظر المصدر نفسه ٣٤٤.

(٤) في النحو العربي نقد وتوجيه للدكتور مهدي المخزومي ٢٤٠ (الطبعة الأولى، بيروت ١٩٦٤).

هذا التركيب ضمن أسلوب القصر بقوله: (لقد درست كتب النحو الاستثناء مركزة البحث على العامل في المستثنى وكأن النهاية الإعرابية جوهر الأمر، فأكمل البلاغيون هذا الجهد بمحاولة طيبة لدراسة القصر فهناك تراكيب مختلفة للقصر في العربية منها «لا. . . إلاَّ»، و«لم. . . إلا» و«لن. . . . إلا» و«إنما. . . .» الخ شغل النحاة هنا بالنهاية لما بعد أداة الاستثناء فاصلين بين أداة النفي المقدمة وأداة الاستثناء التي جاءت بعدها والأسهل أن يدرس التركيب كأسلوب قصر ذي أداة مركبة على نحو ما نجده، عند البلاغيين وعند اللغويين وعلى نحو ما نجده في لغات أخرى)(١).

العلاقة بين البدل والمفرغ:

قدمت أن المفرغ ليس من الاستثناء فهناك مسألة تثار في هذا، وهي أن المفرغ والبدل يلتقيان في أكثر من موضع منها:

(١) أن البدل والمفرغ لا يقعان إلا إذا سبقا بالنفي.

(٢) إن ما بعد «إلا» فيهما عامل فيه ما قبل «إلا»، سواء أكان في الرفع أم في النصب أم في الجر.

(٣) أن «إلاَّ» فيهما توجب ما بعدها لما قبلها.

وهذه أبرز الخصائص التي يشتركان فيها.

بقي أن البدل فيه مبدل منه، وهذا لا نجده في المفرغ، وعلى هذا يمكن القول إن المبدل منه في حكم الساقط، وأنه أغلب ما يكون نكرة ولم يرد معرفة إلا في آية واحدة في قوله تعالى: ﴿مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ﴾ [النساء: ١١٦] وهذه قراءة ابن عامر وهو من القراء السبعة، وأنها جاءت منصوبة في مصحف أهل الشام، أما القراءات الأخرى فقد أجمعت على الرفع وأريد أن أقول من هذا إن مجيء المبدل منه نكرة يقرب هذا الاستخدام إلى كونه مفرغاً، ويبعده من الاستثناء لأن شرط الاستثناء أن يكون المستثنى معرفة دالة على الكثرة أو نكرة مخصوصة، وهذا لا نجده في البدل، إلا في الآية المتقدمة.

---

(١) المدخل إلى علوم اللغة العربية للدكتور محمود فهمي حجازي، ١٧٠ (الطبعة الثانية ـ القاهرة ١٩٧٨م).

وإذا قيل إن البدل يكون على الموضع كما يكون على اللفظ، وقد يسبقه نفي معنوي فالقول في هذا إن البدل الذي جاء به سيبويه ومن جاء بعده قسمان بدل من المبتدأ والخبر، أو ما أصله مبتدأ وخبر، وهذا ليس لنا له من الكلام شيء، لأنه يدخل في مجال حصر المبتدأ والخبر، وَبَدل من الجمل الفعلية التي ليس أصلها مبتدأ وخبراً، وهذا ما له علاقة بالمفرغ.

وتوجيه البدل على اللفظ في قولنا: ما جاءني أحدٌ إلا زيدٌ، واضح أنه يفيد تأكيد مجيء زيد، ولو عدنا إلى دلالة هذا الاستخدام من دون «أحد» لعرفنا أن فيه دلالتين، كما تقدم، وبدخول «أحد» عليه تقطع بعدم احتمال أي دلالة أخرى عند المخاطب، أما إذا قيل: ما جاءني من أحد إلا زيدٌ، فهذه أعلى درجات التأكيد، ومثل هذا موجود في العربية فقولنا: زيدٌ قام آكد من قام زيدٌ، وإذا قلنا: إنَّ زيداً قائمٌ، فإنه آكد من: زيد قائم، أما لو قلنا: إن زيداً لقائمٌ، فهذه أعلى درجات التأكيد[1].

أما البدل في المبتدأ والخبر وما كان أصله مبتدأ وخبراً، فهذا يدخل في مجال الحصر أو القصر، ولذا فإن ما جاؤوا به في هذا يحمل على القصر، وقد تقدمت آيات نذكر منها قوله تعالى: ﴿وَمَا مِنْ إِلَٰهٍ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ٦٢]، وقوله تعالى: ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ [الأنعام: ١٠٢]. فهذه الضروب تدخل ضمن قصر الموصوف على الصفة أو قصر الصفة على الموصوف[2].

نخلص من فصل الأنماط إلى النتائج الآتية:

(١) أن الاستثناء بمعنى الإخراج يقع في المتصل إذا كان الاستثناء من موجب وفي المنفي إذا نُصب المستثنى، ويكون من الاستثناء أيضاً الضرب الأول من المنقطع في الموجب والمنفي إذا نصب المستثنى فيه.

---

(١) انظر في التوكيد في التقديم والتأخير: دلائل الإعجاز ٨٢ ـ ٨٣، وانظر التأكيد في البرهان الكاشف ٢٣٣ ـ ٢٣٧، وانظر المصدر نفسه ٢١٣ ـ ٢١٤ في التقديم والتأخير وقد نص ابن جني على أن الزيادة في الحروف تفيد التوكيد قال (فقد علمنا من هذا أننا متى رأيناهم قد زادوا الحرف فقد أرادوا غاية التوكيد كما أنا إذا رأيناهم قد حذفوا حرفاً فقد أرادوا غاية الاختصار) سر صناعة الإعراب ٣٧١.

(٢) انظر الإتقان في علوم القرآن ٣/١٦٦ ـ ١٦٧.

(٢) أن الاستثناء من الموجب إذا تبع المستثنى المستثنى منه خرج من كونه استثناء وأصبحت فيه «إلا» بمعنى «غير» التي تفيد الصفة المغايرة لموصوفها.

(٣) أن المفرغ ليس من الاستثناء وإنما هو ضرب من الحصر والقصر، اشترك مع الاستثناء ببعض الأدوات.

(٤) أن البدل في المتصل والمنقطع إذا كان المبدل منه نكرة فهو أقرب إلى المفرغ من الاستثناء.

(٥) أن الضرب الثاني من المنقطع سواء أكان من موجب أم من منفي وجب النصب فيه، وأنه يحمل في الاستثناء على المجاز؛ لأنه لا يحمل معنى الإخراج.

(٦) إجماع النحويين على نصب المستثنى في المتصل إذا كان من موجب. وفي الضرب الأول من المنقطع إذا كان من موجب أيضاً. وجواز البدل ترجيحه في المتصل إذا كان من منفي. ومنع الفراء النصب في المنفي إذا كان المبدل منه نكرة.

كما رجحوا النصب في الضرب الأول من المنقطع إذا كان مستثنى من منفي، وألزموه في الضرب الثاني منه إذا كان مستثنى من منفي.

(٧) أن الاستثناء من العدد واقع في الاستثناء خلافاً لمن أنكره من النحويين.

(٨) أن المفرغ ضرب من الحصر، والحصر ضرب من القصر، ولذا فإن كل مفرغ حصر أو قصر وليس كل قصرٍ أو حصرٍ مفرغاً.

(٩) أن قصر الموصوف على الصفة لا يقع في المفرغ، فلا يقال: ما زيدٌ إلا قامَ، وإذا صح مع وجود «قد»، فإنه يدخل في باب: حصر المبتدأ والخبر.

(١٠) أن البدل الذي جاء به سيبويه وغيره ضربان، ضرب يدخل مع المفرغ، وأنه يفيد التأكيد، وضرب يدخل ضمن حصر المبتدأ والخبر أو قصرها، وجاز الأخير لجواز الاستثناء من المبتدأ والخبر.

قضايا نحوية
وتركيبية في الاستثناء

(١) العامل في المستثنى.

(٢) تقديم المستثنى على المستثنى منه.

(٣) الفصل بين المستثنى منه وصفته بالمستثنى.

(٤) تكرار المستثنى.

(٥) حذف المستثنى.

(٦) مفهوم الاستثناء.

قضايا نحوية وتركيبية في الاستثناء

يتناول هذا الفصل القضايا التركيبية التي جاءت في الاستثناء لبيانها، والوقوف على ما جاء فيها من أراء، وبيان أوجه الخلاف في كل قضية، والقضايا التي ستتناولها هي:

(١) العامل في المستثنى.

(٢) تقديم المستثنى على المستثنى منه.

(٣) الفصل بين المستثنى منه وصفته بالمستثنى.

(٤) تكرار المستثنى.

(٥) حذف المستثنى.

(٦) مفهوم الاستثناء.

وكانت مسألة العامل في المستثنى هي أول القضايا التي عرضتها في هذا الفصل لسعة الخلاف فيها. فقد حاولت أن أوضح أوجه التوافق والتباين بين النحويين فيها، ذاكراً ما احتج به كل مذهب. ومن ثم تناولت قضية تقديم المستثنى على المستثنى منه وبيان ما جاء فيها من آراء وتناولت بعدها الفصل بين المستثنى منه وصفته بالمستثنى، وبعد ذلك تعرضت إلى قضية تكرار المستثنى وهذه المسألة لها أثر في تحديد مفهوم الاستثناء، وخاصة من جانب الإخراج الذي يفيد معنى الاستثناء، فتكرار المستثنى جاء على ضربين، ضرب يفيد الإخراج وضرب يفيد التوكيد والعطف. والضرب الأول فيه الإخراج على نوعين: أحدهما المخرج فيه مخرج مما دخل فيه المستثنى منه، والثاني أن المخرج فيه مخرج من المستثنى منه نفسه، وإن كل مستثنى يكون في الوقت نفسه مستثنى منه، ومستثنى، وهذا يكون في الاستثناء من العدد. وبعدها تناولت مسألة حذف المستثنى وبينت الأساليب التي يرد فيها الحذف كما أوضحت الخلاف الذي وقع به النحويون في هذه المسألة وبينت علاقتها بالقصر.

وبعد الفراغ من هذه القضايا تناولت مفهوم الاستثناء وجاء تحديد هذا المفهوم في ضوء التصورات التي خرجت بها في دراسة هذا الباب، وما جاء به النحويون موضحاً في ذلك ضروب الاستثناء بمخططات تضم أدوات كل ضرب من الاستثناء مع الاستشهاد ببعض الأمثلة.

العامل في المستثنى

إن نظرية العامل في النحو غير مستقرة عند النحويين، فلا نكاد نقف على مسألة من مسائل العامل اجتمع النحويون فيها على رأي واحد، وهذا تابع من نظرتهم المنطقية لتفسير هذه النظرية وخلافهم هذا أنصب على ناصب المستثنى أيضاً، فقد تشعبت فيه الآراء، وكثر تفسير المتأخرين لأقوال المتقدمين ونسب إليهم ما لم يقولوه، وبذا رتبوا المسائل، وجاؤوا بالحجج، واستدلوا بالشواهد، حتى قال فيهم أبو حيان: (ومثل هذا الخلاف لا يجدي كبير فائدة، وهو كالخلاف في رافع المبتدأ، والخبر ورافع الفاعل، وناصب المفعول، وإنما الخلاف الذي يجدي هو فيما أدى إلى حكم لفظي، أو معنى كلامي)[1].

والخلاف في عامل المستثنى لازم النحو العربي منذ سيبويه، وحتى العصور المتأخرة ولهذا تعددت المذاهب، وكثرت الآراء، وهذا يستلزم تناول هذا الخلاف من خلال مذاهب النحويين فيها، موضحاً أدلة كل مذهب، ذكرا ما ورد به عليه.

وقبل البدء بتناول آراء النحويين، أريد أن أوضح مذهب سيبويه منه لكثرة الخلاف في تفسير بعض النحويين لما جاء به، ولمعرفة مذهبه مما سنذكره من مذاهب.

عرفنا مما تقدم أن سيبويه تناول الاستثناء من وجهين، الأول المفرغ، والعامل فيه فرغ لما بعد «إلا» أما الوجه الآخر، فقد شمل الاستثناء المتصل، والمنقطع، وأوضح العامل فيهما من خلال كلامه عنهما، قال: (والوجه الآخر أن يكون الاسم بعدها خارجاً مما دخل فيه ما قبله عاملاً فيه ما قبله من الكلام، كما تعمل عشرون فيما بعدها إذا قلت: عشرون درهماً)[2]. وهناك موضع آخر ذكر سيبويه فيه كلاماً مثل هذا في العامل

---

(١) ارتشاف الضرب ١/٦١٣ ـ ٦١٤.

(٢) الكتاب ٢/٣١٠.

وذلك في كلامه عن الضرب الأول من الاستثناء المنقطع. قال فيه: (فيصير كأنه من نوعه فحمل على معنى «ولكن»، وعمل فيه ما قبله كعمل العشرين في درهم)(١). وقوله هذا في العامل نسبه إلى الخليل بن أحمد في موضع آخر(٢).

وقول سيبويه لم يحدد فيه العامل، لأن ما قبل المستثنى يشمل أداة الاستثناء والمستثنى منه، والعامل اللفظي، إذا كانت الجملة فعلية أو يكون مسبوقاً بمبتدأ وخبر، إذا كانت اسمية، ولذا يحتمل في قوله ثلاثة أوجه في عامل النصب، وهي:

١ - أن يكون الكلام التام الذي يسبق «إلا» مع أداة الاستثناء هو العامل في المستثنى.

٢ - ويحتمل أن تكون «إلا» وحدها هي العاملة: وذلك لأنه ذكر العشرين وحدها والعشرون يليها التمييز، فكذلك «إلا» يليها المستثنى، وهذا وجه التقارب بينهما.

٣ - يحتمل فيه أن يكون المستثنى منه وحده عاملاً في المستثنى، إذا جعلناه بمنزلة العشرين من حيث كونهما اسمين.

هذه الأجه الثلاثة التي يمكن أن يفسر بها قول سيبويه، وبها أخذت طائفة من النحويين، ولم يفصح السيرافي عن العامل عند سيبويه سوى أنه ذكر حكم المستثنى بدون «إلا» قال: (اختلف النحويون في الناصب للمستثنى في قولنا: أتاني القوم إلا زيداً فأما الذي قاله سيبويه في باب من الاستثناء: إنه يعمل فيه ما قبله من الكلام، كما يعمل عشرون فيما بعدها، إذا قلت: عشرون درهماً... وقد كشف سيبويه ذلك بأبين مما تقدم، وهو قوله في باب «غير» ولو جاز أن تقول: أتاني القوم زيداً، تريد الاستثناء، ولا تذكر «إلا» لما كان نصباً)(٣) والسيرافي هنا وقع في تصحيف وذلك أن عبارة سيبويه الأخيرة هي: (ولو جاز أن تقول: أتاني القوم زيداً، تريد الاستثناء، ولا تذكر «إلا» لما كان إلا نصباً)(٤). وهذه العبارة حاول السيرافي فيها أن يتخذها دليلاً على أن الناصب هو

(١) المصدر نفسه ٢/٣١٩.
(٢) انظر المصدر نفسه ٢/٣٣٠.
(٣) شرح السيرافي على كتاب سيبويه م٣/ورقة ١٠٧.
(٤) الكتاب ٢/٣٤٣.

الفعل بدون توسط «إلا»؛ لأن هذا مذهبه، كما سيأتي. والذي أراه أن سيبويه لم يرد بعبارته هذه ما ذهب إليه السيرافي من تفسير، وإنما أراد أن يقول إن النصب واقع بعد تمام الكلام.

بعد أن عرفنا ما يحتمل في مقولة سيبويه أتناول الآن مذاهب النحويين في العامل.

المذهب الأول:

وفيه ذهب أكثر النحويين إلى أن ناصب المستثنى الفعل بتوسط «إلا» وكان منهم ابن السراج قال: (المستثنى يشبه المفعول إذا أتى بعد استغناء الفعل بالفاعل وبعد تمام الكلام، تقول: جاءني القوم إلا زيداً، فجاءني القوم كلام تام، وهو فعل، وفاعل فلو جاز أن تذكر «زيداً» بعد هذا الكلام بغير حرف الاستثناء ما كان إلا نصباً، لكن لا معنى لذلك إلا بتوسط شيء آخر، فلما توسطت «إلا»، حدث معنى الاستثناء، ووصل الفعل إلى ما بعد «إلا»)[1]، وابن السراج في مقولته هذه تراه في الشطر الأول ذهب إلى النصب بدون واسطة، لكنه أوضح أنَّ هذا لا معنى فيه، ولما توسطت «إلا»، وصل الفعل إلى المستثنى، ودَلَّ الكلام على معنى وهذا ما يدل عليه الشطر الثاني، وبذا نقول إن الاسم ينتصب بعد تمام الكلام، لكنه لا معنى فيه لعدم وجود قرينة توضح علة النصب، هذا ما أراده ابن السراج.

ومن الذين ذهبوا هذا المذهب أبو علي الفارسي، قال: (فانتصاب الاسم إنما هو بما تقدم في الجملة من فعل، أو معنى الفعل يتوسط «إلا»)[2]، ويلحظ من النص أن أبا علي شمل فيه العامل اللفظي والمعنوي إذا كان الكلام الذي قبل «إلا» مبتدأ وخبراً.

ونسبه بعض النحويين إلى البصريين[3]، ومنهم مَن نسبه إلى بعض البصريين[4]، وذكر السيوطي أن أبا علي الشلوبيني نسبه إلى جمهور المحققين[5]، ونسبه الأزهري إلى

---

(١) الأصول في النحو ١/ ٣٤٢ ـ ٣٤٣.

(٢) انظر المقتصد في شرح الإيضاح ٦٣٣، وانظر أيضاً المرتجل ١٨٤، أسرار العربية ٢٠١، كشف المشكل ٣٣٨، شرح المفصل ٢/ ٧٦، رصف المباني ٩١، شرح ابن عقيل ١/ ٥٩٨.

(٣) انظر الإنصاف مسألة ٣٤، شرح الكافية ١/ ٢٢٦.

(٤) انظر حاشية الصبان ٢/ ١٤٣.

(٥) انظر همع الهوامع ١/ ٢٢٤، وحاشية الصبان ٢/ ١٤٣.

ابن الباذش[١]، كما نسبه إليه السيوطي، وإلى ابن الضائع أيضاً[٢]. فهؤلاء النحويون ألزموا أن يكون العامل الفعلَ سواء أكان لازماً، أم متعدياً على أن الأخير يستوفي مفعوله، وأَنَّ الفعل قَوي بـ«إلاَّ»، فتعدى إلى المستثنى.

أما إذا كان العامل معنوياً، فإذا كان في التركيب الذي قبل «إلا» «شبه جملة» فالعامل الفعلُ المقدر فيها، وإذا لم يكن كذلك كما في قولنا: القوم إخوتُك إلا زيداً، فقدره ابن الأنباري بالقوم يصادقون قال: (قلنا الناصب له ما في إخوتك من معنى الفعل، لأن التقدير فيه: القوم يصادقونك إلا زيداً فـ«إلا» قوت المقدرة فأوصلته إلى زيد فنصبه)[٣]، ومن الذين تعرضوا للعامل المعنوي دون تفصيل فيه الجرجاني[٤]، والعكبري[٥]، والمالقي[٦]، أما غيرهم فقد اكتفوا في الكلام عن الفعل.

وعلل بعض النحويين مذهبهم هذا بتوسط «إلا» لضعف الأفعال التي بعدها «إلا»، وهي كحروف الجر في تعدية الفعل، لكنها تختلف عن حروف الجر من حيث إنها غير مختصة بالأسماء، لجواز وقوع الأفعال بعدها، والحروف متى دخلت على الأسماء والأفعال لم يعمل واحد منها فيما بعده، من هنا امتنع عمل «إلا»، وكونها غير عاملة لا يمنع تعدية ما قبلها من عامل إلى ما بعدها بواسطتها؛ لأن شأنها في ذلك شأن واو المعية في تعديها الأفعال إلى ما بعدها، وهي غير عاملة مثل: استوى الماءُ والخشبةَ كما احتجوا على أنها غير عاملة لعدم اتصال الضمير بها[٧].

ونص ابن جني على ضعف الأفعال في حال وقوعها قبل «إلا». وواو المعية قال: (فأوصلوا الفعل إلى ما بعد «إلا» بتوسط «إلا» بين الفعل، وبين ما بعدها من الأسماء، وذلك لضعف الأفعال قبل الواو، و«إلا» عن وصولها إلى ما بعدهما، كما ضعفت

---

(١) انظر شرح التصريح على التوضيح ١/٣٤٩، وهمع الهوامع ١/٢٢٤.

(٢) انظر همع الهوامع ١/٢٢٤.

(٣) انظر الإنصاف ٢٦٤، وانظر في هذا شرح الكافية ١/٢٢٧.

(٤) انظر المقتصد في شرح الإيضاح ٦٣٣ ـ ٦٣٤.

(٥) انظر الباب في علل البناء والإعراب ٢٤٣.

(٦) انظر رصف المباني ٩١.

(٧) انظر سر صناعة الإعراب ١٤٢ ـ ١٤٥ أسرار العربية ٢٠١ الإنصاف مسألة ٣٤، اللباب في علل البناء والإعراب ٣٣٤، شرح الكافية ١/٢٢٧.

الأفعال قبل حروف الجر عن مباشرتها الأسماء ونصبها إياها)[1]، ومن أدلتهم أيضاً ما ذكره ابن الأنباري في قوله: (إن عموم العمل لا يدل على عموم التعدية، ألا ترى أن الهمزة، والتضعيف يعديان، وليسا عاملين)[2].

وما جاء به أصحاب هذا المذهب رد عليهم، فقد ضعف ابن الحاجب ما جاء به ابن الأنباري في: القوم إلا زيداً إخوتك، ونص على ذلك الرضي بقوله (وهذا لا يرد إلا على مذهب البصريين، ولهم أن يقولوا: إن في إخوتِكَ معنى الفعل، وإن كان من إِخوة النسب أي ينتسبون إليك بالأخوة، وكذا في أَمثاله، فجاز أَن يعمل العامل الضعيف فيما تقدم عليه لتقوية بـ«إلا» ولا يلزم مثله في المفعول معه)[3].

ورد السخاوي على قولهم بتعدي الفعل بواسطة «إلا» بـ(أَن الفعل الذي يتعدى يتوسط الحرف لا بد أن ينفذ إلى ما تعدى إليه فإذا قلت: قام زيدٌ إلى عمروٍ، فقد نفذ قيام زيد إلى عمرو بواسطة الحرف، وإذا قلت: قام القومُ إلاَّ زيداً، لم ينفذ إلى زيدٍ بواسطة «إلا» ولا تعدى إليه)[4].

فالسخاوي ألزمهم هنا أَن يقولوا في إضافة معنى الأفعال إلى المستثنى، كما في حروف الجر، وهذا لم يحصل وبذا يبطل قولهم عنده.

كما رد عليهم ابن الناظم أيضاً فيما جاؤوا به من دخول «إلا» على الأفعال بجعلها غير مختصة، ولذا كانت مهملة، فقد قدر الأفعال التي تدخل عليها «إلا» مؤولة بالأسماء، وهذا لا يقدح بعدم اختصاصها، أما عدم اتصالها في الضمير فلأن المفرغ يلزم فيه الانفصال، لذا لم يتصل، ليبقى الباب على أصله[5].

ويمكننا أن نقول في هذه القضية إِن ما ذهب إليه ابن جني من ضعف الأفعال يؤخذ

---

(١) ابن جني أبو عثمان النحوي، سر صناعة الإعراب، تحقيق مصطفى السقا وآخرين ١٤٢ (مصر - ١٩٥٤م).

(٢) ابن الأنباري أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن سعيد الأنباري النحوي، الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ٢٦٢، ط٣ مصر - ١٩٥٥).

(٣) شرح الكافية ١/ ٢٢٧.

(٤) المفضل في شرح المفصل ٧٣٤.

(٥) انظر شرح الألفية لابن الناظم ١١٦، وهمع الهوامع ١/ ٢٢٤، وشرح الأشموني ٢٢٨.

عليه من جانب إطلاقه لهذا الحكم؛ لأن إذا أراد به كل استخدام ترد فيه «إلا»، فهو مردود، لأن «إلاّ» في المفرغ لم تأت لتقوية الفعل، وإذا أراد به المتصل والمنقطع فقد فرق بين المفرغ والاستثناء، وهذا لم يقل به؛ لأن المفرغ عنده من أنماط الاستثناء أضف إلى هذا أن من الأفعال ما يعمل بعد «إلا» بدون توسطها كـ«ليس» و«يكون» أما استدلاله بحروف الجر فمردود أيضاً؛ لأنه ليس كل موضع يرد فيه حرف الجر يفيد تقوية الفعل، لأن هناك مواضع يقع فيها الحرف لإفادة التأكيد على وقوع الفعل كما في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَعْلَم بِأَنَّ اللَّهَ يَرَىٰ ﴿١٤﴾﴾ [العلق: ١٤].

والقول فيما جاء به ابن الأنباري بأَنَّ الهمزة أَو التضعيف أَصبح من مادة الفعل، فإنه يريد أَنَّ الفعل متعد بما هو عليه من صيغة، وليس لنا أن نقول بالهمة، أو التضعيف.

أما احتجاجهم بأن «إلا» لا يتصل بها الضمير، فقد مرَّ ذكر بعض الشواهد الشعرية على اتصال الضمير في المتصل. وأما كونها غير مختصة لدخولها على الأفعال، فقد عرفنا أَن مثل هذا يدخل ضمن الحصر، أو تكون «إلا» في بعضه بمعنى «حتى» كما تقدم في فصل الأدوات وفي المتصل[1].

وأخيراً أن هذا المذهب لم يقل به سيبويه، كما وضح من كلامه خلافاً لمن زعم ذلك[2].

المذهب الثاني:

ذهب فيه بعض النحويين إلى أَن العامل في المستثنى هو معنى الفعل - استثنى أو - أعني - الذي أبدلت منه «إلا». وهذا مذهب المبرد حيث قال في المقتضب (لما قلت: جاءني القوم، وقع عند السامع أن زيداً فيهم، فلما قلت: إلا زيداً، كانت «إلا» بدلاً من قولك: أعني زيداً، واستثنى فيمن جاءني زيداً، فكانت «إلا» بدلاً من الفعل)[3].

وقال في كتابه «الكامل»: (فشربوا منه إلاّ قليلاً منهم نصب هذا على معنى الفعل،

---

(١) انظر ما جاء في «لما» الفصل الثاني، وانظر أيضاً ما جاء في اتصال الضمير في «إلا» في المتصل.

(٢) انظر معاني الحروف ١٢٦، سر صناعة الإعراب ١٤٦، شرح المقدمة النحوية ٢٥٧، رصف المباني ٩١، الجنى الداني ٤٧٧، همع الهوامع ١/ ٢٢٤.

(٣) المقتضب ٤/ ٣٩٠.

و«إلا» دليل على ذلك)[1]. فالواضح من النصين أنه يلزم النصب بمعنى الفعل المحذوف وليس بـ«إلا» كما زعم عليه بعض النحويين كما سيأتي.

ونسب هذا القول إلى الزجاج[2]، وحقيقة ذلك أنه لم يصرح بأن المستثنى منصوب بمعنى الفعل، وإنما قال في قوله تعالى: ﴿تَوَلَّوْاْ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ﴾ [البقرة: ٢٤٦]: (لأن الاستثناء إذا كان إيجاباً نحو قولك: جاءني القوم إلا زيداً، فليس في «زيد» المستثنى إلا النصب، والمعنى تولوا استثنى قليلاً منهم)[3]، فالواضح أنه لم يقل إنَّ «إلا» بدل من معنى الفعل وإنما ذكر أن الاسم انتصب لأن الاستثناء من موجب ثم عاد إلى الآية فأوضح أن المعنى فيها: تولوا استثنى قليلاً منهم، وهذا ليس دليلاً على أن العامل عنده معنى الفعل، لأن أكثر النحويين أوضحوا هذا المعنى.

وذكر السيرافي نقلاً عن الفراء أن بعض النحويين (قالوا: نصبنا المستثنى بإضمار فعل معناه: لا أعني زيداً)[4]، وذهب إلى هذا أيضاً السخاوي، قال: (إن الذي قدره أبو العباس، والزجاج تقدير صحيح، والذي قدره غيره لا يصح)[5]، ونسبه ابن الأنباري، وابن يعيش إلى بعض الكوفيين[6] ورجحه السيوطي[7].

ورُدَّ على هؤلاء بأنَّ «إلا» لو كانت بدلاً من الفعل «استثنى، أو أعني»، لكان يلزم في الاستثناء بـ«غير» أن يقال: جاءني القوم استثنى غيرَ زيدٍ، وهذا يفسد المعنى، كما أن «غيراً» العامل فيها ما سبقها لفرط إبهامها؛ لأنها كالظروف وإذا كان معنى الفعل عاملاً في المستثنى لقدرنا الفعل «امتنع» وبه يكون المستثنى مرفوعاً، ومن المآخذ أيضاً أن تقدير الفعل يؤدي بالكلام إلى جملتين[8].

---

(١) الكامل للمبرد ٢/ ٨٩.

(٢) انظر شرح السيرافي على كتاب سيبويه م٣/ورقة ١٠٧، شرح المفصل ٢/ ٧٦، شرح الألفية لابن الناظم ١١٦، ١١٧.

(٣) معاني القرآن وإعرابه ١/ ٣٢٣.

(٤) شرح السيرافي على كتاب سيبويه م٣/ورقة ١٠٨.

(٥) المفضل في شرح المفصل ٧٣٤.

(٦) انظر الإنصاف ٢٦٢ وشرح المفصل ٢/ ٧٦.

(٧) انظر همع الهوامع ١/ ٢٢٤.

(٨) انظر شرح السيرافي على كتاب سيبويه م٣/ورقة ١٠٧ ـ ١٠٨، الإنصاف ٢٦٥، شرح المفصل=

ووصف ابن بابشاذ ما جاء به المبرد بقوله (فالقول بما قال أبو العباس يؤدي إلى خرق عظيم، لا وقع له، ولو كان هذا المعنى صحيحاً، لوجب أَن تنصب في المنفي أيضاً)[1] واحتج بمثل هذ التميمي بقوله: (لا يجوز نصبه بفعل محذوف تقديره: استثنى، ولو جاز ذلك لنصب العطف على تقدير اعطف، والنفي على معنى انفي إلى غير ذلك)[2]. ودافع السخاوي عن بعض ما جاء من رد كما تقدم[3]، أما قولهم بعدم فائدة الاستثناء بتقدير فعل فلأن الكلام سيصبح جملتين، فهذا يخالف قولهم في مجيء «حاشا، عدا، خلا، أفعالاً، لأنها عندهم بتقدير جملة تامة».

المذهب الثالث:

وفيه ذهب بعض النحويين إلى أن ناصب المستثنى هو الفعل بغير واسطة منهم السيرافي، قال: (والذي يوجبه القياس، والنظر الصحيح أن تنصب زيداً بالفعل الذي قبل «إلا»، وذلك أن الفعل ينصب كل ما تعلق به بعد ارتفاع الفاعل على اختلاف وجوه المنصوبات به، وكل منصوب به، فمن ذلك المفعول الصحيح، كقولك ضربت زيداً والمصدر أو الظرف من الزمان والمكان، والحال، وكذلك تنصب المفعولات التي حذفت منها حروف الجر فوصل إليها الفعل الذي ينتصب ما بعده على التمييز...)[4]. وقوله هذا يرد على من زعم أَن ناصب المستثنى عنده الفعل بتوسط «إلا»[5].

ونسب هذا القول إلى ابن خروف الذي نسبه أيضاً بدوره إلى سيبويه باستدلاله على مقولته في ناصب المستثنى ما قبله[6].

وهذا قريب في قول الكسائي حيث يقول السيرافي: (وحكي عن الكسائي أنه شبه نصب المستثنى بالمفعول، وجعله خارجاً من الوصف، وجعل خروجه من الوصف بأن

= ٢/ ٧٦، المفضل في شرح المفصل ٧٢٢ ـ ٧٣٤، شرح الكافية ١/ ٢٢٦، شرح الألفية لابن الناظم ١١٦ ـ ١١٧، همع الهوامع ١/ ٢٢٤.

(١) شرح المقدمة النحوية ٢٥٨.

(٢) كشف المشكل في علم النحو ٣٣٨.

(٣) انظر المفضل في شرح المفصل ٧٣٤.

(٤) شرح السيرافي على كتاب سيبويه م٣/ورقة ١٠٧.

(٥) انظر شرح التصريح على التوضيح ١/ ٣٤٩.

(٦) انظر الجنى الداني ٤٧٧ شرح التصريح على التوضيح ١/ ٣٤٩، همع الهوامع ١/ ٢٢٤.

قال: لم يفعل، كما فعلوا وهذا نحو قوله في المفعول المنصوب بالفعل[١]) ويمكن أن يضم إلى هؤلاء الأخفش؛ لأنه لا يختلف عما نسب إلى الكسائي من تشبيه المستثنى بالمفعول لوقوعه بعد الفعل، والفاعل، قال: (كما تقول: جاء القوم إلا زيداً، لأنك لما جعلت لهم الفعل وشغلته بهم وجاء بعدهم غيرهم شبهته بالمفعول به بعد الفاعل وقد شغلت به الفعل)[٢].

المذهب الرابع:

وفيه ذهب بعض النحويين إلى أن العامل في المستثنى هو «إلا» نفسها، لأنها بمعنى الفعل، ونسب هذا إلى سيبويه[٣]، والمبرد[٤] وقد عرفنا رأييهما فيه، والذي ذهب إليه ابن مالك قال: (فالمستثنى بـ«إلا» النصب مطلقاً بها، لا بما قبلها ولا معدى بها، ولا به مستقلاً، ولا باستثنى مضمراً، ولا بـ«أَن» مقدرة بعدها، ولا بـ«أن» مخففة مركباً منها، ومن «لا» «إلا» خلافاً لزاعمي ذلك، وفاقاً لسيبويه، والمبرد)[٥]، فيلحظ أنه رفض جميع ما جاء به من أقوال في العامل سوى ما ذهب إليه.

وذهب إلى هذا ابنه بقوله (والناصب لهذا المستثنى هو «إلا» لا ما قبلها بتعديتها ولا به مستقلاً. . .)[٦] ورجحه المرادي [٧]، والسيوطي[٨]. كما نسب هذا القول إلى الجرجاني[٩]، وهو خلاف ما وجدناه في كتابه المقتصد[١٠]، ورد على هذا المذهب بأنَّ «إلاَّ» غير عاملة فيما بعدها، لأنها غير مختصة لجواز دخولها على الأسماء، والأفعال،

---

(١) شرح السيرافي على كتاب سيبويه م٣/ورقة ١٠٨.

(٢) معاني القرآن ٤٢.

(٣) انظر تسهيل الفوائد ١٠١ الجنى الداني ٤٧٧ شرح التصريح على التوضيح ١/٣٤٩، همع الهوامع ١/٢٢٤.

(٤) انظر الخصائص ٢/٢٧٦، الإنصاف ٢٦١، تسهيل الفوائد ١٠١، شرح الكافية ١/٢٢٦، شرح التصريح على التوضيح ١/٣٤٩، همع الهوامع ١/٢٢٤، شرح الأشموني ٢٢٧.

(٥) تسهيل الفوائد ١٠١.

(٦) شرح الألفية لابن الناظم ١١٥ ـ ١١٦.

(٧) انظر الجنى الداني ٤٧٧.

(٨) انظر همع الهوامع ١/٢٢٤.

(٩) انظر الجنى الداني ٤٧٧.

(١٠) انظر المقتصد في شرح الإيضاح ٦٣٣.

وأنها لا يتصل بها الضمير ولا تضيف معنى الأفعال إليها، وقد أوضحنا رد ابن الناظم على هذه الردود في المذهب الأول[1]، لكن الشيء الذي يلحظ أنهم أبطلوا عملها، لأنها لا تضيف معاني الأفعال إلى الأسماء وهذا لا يؤخذ به كدليل على بطلانها إذا علمنا أن هناك حروف جر تعمل عملها وتؤدي وظيفتها، وأوضح هذا الرد ابن الناظم ولم يلتفت إلى اشتراك حروف الجر معها قال: (أما قولكم لو كانت «إلا» عاملة لعملت الجر فممنوع، لأن عمل الجر إنما هو للحروف التي تضيف معاني الأفعال إلى الأسماء، وتنسبها إليها، و«إلا» ليست كذلك، فإنها لا تنسب إلى الاسم الذي بعدها شيئاً بل تخرجه من النسبة فقط فلما خالفت الحروف الجارة لم تعمل عملها وعملت النصب)[2]، ورجح هذا القول المرادي[3] أيضاً.

المذهب الخامس:

يختلف أصحاب هذا المذهب عن غيرهم في ناصب المستثنى وذلك أنهم يرون أن العامل فيه «إن» المخففة من الثقيلة التي أدغمت مع «لا» وتكون منهما الأداة «إلا» وسبق أن عرفنا أن هذا القول في تركيب «إلا» نسبه أكثر النحويين إلى الفراء، ونسبه بعضهم إلى البغداديين ووضح لنا أن الفراء لم يقل به، وإذا صح القول عن البغداديين في تركيب «إلا»[4] فعليه أن العامل عندهم «إنَّ» المخففة من الثقيلة ـ إذا انعكس ما نسب إلى الفراء عليهم ـ وذكر في هذا المذهب أن أصحابه شبهوا عمل «إلا» بـ«حتى» التي ضارعت حرفين في عملها، وذلك في جرها الأسماء، إذا كانت حرف جر، وعطفها ما بعدها على ما قبلها، إذا كانت حرف عطف، ورد عليهم السيرافي بأن «حتى» حرف غير مركب، فلا يجوز القياس عليه، وإنَّ «إلاَّ» في المفرغ رفع ما بعدها، ولا شيء قبلها حتى يعطف عليها. وأن «إنَّ» إذا كانت ناصبة لا يبطل النصب بها وكذلك «لا» إذا كانت عاطفة لا يبطل العطف بها أيضاً[5]. وذكر العكبري أن هذا المذهب يبطل (من ثلاثة أوجه: أحدها

---

(١) انظر شرح الألفية لابن الناظم ١١٦.

(٢) المصدر نفسه ١١٦.

(٣) انظر الجنى الداني ٤٧٧.

(٤) انظر ما تقدم في تركيب «إلا» في فصل الأدوات وقد ناقشنا هذا الرأي.

(٥) انظر شرح السيرافي على كتاب سيبويه م٣/ورقة ١٠٨، الإنصاف ٢٦٤ ـ ٢٦٥، اللباب في علل=

أن دعوى التركيب فيها خلاف الأصل، فلا يصار إليه إلا بدليل ظاهر، ولا دليل بحال والثاني أنه لو سلم ذلك لم يلزم بقاء حكم واحد من المفردين كما في «لولا»، وكأن وغيرهما، إلا أن التركيب يحدث معنى لم يكن، وبحدوثه يبطل العمل، والثالث: أن النصب بـ«إنَّ» فاسد؛ لأنها إذا نصبت افتقرت إلى خبر، ولا خبر، و«لا» لا تعمل الرفع، ولو عملته لافتقرت إلى خبر أيضاً)[1]، ويرد على الوجه الثالث، بما ذهب إليه بعض النحويين في تقدير خبر للمستثنى إذا كانت «إلا» بمعنى «لكن» كما تقدم.

ومن المحدثين من حذا حذو النحويين، فسلموا بما نسب خطأ إلى الفراء في العامل في المستثنى من خلال تركيب «إلا»، منهم الدكتور مهدي المخزومي قال: (ولعل من الغريب أن يفوت الكوفيين ما في الجملة الاستثنائية من تخالف في الحكم بين ما قبل «إلا»، وما بعدها، فلم يقولوا بنصب المستثنى بـ«إلا» على الخلاف الذي نصبوا به المفعول معه. . . ، والقول به يبعدهم عما تكلفوه، وأعني الفراء بوجه خاص، فقد ذهب في مقالته إلى أن «إلا» مركبة من «إنَّ، لا»، ليبرر نصب المستثنى بـ«إلا» حيناً واتباعه لما قبله حيناً آخر)[2]، ومثله وقع في الدكتور عائد كريم علوان والغريب أنه رجحه على غيره من الآراء دون أن يقدم أدلة تنص على جواز ذلك قال: (وأما ما ذهب إليه الفراء، فهو أقرب الآراء إلى روح اللغة وإن لم يحسن التعبير عنه، لأنه مشدود إلى نظرية العامل. . . ، فقال إنها مركبة من «إنَّ» و«لا» العاطفة، وحذفت النون الثانية من «إنَّ»، وأدغمت الأولى في لام «لا» فإذا انتصب الاسم بعدها فـ«بأن» وإذا اتبع ما قبلها في الإعراب فبلا العاطفة)[3] وإلى ذلك ذهب الدكتور علي محمد أبو المكارم قال: (وليس رأي الفراء ورأي الكسائي للثاني إلا تحليلاً للفظ «إلا» لتحديد سبب عملها)[4]، فهؤلاء قد فاتهم قول الفراء: (والوجه في «إلا» أنصب ما بعدها إذا كان ما قبلها لا جحد فيه وإذا كان ما قبل إلاَّ فيه جحد، جعلت ما بعدها تابعاً لما قبلها)[5]، فالواضح أنه لم ينص

= البناء والإعراب ٢٤٥، شرح المفصل ٢/٧٦، المفضل في شرح المفصل ٧٣٤، شرح الكافية ١/ ٢٢٦.

(١) اللباب في علل البناء والإعراب ٢٤٥.

(٢) مدرسة الكوفة للدكتور مهدي المخزومي ٢٢٥ (ط٢، مصر ـ ١٩٥٨م).

(٣) فلسفة المنصوبات للدكتور عائد كريم علوان ٣٤٢.

(٤) الحذف والتقدير لعلي محمد أبو المكارم ١٢٠ (رسالة ماجستير كلية دار العلوم ١٩٦٤م).

(٥) معاني القرآن ١/١٦٦.

على النصب بـ«إن» ولو أراد ذلك، لقال أنصب بها في حين أنه ألزم النصب؛ لأن ما قبلها موجب وأما اتباعه ما بعدها لما قبلها فهذا عليه النحويون، وأراد بالاتباع البدل، ولو عدنا إلى ما جاء به في المفرغ لوجدناه قد نص على تفريغ الفعل لما بعد «إلا». وبذا يبطل ما نسب إليه في ناصب المستثنى.

وقول الفراء في عامل النصب لم يتضح لكن يمكن أن يحمل بقوله (فإذا استثنيت الشيء من خلافه كان الوجه النصب)[1]، وهذا قاله في الاستثناء المنقطع فقد يكون الناصب هو المخالفة بينهما، وهذا لا يمكن أن يقال في المتصل بعدم وجود مخالفة بين المستثنى، والمستثنى منه. وهناك قول آخر وقفنا عليه ذهب فيه إلى أن «مَنْ» في محل نصب على الاستثناء[2]، ولم يصرح بالعامل.

المذهب السادس:

وفيه أن الناصب للمستثنى «أن» المقدرة بعد «إلا» ونسب هذا إلى الكسائي قال السيرافي: (أما الكسائي فيما حكي عنه، فقال: إنما نصبنا المستثنى؛ لأن تأويله قام القوم إلا أن زيداً لم يقم)[3]، وذكر السيرافي أيضاً رد الفراء على الكسائي، وبين الفروق بين القولين، ورد هو عليهما قال: (قد رده الفراء بأن قال: لو كان هذا النصب بأنه لم يفعل لكان مع «لا» أوجب في قولك قام القوم لا عمرو، قال أبو سعيد: ولا يلزم الكسائي ما ألزمه الفراء على ظاهر الكلام، لأن الكسائي احتج بظهور عامل ناصب بعد «إلا»، فتحمل زيداً على ذلك النصب، وهو أن في قوله إلا أن زيداً لم يقم، والذي يفسد به قول الكسائي أن «أن» إذا وقعت بعد «إلا»، فلها تقدير، لأنها واسمها وخبرها في موضع اسم يقدر له عامل يعمل فيه، فلو قيل قام القوم إلا أن زيداً لم يقم فلـ«أن» موضع من الإعراب وهو نصب، وعامله وهو العامل في «زيداً»، إذا نصب فيعود الكلام إلى أن تطلب الناصب لموضع «أن»)[4] وإنْ صح هذا القول عن الكسائي فإنه يخالف ما نسب

---

(١) المصدر نفسه ١/٤٧٩، ومما يمكن أن يريد به أن الفراء كان يحسن وقع «إنْ» في المنقطع وهذا لا ينسجم مع تقدير «إن» في «إلا».

(٢) انظر معاني القرآن للفراء ٢/ ٢٦٣.

(٣) شرح السيرافي على كتاب سيبويه م ٣/ورقة ١٠٨.

(٤) المصدر نفسه م٣/ورقة ١٠٨.

إليه من أن الاستثناء إخراج المستثنى من المستثنى منه، وليس إخراجه مما دخل فيه المستثنى منه، وذلك أنه يرى في «قام القوم إلا زيداً إخراج «زيد» من القوم أنفسهم، وليس من فعلهم، لإمكانه أن يكون قائماً، ووجه المخالفة يكمن هنا في أن الاستثناء إخراج المستثنى ـ زيد ـ مما دخل فيه المستثنى منه ـ القوم ـ.

وقيل في قول الكسائي هذا أنه راجع إلى قول سيبويه وذلك أن قوله وتقديره إلا أن زيداً لم يقم تقدير لمعنى الكلام لا لعامله[١].

المذهب السابع:

وهو أن ناصب المستثنى منه بواسطة «إلا» ويقترب هذا القول من أحد الأوجه الثلاثة التي ذكرتها في مقولة سيبويه إلا أنه جعل عمل المستثنى منه بواسطة «إلا»، وفي كلام سيبويه لم يتضح مثل هذا الاحتمال، والذي ذهب إلى هذا الرأي ابن الحاجب قال (أما نصب المستثنى بـ«إلا» في كلام موجب مثل: قام القوم إلا زيداً. فلأنه وقع فضلة فلا يستقيم فيه غير النصب، وعامله المستثنى منه؛ لأنه يقتضي الإخراج قبولاً به بواسطة «إلا» تشبيهاً بالمفعول معه، إذا عمل فيه ما يقتضيه قبولاً بواسطة حرف، وهذا معنى مناسب في العمل لا ينبغي أن يعدل عنه)[٢]، وعلق الرضي على ما ذهب إليه ابن الحاجب بقوله: (وقال المصنف في شرح المفصل العامل فيه المستثنى بواسطة «إلا»، قال: لأنه ربما لا يكون هناك فعل ولا معناه، فيعمل نحو القوم إلا زيداً إخوتك، وهذا لا يرد إلا على مذهب البصريين ولهم أن يقولوا إن في «إخوتك» معنى الفعل، وإنْ كان من إخوة النسب أي ينتسبون إليك بالأخوة)[٣]، وابن الحاجب في شرحه للمفصل كان رأيه في العامل متأرجحاً بين جزمه بأن العامل المستثنى منه بواسطة «إلا»، وبين العامل ما قبل «إلا» بواسطتها قال: (وقال قوم العامل فيه ما قبله بواسطة «إلا» إذا كان فضلة وهو المذهب الصحيح؛ لأنك إذا قلت: جاء القوم إلا زيداً، فقد وقع «زيد فضلة»، وقد

---

(١) انظر شرح السيرافي على كتاب سيبويه م٣/ورقة ١٠٨، معاني الحروف ١٢٦، الإنصاف ٢٦٠ ـ ٢٦٥، شرح المفصل ٢/٧٧، شرح الكافية ١/٢٢٦، الجنى الداني ٤٧٧، شرح التصريح على التوضيح ١/٣٤٩.

(٢) شرح الوافية نظم الكافية ٢٤٢.

(٣) شرح الكافية ١/٢٢٧.

توصلت إليه في معنى الإخراج من قولك ـ جاء القوم بـ«إلا»، فقد صار لقولك جاء القوم بواسطة «إلا» في «زيد» معنى هو معنى الاستثناء وهذا هو معنى العامل. . فالوجه أن يقال: إن العامل هو الذي اقتضى المخرج منه وهو ما ذكر)[1]، فهو في هذا النص علق العامل بالمعنى الذي دعا إلى الإخراج ثم عاد بعد قوله هذا لا يأخذ بقول آخر قال: (ومنهم من يقول: إن الاسم المتعدد والمفرد الذي يتناول المستثنى هو الذي يقتضي صحة الإخراج منه، فهو في المعنى العامل بواسطة «إلا»، وهذا يشمل المواضع كلها وُجد الفعل أو لم يوجد فالتمسك به أولى)[2]، والذي يظهر مما تقدم أن ابن الحاجب تناول مسألة العامل من كل جوانبها فإذا كان ما قبل «إلا» فعلاً، فالمعنى الذي دعا الإخراج هو العامل، وإذا لم يكن فيه فعل لفظي ولا معنوي، فالمستثنى منه هو العامل فيه، وفي كلا الحالين يعمل العامل بواسطة «إلا»، وفي آخر الأمر رجح الأخير.

ويظهر أن الرضي وافق ابن الحاجب في عامل النصب في المستثنى هو المستثنى منه بواسطة «إلا»، لعدم ترجيح رأي آخر عليه ورده على ما سبق من آراء.

المذهب الثامن:

وفيه أن الناصب للمستثنى ليس عاملاً لفظياً، وإنما كونه مخالفاً للمستثنى منه ونسبَ هذا القول إلى الكسائي أيضاً قال المرادى: (وسابعها: أن الناصب له مخالفته للأول ونقل عن الكسائي)[3] ولعل قول الفراء: (فإذا استثنيت الشيء من خلافه كان الوجه النصب)[4]، يمكن أن يضم إلى ما نسب إلى الكسائي لولا أنه قال ذاك في الاستثناء المنقطع من المنفي؛ لأن المستثنى فيه مخالف المستثنى منه، لكونه ليس من جنسه علماً بأنه كان يصرح بالمنقطع أو الانقطاع من خلال كلامه عن المنقطع[5].

بعد أن عرفنا أقوال النحويين ومذاهبهم في عامل النصب في المستثنى هناك مسألة،

(١) الإيضاح في شرح المفصل ٢٨٥.
(٢) الإيضاح في شرح المفصل ٢٨٥.
(٣) الجنى الداني ٤٧٧.
(٤) معاني القرآن ١/ ٢٨٧.
(٥) انظر المصدر نفسه ١/٢٨٨، ٣/٢٥٨ ـ ٢٥٩.

وهي هل ما جاء به النحويون في العامل يشمل المتصل والمنقطع؟ أم أنه مقتصر على المتصل وحده؟.

والجواب على هذه المسألة هو إما كونه يشمل الاستثناء المتصل، فهذا لا ريب فيه، أما الاستثناء المنقطع فالقول فيه على تفصيل:

عرفنا أن المنقطع يقع في ضربين، وهذان الضربان ميزهما بعض النحويين وبعضهم الآخر خلط بينهما دون تفريق، وهذا يدعو إلى القول بأن الذين لم يميزوا بين الضربين يذهبون إلى أن عامل النصب واحد في المتصل والمنقطع، يستثنى منهم ابن الحاجب، ومن قال بمجيء المستثنى جملة بعده «إلا»، لعدم إمكان وقوع العامل على الجملة، لأنها لا تكون في حكم المستأنفة.

فابن الحاجب ذهب إلى أن العامل في المنقطع هو «إلا» نفسها، لأنها تعمل عمل«لكن» قال: (فأما المنقطع فالعامل فيه «إلا»؛ لأنها تعمل عمل «لكن ولها خبر مقدر على حسب المعنى المراد ومنهم من يقول: إنه يظهر ومنهم من يجعله إذن كلاماً مستأنفاً)[1].

ونسب الرضي هذا إلى المتأخرين قال: (والمتأخرون لما رأوها بمعنى «لكن» قالوا إنها الناصبة بنفسها نصب «لكن» الأسماء، وخبرها في الأغلب محذوف نحو قولك جاءني القوم إلا حماراً، أي لكن حماراً لم يجئ)[2].

أما الذين ميزوا بين الضربين فلا خلاف عندهم أن الضرب الأول منصوب بما ذهبوا إليه في عامل النصب في المتصل، وأما الضرب الآخر فسيبويه لم ينص على العامل فيه بخلاف ما جاء به في الضرب الأول والمتصل والمفرغ[3]، وأما غيره ممن ميزوا بينهما، فبعضهم قد نص على أن هذا الضرب لم يتسلط عليه العامل، وهذا خاصة نجده عند المتأخرين، وبعضهم الآخر لم يتضح ذلك عندهم، وقد اعتمدنا على تفريقهم من خلال الشواهد التي جاؤوا بها ومن خلال ماهية المستثنى والمستثنى منه، ولذا فلا يمكن القول

---

(١) الإيضاح في شرح المفصل ٢٨٦.
(٢) شرح الكافية ١/٢٢٧.
(٣) انظر الكتاب ٢/٣١٠، ٢/٣١٩، ٢/٣٢٥، ٢/٣٣١.

فيهم شيئاً إلا الفراء فلعله نص على نصب الضرب الأول للمخالفة كما تقدم. وقد يشمل كلامه الضرب الثاني أيضاً.

وخلاصة القول في العامل إن أكثر النحويين يذهبون إلى أن الناصب هو ما قبل المستثنى، واختلفوا في تحديده، وهذا الخلاف لم يُجْدِ شيئاً، ولم يغير من دلالة الاستثناء ووظيفته، والقول في ترجيح أحدها يزيد سعة الخلاف، ولذا يمكن القول بأن المستثنى نصب بمعنى الإخراج سواء أكان الإخراج من منفي أم من موجب وما يدل على هذا هو أن المستثنى لا يقع إلا مسبوقاً بأداة الاستثناء التي تفيد معنى الإخراج، ولست بقولي هذا أذهب إلى أن الناصب «إلا»، وإنما جاء كذلك لكون «إلا» تدل على معنى الإخراج فمتى تحقق هذا المعنى نصب المستثنى، لأن هناك مواضع ترد فيها «إلا»، ولم ينتصب ما بعدها كالمفرغ والحال... ويعزز ذلك تثنية المستثنى في: جاء القوم إلا زيداً إلا عمراً، فانتصب «زيد» و«عمرو» بمعنى الإخراج، لأن كل واحد منهما مخرج مما دخل فيه القوم، أضف إلى هذا ما جاء في البدل والاستثناء في: ما جاء القوم إلا زيدٌ إلا عمراً فانتصب «عمرو»، لأنه مخرج، ورفع «زيد» لأنه بدل.

أما العامل بالنسبة للأدوات الأخرى فلا خلاف بينهم من كون ما جاء من أسماء منصوباً بالعامل الذي قبله، وحكم المستثنى فيها الجر بالإضافة، وما جاء من أفعال فالمستثنى بها منصوب بالأفعال نفسها.

لا يعمل ما بعد «إلا» فيما قبلها:

تطرق بعض النحويين إلى هذه المسألة منهم ابن السراج إذ منع أن يكون ما بعد إلا» عاملاً فيما قبلها قال: (ولا يجوز أن يعمل ما بعد «إلا» فيما قبلها لا يجوز: ما أنا زيداً إلا ضاربٌ تريد ما أنا إلا ضاربٌ زيداً)(1)، ونص على هذا العكبري بقوله: (ولا يعمل ما بعد «إلا» فيما قبلها كقولك: ما قومُك زيداً إلا ضاربون، لأن تقدم الاسم الواقع بعد «إلا» عليها غير جائز، فكذلك معمولة لما تقرر أن المعمول لا يقع إلا حيث يقع العامل إذا كان تابعاً له، وفرعاً عليه فإن جاء ذلك في الشعر أضمر له فعل من جنسه

(1) الأصول في النحو ١/٣٤٥ ـ ٣٤٦، وانظر في هذا شرح السيرافي على كتاب سيبويه م٣/ورقة ١٣٠ ـ ١٣١ والإنصاف ١/٢٧٦.

المذكور)[1]، ونص على هذا الرضي أيضاً بقوله (إن ما بعد «إلا» لا يعمل فيما قبلها مطلقاً)[2]، ونشير إلى أن المذهب الأول أجاز تقديم «إلا» والمستثنى على العامل كما في: القوم إلا زيداً إخوتك كما تقدم.

---

(١) اللباب في علل البناء والإعراب ٢٥١ ـ ٢٥٢.
(٢) شرح الكافية ١/ ٢٤٠. ،

«تقديم المستثنى»

من القضايا النحوية التي تناولها النحويون في باب الاستثناء قضية تقديم المستثنى وأداة الاستثناء على المستثنى منه، وهي مسألة قل فيها الخلاف لجواز ذلك عندهم أولاً، ولأن المستثنى يلزم فيه النصب ثانياً، ولم يجز فيه البدل إلا فيما حكاه سيبويه عن يونس، وامتناع البدل فيه لأن المستثنى عند النحويين فضلة فإذا قدم على المستثنى منه، لم يجز أن يبدل المستثنى منه من الفضلة، على عكس ذلك في جواز إبدال المستثنى من المستثنى منه، ولذا يلزم في المستثنى المقدم النصب.

وأوضح سيبويه هذا بقوله: (هذا باب ما يقدم فيه المستثنى وذلك قولك: ما فيها إلا أباك أحدٌ، ومالي إلا أباك صديقٌ، وزعم الخليل رحمه الله أنهم حملهم على نصب هذا، أن المستثنى إنما وجهه عندهم أن يكون بدلاً، ولا يكون مبدلاً منه، لأن الاستثناء إنما حده أَن تداركه بعدما تنفى فتبدِلَه، فلما لم يكن وجه الكلام هذا حملوه على وجه، قد يجوز إذا أخرت المستثنى، كما أنهم حيث استقبحوا أن يكون الاسم صفة في قولهم: فيها قائماً رجلٌ، حملوه على وجهٍ، قد يجوز لو أخرت الصفة، وكان هذا الوجه أمثل عندهم من أن يحملوا الكلام على غير وجهه، قال كعب بن مالك:

الـنـاسُ أَلْـبٌ عَـلَيْـنـا فِـيـكَ، ليسَ لـنـا ... إلاّ الـسـيـوفَ وأطـرافَ الـقَـنـاوَزَرُ

[بسيط]

سمعناه ممن يرويه عن العرب الموثوق بهم كراهية أن يجعلوا ما حدُّ المستثنى أن يكون بدلاً منه بدلاً من المستثنى، ومثل ذلك: مالي إلا أباك صديقٌ)[1]، فالواضح أنه يلزم النصب فيما كان حقه أَن يكون من باب البدل، لكن الذي منع ذلك هو أن البدل فيه لا يتقدم على المبدل منه، وبذا خرج من كونه بدلاً إلى الاستثناء، وشبه سيبويه هذا

(١) الكتاب ٢/ ٣٣٥ ـ ٣٣٦.

بالصفة إذا تقدمت على الموصوف، ووجوب نصبها على الحال، لأن الصفة لا تبقى تابعة للموصوف بعد تقدمها عليه، ففي: ما فيها قائماً رجلٌ: ، فـ«قائماً» حال، ولم يجز أن تتبع صاحبها على الصفة، أو يكون «رجل» بدلاً منها؛ لأنها فضلة، ولو تأخرت لجاز ذلك، فتقول ما فيها رجل قائم، واستدل سيبويه على نصب الاستثناء المقدم في قول الشاعر، إذ نصب فيه «السيوف» وأطراف القنا؛ لأن استثناء مقدم.

وجاز البدل فيما حكاه سيبويه عن يونس بن حبيب قال: (وحدثنا يونس أن بعض العرب الموثوق بهم يقولون: مالي إلا أبوك أحد، فيجعلون أحداً بدلاً، كما قالوا: مررت بمثله أحد، فجعلوه بدلاً: وإن شئت قلت: مالي إلا أبوك صديقاً، كأنك قلت: لي أبوك صديقاً، كما قلت: مَن لي إلا أبوك صديقاً، حين جعلته مثل: ما مررت بأحدٍ إلا أبيك خيراً منه. ومثل قول الشاعر ـ وهو الكلحية الثعلبي:

أَمَرْتُكُم أَمْرِي بِمُنْقَطِعِ اللِّوى وَلاَ أَمْرَ لِلْمَعْصيِّ إلاَّ مضَيَّعا

[طويل]

كأنه قال: للمعصي أمر مضيعاً؛ كما جاز فيها رجل قائماً، وهذا قول الخليل رحمه الله. وقد يكون أيضاً على قوله: لا أحد فيها إلا زيداً)[١]، فالواضح أن سيبويه أجاز أن يكون «أحد» بدلاً من «أبيك» كما أجاز أن يكون من هذا الباب نصب الحال بعد حصر المبتدأ والخبر، ومثل له بـ: مالي إلا أبوك صديقاً. وجاز هذا لجواز وقوع الحال بعد «إلا»، كما هو في قول الشاعر إذ جاز فيه حصر الحال في أحد وجهين قيل فيه[٢]، أما: من لي إلا أبوك صديقاً، فإنه يختلف عن: مالي إلا أبوك صديقاً، وذلك أن «مَن» في الأول مبتدأ، و«أبوك» بدل من الضمير المستتر في شبه الجملة، كما جاز أن يكون بدلاً من «مَن» أما الثاني فإن «أبوك» مبتدأ، وخبره شبه الجملة التي تقدمت عليه وجاز البدل في «مَن لي إلا أبوك»؛ لأنه في معنى النفي.

أما الفراء فقد أوجب نصب المستثنى إذا تقدم، قال: (فإن قدمت: «إلا» نصبت الذي كنت ترفعه فقلت: ما أتاني إلا أخاك أحد، وذلك أن «إلا» كانت منسوقة على ما

---

(١) الكتاب ٢/ ٣٣٧.

(٢) انظر ما جاء في الشاهد شرح السيرافي على كتاب سيبويه م٣/ورقة ١١٩، شرح أبيات سيبويه ٢/ ١٦٧، وقد تقدم الكلام عنه في حصر الحال.

قبلها، فاتَّبَعَهُ، فلما قدمت فمنع أن يتبع شيئاً هو بعده، فاختاروا الاستثناء، ومثله قول الشاعر:

لِمَيَّةَ مُوْحِشاً طَلَلٌ يَلُوحُ كَأَنَّهُ خَلَلٌ

[وافر]

المعنى: لمية طلل موحش فصلح رفعه؛ لأنه أتبع الطلل، فلما قدم لم يجز أن يتبع الطلل، وهو قبله)[1]. فالواضح أنه يلزم نصب المستثنى، إذا تقدم كما في الحال إذا تقدمت على صاحبها.

أما المبرد فإنه لا يختلف عن سيبويه في نصب المستثنى المقدم، وقاس ذلك على الحال المقدمة على صاحبها[2]، كما أَجاز فيما حكاه سيبويه عن يونس النصب، ورفع ما بعد المحصور، قال: (وتقول: مَن لي إلا أباك صديق، إذا أردت أن تجعل «صديق» خبر لـ«مَن» كأنك قلت: مَن صديقٌ لي؟ فإنْ أردت غير هذا الوجه، قلت: من لي إلاَّ أبوك صديقاً، جعلت «مَن» مبتدأ، وقولك «أبوك» خبره، وجعلت صديقاً حالاً، وإنْ شئت قلت: مَن لي إلاَّ أبوك صديقٌ؟ جعلت «الأب» بدلاً من «مَن»، فصار التقدير: أبوك لي صديق، لأن «مَن» اسم مستفهم عنه، فتقديره: أحدٌ إلا أبوك صديق، فإذا أبدل طرح أحداً، وجعل أباك بدلاً منه، صار تقديره: مالي إلا أبوك صديق)[3]، فالواضح أنه أجاز نصب المستثنى، إذا فصل بين المبتدأ والخبر، كما أجاز رفعه على أن يكون أبوك خبراً لاسم الاستفهام، و«صديقٌ» حالاً منصوبة أو يكون «أبوك» بدلاً من اسم الاستفهام و«صديق» صفة للمبتدأ مرفوعة، و«لي» شبه جملة خبراً، وبذا فصل بين المبتدأ، وصفته[4].

والنحويون الذين جاؤوا بعد سيبويه لم يختلفوا في وجوب نصب المستثنى إذا تقدم إلا أن بعضهم لم يتعرض لما حكاه سيبويه عن يونس، وكان منهم الزجاجي[5]،

(١) معاني القرآن للفراء ١/ ١٦٧ ـ ١٦٨، وجوز الرفع في الشاهد على أن يكون «طلل» بدلاً منه. انظر المصدر نفسه ١/ ١٦٨.
(٢) انظر المقتضب ٤/ ٣٩٧ ـ ٣٩٨.
(٣) المصدر نفسه ٤/ ٣٩٨، وانظر فيه شرح السيرافي على كتاب سيبويه م٣/ ورقة ١١٩.
(٤) سنتناول هذا في الفصل بين المستثنى منه وصفته بالمستثنى.
(٥) انظر الجمل ٢٣٨.

من أوجز، وفي كلا الحالين لم يختلفوا عنه في شيء، وكان منهم ابن السراج[٩].

ومن الشواهد على تقديم المستثنى ـ قول الكميت:

وَمَـالِيَ إلاَّ آلَ أَحْمَـدَ شِيـعَـةٌ وَمَالِيَ إلاَّ مَشْعَبَ الحَقِّ مَشْعَبُ[١٠]

[طويل]

وأَجاز فيه أبو العباس ثعلب الرفع أيضاً، قال: (وآل أحمد، يرويان جميعاً ليس بينهما اختلاف في رفعه، ونصبه)[١١]، ولم أقف على أحد قال بهذا غيره ممن استشهدوا به.

ومن الشواهد أَيضاً قول شبيب بن البرصاء:

إذَا ٱفْتَخَرَتْ سَعْدُ بْنُ ذُبْيَانَ لَمْ تَجِدْ سِوَى مَا ٱبْتَنَيْنَا مَا بعدُ فُخُورَها

[طويل]

(١) انظر معاني الحروف ١٢٧.
(٢) انظر اللمع ٦٨.
(٣) انظر شرح المقدمة النحوية ٢٥٨ ـ ٢٥٩.
(٤) انظر المفصل ٦٧ ـ ٦٨.
(٥) انظر كشف المشكل في علم النحو ٣٣٣ ـ ٣٣٤.
(٦) انظر اللباب في علل البناء والإعراب ٢٤٨.
(٧) انظر الفصول الخمسون ١٩٠.
(٨) انظر التوطئة ٢٤٩.
(٩) انظر الأصول في النحو ١/ ٣٤٤ ـ ٣٤٥، شرح المفصل ٢/ ٧٩، المفضل في شرح المفصل ٧٣٨، المقرب ١/ ١٦٩ وغيرها من المصادر المتقدمة.
(١٠) انظر الشاهد في المقتضب ٤/ ٣٩٨ الجمل ٢٣٨ معاني الحروف ١٢٧، شرح أبيات سيبويه ٢/ ١٣٣، اللمع ٦٨، المفصل ٦٨، شرح أبيات الجمل ٢٠٥، شرح أبيات الجمل الكبرى ١٨٥.
(١١) مجالس ثعلب القسم الأول ٤٩.

قال فيه المرزوقي: («سوى ما ابتنينا استثناء مقدم، و«ما بعد» في موضع مفعول لم تجد)[1].

ومنها قول حسان بن ثابت:

فَـإِنَّهُـم يَـرْجُـونَ مـنـه شَـفَـاعَـةً ... إذا لَم يَـكُـنْ إلاَّ الـنَّـبِـيـونَ شَـافِـعُ[2]

[طويل]

ومنها قول الأشجع السلمى:

كَـأَنْ لَمْ يَـمُـتْ حَـيٌّ سِـوَاكَ وَلَمْ يَـقُـمْ ... عَـلَى أَحَـدٍ إلاَّ عَـلَيْكَ الـنَّـوائِـحُ[3]

[طويل]

وفيه قدم «إلا عليك» على الفاعل، وتقديره: ولم تقم على أحد النوائح إلا عليك. وذكر أبو حيان أن الكوفيين والبغداديين أجازوا البدل في المستثنى المقدم[4].

جواز تقديم الاستثناء والمستثنى على العامل:

ومما جاء في تقديم المستثنى ما نسبه السيرافي إلى الكوفيين في جواز تقديم أداة الاستثناء في أول الكلام، قال: (والذي يحكى عن الكوفيين جواز تقديم الاستثناء في أول الكلام، قال الكسائي: إلا طعامك ما أكل زيد، استثناء، وجاز أن تضعه مقدماً ومؤخراً وهذا عند أصحابنا لا يجوز من غير وجه، فمنه أن تقديم الاستثناء في أول الكلام لم يقم عليه دليل من سماع، ولا قياس، ومنه أن ما بعد «ما» لا يعمل فيما قبلها، لا تقول: زيداً ما ضربت، فإذا لم يجز ذلك، كان جوازه بعد دخول «إلا» عليه أبعد)[5].

كما نسبه إليهم بعض النحويين[6] ونسب هذا القول إلى الزجاج نسبه إليه السيرافي أيضاً، وذكر أن من شواهد:

(١) المرزوقي علي بن أحمد بن محمد شرح ديوان الحماسة تحقيق أحمد أمين، وعبد السلام هارون، ١٢٥ (١٩٦٧ ـ ١٩٧٢ القاهرة).

(٢) انظر شرح الألفية لابن الناظم ١١٨، شرح ابن عقيل ١/ ٦٠٢، شرح الأشموني ٢٣٠.

(٣) انظر شرح الحماسة للمرزوقي ٨٥٩.

(٤) انظر ارتشاف الضرب ١/ ٦١٩.

(٥) شرح السيرافي على كتاب سيبويه م٣/ ١٣٠ ـ ١٣١.

(٦) انظر الإنصاف مسألة ٣٦، شرح الكافية ١/ ٢٢٨، ارتشاف الضرب ١/ ٦١٩، همع الهوامع ١/ ٢٢٦.

خَـلاَ أَنَّ ٱلـعِـتَـاقَ مِـنَ المَطَـايَـا   حَـسِـينَ بِـهِ فَـهُـنَّ إِلَيْهِ شُـوسُ
[وافر]

ورد عليه السيرافي بقوله: (وهذا غلط لأن الشعر لأبي زيد الطائي، وقبل هذا البيت في قصيدته:

إلى أَنْ عَـرَّسُـوا وَأَغَـبَّ مِـنْـهـم   قـريـبـاً مـا يُحَـسُّ لَـهُ حَـسِـيـسُ
[وافر]

فقد صار «خلا» بعد المستثنى منه، وهو ما يحس له حسيس، وأما قول العجاج:

وَبَـلْـدَةٍ لَيْسَ بِهـا طُـوريُّ   وَلاَ خَـلا الجِـنَّ بِهـا إِنْـسِـيُّ
[رجز]

فتقديره: ولا به إنس خلا الجن فيه مقدرة بعد «لا» وتقديم الاستثناء فيه للضرورة)[1]، ورد عليهم ابن جني بأنه لا يجوز تقديم «إلا» على الفعل لمضارعة الاستثناء، والبدل[2]، وأما جواز تقديمه على المستثنى منه فقد قال فيه: (قيل: لما تجاذب المستثنى شبهان أحدهما كونه مفعولاً، والآخر كونه بدلاً خليت له منزلة وسيطة، فقدم على المستثنى منه، وأُخِّرَ البتة عن الفعل الناصب)[3]، ونسب المنع إلى البصريين[4]، ومنعه العكبري[5]، وابن الضائع[6]، والسخاوي[7]، والرضي[8] ومنعه المبرد بعد «ما»[9].

وذكر ابن السراج أن الأخفش قال: (لو قلت: أين إلا زيداً قومك، وكيف إلا زيداً

---

(١) شرح السيرافي على كتاب سيبويه م٣/ورقة ١٣٠، وانظر الإنصاف ٣٦، وهمع الهوامع ١/٢٢٦.
(٢) انظر الخصائص ٢/٣٨٢.
(٣) المصدر نفسه ٢/٣٨٢. وانظر أيضاً: الإنصاف ١/٢٧٧.
(٤) انظر شرح السيرافي على كتاب سيبويه م٣/ورقة ١٣٠، الإنصاف مسألة ٣٦، شرح الكافية ١/٢٢٨، ارتشاف الضرب ١/٦١٩، همع الهوامع ١/٢٢٦.
(٥) انظر اللباب في علل البناء والإعراب ٢٥١.
(٦) انظر ارتشاف الضرب ١/٦١٩.
(٧) انظر المفضل في شرح المفصل ٧٣٨.
(٨) انظر شرح الكافية ١/٢٢٨.
(٩) انظر المقتضب ٤/٤٠٦.

قومَك، لجاز، لأن هذا بمنزلة: أها هنا إلا زيداً قومُك، ويجيز: ضرب إلا زيداً قومُك أصحابنا على أن يستثنى زيداً من الفاعلين)[1].

وذكر السيرافي أن النحويين فرعوا مسائل على تقديم المستثنى في أول الكلام قال: (وقد فرع النحويون على ذلك مسائل: فقالوا: كيف إلا زيداً إخوتك جيد، وأين إلا زيداً إخوتك جيد، ومن إلا زيداً إخوتك جيد، ولو قلت: هل إلاَّ زيداً عندك أحدٌ، وما إلا زيداً عندك أحد، كان خطأ، والفرق بينهما أن «أين» و«كيف» و«مَن» أخبار ينعقد الكلام بها، و«هل» و«ما» لا يتعقد بهما شيء، وإسقاطهما لا يبطل الكلام، ولو قلت: هلْ عِنْدَك إلاَّ زيداً أحدٌ، وما عندك إلا زيداً أحدٌ، جاز لأن «عندك» خبر، فـ«ما» بمنزلة «هل»، و«ما» لا يجوز أن يليها حرف الاستثناء)[2] وذكر أبو حيان أن هذا قول البصريين إلا أنهم منعوا بـ«أين» إذا كانت استفهاماً عن الظرف، قال: (وقالوا يجوز كيف إلا زيداً القوم، وأين إلا زيداً القوم، وقالوا: لا يجوز، هل إلاَّ زيداً عندي أحدٌ، ولا: أين إلاَّ زيداً جلس القومُ، وعللوا المنع بأن «هل» و«أين» في هذا التركيب فضلة، فلو حذفا وقع المستثنى أولاً، وفي مسألتي الجواز، وقع المستثنى بين شطري الجملة)[3].

وذكر أبو حيان في تقديم المستثنى إذا تقدم على المستثنى منه، وعلى العامل فيه مذاهب أحدها: جواز ذلك إذا كان العامل متصرفاً أو غير متصرف، مثل: القوم إلا زيداً جاؤوا، والقوم إلا زيداً في الدار، والثاني المنع مطلقاً، والثالث جواز ذلك إذا كان العامل متصرفاً، وإذا لم يكن متصرفاً فالمنع واقع، ونسب الأخير إلى الأخفش، واختاره أبو حيان، لأنه ورد به السماع، وذكر عن صاحب البسيط جواز تقديمه على الفاعل والمفعول[4]، وأجاز الأخفش ـ أيضاً ـ ليس إلا زيداً فيها أحد، ولم يكن إلا زيداً فيها أحد[5].

---

(١) الأصول في النحو ١/٣٦٩ ـ ٣٧٠.

(٢) شرح السيرافي على كتاب سيبويه م٣/ورقة ١٠٦، وانظر في هذا: اللباب في علل البناء والإعراب ٢٥١، شرح الكافية ١/ ٢٣٥ ـ ٢٣٦.

(٣) ارتشاف الضرب ١/٦١٩.

(٤) انظر المصدر نفسه ١/ ٦٢٠، وانظر في هذا همع الهوامع ١/٢٢٦.

(٥) ارتشاف الضرب ١/ ٦٢٠.

الفصل بين المستثنى منه وصفته بالمستثنى:

من القضايا التي جاءت في الاستثناء هي الفصل بين المستثنى منه وصفته بالمستثنى، وهذه المسألة تقترب من قضية تقديم المستثنى، وذلك بوقوع صفة المستثنى منه بعد المستثنى، وفيها جاز وجهان: الأول اتباع المستثنى المستثنى منه، على البدلية، والثاني هو النصب على الاستثناء، باعتبار صفة المستثنى منه بمنزلته، لذا جاز في المستثنى النصب وهذا ما سنوضحه.

مذهب سيبويه في هذا هو جواز أن يكون المستثنى مبتدأ، وصفة المستثنى منه خبراً له، كما جاز البدل، قال في الأول: (هذا باب ما يكون مبتدأ بعد «إلا» وذلك قولك: ما مررت بأحدٍ إلاَّ زيدٌ خيرٌ منه، كأنك قلت: مررت بقومٍ زيدٌ خيرٌ منهم، إلا أنك أدخلت «إلا» لتجعل «زيداً» خيراً من جميع من مررت به، ولو قال: مررت بناس زيدٌ خيرٌ منهم، لجاز أن يكون مرَّ بناس آخرين هم خيرٌ مِن زيدٍ، فإنما قال: ما مررت بأحدٍ إلاَّ زيدٌ خيرٌ منه، ليخبر أنه لم يمر بأحد يفضل زيداً، ومثل ذلك قول العرب: والله لأفعلنَّ كذا وكذا إلاَّ حلَّ ذلك أن أفعلَ كذا وكذا، فإنَّ أفعل كذا وكذا بمنزلة: فَعَلَ كذا وكذا، وهو مبني على حل، وحل مبتدأ، كأنه قال: ولكن حل ذلك أن أفعل كذا وكذا)[1]، فالواضح أن سيبويه جعل «زيد» مبتدأ، وخبره «خير» ودلالته أنه مرَّ بجميع القوم، ومر بزيد أيضاً، وهو خير منهم، وإذا جاء مجرداً عن أداة النفي و«إلا» لكان المعنى العكس، وذلك بأن يكون القوم خيراً من زيد، وما حكاه عن قول العرب قال فيه السيرافي: (حل مبتدأ، و«أن» خبره، و«إلا» في معنى «لكن» وإنما دخلت «إلا» بمعنى «لكن»، لأن ما بعدها مخالف لما قبلها ـ والله ـ وذلك أن قول: والله لأَفعلَ كذا وكذا، عقد يمين عقده على نفسه، وحله أبطاله وبقضه كأنه قال على فعل كذا معقود، ولكن بطلان العقد كذا، وهذا مذهب «لكن» ومعناه)[2]. وأجاز سيبويه في موضع آخر البدل في هذا قال (فإن قلت: ما أتاني أحدٌ إلا أبوك خيرٌ مِن زيدٍ، وما مررتُ بأحد إلا عمرو خيرٌ مِن زيدٍ، وما مررتُ بأحدٍ إلا عمروٌ خيرٌ مِن زيدٍ، كان الرفع والجر جائزين وحسن البدل، لأنك قد شغلت الرافع والجار ثم أبدلته، من المرفوع والمجرور، ثم وصفت بعد ذلك، وكذلك: مَن لي

---

(١) الكتاب ٢/ ٣٤٢.

(٢) شرح السيرافي على كتاب سيبويه م٣/ ورقة ١٢٣.

إلاّ أبوك صديقاً؛ لأنك أخليت «مَن» للأب ولم تفرده؛ لأنْ يعمل كما يعمل المبتدأ)[1] فالواضح أنه أجاز اتباع المستثنى المستثنى منه على البدل في الرفع والجر، وأن ما بعد المستثنى صفة المستثنى منه، في حال البدل؛ لأن قوله: مَن لي إلا أبوك صديقاً فيه: «صديقاً» حال لـ«مَن» الاستفهامية و«أبوك» بدل ـ وقد تقدم أن «أباك» جاز أن يكون استثناء مقدماً، ولذا وجب نصبه ـ كما نقل عن بضع النحويين جواز النصب على الاستثناء في هذا قال: (وقال بعضهم ما مررت بأحدٍ إلا زيداً خيرٌ منه، وكذلك: مَن لي إلا زيداً صديقاً ومالي أحد إلا زيداً صديق كرهوا أن يقدموا وفي أنفسهم شيء من صفته إلا نصباً، كما كرهوا أن يقدم الاسم إلا نصباً)[2]، فالواضح أنهم أَجازوا النصب على الاستثناء؛ لأن المستثنى منه موصوف، وصفته جاءت بعد المستثنى، ولذا فإن الصفة بمنزلة الموصوف فراعوا مكان الصفة، وألزموا النصب على الاستثناء؛ لأنه عندهم استثناء مقدم. وذكر المبرد أن هذا مذهب المازني قال: (وكان المازني يختار النصب ويقول: إذا أبدلت من الشيء فقد أطرحته من اللفظ؛ وإنْ كان في المعنى موجوداً، فكيف أَنعت ما قد سقط؟)[3]، فالمازني في هذا يذهب إلى أن المبدل منه في حكم الساقط، ولذا جاز فيه البدل، أما لو كان موصوفاً، فلم يجز فيه إلغاؤه، ولذا لا يجوز فيه البدل[4]، وذكر الرضي خلاف ما نسب للمازني إذ نسب إليه أنه يجيز البدل[5]. أما المبرد فإنه تابع سيبويه في اختيار البدل، واختلف في التعليل، قال: (والقياس عندي قول سيبويه، لأن الكلام إنما يرد على معناه، والمعنى الصحيح أن البدل والمبدل منه موجودان معاً، لم يوضعا على أن يسقط أحدهما إلا في بدل الغلط، فإن المبدل منه بمنزلة ما ليس في الكلام)[6]، فالواضح أنه يذهب إلى أن المبدل منه، لا يجوز أن يكون في حكم الساقط، وبذا خالف سيبويه في هذا ـ كما تقدم في البدل ـ.

وذهب الزمخشري فيما جاء به سيبويه من مجيء المبتدأ بعد «إلا» إلى أن «إلا» فيه

---

(١) الكتاب ٢/٣٣٦.
(٢) المصدر نفسه ٢/٣٣٧.
(٣) المقتضب ٤/٣٩٩.
(٤) انظر شرح السيرافي على كتاب سيبويه م٣/ورقة ١١٩.
(٥) انظر شرح الكافية ١/٢٣٤.
(٦) المقتضب ٤/٤٠٠.

لغو أعطت الجملة معنى هو: أَن زيداً خير من جميع من مرَّ بهم[1].

ونخلص مما تقدم في هذه المسألة إلى أن فيها ثلاثة مذاهب: الأول وهو مذهب سيبويه والمبرد وأكثر النحويين أن يكون بعد «إلا» بدلا[2]. والثاني وهو مذهب سيبويه وبعض النحويين الرفع على الابتداء. الثالث وهو مذهب المازني وبعض النحويين النصب على الاستثناء[3].

---

(١) انظر المفضل في شرح المفصل ٧٧٣.

(٢) انظر المفصل ٧١ ـ ٧٢، شرح المفصل ٢/ ٩٣ ـ ٩٤، المفضل في شرح المفصل ٧٧٠ ـ ٧٧١، الإيضاح في شرح المفصل ٢٩٦، ارتشاف الضرب ١/ ٦١٥ ـ ٦١٦، همع الهوامع ١/ ٢٣٠ ـ ٢٣١.

(٣) انظر المصادر السابقة نفسها.

«تكرار المستثنى»

من القضايا التي تناولها النحويون في الاستثناء وقل الخلاف فيها قضية تكرار المستثنى، ويكون هذا في الاستثناء المنفي والموجب، كما يكون في الاستثناء من العدد والأخير لم يتطرق إليه المتقدمون إلا ما نسب إلى الفراء وبعض الفقهاء؛ أما المتأخرون فإن أغلبهم تعرضوا له وأوضحوا عملية الإخراج فيه.

وتكرار المستثنى على ضربين ضرب أريد به الإخراج وضرب أريد به التوكيد والعطف، وتكرار المستثنى في العدد يكون من الضرب الأول، وهناك بعض الخلاف بينهما، ولذا سنتناول كل ضرب منهما مع بيان ما جاء فيه.

الضرب الأول:

وهو الذي يكون المستثنى فيه مخرجاً مما دخل فيه المستثنى منه، سواء أكان المخرج اثنين أم أكثر - فإذا كانا اثنين جاز في أحد الاسمين النصب على الاستثناء، والآخر البدل، قال سيبويه: (هذا باب تثنية المستثنى وذلك قولك: ما أتاني إلا زيدٌ إلا عمراً، ولا يجوز الرفع في عمرو من قبل أن المستثنى لا يكون بدلاً من المستثنى وذلك أنك لا تريد أن تخرج الأول من شيء تدخل فيه الآخر، وإن شئت قلت: ما أتاني إلا زيداً إلا عمرو، فتجعل الإتيان لعمرو، ويكون زيد منصوباً من حيث عمرو، فأنت في ذا بالخيار إن شئت نصبت الأول ورفعت الآخر، وإن شئت نصبت الآخر ورفعت الأول)[1] فالواضح أنه يلزم نصب عمرو على الاستثناء، ولا يجوز رفعه على البدلية، وجاز رفعه على الفاعلية وبذا يلزم نصب زيد على الاستثناء المقدم. وهذا الضرب لا يكون إلا في المفرغ، أما لو كان المستثنى أكثر من واحد، فيجوز في واحد منها الاتباع على البدلية

(١) الكتاب ٢/٣٣٨.

ونصب الباقي على الاستثناء مثل: ما جاءني أصلٌ إلا زيدٌ إلا عمراً إلا خالداً[1]. هذا إذا لم يكن المستثنى مقدماً على المستثنى منه «أما إذا تقدم فلا يجوز إلا النصب. قال سيبويه: (وتقول: ما أتاني إلا عمراً إلا بشراً أحدٌ، كأنك قلت ما أتاني إلا عمراً أحدٌ إلا بشرٌ فجعلت بشراً بدلاً من أحد، ثم قدمت بشراً فصار كقولك: مالي إلا بشراً أحدٌ، لأنك إذا قلت ما لي إلا عمرا أحدٌ إلا بشرٌ، فكأنك قلت: ما لي أحدٌ إلا بشرٌ والدليل على ذلك قول الشاعر، وهو الكميت:

فَمَالِيَ إِلاَّ اللَّهُ لاَ رَبَّ غَيْرَهُ ... وَمَالِيَ إِلاَّ اللَّهُ غَيْرَكَ نَاصِرُ[2]

[طويل]

يلزم سيبويه فيما تقدم نصب «عمرو» و«بشر»؛ لأنهما مستثنيان مقدمان على المستثنى منه، فلا يجوز في أحدهما الرفع، واستدل على ذلك أن «بشراً» لو أخر، جاز أن يرفع على البدل من «أحد» والبدل لا يكون إلا إذا كان مستثنى، لذا فإن «بشراً» مستثنى مقدم، فلا يجوز فيه إلا النصب ودليله الشاهد الشعري إذ نَصَبَ لفظ الجلالة و«غيراً» على أنهما استثناءان مقدمان. وتقديره: إلا اللَّهَ إلا إياك ناصرُ[3].

والنحويون لا يختلفون فيما جاء به سيبويه[4] إلا ما ذكره أبو حيان في جواز اتباع الثاني الأول في المفرغ في: ما قام إلا زيدٌ إلا عمروٌ إلا بكراً على أن يكون «عمرو» بدل البداء من «زيد» قال: (قام إلا زيد إلا عمرو إلا بكراً، فإذا رفعت الأول جاز فيما بعده الرفع على الإبدال بدل البداء)[5] كما نسب إلى ابن السيد جواز اتباع ما كرر من المستثنى على الصفة في الإيجاب، أو رفع أحدها على الصفة، ونصب الباقي على الاستثناء، ومنعه ابن الضائع[6]، وذكر ابن يعيش في جواز هذا الاستثناء قوله (فإن قيل كيف استثنيته

---

(١) انظر شرح الكافية ١/٢٤٢، ارتشاف الضرب ١/٦٢٢، أوضح المسالك ٢/٦٨.

(٢) الكتاب ٢/٣٣٩.

(٣) انظر الشاهد في المقتضب ٤/٤٢٤، الجمل ٢٣٨، شرح أبيات الجمل ٢٠٦، شرح أبيات الجمل الكبرى ١٨٥.

(٤) انظر المقتضب ٤/٤٢٤، شرح السيرافي على كتاب سيبويه م٣/ورقة ١٢١، المفصل ٧٢، شرح المفصل ٢/٩٢ ـ ٩٣، المقر ١/١٧٠، تسهيل الفوائد ١٠٤، شرح الكافية ١/٢٤٣، رصف المباني ٨٩ ـ ٩٠، ارتشاف الضرب ١/٦٢١ ـ ٦٢٢، أوضح المسالك ٢/٦٨ ـ ٦٩.

(٥) ارتشاف الضرب ١/٦٢٢، وانظر شرح الألفية للمرادي ١/٥٩٣.

(٦) انظر ارتشاف الضرب ١/٦٢٢.

منه وليس بعضاً له، قيل: لأن زيداً بعض القوم، فجاز الاستثناء منه من حيث هو بعض، والبعض يقع على القليل والكثير، ولم يجز نصبهما معاً وتعين رفع أحدهما، ونصب الآخر، والاسمان جميعاً مستثنيان فمعناهما في ذلك واحد)[1]، وخالف السخاوي تفسير ابن يعيش في هذا إذ ذهب إلى أن المستثنى مستثنى مما استثنى منه الأول وتقديره: ما جاءني إلا زيدٌ وإلا عمرٌو، فحذف حرف العطف، نصب عمرو[2]. والسخاوي لا يريد القول بأن هناك حرف عطف محذوفاً، وإنما جاء بهذا التقدير ليقرب جواز النصب فيه.

ومما جاء به بعض النحويين بعد سيبويه هو تكرار المستثنى بعد «إلا»، وقبلها قال الرضي: (وإنْ توسطها المستثنى منه، فما تقدم عليه النصب لا غير على الاستثناء، وواحد من المتأخرات جائز الإبدال والنصب على الاستثناء، وباقيها واجب النصب بعد الإبدال، نحو: ما جاءني إلاّ زيداً إلاّ عمراً أحدٌ إلا بكرٌ وإلا بكراً إلا خالداً، وإنْ كان الاستثناء مفرغاً شغل العامل ببعضها أيها كان، ونصب ما سواه على الاستثناء، لامتناع شغل الفعل بأكثر من واحد، وامتناع الإبدال، فلم يبق إلا النصب على الاستثناء نحو: ما جاءني إلا زيدٌ إلا عمراً إلاّ بكراً إلاّ خالداً)[3] فالواضح أن البدل لا يكون في المفرغ، وجاز في غيره، وامتناعه في المفرغ لأن الفعل لا يفرغ لأكثر من محصور، ونسب إلى الأخفش في هذا جواز إضمار حرف العطف فيها على ما شغل به الفعل[4].

ونسب أبو حيان إلى ابن السيد في إعراب ما تقدم أربعة أوجه، النصب على الاستثناء، كما ذكر النحاة، والثاني النصب على الحال، والثالث أن يجعل الأول حالاً ونصب البقية على الاستثناء، والرابع أن يكون نصب السابق على الاستثناء ونصب البقية على الحال، وإنْ تأخرت فلأحدهما ماله مفرداً ما وللبقية النصب على الاستثناء[5].

أما الاستثناء من العدد فإن المستثنى قد يكون أكثر من النصف، وقد يكون أقل منه كما أجاز بعضهم أن يكون أكثر من المستثنى منه.

---

(١) شرح المفصل ٢/٩٢.
(٢) انظر المفضل في شرح المفصل ٧٧٢.
(٣) شرح الكافية ١/٢٤٣، وانظر ارتشاف الضرب ١/٦٢٢ وشرح الألفية للمرادى ١/٥٩٣.
(٤) انظر ارتشاف الضرب ١/٦٢٢.
(٥) انظر ارتشاف الضرب ١/٦٢٢.

أما إذا كان أقل من النصف فمثل له: على عشرةُ دراهمَ إلا أربعةَ دراهم إلا درهماً، فعليه من هذا سبعةُ دراهم، وذلك بأن ينقص الدرهم - المستثنى الأخير - من الأربعة فيبقى ثلاثة دراهم فتنقص من العشرة فيبقى سبعة دراهم[1].

أما إذا كان أكثر من النصف فقد نص على جوازه السيرافي، قال: (ولا يضر أن يكون المستثنى نصف المستثنى منه، أو أكثر من النصف، بعد أن يكون أقل من المستثنى منه، فإذا اجتمع استثناءان فكل واحد منهما أقل من الذي يليه فإنك تعمد إلى الاستثناء الأخير، فتنقصه من الذي قبله، فتنظر ما بقي منه، فتنقصه من الذي قبله، فتنظر ما يبقى منه، فتنقصه من الذي قبله، ولا تزال كذلك حتى تنتهي إلى الاستثناء الأول)[2] فالواضح أن عملية الإخراج في هذا تبدأ من المستثنى الأخير، فينقص من الذي قبله، وما تبقى ينقص من الذي قبله وهكذا حتى يصل إلى الأول ومثل هذا: له عليّ عشرةُ دراهم إلا تسعةَ دراهم إلا ثمانية دراهم إلا سبعة دراهم إلا ستة دراهم إلا خمسة دراهم إلا أربعة دراهم إلا ثلاثة دراهم إلا درهمين إلا درهماً. فالناتج من هذا أن الباقي خمسة دراهم، ولو حَوَّلنا هذه إلى الأرقام الحسابية لاتضحت أكثر فنقول: له عليّ (١٠) إلا (٩) إلا (٨) إلا (٧) إلا (٦) إلا (٥) إلا (٤) إلا (٣) إلا (٢) إلا (١)..

٢ - ١ = ١

٣ - ١ = ٢

٤ - ٢ = ٢

٥ - ٢ = ٣

٦ - ٣ = ٣

٧ - ٣ = ٤

---

(١) انظر شرح السيرافي على كتاب سيبويه م٣/ورقة ١٢١، جمع البيان في تفسير القرآن م٣/ ٣٤٠، المقرب ١/ ١٧٠، تسهيل الفوائد ١٠٤، شرح الألفية لابن الناظم ١٢٠، رصف المباني ٩٠، ارتشاف الضرب ١/ ٦٢٣، أوضح المسالك ٢/ ٦٩، شرح الأشموني ٢٣٣.

(٢) انظر شرح السيرافي على كتاب سيبويه م٣/ورقة ١٢١ - ١٢٢ وشرح الكافية ١/ ٢٤١ - ٢٤٢ وارتشاف الضرب ١/ ٦٢٣.

٨ - ٤ = ٤

٩ - ٤ = ٥

١٠ - ٥ = ٥

ويلحظ أن الباقي خمسة دراهم.

وهناك طريقة أخرى[١] يعمد إليها في الإخراج وذلك بأن يبدأ بنقص المستثنى الأول من المستثنى منه فما تبقى يضاف إلى المستثنى الثاني ثم ينقص الثالث منهما وما تبقى يضاف إلى الرابع ثم ينقص منهما الخامس ثم يضاف ما تبقى إلى السادس، وهكذا إلى آخر المستثنى ويكون الناتج واحداً بالنسبة للطريقتين، وتوضيحه بالأرقام الحسابية هي:

١٠ - ٩ = ١

٨ + ١ = ٩

٩ - ٧ = ٢

٦ + ٢ = ٨

٨ - ٥ = ٣

٤ + ٣ = ٧

٧ - ٣ = ٤

٤ + ٢ = ٦

٦ - ١ = ٥

(١) يضاف إلى ما تقدم طريقة أسهل، وهي أننا نجمع الأعداد الفردية ونظرحها من الأعداد الزوجية، فنحصل على خمسة أيضاً عن:
١+٣+٥+٧+٩=٢٥.
٢+٤+٦+٨+١٠=٣٠.
٣٠-٢٥=٥.

ونلحظ أن الناتج لا يختلف عن الأول وذلك أن ما عليه خمسة دراهم[1] والإخراج في هاتين الطريقتين هو أن المستثنى يخرج من الذي يليه وليس من أصل الاستثناء. وهذا مذهب البصريين والكسائي[2]. وذهب بعضهم إلى أن مجموع ما استثنى مخرج من أصل الاستثناء ففي نحو له عليّ عشرة دراهم إلا أربعة دراهم إلا درهماً، يكون على المذهب الأول ما تبقى سبعة دراهم. وعلى المذهب الثاني فالمتبقي خمسة دراهم. ونسب السيرافي المذهب الأخير إلى أحد الفقهاء[3]. والمذهب الأول عليه أكثر النحويين[4]، وأعتقد أن المذهب الثاني لا يمكن إخراج المستثنى بطريقته في الأمثلة السابقة؛ لأن المستثنى فيه يكون أضعاف المستثنى منه أما إذا كان المستثنى أكثر من المستثنى منه فأنكره السيرافي ونسبه إلى الفراء. قال (فإن كان بعض الاستثناء أكثر من الذي قبله بطل استثناؤه منه فصار فيه قولان: أحدهما أن يزاد على المستثنى منه والآخر أن ينقص منه كقول القائل: عليّ عشرة دراهم إلاَّ ثلاثة إلا أربعة. أحد القولين أن الأربعة تزاد على العشرة وتنقص الثلاثة من العشرة، فالذي نحصل عليه من الإقرار أحد عشر درهماً كأنه قال: له عليّ عشرةُ دراهمَ إلا ثلاثةَ، وقوله إلا أربعة أي: سوى أربعة له عليّ عشرة إلا ثلاثة سبقه وتزاد عليه الأربعة، فيصير أحد عشر، وهذا قول الفراء والقول الآخر أن تنقص الثلاثة والأربعة جميعاً من العشرة)[5] فالواضح أن «إلا أربعة» ليست إخراجاً وإنما أفادت الزيادة إلى العشرة فأصبح أربعة عشر درهماً وتنقص منهما الثلاثة، فالمتبقي أحد عشر درهماً وبذا أصبح المستثنى أكثر من المستثنى منه بعد الإخراج. أما الحالة الثانية فواضحة، وذلك أَن ما تبقى فيها ثلاثة دراهم وهذا على المذهب الثاني وذكر الرضي أن استثناء الأكثر عند الفراء لغو لعدم إمكان استثناء أكثر من المستثنى منه فلا يجوز الاستثناء في مثل: له عليّ عشرة دراهم إلا خمسة دراهم إلا ستة دراهم فـ«ستة» عند

(١) انظر المصادر السابقة نفسها.
(٢) انظر أوضح المسالك ٢/ ٦٩.
(٣) انظر شرح السيرافي على كتاب سيبويه م٣/ ورقة ١٢٢ وانظر أيضاً شرح الكافية ١/ ٢٤٢.
(٤) انظر ما تقدم من المصادر.
(٥) شرح السيرافي على كتاب سيبويه م٣/ ورقة ١٢٢. وحل هذه المسألة بالأرقام الحسابية على المذهب الأول يكون المجموع أحد عشر درهماً أي:
١٠-٣+٤=١١ أما على المذهب الثاني يكون ما تبقى ثلاثة دراهم أي:
١٠-٣-٤=٣ دراهم.

الفراء لغو[1]. كما ذكر أيضاً أن كل وتر من الأعداد واجب نصبه في الموجب والقياس في كل شفع جواز الإبدال، والنصب في الموجب أيضاً، لأن الإيجاب نقص بـ«إلا» التي جاء بعدها الشفع. ومعنى هذا أن كل شفع مثبت وكل وتر منفي عنده[2].

نخلص مما تقدم في استثناء العدد أنه اختلف عن المعنى العام للاستثناء، وأنه أخذ جانباً حسابياً، وليس فيه إخراج المستثنى مما دخل فيه المستثنى منه، وهذا ما وضحت الأمثلة كما أن عملية الإخراج من المستثنى منه نفسه، وإن كل مستثنى سابق للآخر، فهو مستثنى منه وبذا فإنه ينقص منه[3].

الضرب الثاني:

وهو الذي أريد به التوكيد والعطف. أما التوكيد فيكون إذا ولي المحصور أو المستثنى كنيته أو اسم أضيف إلى ضمير يعود عليه في مثل: ما جاءني إلا زيدٌ إلا أبو عبدِ اللَّهِ وما جاءني إلا زيدٌ إلا أخوك، ففي الأول أبو عبد اللَّه كنية لزيد. وفي الثاني «أخوك» يعود على زيد[4]. وفي كلا المثالين جاز الاتباع على البدل، ونص سيبويه على هذا بقوله (ولو قلت: ما أتاني إلا زيدٌ إلا أبو عبدِ اللَّهِ كان جيداً، إذا كان أبو عبد اللَّهِ زيداً، ولم يكن غيره، لأن هذا يكرر توكيداً كقولك: رأيت زيداً زيداً)[5]. كما جاز في «أبي عبد اللَّه» أن يكون بدل غلط، أي: يكون أبو عبد اللَّه ليس زيداً، قال فيه سيبويه: (وقد يجوز أن يكون غير زيد على الغلط والنسيان كما يجوز أن تقول: رأيت زيداً عمراً؛ لأنه أراد عمراً فَنَسِي فتدارك، ومثل: ما أتاني إلا زيدٌ إلا أبو عبدِ اللَّهِ إذا أردت أن تَتَبَيَّنَ)[6]، ولم يقتصر البدل على هذا فإنما جاز أن يكون البدل بعض المبدل منه، ومنه قول الشاعر:

---

(١) انظر شرح الكافية ١/٢٤٣.
(٢) انظر المصدر نفسه ١/٢٤١.
(٣) لقد عالجنا استثناء العدد في بحث مستقل تحت عنوان «العدد استثناؤه ودلالته» وأوضحنا الفرق بينه وبين الاستثناء المطلق، وسينشر في العدد الثالث من مجلة الآداب والتربية في جامعة ناصر.
(٤) انظر المصدر نفسه ١/٢٤١
(٥) انظر الكتاب ٢/٢٤١
(٦) الكتاب ٢/٣٤١.

مَـالَـكَ مِـنْ شَـيْـخِـكَ إلاَّ عَـمَـلُـه   إلاَّ رَسِـيْـمُـهُ وإلاَّ رَمَـلُـه[1]
[رَجَز]

وفيه أبدل «إلا رسيمه» من «إلا عمله» وهو بدل بعض من كل لأن الرسيم بعض العمل، قال فيما السيرافي: («إلا رسيمه» بدل من قوله «إلا عمله»؛ لأن رسيمه بعض عمله، فتبدل لجواز بدل بعض من كل كقولك: نفعك عملُك رسيمك ورملُك، وهما ضربان من المشي، يعني في الطواف والسعي فالرمل في الطواف والرسيم السعي بين الصفا والمروة)[2] و«إلا» فيما تقدم في الشاهد وغيره من الأمثلة أفادت التوكيد، والنحويون لا يختلفون فيما جاء به سيبويه في هذا[3]، ومما اجتمع فيه البدل والاستثناء، وجواز حمله على الصفة أيضاً قول حارثة بن بدر الغداني:

يَا كَعْبُ صَبْراً عَلَى مَا كَانَ مِنْ حَدَثٍ   يَـا كَـعْـبُ لَمْ يَبْـقَ مِـنَّـا غـيـرُ أَجـلاَدِ
إلاَّ بـقِـيـاتُ أَنْـفَـاسٍ نُـحَـشْـرِجُـهَـا   كَـرَاحِـلٍ رَائِـحٍ أَوْ بَـاكِـرٍ غَـادِي[4]
[بسيط]

فيه «غير» مرفوعة على الفاعلية و«إلا بقيات» بدل منه كما جاز نصب أحدهما على الاستثناء وجعل من هذا سيبويه قول الفرزدق:

مَـا بِـالْمَدِيـنَـةِ دَارٌ غَـيْـرُ وَاحِـدَةٍ   دَارُ الخَـلِيفَـةِ إلاَّ دَارُ مَـرْوانِ[5]
[بسيط]

قال فيه سيبويه: (جعلوا «غير» صفة بمنزلة «مثل»، ومن جعلها بمنزلة الاستثناء لم يكن بُدٌّ من أن ينصب أحدهما وهو قول ابن أبي إسحاق)[6] نخلص مما جاء به سيبويه

---

(١) انظر الشاهد في الكتاب ٢/٣٤١، المقرب ١/١٧٠، شرح الألفية لابن الناظم ١١٩، شرح الألفية للرمادي ١/٥٩١، أوضح المسالك ٢/٦٧.
(٢) شرح السيرافي على كتاب سيبويه م٣/ورقة ١٢٢.
(٣) انظر شرح السيرافي على كتاب سيبويه م٣/ورقة ١٢٢ والمقتصد في شرح الإيضاح ٦٤٠ ـ ٦٤١، المقرب ١/١٦٠ ـ ١٧٠، شرح تسهيل الفوائد ١٠٤، شرح الكافية ١/٢٤١، رصف المباني ٨٩، شرح الألفية لابن الناظم ١٢٠ ـ ١٢١، ارتشاف الضرب ١/٦٢١، أوضح المسالك ٢/٦٧ ـ ٦٨، شرح الأشموني ٢٣١ ـ ٢٣٢.
(٤) انظر الكتاب ٢/٣٣٩، ٣٤٠ شرح أبيات سيبويه ٢/١٦٦.
(٥) انظر الكتاب ٢/٣٤٠ المقتضب ٤/٤٢٥ شرح السيرافي على كتاب سيبويه م٣/ورقة ١٢١.
(٦) الكتاب ٢/٣٤١.

جواز نصب «غير»، ورفع دار مروان «ويكون» غير واحدة مستثنى مقدماً، و«دارُ مروان» مرفوعاً على البدل، كما جاز رفع «غير» على البدل من «دار» ورفع «دار مروان» مبدل منه أيضاً وتقديره: ما بالمدينة إلا دارٌ واحدةٌ، وهي دار مروان، كما جاز في ذلك أن تكون «غيرُ واحدة» صفة لـ«دار» و«دارُ مروان» بدلاً، كما جاز نصب «دار مروان» على الاستثناء ورفع «غير واحدة» على البدل أو الصفة[1].

أما العطف فقد يكون مقترناً بأداة الاستثناء، وعندها يفيد التوكيد، مثل ذلك ما جاء القوم إلا زيداً، وإلاَّ عمراً، وإلا خالداً، فزيد وعمرو وخالد مخرجون مما دخل فيه القوم[2] وقد اجتمع البدل والعطف في قول الشاعر:

مَا لَكَ مِنْ شَيْخِكَ إلاَّ عَمَلُهْ إلاَّ رَسِيمُهُ وإلاَّ رَمَلُهْ[3]

[رَجز]

وفيه أبدل «إلا رسيمه» من «إلا عمله» وعطف عليهما «إلا رمله».

أما العطف بدون اقتران أداة الاستثناء فجائز. وفيه المعطوف على المستثنى مخرج مما أخرج منه المستثنى المعطوف عليه، وجاز فيه أيضاً الرفع على الابتداء. قال سيبويه: (هذا باب ما تكون فهي في المستثنى الثاني بالخيار، وذلك قولك: ما أتاني إلا زيدٌ صديقٌ، وعمراً، ومَنْ لي إلاَّ أباك صديقٌ، وزيداً، وزيدٌ، أما النصب فعلى الكلام الأول، وأما الرفع فكأنه قال: وعمرو لي؛ لأن هذا المعنى لا ينقص ما تريد في النصب وهذا قول يونس والخليل رحمهما الله)[4]. فالواضح من النص جواز نصب المعطوف على الاستثناء، وأما الرفع فيكون فيه «زيد» مبتدأ وخبره محذوفاً، ومن هذا قوله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ إِنِّي لَآ أَمْلِكُ إِلَّا نَفْسِي وَأَخِيۖ﴾ [المائدة: ٣٥]، قال فيها الزجاج: (أخي في موضع رفع، وجائز أن يكون في موضع نصب، المعنى: قال ربي إني لا أملك إلا نفسي وأخي أيضاً لا يملك إلا نفسه، ورفعه من جهتين: إحداهما: أن يكون نسقاً على موضع «إني»

(١) انظر شرح السيرافي على كتاب سيبويه م٣/ ورقة ١٢١.

(٢) انظر الكتاب ٢/ ٣٤٤، المقرب ١/ ١٦٩ ـ ١٧٠، تسهيل الفوائد ١٠٤، شرح الكافية ١/ ٢٤١، رصف المباني ٨٩، شرح الألفية للمرادي ١/ ٥٩١، أوضح المسالك ٢/ ٦٧، شرح الأشموني ٢٣١.

(٣) مرَّ ذكر الشاهد صفحة ٢٨٥.

(٤) الكتاب ٢/ ٣٣٨.

[illegible] أي: لا أملك إلا نفسي، وأخي كذلك [illegible]
أملك إلاّ أَخي؛ لأن أخاه إذا كان مطيعاً له. فهو ملك طاعته)[1].

نخلص مما جاء به الزجاج في الآية إلى أن في إعراب المعطوف ثلاثة أوجه هي:

(١) أن يكون معطوفاً على ما قبل «إلا» وبذا يكون حكمه حكم الجملة التي سبقته من حيث المعنى. وتقديره: وأخي لا يملك إلاّ نفسه. هذا يعني أن المستثنى وأداة الاستثناء محذوفان.

(٢) أن يكون مرفوعاً بالابتداء وجملة المبتدأ والخبر معطوفة على المستثنى.

(٣) أن يكون معطوفاً على لفظ المستثنى منصوباً، فتقديره: لا أملك إلاّ نفسي وإلاّ أخي.

وسيبويه قال بالثاني والثالث، ولم يقل بالأول ـ كما تقدم.

والمعطوف على المستثنى لا يجوز البدل فيه، وذلك لأَن المعطوف ليس المستثنى نفسه ولا كنيته، وأنه يختلف عن: ما جاءني إلا زيدٌ إِلاّ أخوك؛ لأَن «إِلاّ» هنا تفيد التوكيد وفي العطف تجعل الواو المعطوف بها حكمه حكم الذي عطف عليه من حيث إنه مخرج[2].

والعطف في هذا لم يقتصر على «إلا» وحدها[3]، وإنما جاز على موضع «غير» وقد نص عليه سيبويه بقوله: (هذا ما أُجري على موضع «غير» لا على ما بعد «غير» زعم الخليل رحمه الله ويونس جميعاً أنه يجوز: ما أتاني غيرُ زيدٍ وعمروٌ، فالوجه الجر، وذلك أن «غير زيد» في موضع «إلاّ زيد» وفي معناه فحملوه على الموضع. كما قال:

---

(١) معاني القرآن وإعرابه ٢/ ١٨٠.

(٢) انظر شرح السيرافي على كتاب سيبويه م٣/ورقة ١٢٠.

(٣) انظر فصل الأدوات في عدم جواز العطف على «ليس» و«لا يكون».

فَـلَـسْـنَـا بِـالجِـبَـالِ وَلاَ الحَـدِيْـدَا

[وافر]

فلما كان في موضع «إلاّ زيد» وكان معناه كمعناه حملوه على الموضع والدليل على ذلك أنك إذا قلت غير زيد فكأنك قد قلت: إلاّ زيد، ألا ترى أنك تقول: ما أتاني غيرُ زيدٍ، وإلاّ عمرو، فلا يقبح الكلام، كأنك قلت: ما أتاني إلا زيدٌ وإلا عمرٌو)[1]. ويلحظ من النص جواز العطف على الموضع وعلى اللفظ ولم يحمل الرفع في المعطوف على الابتداء كما في «إلاّ».

وذكر ابن السراج أنه لا يجوز العطف بـ«لا» في الاستثناء قال: (ولا ينسق على حروف الاستثناء بـ«لا»، لا تقول: قام القوم ليس زيداً ولا عمراً ولا: قام القوم غير زيدٍ ولا عمرٍو. والنفي في جمع العربية ينسق عليه بـ«لا» إلا في الاستثناء)[2]. كما أنه ذكر عدم جواز استثناء اسمين بأداة واحدة، فلا يجوز أن نقول: أعطيت الناسَ الدراهمَ إلاّ زيداً إلاّ عمراً الدنانيرَ وأجاز ما أعطيت أحداً درهماً إلاّ عمراً دانقاً على البدل لا غير، وذلك أن يكون عمرو بدلاً من أحد. ودانق بدلاً من درهم. وتقديره: ما أعطيت إلاّ عمراً دانقاً[3]، وذكر الرضي أن قوماً أجازوا استثناء اسمين بأداة واحدة، ومنعه أيضاً[4] كما خالف ابن السراج في جواز العطف بـ«لا» في بدل الغلط في مثل: ما جاءني إلاّ زيدٌ ولا عمرُو[5]، ومن الشواهد على اقتران «إلا» وعدم اقترانها في العطف قول الشاعر:

وَمَـا الـدَّهْـرُ إلاَّ لَيْلَـةٌ وَنَهَـارُهَـا وَإِلاَّ طُـلُـوعُ الـشَّـمْـسِ غِـبَـارُهَـا[6]

[طويل]

وفيه عطف «نهارها» على «ليلة» بالواو. كما عطف عليها «إلا طلوع الشمس» وقد اقترن بـ«إلا».

نخلص مما تقدم أن تكرار المستثنى بعضه يفيد الإخراج وبعضه يفيد التوكيد، وما

(١) الكتاب ٢/ ٣٤٤.
(٢) الأصول في النحو ١/ ٣٧٢.
(٣) انظر المصدر نفسه ١/ ٣٤٥، وارتشاف الضرب ١/ ٦٢٠.
(٤) انظر شرح الكافية ١/ ٢٤٠.
(٥) انظر المصدر نفسه ١/ ٢٤١.
(٦) انظر شرح الألفية لابن الناظم ١١٩ وشرح الأشموني ٢٣١.

أريد به الإخراج إذا كان في المفرغ يلزم فيه أن يقترن المكرر بالواو مثل: ما جاءني إلا زيدٌ وإلا عمرٌو؛ لأن العامل لا يفرغ إلاَّ لواحد. أما غيره فجاز بغير الواو في مثل: جاء القوم إلا زيداً إلا عمراً إلا خالداً. وإذا كان هذا من المنفي جاز أن يُبدل واحد منهما أياً كان من المستثنى منه، وجاز بالواو من غير اقتران «إلا» في مثل: ما جاء القوم إلا زيداً وعمراً. وجاز فيه أيضاً الرفع على الابتداء ولو اقترن بـ«إلا» فهي تفيد التوكيد لا غير، وما بعدها مخرج من المستثنى منه لعطفه على المستثنى في مثل: جاء القومُ إلاَّ زيداً وإلاَّ عمراً وإلاَّ خالداً.

أما الذي يفيد التوكيد، فيكون المستثنى المكرر فيه بعض المستثنى الأول، أو كنيته أو ما يعود عليه ويضم إلى هذا بدل الغلط.

وهناك مسألة وهي: ليس كل مستثنى مكرر جاز فيه البدل، فهذا لا يجوز في: ما أكل أحدٌ إلاَّ الخبزَ إلاَّ زيداً، فلا يجوز إبدال الخبز؛ لأنَه مفعول به للفعل «أكل» ولا يجوز إبدال «زيداً»؛ لأنه مخرج من إيجاب وتقديره: كل القوم أكلَ الخبزَ إلا زيداً[1]، ومعنى هذا أن البدل يجوز إذا كان المكرر في المستثنى مما يصلح أن يبدل من المستثنى منه.

وهذه المسألة لا تبتعد عما قدمناه في وجوب نصب المستثنى المسبوق بالنفي إذا كان المعنى يَدُلُّ على الإيجاب في مثل: ما أحدٌ إلاَّ قد قالَ ذاك إلا زيداً؛ لأَن المعنى كل قال ذاك إلاَّ زيداً[2]، أما إذا ذكر المفعول به قبل «إلاَّ» في مثل: ما أكلَ أحدٌ شيئاً إلاَّ الخبز إلاَّ زيداً، فجاز في «الخبز» البدل، وأجاز الرضي فيه إبدال «زيداً»؛ لأن ما قبله إيجاب نُقض بـ«إلا»، فأصبح ما قبل «زيداً» منفياً. قال (والنصب واجب في أول المستثنيين؛ لأنه غير موجب، وأما ثانيهما فالقياس جواز إبداله ونصبه على الاستثناء؛ لأنه في معنى عن غير الموجب بسبب نقضُ «إلا» لمعنى الإيجاب، والمعنى: ما أَكلَ القومَ الخبزَ إلاَّ زيدٌ، وإلاَّ زيداً. وإنْ كان القومُ في اللفظ في حيز الإيجاب)[3]. ونرى أن الرضي حَمَّلَ الدلالة أكثر مما يجب. وقوله لو صح لكان اطراده في كل موجب فيه المستثنى مكرر، ومثل هذا قاله في العدد ـ كما تقدم ـ.

---

(١) انظر المقتصد في شرح الإيضاح ٦٤٠ ـ ٦٤١، شرح الكافية ١/ ٢٤٣ ـ ٢٤٤.

(٢) انظر نمط المتصل.

(٣) شرح الكافية ١/ ٢٤٣ ـ ٢٤٤.

حذف المستثنى

الحذف مسألة لم يخل منها باب في النحو، وهذا ليس عيباً في اللغة، إنما دليل على قدرتها في أداء المعاني بأخصر الألفاظ. والحذف في المستثنى مقتصر على أسلوبين هما «ليس، إلا» و«ليس غير» فلا يقع إلا بهذين الصورتين. وقد تقدم الكلام عنها في فصل الأدوات كأسلوب في القصر، وأشرنا إلى أقوال النحويين في مجيئهما في حذف المستثنى[1]، وكانت الغاية من ذاك هو أنْ لا ينظر إليهما كأداتي استثناء، كما قيل في «إلاً حاشا» و«إلاً أن يكون» كما تقدم.

وما جاء به سيبويه فيهما قوله: (هذا باب يحذف المستثنى فيه استخفافاً، وذلك قولك: «ليس غير» و«ليس إلا»، كأنه قال: ليس إلاً ذاك، وليس غيرَ ذاك، ولكنهم حذفوا ذلك تخفيفاً واكتفاء بعلم المخاطب ما يعني)[2]، ثم شرع سيبويه بذكر الشواهد الشعرية وبعض أقوال العرب ليستدل بها على وقوع الحذف في العربية كدليل على أن الحذف لم يكن في المستثنى وحده.

أما المبرد فإنه تناول «ليس إلاً» في موضع آخر، وذكر معها «ليس غير» لكنه في باب الاستثناء عرض «ليس غيرُ» قال في غير باب الاستثناء (ومما يحذف لعلم المخاطب، بما يقصد له قولهم: لا عليكَ؛ إنما يريدون: لا بأس عليك، وقولهم: ليس إلاً وليس غيرُه إنما يريدون ليس إلاً ذلك)[3]، أما قوله في باب الاستثناء فهو: (هذا باب ما حذف من المستثنى تخفيفاً واحتذى بعلم المخاطب، وذلك قولك: عندي درهمٌ ليس غيرُ؛ أردت: ليس غيرَ ذلك، فحذفت، وضممت، كما ضممت قبل وبعد؛ لأنه غاية)[4]،

(١) انظر فصل الأدوات في «ليس إلا» و«ليس غير».
(٢) الكتاب ٢/ ٣٤٤ ـ ٣٤٥.
(٣) المقتضب ٤/ ١٢٩.
(٤) المصدر نفسه ٤/ ٤٢٩.

يلحظ في هذا النص أن المبرد صرح في بناء «غير» على الضم وحالها حال الظرفين «قبل» و«بعد» إذا حذف ما أضيفا إليه، ونوى الإضافة معنى، يكونا مبنيين على الضم.

وسبق أن أوضحنا أن هذا الأسلوب، لا يسبق بأداة نفي أخرى غير «ليس» إلا ما ذهب إليه الأخفش من جواز سبق «غير» بـ«لم يكن» وتابعه ابن مالك[1]، والنحويون اختلفوا في إعراب «غير» هنا، فقد ذهب أكثرهم إلى أنها مبنية على الضم كبناء «قبل» و«بعد» في حال حذف المضاف إليه، ونوى الإضافة معنى دون لفظه[2]، وأجاز الأخفش إضافتها ورفعها ونصبها في حال الإضافة، مثل: ليس غيره، فإذا رفعت، فهو اسم «ليس»، وإذا أنصبت فهو خبرها، قال السيرافي (قال أبو الحسن الأخفش إذا أضفت «غير»، فقلت: غيره أو غير ذلك، أو نحوه جاز فيه الرفع، والنصب فأما من نصب فقال: جاءني زيدٌ ليس غيره فإنه يضمر الاسم، فكأنه قال: ليس الجائي إلا غيره، أو ليس الأمر غيره، أو نحو ذلك، وأما من رفع، فإنه يضمر الخبر المنصوب ويقول: جاءني زيد ليس غيره، أي ليس غير هذا صحيحاً، أو نحو هذا مما يكون خبراً له)[3]، وهذا يدل على جواز إضمار اسم ليس أو خبرها، كما أجاز الأخفش أن تنون «غير» عوضاً عن المضاف إليه مثل: ليس غيراً، كما هو الحال في تنوين «بعض» أو «كل»[4]، وذكر السيرافي أن الأخفش أجاز فتحها، وشبهها بـ«يا تيم تيم عدي» فإن «تيم» الأولى عنده حذف منه المضاف إليه، وبقي على حركته الإعرابية وهي النصب[5] وذلك لأن المنادى المعرفة إذا أضيف أعرب، ونسب إلى ابن كيسان، والزجاج، والجرمي أن «غيراً» عندهم معربة[6]، كما ذكر السخاوي أن ابن كيسان ذهب إلى بنائها على الضم كـ«حسب»[7] وبذا يكون لابن كيسان رأيانِ في إعراب «غير»، وتابعهم في إضافتها من

(١) انظر في فصل الأدوات «ليس غير».

(٢) انظر شرح السيرافي على كتاب سيبويه م٣/ورقة ١٢٥ ـ ١٢٦ وشرح المفصل ٢/ ٩٦ والإيضاح في شرح المفصل ٣٠٠ وشرح الكافية ١/ ٣٤٨، ارتشاف الضرب ١/ ٦٣٥.

(٣) شرح السيرافي على كتاب سيبويه م٣/ورقة ١٢٩، وانظر أيضاً شرح المفصل ٢/ ٩٦. وشرح الكافية ١/ ٢٤٨، ارتشاف الضرب ١/ ٦٣٥، مغني اللبيب ١/ ١٥٧.

(٤) انظر شرح الكافية ١/ ٢٤٨.

(٥) انظر شرح السيرافي على كتاب سيبويه م٣/ورقة ١٢٦.

(٦) انظر المفصل في شرح المفصل ٧٧٧.

(٧) انظر المصدر نفسه ٧٧٧.

إعرابها وإضافتها وبناءها، وبعضهم الآخر ذهب إلى بنائها على الضم لا غير. وبذا فإن «غيراً» إذا أضيفت إلى الاسم المضمر، لم يبق هناك مستثنى محذوف، ومعنى هذا تخرج من كونها تدل على حذف المستثنى.

والقول في ذين الأسلوبين إن الحذف لم يكن في المستثنى وحده، وإنما حذف المستثنى منه أيضاً؛ لأن التقدير يكون قبل «إلاَّ» وبعدها. وإذا قدر المحذوف يجعل منهما ضربين من القصر؛ لأن أصل الكلام فيهما هو: ليس الجائي إلا زيداً، وليس الجائي غيرَ زيد، وهذا يدخل ضمن حصر المبتدأ والخبر، وصحة ذلك أنهما لا يدخل عليهما من أداة النفي إلا «ليس» ـ عند أكثرهم ـ، وما أجازه الأخفش في «لم يكن» يدخل أيضاً على المبتدأ والخبر.

وأنَّ الذي يدل على هذا المعنى هو ما سبقه من جملة فعلية، كأن نقول: جاءني زيدٌ ليس إلاَّ، فالذي يهمنا هو الأسلوب نفسه، لا ما سبقه من الكلام.

حذف الأداة:

حذف الأداة لم يقل به النحويون إلا ما جاء به ابن هشام أن السهيلي ذهب في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقُولَنَّ لِشَاْىْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَٰلِكَ غَدًا ﴿٢٣﴾ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾ [الكهف: ٢٣ ـ ٢٤]، إلى أن في الآية حذف أداة الاستثناء والمستثنى قبل «إلا أن يشاء الله» وتقديره: إلا قائلاً إلا أن يشاء اللَّهُ، وجاز ذلك حذف القول، ورد عليه ابن هشام أن الاستثناء مفرغ والمستثنى مصدر أو حال، وقدرها إلا قولاً مصحوباً بأن يشاء اللَّه[٣]، ويمكن أن نشير هنا إلى ما ذهب إليه بعض النحويين في حذفهم «عدا» بعد «ما» في قول العرب «مهمةٌ ما النساء وذكرهنّ»[٤].

(١) انظر همع الهوامع ١/ ٢٣٢.
(٢) انظر ارتشاف الضرب ١/ ٦٣٥.
(٣) انظر مغني اللبيب ٢/ ٦٣٩.
(٤) انظر ما جاء في «ما» صفحة ١٤٤.

«مفهوم الاستثناء»

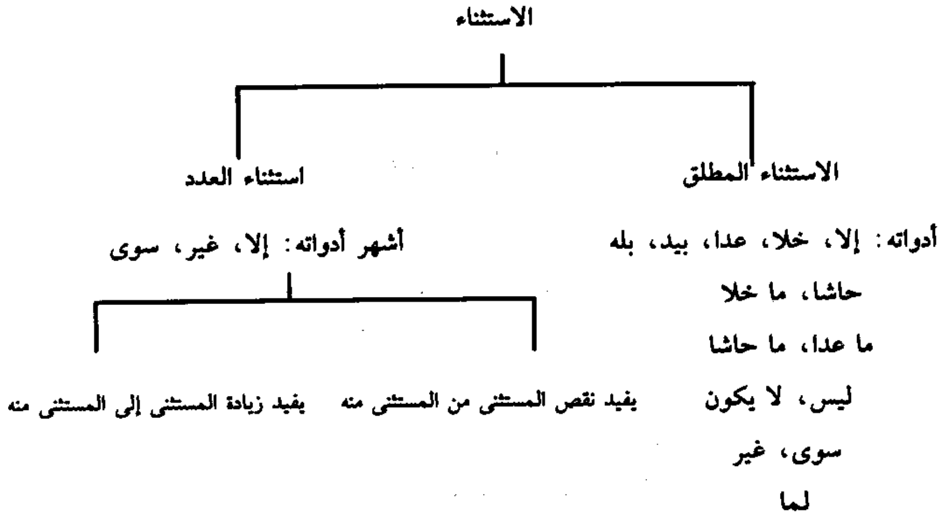
بعد عرض ما جاء به النحويون في الاستثناء، سواء أكان في أدواته، أم في أنماطه، أو في قضاياه العامة، نلجأ إلى تحديد مفهوم الاستثناء من خلال استقرائنا لهذا الباب، وفي ضوء التصورات التي خرجنا بها فيه، وتحديد المفهوم. يشمل مصطلح الاستثناء وضروبه وإمكان استخدام الأدوات التي جاءت في الاستثناء في هذه الضروب. والغاية من ذلك الوقوف على حقيقة هذا الباب بغية توضيحه بأقرب صورة إلى الأذهان.

الاستثناء استثناءان، استثناء يفيد إخراج المستثنى مما دخل فيه المستثنى منه إذا كان مستثنى من إيجاب أو يكون مخرجاً مما نفي عن المستثنى منه، وأدخل هو فيه إذا كان من منفي ويمكن أن نطلق على هذا «الاستثناء المطلق»[1]، لأنه يشمل أكثر ضروب الاستثناء.

أما الاستثناء الآخر، فهو الذي يكون المستثنى فيه مخرجاً من المستثنى منه نفسه سواء أكان الاستثناء فيه من إيجاب، أم من منفي، وهذا مقتصر على استثناء العدد، ولذا يمكن أن نطلق عليه استثناء العدد، وهو لا يختلف عن الأول إلا في مفهوم الإخراج كما أنه لا تقع فيه إلا بعض أدوات الاستثناء، ومن هذا نضع الاستثناء في التقسيم التالي مع ذكر أدوات كل قسم منهما.

---

(١) مصطلح المطلق من المصطلحات التي جاءت في الاستثناء المتصل، وقد أطلقه السيرافي على هذا النمط، انظر مصطلح المطلق في الفصل الأول ص ١٩.

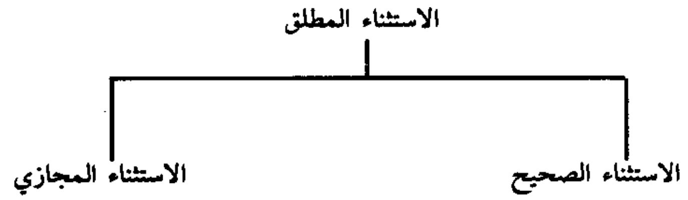


ولتوضيح الفرق بين هذين القسمين إننا لو مثلنا الاستثناء المطلق بقولنا: جاء القوم إلا زيداً، ولاستثناء العدد بقوله تعالى: ﴿فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا﴾ [العنكبوت: ١٤] ، لوجدنا أن «زيداً» في الاستثناء الأول مخرج مما دخل فيه «القوم» وإخراجه مما دخل فيه القوم ليس معناه نفيه عن الوجود، أنه أصبح في حكم العدم. وإنما القصد بهذا الاستثناء إخراجه من كونه لم يأت ليس غير، أما لو عدنا إلى الآية الكريمة فالقصد من الاستثناء فيها ليس المراد به إخراج الخمسين مما دخلت فيه الألف، وإنما نقصها من الألف، لأن الخمسين لم تكن من الألف، وبمعنى أوضح أن الله سبحانه وتعالى لم يجعل لنوح عليه السلام أن يعيش ألف سنة ثم استثنى من هذه الألف خمسين عاماً. وهذا يختلف عن الاستثناء الأول، لأن زيداً موجود مع القوم ومن ثم استثنى من القوم لعدم مجيئه، أضف إلى ذلك أن تكرار المستثنى في الأول يختلف في غرضه عن الثاني، وذلك لأن في الثاني كل مستثنى بعد المستثنى منه الأول يكون مستثنى منه، ومستثنى، وهذا لا تجده في الأول.

والذي أراه في استثناء العدد أنه لا يقع إلا من الموجب، فلا يقع من المنفي أي:

لا نقول: ما له عليّ ألف إلا خمسون، لعدم جواز إنقاص عدد موجب من منفي، وجاز هذا في غير العدد في مثل ما جاء القوم إلا زيد، لأن الإخراج واقع مما دخل فيه المستثنى منه، ومعنى هذا أن القوم ليسوا منفين، في حين أن الألف منفية، وجاز رفع العدد في المنفي في مثل ماله عليّ ألف إلا خمسون، لأن هذا يدخل ضمن باب الحصر.

والاستثناء المطلق يشملَ ضروب الاستثناء التي جاءت في هذا البحث، وأن هذه الضروب يمكن أن تقسم إلى قسمين، الأول ما كان الإخراج فيه واقعاً حقيقة لا مجازاً، ويمكن أن نطلق عليه الاستثناء الصحيح[1]، أما القسم الثاني فهو الذي يكون فيه الإخراج محمولاً على المجاز، ويمكن أن نطلق عليه الاستثناء المجازي وبذا نضع المخطط التالي لهذا التقسيم.



والاستثناء الصحيح يختلف عن الاستثناء المجازي بأن الإخراج واقع فيه دون تأويل، ويمثل هذا الاستثناء حقيقة هذا الباب، فقولنا: جاء القوم إلا زيداً واضح فيه أن زيداً مخرج مما دخل فيه القوم، أما في الاستثناء المجازي فحقيقته أنْ ليس هناك إخراج، وإنما حمل على الاستثناء مجازاً، وهذا يتضح من قول النابغة الذبياني:

وَلاَ عَيْبَ فِيهِم غَيْر أَنَّ سَيُوفَهم ... بِهِنَّ فُلُولٌ مِن قِرَاعِ الكَتائِبِ

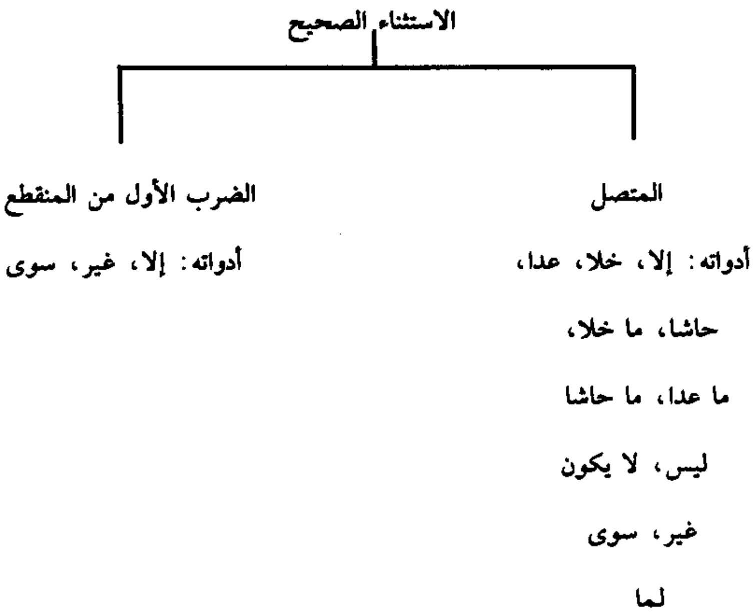
فقد أوضحنا دلال الاستثناء في هذا البيت وفي غيره من الشواهد التي جاءت بهذا الضرب[2].

---

(١) مصطلح الصحيح من المصطلحات التي جاءت في الاستثناء المتصل، وقد أطلقه ابن السراج على هذا النمط، انظر الفصل الأول صفحة ١١.

(٢) انظر الضرب الثاني من المنقطع.

والاستثناء الصحيح يكون فيه المستثنى من جنس المستثنى منه، وهذا يمثل نمط المتصل[1]، كما يكون المستثنى ليس من جنسه، والإخراج واقع فيه أيضاً، وجاء فيه الإخراج على سبيل الاستدراك، وهذا يمثل الضرب الأول من الاستثناء المنقطع ومثل هذا في قولنا: جاء القومُ إلاَّ حماراً، فالحمار ليس من جنس القوم، لكنه استثني من مجيء القوم[2]، وهذا الضرب أدواتُه «إلاَّ»، «غير»، «سوى»، أما المتصل فإن أكثر أدوات الاستثناء تشترك فيه، وتوضيح هذا الاستثناء وأدوات كل قسم بالمخطط التالي:



والذي يظهر من هذا التقسيم أن أدوات المتصل أكثر عدداً من الثاني، وعلة ذلك: أن الأدوات التي لم تشترك في الضرب الأول من المنقطع، لا يمكن أن تحمل على معنى الاستدراك.

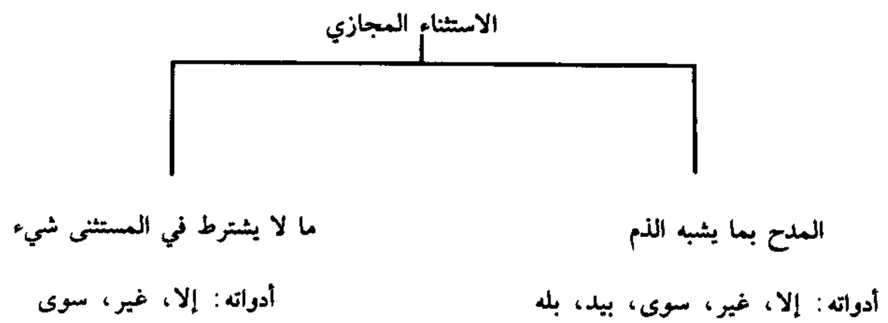
أما القسم الثاني من الاستثناء المطلق، وهو الاستثناء المجازي، فكما أشرت فإنَّ

(١) انظر نمط المتصل في الفصل الثاني.

(٢) انظر الضرب الأول من الاستثناء المنقطع.

الإخراج واقع فيه مجازاً، لأنه ليس هناك إخراج في دلالته، وهذا الاستثناء يختلف عن بعضه باختلاف غرضه، ويمكن أن أقسمه إلى قسمين، الأول يشمل الضرب الثاني من الاستثناء المنقطع، وهذا الضرب على نوعين، الأول يفيد المدح بما يشبه الذم، وقد تقدمت الشواهد عليه(١)، والنوع الثاني هو الذي لا يشترط في المستثنى شيء؛ لأنه لا يلزم أَن يكون فيه المستثنى أقل من المستثنى منه أو غير ذلك من الشروط التي يلزم أَن تكون في المستثنى، والمستثنى منه، ومثل هذا ما جاء به سيبويه من أمثلة نحو: ما زادَ إلا ما نقصَ، وما نفعَ إلاَّ ضرَّ، وفي الأمثلة التي لم تسبق بمستثنى منه، وما كان فيها المستثنى مخالفاً للمستثنى منه، من حيث موقعه من الإعراب(٢)... والنوع الأول تشترك فيه أدوات، لا نجدها في النوع الثاني وهي «بيد» و«بله».

أما القسم الثاني من الاستثناء المجازي، فهذا يكون في الاستثناء الذي يفيد زيادة المستثنى إلى المستثنى منه لا على سبيل المدح بما يشه الذم، وليس فيه إخراج أيضاً، ومثل هذا قوله تعالى: ﴿خَٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ إِلَّا مَا شَآءَ رَبُّكَ﴾ [هود: ١٠٧](٣)، وقد تقدم الكلام عن هذه الآية الكريمة(٤)، وقد أوضحنا فيها إمكان زيادة المدة التي يشاؤها الله بعد طي السموات، والأرض، ومثل هذا ما جاء به الفراء: لِي عليك ألفُ إلا ألفين، أي وسوى الألفين(٥)، وبذا أَضع المخطط التالي موضحاً فيه أقسام الاستثناء المجازي وأدوات كل قسم منه.



(١) انظر الضرب الثاني من الاستثناء المنقطع.
(٢) انظر ما جاء من شواهد في الضرب الثاني من الاستثناء المنقطع وقد فصلنا فيها القول.
(٣) انظر صفحة ١٦٣.
(٤) انظر معاني القرآن ٢/٢٨.

ويتضح من هذا التقسيم أَن أدوات كل ضرب تختلف في عددها عن الأخرى وهذا ناتج لاختلاف الدلالة التي تؤديها بعض الأدوات، وخاصة «بيد»، و«بله» لأنهما أغلب ما يفيدان المدح بما يشبه لذا في هذا الضرب من الكلام.

والذي أحب أن أُشير إليه هو أن دلالة المتصل، والمنقطع التي جاءت في هذه الأقسام لا تختلف في تفسيرها عما جاء به النحويون من قول فيها، وقد أوضحنا ذلك من خلال الكلام عن هذه الضروب.

نخلص من هذا التقسيم للاستثناء الذي جئنا به في ضوء التصورات التي خرجنا بها في هذا البحث إلى أن مفهوم الاستثناء اختلف في بعضه عما جاء به النحويون، وأنه خلا من نمط المفرغ الذي عدّه أكثر النحويين مِن أنماط الاستثناء، كما أنه خلا أيضاً من البدل، ومن بعض الأدوات التي عدها طائفة من النحويين أَنها من أدوات الاستثناء.

المصادر والمراجع

[أ]

الأخفش: أبو الحسن سعيد بن مسعدة (ت ٢١٥ هـ).

- معاني القرآن، تحقيق فائز فارس محمد الحمد (رسالة دكتوراه ـ آداب القاهرة ـ ١٩٧٧ م).

الأزهري: زين الدين خالد بن عبد اللّٰه بن أبي بكر الجرجاوي (ت ٩٠٥هـ).

- شرح التصريح على التوضيح، دار إحياء الكتب المصرية، القاهرة ـ د.ت.

الأشموني: أبو الحسن علي نور الدين بن محمد (ت ٩٢٩هـ).

- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد (ط ١ بيروت ـ ١٩٥٥م).

الأعلم الشنتمري: (ت ٤٤٦هـ).

- شرح أبيات الجمل، تحقيق محمد محمود شعبان (رسالة دكتوراه، كلية اللغة العربية جامعة الأزهر ـ ١٩٧٢م).

ابن الأنباري: أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد (ت ٥٧٧هـ).

- الإغراب في جد الإعراب، ولمع الأدلة في أصول النحو، تحقيق سعيد الأفغاني (ط ٢ بيروت ـ ١٩٧١م).
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين، والكوفيين، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد (ط ٢ مصر ـ ١٩٥٥م).
- البيان في غريب إعراب القرآن، تحقيق طه عبد الحميد طه، ومراجعة مصطفى السقا، (القاهرة ـ ١٩٦٩م).
- أسرار العربية، تحقيق محمد بهجة البيطار (دمشق ـ ١٩٥٧م).

[ب]

ابن بابشاذ: أبو الحسن طاهر بن أحمد (ت ٤٦٩هـ).

- شرح المقدمة النحوية، تحقيق أبو الفتوح محمد شريف (رسالة دكتوراه، دار العلوم - ١٩٧٤م).

الباقلاني: أبو بكر محمد بن الطيب (ت ٤٠٣هـ).

- إعجاز القرآن، تحقيق السيد أحمد الصقر (ط ٤ - مصر - ١٩٥٤م).

البخاري محمد بن إسماعيل بن إبراهيم (ت ٢٥٦هـ).

- صحيح البخاري، المطبعة الأميرية ببولاق، مصر - ١٣٢٨هـ.

برجشتراسر: التطور النحوي للغة العربية، سلسلة محاضرات ألقاها في الجامعة المصرية مطبعة السماح بشارع الأكبر، القاهرة - ١٩٢٩م).

البطليوسي: أبو محمد عبد الله بن محمد بن السيد (ت ٥٢١هـ).

- المسائل والأجوبة، تحقيق محمد سعيد الحافظ (رسالة دكتوراه، آداب القاهرة - ١٩٧٧م).

البغدادي عبد القادر بن عمر (ت ١٠٩٣هـ).

- خزانة الأدب، تحقيق عبد السلام هارون (القاهرة - ١٩٦٨م).

أبو بكر الأنباري: محمد بن القاسم (ت ٣٢٨هـ).

- شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، تحقيق عبد السلام هارون (ط٢ القاهرة - ١٩٦٣م).

[ت]

التبريزي: أبو زكريا يحيى بن علي بن محمد الشيباني (ت ٥٠٢هـ).

- شرح القصائد العشر، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد (ط٢ - ١٩٦٤م).

لتميمي: أبو الحسن علي بن سليمان الحيدره اليمني (ت ٥٩٩هـ).
- كشف المشكل في علم النحو، تحقيق كامل محمد يعقوب أبو اسنينه (رسالة ماجستير - آداب القاهرة - ١٩٧٥م).

[ث]

ثعلب: أبو العباس أحمد بن يحيى (ت ٢٩١هـ).
- مجالس ثعلب، تحقيق عبد السلام هارون (ط ٣ مصر - ١٩٦٠م).

[ج]

الجرجاني: عبد القاهر (ت ٤٧١هـ).
- دلائل الإعجاز، تصحيح محمد رشيد رضا (ط ٦ - القاهرة - ١٩٦٠م).
- المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق كاظم بحر المرجان (رسالة دكتوراه، آداب القاهرة - ١٩٧٥م).

الجزري: ضياء الدين بن الأثير (ت ٦٢٩هـ).
- الجامع الكبير في صناعة المنظوم من الكلام والمنثور، تحقيق مصطفى جواد، وجميل سعيد، العراق - ١٩٥٦م.

الجزولي: الإمام أبو موسى بن عيسى بن موسى النحوي (ت ٦٠٧هـ).
- القانون في النحو، تحقيق شعبان عبد الوهاب محمد (رسالة ماجستير، دار العلوم - ١٩٧٣م).

ابن جني: أبو الفتح عثمان (ت ٣٩٢هـ).
- الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، وآخرين (ط ٢ بيروت - ١٩٥٢م).
- سر صناعة الإعراب، تحقيق مصطفى السقا وآخرين، مصر - ١٩٥٤م).
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات، والإيضاح عنها، تحقيق علي النجدي وعبد الفتاح إسماعيل شلبي، القاهرة - ١٣٨٦هـ.
- اللمع في العربية، تحقيق فائز فارس، الكويت - ١٩٧٢م.

[ح]

ابن الحاجب: أبو عمرو عثمان بن عمر النحوي (ت ٦٤٦هـ).

- الإيضاح في شرح المفصل، تحقيق موسى بناي علوان، (رسالة دكتوراه، دار العلوم ـ ١٩٧٥م).
- شرح الوافية نظم الكافية، تحقيق طارق نجم عبد الله (رسالة ماجستير، كلية اللغة العربية ـ جامعة الأزهر ـ ١٩٧٩م).

حجازي: محمود فهمي.

- المدخل إلى علم اللغة العربية، ط ٢ القاهرة ـ ١٩٧٨م.

حسان: تمام

- اللغة العربية معناها ومبناها، القاهرة ـ ١٩٧٣م.

حسين عبد القادر

- أثر النحاة في البحث البلاغي، القاهرة ـ ١٩٧٠م.

ابن حنبل: الإمام أحمد بن أحمد، (ت ٢٤١هـ).

- مسند الإمام ابن حنبل، شرحه ورتب فهارسه أحمد محمود شاكر، مصر ١٩٥٠م.
- مسند الإمام ابن حنبل المطبوع سنة ١٨٩٥م.

أبو حيان: أثير الدين محمد بن يوسف بن علي بن يوسف الأندلسي الغرناطي ٧٤٥هـ).

- ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق مصطفى أحمد النحاس (رسالة دكتوراه، كلية اللغة العربية جامعة الأزهر ـ د.ت).
- البحر المحيط، تصحيح محمد إسماعيل الذيب (نسخة مصورة عن مطبعة السعودية سنة ١٣٢٩هـ).

[خ]

ابن خالويه: أبو عبد الله الحسين بن أحمد (ت ٣٧٠هـ).

- إعراب ثلاثين سورة من القرآن، تصحيح عبد الرحيم محمود، القاهرة ـ ١٩٤١م.

- كتاب ليس في كلام العرب، تحقيق محمد أبو الفتوح شريف القاهرة ١٩٧٥م.

ابن الخشاب: أبو محمد عبد الله بن أحمد بن أحمد بن أحمد (ت ٥٦٧هـ).

- المرتجل، تحقيق علي حيدر، دمشق - ١٩٧٢م.

الخفاجي: أبو محمد عبد الله بن محمد بن سعيد بن سنان (ت ٤٦٦هـ).

- سر الفصاحة، تحقيق علي فؤدة (ط ١ بمصر - ١٩٣٢م).
- سر الفصاحة الطبعة الأولى بيروت - ١٩٨٢م).

الخضري: شمس الدين محمد بن مصطفى (ت ١٨٧٠م).

- حاشية الخضري علي بن عقيل، القاهرة - ١٢٨٢هـ.

خلف الأحمر (ت ١٨٠هـ).

- مقدمة في النحو، تحقيق عز الدين التنوخي، دمشق - ١٩٦١م.

[ر]

الرازي: محمد بن أبي بكر بن عبد القادر (ت ٦٦٦هـ).

- مختار الصحاح (ط ١، بيروت - ١٩٦٧م).

الرضي: محمد بن الحسن الاسترباذي النحوي (ت ٦٨٦هـ).

- شرح الكافية، دار الكتب العلمية، بيروت - د.ت.

الرفاعي: طالب داود.

- من أسلوب التوكيد في القرآن الكريم (رسالة ماجستير، دار العلوم - ١٩٧٥م).

الرماني: أبو الحسن علي بن عيسى النحوي (ت ٣٨٤هـ).

- كتاب معاني الحروف، تحقيق عبد الفتاح إسماعيل شلبي، مصر - ١٩٧٣م.
- رسالة في إعجاز القرآن ضمن ثلاث رسائل في إعجاز القرآن - الرسالة الثانية، تحقيق محمد خلف الله أحمد، ومحمد زغلول سلام، (ط ٣ مصر - ١٩٧٦م).

[ز]

الزجاج: أبو إسحاق إبراهيم بن السري بن سهيل (ت ٣١١هـ).

- معاني القرآن وإعرابه، تحقيق عبد الجليل عبده شلبي، بيروت ـ ١٩٧٣م.

الزجاجي: أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق (ت ٣٣٧هـ).

- الجمل، تحقيق ابن أبي شنب، باريس ـ ١٩٥٧م.
- كتاب اللامات، تحقيق مازن مبارك، دمشق ١٩٦٩م.

الزمخشري: جار الله أبو القاسم محمود بن عمرو (ت ٥٣٨هـ).

- الأحاجي النحوية، تحقيق مصطفى الحوري، سورية ـ ١٩٦٩م.
- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، نسخة مصورة عن طبعة القاهرة (سنة ١٩٦٨م).
- المفصل في علم العربية، بيروت ـ د.ت.

الزملكاني: كمال الدين عبد الواحد بن عبد الكريم (ت ٦٥١هـ).

- البرهان الكاشف عن إعجاز القرآن، تحقيق خديجة الحديثي، وأحمد مطلوب (ط ١ بغداد ـ ١٩٧٤م).

[س]

السخاوي: علم الدين (ت ٦٤٣هـ).

- كتاب المفضل في شرح المفصل، حقق منه الجزء الأول والثاني، عبد الكريم جواد كاظم، (رسالة دكتوراه، كلية اللغة العربية، جامعة الأزهر ١٩٧٩م).

ابن السراج: أبو بكر محمد بن السري (ت ٣١٦هـ).

- الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، النجف ـ ١٩٧٣م.

السكاكي: أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر محمد بن علي (ت ٦٢٦هـ).

- مفتاح العلوم (ط ١ مصر ـ ١٩٣٧م).

سيبويه: أبو بشر عمرو بن قنبر (ت ١٨٠هـ).

- الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، القاهرة ـ ١٩٦٨م.

السيرافي: أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان (ت ٣٦٨هـ).
- شرح السيرافي على كتاب سيبويه، نسخة مصورة، في مكتبة جامعة القاهرة برقم ٢٦١٨٢.

السيوطي: جلال الدين عبد الرحمن بن كمال الدين (ت ٩١١هـ).
- الإتقان في علوم القرآن، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة ١٩٧٥م).
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق محمد أبو الفضل (ط القاهرة - ١٩٦٤م).
- الجامع الصغير في أحاديث البشير النذير، مصر - ١٣٢١هـ.
- همع الهوامع شرح جمع الجوامع، دار المعرفة، بيروت - د.ت.

[ش]

ابن الشجري: الشريف أبو السعادات هبة الله بن علي بن حمزة العلوي الحسيني (ت ٥٤٢هـ).
- الأمالي الشجرية، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت - د.ت.

الشلوبيني: أبو علي عمرو بن محمد بن عمر بن عبد الله (ت ٦٤٥هـ).
- التوطئة، تحقيق يوسف المطوع (ط ١، القاهرة - ١٩٧٣م).

[ص]

الصبان: محمد بن علي (ت ١٢٠٦هـ).
- حاشية الصبان على شرح الأشموني، القاهرة - د.ت.

[ط]

الطائي: الشيخ محيي الدين عبد الله محمد بن علي بن العربي (ت ٦٣٨هـ).
- كتاب مشكاة الأنوار فيما روي عن الله سبحانه من الأخبار (ط١ حلب - ١٩٢٧م).

الطبرسي: أبو علي الفضل بن الحسين (ت ٥٤٨هـ).

- مجمع البيان في تفسير القرآن، تصحيح الحاج السيد هاشم الرسولي المحلاتي بيروت ـ ١٣٧٩هـ.

[ع]

ابن عربشاه: عصام الدين إبراهيم بن محمد (ت ٩٤٥هـ).

- الأطول وهو شرح على تلخيص المفتاح، استنبول، المطبعة السلطانية ١٢٨٤هـ.

العسكري: أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهيل (ت ٣٩٥هـ).

- كتاب الصناعتين الكتابة، والشعر، (ط ١ القاهرة ـ ١٣٢٠هـ).

ابن عصفور: أبو الحسن علي بن مؤمن (ت ٦٦٩هـ).

- كتاب شرح جمل الزجاجي، تحقيق صاحب أبو جناح (رسالة دكتوراه، آداب القاهرة ١٩٧١م).

عائد كريم علوان:

- فلسفة المنصوبات في النحو، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة كلية دار العلوم ١٩٧٥.

- المقرب، تحقيق أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري، بغداد ١٩٧١م.

ابن عقيل: بهاء الدين عبد الله بن عبد الرحمن المصري (ت ٧٦٩هـ).

- شرح ابن عقيل، تحقيق محيي الدين عبد الحميد (ط ٢ لا ـ د.ت).

العكبري: أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله (ت ٦١٦هـ).

- إملاء ما منّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات، تصحيح محمد الزهري العمراوي مصر ـ ١٣٢١هـ.

- اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق خلل بنيان الحسون (رسالة دكتوراه آداب القاهرة ١٩٧٦م).

- مسائل خلافية في النحو، تحقيق محمد خير الحلواني، سوريا ـ د.ت.

العلوي: يحيى بن حمزة بن علي بن إبراهيم اليمني (ت ٧٤٩هـ).
- كتاب الطراز المتضمن لأسرار البلاغة، وعلوم حقائق الإعجاز، مصر - ١٣٣٢هـ.

علي محمد أبو المكارم:
- الحذف والتقدير، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة كلية دار العلوم ١٩٦٤.

[ف]

الفراء: أبو زكريا يحيى بن زياد (ت ٢٠٧هـ).
- معاني القرآن، تحقيق محمد علي النجار وآخرين، القاهرة - ١٩٧٢م.

ابن فارس: أحمد (ت ٣٩٥هـ).
- الصاحبي في فقه اللغة، وسنن العرب في كلامها، تحقيق مصطفى الشويمي بيروت - ١٩٦٣م.

[ق]

القارئ: العلامة ملا علي (ت ١٠١٦هـ).
- الأحاديث القدسية الأربعينية، الأستانة - ١٣١٦هـ.

ابن قتيبة: أبو محمد عبد الله بن مسلم المروزي (ت ٢٧٦).
- تأويل مشكل القرآن، تحقيق السيد أحمد صقر القاهرة - ١٩٧٣م.

قدامة بن جعفر (ت ٣٣٧هـ).
- كتاب نقد النثر، تحقيق طه حسين وعبد الحميد العبادي، القاهرة - ١٩٣٣م.

القرافي: شهاب الدين أحمد المالكي (ت ٦٨٦هـ).
- الاستغناء في أحكام الاستثناء، نسخة مصورة في مكتبة الأوقاف العراقية برقم ١٧٦.

القزويني: جلال الدين محمد بن عبد الرحمن الخطيب (ت ٧٣٩هـ).
- التلخيص في علوم البلاغة، ضبطه وشرحه عبد الرحمن البرقوقي (ط ٢، بيروت ١٩٣٢م).

ـ الإيضاح في علوم البلاغة، تحقيق محمد عبد المنعم خفاجى (ط ٤، بيروت ١٩٧٥م).

القيسي: مكي بن أبي طالب (ت ٤٣٧هـ).

ـ مشكل إعراب القرآن، تحقيق حاتم الضامن، بغداد ـ ١٩٧٣م.

[م]

المالقي: أحمد بن عبد النور (ت ٧٠٢هـ).

ـ رصف المباني في شرح حروف المعاني، تحقيق أحمد محمد الخرط دمشق ـ ١٩٧٥م.

ابن مالك: أبو عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله ٦٧٢هـ.

ـ تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق محمد كامل بركات، القاهرة ـ ١٩٦٨م.

المبرد: أبو العباس محمد بن يزيد (ت ٢٨٥هـ).

ـ الكامل، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مصر ـ د.ت.

ـ المقتضب، تحقيق عبد الخالق عضيمة، القاهرة ـ ١٣٨٦ ـ ١٣٨٨هـ.

المخزومي: مهدي.

ـ في النحو العربي نقد وتوجيه (ط ١ بيروت ـ ١٩٦٤م).

ـ مدرسة الكوفة (ط ٢ مصر ـ ١٩٥٨م).

المصري: ابن أبي الأصبع (ت ٦٥٤هـ).

ـ بديع القرآن، تحقيق حفني محمد شرف (ط ٢ القاهرة ـ د.ت).

ـ تحرير التحبير في صناعة الشعر والنثر وبيان إعجاز القرآن، تحقيق حفني محمد شرف، القاهرة ـ ١٣٨٣هـ.

المرادي: بدر الدين بن قاسم بن عبد الله بن علي (ت ٧٤٩هـ).

ـ الجنى الداني، تحقيق طه محسن، بغداد ـ ١٩٧٦م.

ـ شرح ألفية ابن مالك، حقق الجزء الأول منه عبد الرحمن علي سلمان (رسالة دكتوراه ـ كلية اللغة العربية، جامعة الأزهر ـ ١٩٧٣م).

المرتضى: علي بن الحسين الموسوي العلوي (ت ٤٣٦هـ).
- أمالي المرتضى، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة - ١٩٥٤م.

ابن المرزبان السيرافي: أبو محمد يوسف بن أبي سعيد الحسن بن عبد الله (ت ٣٨٥هـ).
- شرح أبيات سيبويه، تحقيق محمد علي الريح هاشم، القاهرة ١٩٧٤م.

المرزوقي: أبو علي أحمد بن محمد بن الحسن (ت ٤٢١هـ).
- شرح ديوان الحماسة، تحقيق أحمد أمين، وعبد السلام هارون، القاهرة ١٩٦٧م.

مسلم بن الحجاج (ت ٢٦١هـ).
- صحيح مسلم، طبعة عيسى البابي الحلبي القاهرة. د.ت.

ابن معطي: زين الدين أبو الحسين يحيى المغربي (ت ٦٢٨هـ).
- الفصول الخمسون، تحقيق محمود الطناحي، القاهرة - ١٩٧٦م.

أبو المكارم: علي محمد.
- الحذف، والتقدير، رسالة ماجستير - دار العلوم - ١٩٦٤م.

ابن منظور: جمال الدين محمد بن مكرم الأنصاري (ت ٧١١هـ).
- لسان العرب، طبعة مصورة عن طبعة بولاق، المؤسسة المصرية للتأليف والأنباء والنشر، الدار المصرية.

[هـ]

الهروي: علي بن محمد النحوي (ت ٤١٥هـ).
- كتاب الأزهية في علم الحروف، تحقيق عبد المعين الملوحي، دمشق ١٩٧١م.

ابن هشام: أبو محمد عبد الله جمال الدين الأنصاري (٧٦١هـ).
- الإعراب عن قواعد الإعراب، تحقيق رشيد عبد الرحمن العبيدي (ط ١ بيروت - ١٩٧٠م).

- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد (ط ٥ بيروت ـ ١٩٦٦م).
- الجامع الصغير في النحو، تحقيق أحمد محمود الجرميل، القاهرة ـ ١٩٨٠م.
- شرح قطر الندى وبل الصدى تحقيق محيي الدين عبد الحميد ط ١ القاهرة ١٩٥٣م.
- كتاب شرح الجمل الكبرى، تحقيق علي توفيق محمد الحمد (رسالة دكتوراه آداب القاهرة ـ ١٩٧٦م).
- شرح شذور الذهب، تحقيق عبد الغني الدقر، بيروت ـ د.ت.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق محيي الدين عبد الحميد (لا.د.ت).

[و]

ابن ولاد: أبو العباس أحمد بن محمد (ت ٣٣٢هـ).
- الانتصار، تحقيق عبد الحميد السيوري (رسالة ماجستير، آداب القاهرة ١٩٦٩م.

[ي]

ابن يعيش: أبو البقاء موفق الدين يعيش بن علي (ت ٦٤٣هـ).
- شرح المفصل، عالم الكتب، بيروت، مكتبة المتنبي، القاهرة ـ د.ت.